يحيى السادة



إب.. سيرة المطر والحجر

كتاب المدا

الرابع عشر

نوفمبر ٢٠٢٦

المدا

أسبوعية.. سياسية.. عامة

٢٠٠٤ - ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة لـ «النداء» - ٢٠٢٦

اسم الكتاب: «يحيى السادة.. إب.. سيرة المطر والحجر»
اسم الكاتب: يحيى السادة

الناشر: صحيفة «النداء»

إعداد وإخراج:
طارق السامعي

معلومات الاتصال:
موقعنا على الإنترنت: www.alndaa.net
البريد الإلكتروني: info@alndaa.net

النشر الإلكتروني:
رياض الأحمدي

تدقيق لغوي:
فائز عبده

الطبعة الأولى (نوفمبر ٢٠٢٦)
رقم الإيداع في دار الكتب اليمنية ( )





إبـراهـيـم الـبـعـداني

يحيى السادة..
قلم وموقف

لم يكن الراحل يحيى السادة مجرد كاتب رأي يطل على القراء من صفحات الصحف، بل كان صاحب موقف ورؤية، وجد في الكتابة وسيلة للتعبير عن قضايا الناس وهمومهم، ومساحة لمساءلة الواقع



وانتقاد الاختلالات التي تمس حياة المواطنين وحقوقهم.

وقد ظل، طوال تجربته الصحفية، قريبًا من مجتمعه، منحازًا إلى قضاياه، مؤمنًا بأن الكلمة الصادقة تستطيع أن تؤدي دورًا في مواجهة الظلم والدفاع عن قيم العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.

ومع صدور هذا الكتاب الذي يجمع عددًا من مقالاته المنشورة في صحيفة «النداء»، تعود إلى الواجهة تجربة صحفية تستحق التوثيق والاستعادة، وفاءً لذكرى صاحبها، ولما تحمله تلك المقالات من مواقف وأفكار وشهادات على مرحلة من الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، وما عكسته من انشغالات كاتب ظل متفاعلًا مع قضايا وطنه ومجتمعه حتى آخر أيام حياته.

ارتبط اسم يحيى السادة بصحيفة «النداء» منذ مطلع عام 2007، حين بدأ نشر مقالاته في صفحة الرأي، التي كانت تحتضن أقلامًا بارزة في الصحافة والفكر والأدب، وفي مقدمتها الكاتب والمفكر عبدالباري طاهر. ورغم حداثة تجربة السادة في الصحافة المكتوبة آنذاك، فقد استطاع أن يحجز لنفسه مساحة منتظمة بين كتاب الصحيفة، وأن يقدم رؤيته الخاصة للقضايا التي يتناولها، مستندًا إلى خلفيته في العلوم السياسية



واهتمامه بالشأن العام.

وكان للاهتمام الذي حظي به من رئيس تحرير «النداء»، الأستاذ سامي غالب، أثر في تشجيعه على مواصلة الكتابة وتطوير تجربته، في ظل بيئة صحفية أتاحت له التعبير عن آرائه ومواقفه، والتواصل مع قراء وجدوا في مقالاته ما يستحق المتابعة والنقاش.

وأستعيد هنا، بكثير من الاعتزاز، بدايات علاقته بالكتابة في «النداء»، وهي تجربة كنت شاهدًا على انطلاقتها، بل كان لي نصيب في تشجيعه على خوضها.

ففي أحد أيام مطلع عام 2007، جمعني بالراحل لقاء في مقيل أحد الزملاء، ودار بيننا حديث عن الصحافة والكتابة وقضايا المجتمع. وكنت أعرف اهتمامه بالسياسة والثقافة، وشغفه بقراءة «النداء»، التي كان يرى فيها تجربة صحفية مختلفة عن كثير من الصحف الصادرة آنذاك، لما تتميز به، من استقلالية في تناول القضايا وجرأة في طرح الآراء.

وخلال ذلك اللقاء، ألححت عليه أن يكتب للصحيفة، لقناعتي بأن لديه ما يمكن أن يقدمه للقارئ، وأن معارفه واهتماماته تؤهله لخوض



تجربة الكتابة الصحفية. ولم تمضِ فترة طويلة حتى أرسل إليّ مقالًا بعنوان «مكتب التموين والقط العَجيب»، طالبًا مني قراءته وإبداء الرأي فيه قبل إرساله إلى الصحيفة.

قرأت المقال، ووجدت فيه ما يستحق النشر، فأرسلته إلى «النداء»، وكانت مفاجأته كبيرة حين رأى مقاله منشورًا في العدد التالي. ومن تلك اللحظة بدأت علاقته المنتظمة بالصحيفة، وأصبح له مقال أسبوعي في صفحة الرأي، وواصل الكتابة فيها، متناولًا قضايا سياسية واجتماعية وموضوعات متصلة بحياة الناس ومشكلاتهم اليومية.

لم يكن السادة يكتب بعيدًا عن الواقع الذي يعيشه، بل كان يستمد كثيرًا من موضوعاته من تفاصيل الحياة اليومية، ومن احتكاكه المباشر بالمواطنين، وما يسمعه منهم من شكاوى وما يلمسه من معاناة. ولهذا اكتسبت كتاباته طابعًا اجتماعيًا واضحًا، إلى جانب اهتمامه بالشأن السياسي والوطني.

وكانت مدينة إب، التي ارتبط بها وجدانيًا واجتماعيًا، حاضرة في اهتماماته وكتاباته. فقد عرفه كثير من أبنائها قريبًا من همومهم، يلجؤون إليه حين تعترضهم مشكلات مع الجهات المحلية أو يتعرضون لما يرونه



انتقاصًا من حقوقهم. ولم يكن يتردد في مخاطبة المسؤولين ومواجهتهم بما يراه من أخطاء وتجاوزات، مطالبًا بإنصاف المواطنين وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

وقد جلبت له هذه المواقف عتاب بعض المسؤولين وانتقاداتهم، لكنه لم يكن يرى في الكتابة وسيلة للتقرب من السلطة أو كسب رضاها، وإنما مسؤولية تقتضي التعبير عن الحقيقة كما يراها، والانحياز إلى المواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة التي لا تجد من يوصل صوتها.

وإلى جانب اهتمامه بالقضايا السياسية والاجتماعية، امتلك الراحل شغفًا خاصًا بتاريخ إب وطبيعتها وموروثها الحضاري، وهو اهتمام وجد طريقه إلى كتاباته، وكشف عن جانب آخر من شخصيته الأدبية وقدرته على الوصف والسرد.

وأذكر أنه أخبرني، بعد نشر عدد من مقالاته في «النداء»، عن رغبته في تأليف كتاب يتناول المعالم السياحية والتاريخية في محافظة إب. وكانت البداية مع مقاله «ريمان حين توقف الزمن»، الذي حمل ملامح مشروع أدبي وسياحي أوسع، وبرزت فيه عنايته بتفاصيل المكان، واستحضار تاريخه وجمالياته، بلغة وصفية اتسمت بالثراء والتصوير.



كان السادة متحمسًا لذلك المقال، وأخبرني بثقته بأنه سيجد صدى لدى القراء، وهو ما تحقق بالفعل، إذ لقي اهتمامًا وإشادة من عدد من المهتمين بهذا اللون من الكتابة، واستمرت أصداؤه حتى بعد سنوات من نشره.

وقد شجعته ردود الفعل تلك على تطوير الفكرة والتوسع فيها، وإعادة صياغة المادة وإثرائها، حتى تحول المشروع، بعد نحو ثلاث سنوات، إلى كتاب حمل العنوان نفسه «ريمان حين توقف الزمن»، ليشكل محطة أخرى في تجربته الكتابية، ويعكس تنوع اهتماماته بين السياسة والمجتمع والتاريخ والمكان.

ولعل ما ميز تجربة يحيى السادة أنه لم يفصل بين الكاتب والإنسان، ولا بين ما يسطره في مقالاته وما يتبناه من مواقف في حياته اليومية. فقد ظل قريبًا من الناس، متفاعلًا مع قضاياهم، ومتمسكًا بقناعاته، حتى عندما كانت تلك القناعات تضعه في مواجهة مع أصحاب النفوذ والسلطة.

ولم تكن مواقفه الوطنية منفصلة عن هذا المسار؛ إذ ظل يحمل همًا يتجاوز حدود مدينته ومحافظته إلى اليمن بأكمله، مؤمنًا بأهمية الحفاظ



على وحدة الوطن، وإرساء دولة يسودها القانون والعدل والمساواة، ويتمتع فيها المواطنون بالأمن والاستقرار والعيش الكريم.

وكانت تلك القيم حاضرة في أمنيته التي خطها بيده قبل رحيله، حين عبّر عن تطلعه إلى أن يبقى اليمن موحدًا، وأن يعم الخير والرخاء والسلام ربوعه، وأن ينعم جميع أبنائه بالاستقرار في ظل دولة القانون والنظام والعدالة.

واليوم، ونحن نستعيد شيئًا من تجربته عبر هذا الكتاب، فإننا نستعيد صوتًا صحفيًا كان جزءًا من مسيرة «النداء»، ومن مساحة الرأي التي فتحتها الصحيفة لأصحاب المواقف والأفكار المختلفة.

إن جمع مقالات يحيى السادة بين دفتي كتاب يمنح القارئ فرصة للعودة إلى ما كتبه، وقراءة أفكاره ومواقفه في سياقاتها، والتعرف إلى القضايا التي شغلته، والطريقة التي نظر بها إلى مجتمعه ووطنه. كما يسهم في حفظ جانب من ذاكرة الصحافة اليمنية، التي لا تتشكل من الأحداث والأخبار وحدها، وإنما أيضًا من أصوات الكتاب الذين حاولوا فهم واقعهم والتأثير فيه بالكلمة والموقف.



لقد رحل يحيى السادة، لكن ما تركه من كتابات يظل شاهدًا على تجربته، وعلى إيمانه بأن للكاتب مسؤولية تتجاوز حدود الصفحة المنشورة، وأن قيمة الكلمة تكمن في صدقها وصلتها بحياة الناس.

وإذا كان الموت أسدل الستار على حضوره بيننا، فإن هذه الصفحات تعيد فتح نافذة على عالمه وأفكاره، وتتيح للأجيال الجديدة أن تتعرف إلى كاتب آمن بوطنه، وانحاز إلى مجتمعه، وظل يتطلع إلى يمن تسوده الحرية والعدالة والسلام.



يحيى السادة

مكتب الصناعة والتجارة والقط الغريب


8
عصيدة الإنيس
لقاء الضوء والظل يبدأ في صعدة
مكتب الصناعة والتجارة والقط الغريب

لكي يصل القارئ إلى فك شيفرة هذا العنوان، لا بد من العودة إلى قرار الدولة المتعلق بتحرير التجارة الداخلية والخارجية من خلال المرور على بعض المحطات التي توصلنا إلى هذا الهدف، إذ إن القرار في جوهره يصب في توفير السلع وبالذات الأساسية بعد تحرير الاستيراد من قيود الاحتكار وطرحها في الأسواق للمنافسة الحرة بحيث يتمكن المستهلك من الحصول على احتياجاته بأقل الأسعار.

إذن الهدف واضح من اتخاذ هذا القرار.

إلا أن الآلية المصاحبة لتنفيذه لم تكن بهذا الوضوح وربما لم توضع آلية لهذا الغرض. إذ إن مهمة الدولة لا تنتهي عند هذا الإصدار، بل بوضع الضوابط والاحتفاظ ببدائل وخيارات لمواجهة أي خلل



يرافق عملية التنفيذ، أهمها:

- احتفاظ الدولة بملكية الصوامع للتحكم بالمخزون الاستراتيجي لمواجهة أي طارئ دولي متعلق بالإنتاج وارتفاع الأسعار المفاجئ.

- الإبقاء على باب المناورة مفتوح بأحقية الدولة في استيراد المواد الاساسية كلما اقتضت الحاجة لذلك وكلما حاول تجار الاستيراد اللعب على هذا الوتر بغية استهداف الأمن الغذائي.

- إشراف الدولة المباشر على المناقصات المتعلقة بالمواد الأساسية وحقها في اختيار مصدر الانتاج لمراعاة النوعية والسعر المناسب.

لا شك في أن الفهم الخاطئ للقرار قد جعل من كلمة «حرية» لفظ شؤم لعامة الناس عندما عجزوا عن توفير احتياجاتهم الأساسية بالأسعار المعقولة. كما أن هذه «الحرية» قد عملت على تجميد العمل في هذه الوزارة وفروعها. فمكتب إب مثلًا أصيب بالشلل التام؛ مما حدا بالكثير من موظفي الإدارة العامة إلى النجاة بجلودهم ورواتبهم إلى مكاتب أخرى مازالت الحياة تنبض في عروقها، بينما بقي قلة يعدون بأصابع اليدين أملًا في عودة الروح إلى هذا المكتب الذي تحول إلى أطلال بحيث إن مجرد تفكير المرء بالدخول إليه يتطلب رفيقًا يؤنس وحشته ويشد من أزره ويحسسه باستمرار تواجده بجانبه، بخاصة عندما يقرر الولوج إلى دهاليز هذا المكتب؛ إذ ينتابه شعور بأنه في أدغال الأمازون أو كهوف تورا بورا. فخلال الفترة من ٢٠٠٠م وحتى الآن ست سنوات ونيف هو العمر المستقطع للموظفين الذين آثروا البقاء بعد أن انقطعت بهم السبل بحثًا عن ملجأ آخر يضمن لهم استمرار آدميتهم فيه. كان هؤلاء لمتبقون على قيد الحياة في هذا المكتب يتسلون بين الفينة والأخرى بمشاهدة القطط والفئران وهي



تجوب المكتب طولًا وعرضًا دون أن تتجاوز ما هو غير مألوف.

وفي صبيحة يوم من أيام الاسبوع الأخير لشهر يناير ٢٠٠٧م، وبينما كنت واقفًا على باب مكتبي، فوجئت بأحد هذه القطط وعليه تبدو النعمة والثقة بالنفس مستلقيًا على الكرسي المخصص لجلوسي. استدعيت الموظفين ليروا مشهد الفصل الثاني من الأكروبات التي تقدمها القطط للترفيه عنا وتخفيف العبء النفسي، ومن ثم حاولت إنزاله دون الاقتراب منه كثيرًا تجنبًا لأي اشتباك؛ كوني أدرك من هم أحفاده وبنو عشيرته المجرب بأسهم مع قطيع الفئران، وبالرغم من أن محاولاتي أخذت وقتًا، إلا أني أقر بأن نزوله كان طوعيًا بدليل تثاؤبه وقيامه بتمارين الصباح على أرضية المكتب. عندها تنحيت جانبًا لأفسح له المجال للمرور، فإذا به ينسل إلى الحجرة ومن ثم إلى السلم المؤدي إلى الشارع. سألت الفراش عما إذا كان هذا القط يبيت في مكتبي ومنذ متى؟ فأجاب أنه لا يشاهده عند الدخول إلى المكتب ولا يدري كيف يظهر فجأة هكذا. حضرت اليوم الثاني ولكن عند العاشرة؛ إذ لا فرق بين أن تحضر في الثامنة أو في الثانية عشرة ظهرًا، فلا عمل إطلاقًا، وجدت القط على الكرسي، هذه المرة وبتلقائية قفز وخرج من المكتب بخطى أسرع من ذي قبل. الخلاصة أن هذا المشهد يتكرر كل يوم وحتى كتابة هذه الأسطر، مما جعلني أتساءل:

- هل بالفعل ترك الأماكن المأهولة تشجع كائنات أخرى (غير الإنسان) على الإقامة فيها فيطلق عليها بالأماكن المسكونة؟!

- هل تواجد هذا الحيوان هو بمثابة صرخة احتجاج على تجميد هذا المكتب، مصرًا بدوره على ملء فراغ هذا الكرسي حتى ولو كان الوقت مملًا والسكون في هذا المكان يكاد يكون قاتلًا؟!



- لماذا اختار هذا الحيوان مكتبي والكرسي الخاص بي أنا بالذات دون سواي؟!

أمـر غريـب بالفعـل. ولكـن ظاهرة ترويـض الحيوانات سـواء كانت أليفـة أم كانت متوحشـة، قد يكون أحد المداخل للإجابة على أحد هذه التسـاؤلات، فقد يكون هذا القط ومـع مـرور الوقت قد انقاد لتقليد سـلوك هذا الرجل الطيب (فـراش المكتب) الذي يصر علـى فتـح المكتب عند الثامنة صباحًا مع إدراكه أنـه مجرد بناء وغرف غير مأهولة، إلا أن المسؤولية الملقاة على عاتقه وتشبثه بشعاره اليوم: «مرغم أخاك لا بطل» تحتم عليه الاسـتمرار بهـذا الـدور. لذا فقـد تعود هذا القط علـى الدخول في هذا الوقت وأحسـن اختيـار هـذه الإدارة كونهـا أكثـر هدوءًا حيث نسـبة تجميدهـا ١٠٠٪، وأسـهل فرارًا، لمحاذاتها سلم المكتب، فكرت كثيرًا ومليًا في وضع هذا المكتب كصورة مصغرة للوضع العـام وفـي تصرفات هذا القط الغريب، حاولت الربط بينهما وكلما لامسـت خيطًا ولو رفيعًا أجده ينقطع فجأة ويتماهى كليًا فتختلط الأوراق من جديد في قاع الذاكرة وفجأة تطفو على سطحها صورة قد تكون قريبة إلى الواقع المعاش بكل تفاصيله إذ تتجلى في هـذه الصـورة حقيقة لا جدال فيها أن لا فرق بين حضوري والجلوس على مكتبي وبين حضور هذا القط في ظل هذا الفراغ القاتل.

بينما من الجانب العملي قد يكون حضوره أنفع لحماية محتويات الملفات من سطوة الفئـران كـون تلك الوثائق ترشـد أي عالم أثري على أن هذا المـكان كان مأهولًا بالكائن البشري حتى أواخر القرن العشرين. فكرت في أن أمنح هذا القط درجة إنسانية متقدمة بأن أعطيه شهادتي الجامعية (اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة الإسكندرية -جمهورية مصـر العربيـة) علـه يوظفها إداريًا إذا ما دبت الروح في هـذا المكتب إلى جانب مهمته الأساسية.



إلا أني ترددت كثيرًا ليس حرصًا مني على هذه الشهادة التي لا معنى لها ولا جدوى منها في هذا الزمن العجيب الذي اختلطت فيه الأوراق واختلت فيه الموازين، إنما لثقتي بأنه لن يقبل هذا العرض كونه يدرك أكثر مني أن هذا الزمن لا علاقة له بالمؤهلات، وأن مجيئه اليومي وسطوته على مكتبي ما هو إلا بغرض الخلود إلى النفس والتمتع بمزايا هذه المحمية الطبيعية، ناهيك عن الدفء الذي يشعر به في هذا المكان مؤقتًا حتى ترسل الشمس خيوطها ويعم دفؤها أزقة وشوارع هذه المدينة.

● «النداء»، العدد ٩٢، الأربعاء ٢٨ فبراير ٢٠٠٧



ناصر.. والذكرى السابعة عشرة للوحدة


8

الآخرون.. فأنتم هم الذين يخطئون!

حرب صعدة.. «الفتنة غير النائمة»

ناصر.. والذكرى السابعة عشرة للوحدة

كان إعلان الأخ الرئيس باختيار محافظة حضرموت حاضنة للعيد الخامس عشر لذكرى تحقيق الوحدة بمثابة جرس تنبيه لكل قيادات المحافظات للتهيؤ والاستعداد لدورهم القادم من خلال إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع الهامة وذات الأولوية واختيار المواقع وحجزها وإعلان حالة الطوارئ في صفوف المهندسين المختصين وإخراجهم من دائرة التسابق على تراخيص البناء ليوضعوا في إطارهم الطبيعي.

إذ لا شك في أن فكرة توأمة هذه الذكرى بعدد من المشاريع التنموية تنم عن ذكاء فطري وذلك بإلقاء الكرة في ملاعب المحافظات بحيث تتحمل قيادة كل محافظة مسؤوليتها ابتداء من هذا التوقيت، مفسحًا لتلك القيادات الوقت الكافي لالتقاط تلك الإشارة والعمل على بلورتها واستثمارها الاستثمار الأمثل. على اعتبار أن هذه الفرصة قد لا تتكرر إلا بعد أن تنال بقية المحافظات حصصها. لذا



لا بد أن يؤخذ في الاعتبار عند الشروع في وضع أية خطة بهدف اقتناص هذه الفرصة السانحة، حجم المشروع ونوعيته ومدى سلامة الأوعية التي ستصب فيها الأموال بحيث لا نسمع عن أوعية مخرومة تتسرب منها تلك المخصصات مما يفقد أي مشروع خصائصه الفنية ويقصر من عمره الافتراضي.

إن حدثًا بمثل هذا الحجم وبهذا البعد التاريخي لا بد أن يقابل بمشاريع عملاقة تليق بهذه الذكرى وبمن أرسى قواعدها، إذ إن تعبيد شارع أو إقامة عمود أو رصف ممر أو وضع ماسورة مجارٍ هي أمور روتينية تقوم بها الدولة على مر السنين دون ربطها بأية مناسبة أو ضجيج إعلامي؛ كون مثل هذه المشاريع الصغيرة تقام حتى في دول القرن الإفريقي دون إثارة زوابع حولها. إذن ذكرى مثل هذه تمثل محطة هامة في تاريخ يمننا المعاصر والأمة العربية جديرة بأن يكون يوم عيدها مقرونًا بأهم المشاريع حجمًا وجمالًا وتكلفة وعمرًا افتراضيًا يواكب هذا الحدث على مر السنين.

كم كنت أتمنى أن نحتفي بهذه الذكرى التي تحتضنها محافظة إب ومياه الجداول في فصل الصيف تشق طريقها نحو السدود الضخمة، إذ إن سمات هذه المحافظة، وفي هذا الفصل بالذات تهطل الأمطار الغزيرة التي تنتهي في مصبات البحار دون الاستفادة منها في ري الأرض ليتضاعف المحصول وتبقى الأرض مخضرة على مدار العام. ولإقامة مثل هذه الحواجز المائية فإن مواقع طبيعية قريبة من المدينة مهيئة لمثل هذه المشاريع، وعلى سبيل المثال لا الحصر موقع المندم على طريق ميتم، وموقع وادي الجنات في منطقة السحول، حسب رأي بعض المهندسين. فمثل هذه المشاريع التاريخية والمنتجة في ذات الوقت كون خيرها سينعكس على الأرض والإنسان هي التي يجب أن نتغنى بها. فتاريخ تشييدها وإنجازها سيرتبط حتمًا بالحقبة السياسية التي



نعيشها. فالسد العالي مثلًا مرتبط تاريخه وإنجازه بالزعيم الراحل جمال عبدالناصر، رغم تبدل الأسماء والاتجاهات بعد رحيله.

كنت أتمنى أيضًا معاودة سماع ضجيج جنازير المعدات الضخمة وهي تناطح الصخر في جبل بعدان. هذا المشروع العملاق غير مكتل حتى لآن، كان مجرد حلم حوله المرحوم يحيى محمد المتوكل عام ٨٧م عندما كان محافظ المحافظة آنذاك، إلى واقع بإمكانيات ذاتية وبتكلفة رقمية بسيطة لا تذكر، ليعلمنا درسًا بأن الإرادة واليد النظيفة وحدهما قادرتان على تفتيت الصخر وصهر الحديد.

كنت أتمنى، وهي أمنية الجميع، أن نحتفي بهذه الذكرى وقد شيد على أنقاض ما يسمى مستشفى ناصر (وهذا الزعيم براء منه)، مبنى يليق بهذا الاسم وبمكانة هذا الزعيم وتاريخه النضالي، إذ إن إلصاق هذا الاسم بهذا المبني الآيل للسقوط في أية لحظة على رؤوس المرضى المنكوبين سلفًا هو نكران للجميل والتضحية التي قدمها أبناء مصر في سبيل إرساء دعائم الثورة. فجمال عبدالناصر لا تقوى على حمل اسمه غير المشاريع العملاقة. كثورة يوليو وثورات التحرر على امتداد العالم، حركة عدم الانحياز، السد العالي، بحيرة ناصر، تأميم قناة السويس، مجمع حلوان للحديد والصلب، مواجهة العدوان الثلاثي، وعشرات العشرات من المشاريع التي يصعب حصرها. نقول لمن يراهنون على امتداد عمر هذا المكان: أنتم مخطئون. فلقد توقف التاريخ عند بوابة هذا المبنى منذ زمن، مدركًا، أكثر منكم، أن هذا البناء الهش هو في حالة احتضار، كما أن من يفتي بترميمه هو كمن يشير على امرأة عجوز في لحظات عمرها الأخير بأنها إذا أرادت أن تعود إلى ريعان شبابها ونضارتها ما عليها إلا أن تحسن وضع المكياج على وجهها وتكثر من أحمر الشفاه.



علينا أن نستشعر المسؤولية في هذا الأمر، وذلك بمباشرة الهدم والشروع في البناء على أحدث التصاميم بحيث يستغل الموقع في بناء عدة طوابق لا تقل عن الستة مع تجهيزه بأحدث المعدات والأجهزة الطبية، كون مهمة هذا المستشفى مستقبلًا ومسؤولية كادره هي بحجم الكثافة السكانية لهذه المحافظة والتي زادت بمعدل ٤٠٠٪ عما كانت عليه بداية الستينيات فترة الشروع في بنائه.

كما يراعى عند إعادة البناء تخصيص ملحق يستوعب أكثر من ثلاجة لاستقبال جثث المرحلين إلى العالم الآخر؛ نتيجة الهوس في القتل والقتل المضاد فضلًا عن الحوادث المرور اليومية. إن هذا الموقع الفريد والمتميز عن بقية الروابي والتلال المتناثرة حول المدينة يذكرني بموقع فنار الإسكندرية الذي حلت محله قلعة «قايتباي» حاليًا، حيث كان هذا الفنار ملهمًا ومرشدًا للكثير من السفن الضالة في البحر وعلى مسافة عشرات الأميال. وسيكون هذا المبنى المتربع على هذه التلة الرافعة مرشدًا لزوار هذه المدينة القادمين من كل الاتجاهات.

أمنية أخيرة: لو تعطى هذه المحافظة فرصة أخرى تحتفي بهذا الحدث العظيم على طريقتها بحيث تكون قد أنجزت مثل هذه المشاريع إلى جانب مشروع الحديقة التي طال انتظارها والتي إن تحققت ستخفف عنا عبء التفكير المتواصل في أراضي الأوقاف وأملاك الدولة المتاجر بها والتي لو استغلت في مثل هكذا مشاريع لأطلق على إب: «الفيحاء».

● «النداء»، العدد ٩٣، الأربعاء ٧ مارس ٢٠٠٧



قانون الإثراء غير المشروع.. متى يبصر النور؟


شبح نضوب النفط وصعوبة إحلال البدائل

قانون الإثراء غير المشروع.. متى يبصر النور؟

من المسلمات في هذا البلد: عزوف الناس عن أية متاهات تشغلهم عن تركيزهم اليومي المنصبِّ أساسًا على واقعهم المثقل بالأعباء المعيشية. فحاسة السمع لدى هؤلاء محصورة في كلمات هي موضع الالتقاط، أي مبرمجة على التعاطي معها فقط، كرغيف العيش وحليب الأطفال وصدى أصوات مالكي العقارات وموزعي فواتير الدولة كلما اقترب الشهر من نهايته. لذا نجد أن مجمل اهتمامات الناس وأولوياتهم تنحصر في تطلعاتهم نحو حياة هادئة وكريمة تتوفر فيها فرص العمل المتساوية وفق القدرات والاختصاصات، بعيدًا عن الوساطات والمحسوبيات التي تزرع الأحقاد والفتن





والحساسيات بين أبناء الوطن الواحد، وتؤسس لاحتقان مزمن كلما تضاعف عدد العاطلين ووصل بهم الأمر إلى طريق مسـدود، فلا شـيء يفقد المرء توازنه ويشل تفكيره سـوى الجوع والشعور بالبقاء دون هدف، بخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتسرب الأطفال من المدارس والسطو على وظائف الخريجين والنهب المبرمج للمال العام ولأراضي الدولة ومصادرة حقوق الناس تحت مسمى المصلحة العامة.

لا شـيء في الأفق يبشر بخير في ظل فوضى المحاكم والأقسام والمكاتب، حيث من يديرونها ليسـوا أهلًا، لدرجة أن هؤلاء يتعمـدون أذية المواطن لإثارته ومن ثم صب جام غضبه على الوضع. مما يدل على أن هنالك طابورًا خامسًـا مندسًا في



الوظيفة العامة مهمته اختلاس وابتزاز المواطن بكل الوسائل المتاحة لتحقيق أكثر من غرض:

جمع أكبر قدر من الثروة مقابل إفقار الآخرين وشل حركتهم في الحياة، تكريس الحقد والكراهية في نفوس الناس بغية الثناء على عهود غابرة، بخاصة كلما نجح أعضاء هذا الطابور في إيصال الناس إلى درجة من الإحباط والقنوط. فمنهجية هؤلاء المندسين تعتمد على النفس الطويل والقدرة على التلون والتأقلم مع كل المستجدات على الساحة، بل وإمكانية اختراق أي عمل تنظيمي بحيث يفاجأ المرء بتقدم مراكز هؤلاء وتبوئهم أماكن حساسة تمثل لهم مناخًا ملائمًا وبيئة صالحة لتمرير مخططاتهم الخبيثة.

إن من يلهث وراء الإثراء بطرق غير مشروعة دافعه إلى ذلك محاكاة من سبقوه بغية اللحاق بهم، هو بلا شك ضمن المصنفين في قائمة اللصوص الخطرين على الوطن. أذية الناس وإذلاله لهم أشد خطورة ولصوصية كون الدافع مزدوجًا بين الإثراء الحرام وتأجيج مشاعر الناس ومن ثم سخطهم على كل شيء من حولهم. إن الكشف عن هؤلاء ومن ثم التقاطهم هو أمر سهل إذا ما كانت الدولة جادة في تنقية الجهاز المالي والإداري من الشوائب العالقة به منذ سنين طويلة. فأي إصلاحات في هذا الجانب هي مقدمة أساسية وملحة على طريق وقف نزيف المال العام، الامر الذي سيؤدي حتمًا إلى إصلاح المسار الاقتصادي ومن ثم الانتعاش التدريجي للوضع المعيشي. ولتحقيق مثل هكذا إصلاحات، فإن الأمر يتطلب روحًا



محصنة بالعفة والنزاهة، إذ لا يمكن لأي مشروع أن ينجح إذا ما نفذ في بيئة ملوثة بالانحراف والفساد والإثراء غير المشروع.

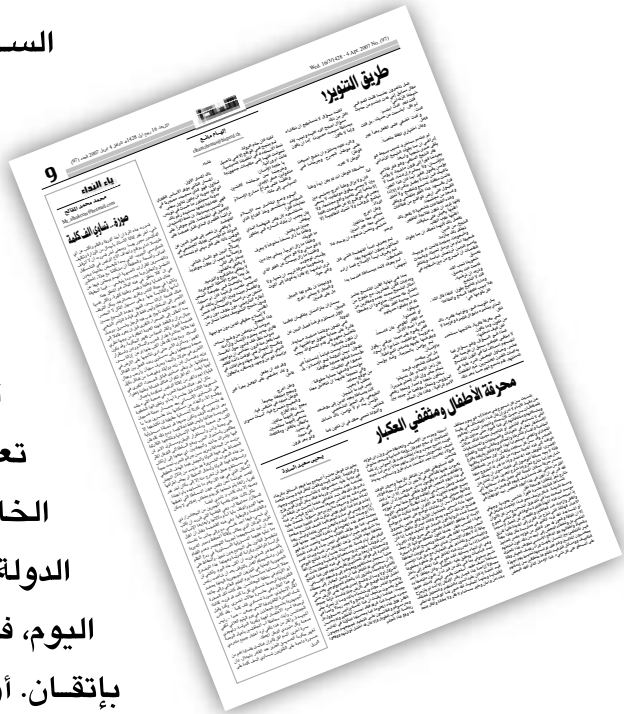
لذا فـإن مجرد التفكير في القيام بإصلاحـات لأي جانب من الجوانب المختلة في هذا البلد، لا بد أن تسـبقه إجراءات أهمها حقن فيروس العبث بكل أشـكاله بمصل ناجع، كون اسـتمرار انتشـار هذا الفيروس يؤدي حتمًا إلى انتشار رقعة الفقر بمساحات أوسع ومن ثم زيادة حجم الاحتقان، مما يفقد السلطة القدرة على الاستمرار في المناورة أو في تحديد البدائل وانتقاء الخيارات بحيث لا تجد أمامها سـوى خيار واحد لا بديل له وهو تفعيل قانون الكسب غير المشروع. هذا القانون إذا ما أدير بآلية نظيفة بحيث لا يوجه صوب الضعفاء والمساكين بهدف ذر الرماد على العيون، فإننا سنشـهد تحولات كبيـرة وقفزات هائلة على كل الصعد، ناهيك عن مشاهدة عتاولة النهب وهم يترنحون أمام أحكام القضاء كما يترنح عامة الناس يوميًا من ألم الجوع وقسوة الحياة.

● «النـداء»، العـدد ٩٦، الأربعـاء ٢٨ مـارس ٢٠٠٧



يحيى السادة

محرقة الأطفال ومثقفي العكبار


طريق التنوير

محرقة الأطفال ومثقفي العكبار

السبت من كل أسبوع في مدينة إب هو يوم مختلف عن بقية الأيام. لا أدري إن كان هذا الاختلاف في بقية المحافظات من حيث الازدحام وتأجيل الناس أعمالهم ومشاكلهم ومناكفاتهم إلى هذا اليوم. حتى حالات المرض التي لا تستدعي التأخير أو التأجيل نجدها كذلك. حالات الاستنفار تعلن في العيادات والصيدليات والمستشفيات الخاصة وأقسام الشرطة والمحاكم ومكاتب الدولة والقطاع التجاري والمهني استعدادًا لهذا اليوم، فالكل يترقبه بفارغ الصبر وقد سن كلٌ سكينه بإتقان. أول معاناة يلاقيها الوافد إلى هذه المدينة سواء من القرى أم من المحافظات الأخرى، التوقف عند المداخل، وإذا ما قدر له الخروج منها فإنه لا يجد مسلكًا للوصول إلى غايته سوى أن يسلك أحد شارعين؛ إما شارع تعز وإما شارع العدين. هذان الشارعان مصدر حركة سكان المدينة التي يصل تعداد سكانها إلى أكثر من مائتي



ألف نسمة ضف إليهم الوافدين من خارجها. لقد قدر لي أن أكون في هذا اليوم التعيس أحد الواقفين في شارع تعز انتظارًا لوسيلة نقل.

الساعة الثانية عشرة ظهرًا. الشمس عمودية. وجهتي وسط المدينة. الكل يزحف نحو هذا الاتجاه كالنمل في موسم الحصاد بما في ذلك فرق الشحت ومن كل الألوان، إذ أصبحت هذه المهنة ظاهرة مألوفة في ظل تنامي الجوع والفقر وازدياد عدد العاطلين والمقعدين عن العمل، لا سيما الأعداد الهائلة التي تنزح من القرى إلى المدينة طلبًا للرزق أو المساعدة. لقد تردد الكثير في ممارسة مثل هكذا مهنة، إلا أن الفاقة والعوز قد حررا الكثير من هؤلاء بكسر الحاجز النفسي بل وتخطاه البعض إلى أبعد من ذلك، كون تشبثهم بالحياة وأطفالهم هو الدافع الأساسي لخوض هذا المعترك غير المتكافئ بين إنسان يلهث وراء رغيف العيش وقلة يحصدون الملايين وهم على كراسيهم تحيط بهم أجهزة التكييف ووسائل الترفيه المتنوعة منطلقين من إدمانهم على السطو على كل شيء. هذا الإدمان الذي أفقد البعض آدميته وجرده من الإحساس والعاطفة حتى وإن رأى هؤلاء المحتاجين أو سمع بهم، فإن رؤيته ضبابية وسمعه مشوش، كونه أصبح مجرد وعاء اختلت فيه كل الحواس. إذ كلما تصلب الميسورون سواء كان مالهم حلالًا أم حرامًا، تجاه هؤلاء المعدمين، نجد أنفسنا أمام طرق وأساليب جديدة للشحت.

فلقد استوقفني كثير من المناظر المزعجة وبمرور الوقت تعودت عليها لقناعتي في الأخير أن استمرار حياة هؤلاء وأطفالهم تبرر ما يقومون به من عروض. إلا أن ما رأيته في هذا اليوم التعيس هو فوق طاقتي النفسية، إذ إن المنظر مخيف ومقزز يستدعي إيقافه ووضع خط أحمر لهؤلاء يمنع عليهم تجاوزه. لقد رأيت أطفالًا محروقي الأوجه وكأنهم حديثو الخروج من الأفران. فجأة تذكرت ما قاله لي أحد الأصدقاء من أن



دهانات توضع على الجلد ثم يوضع عليها مادة تسمى الجنشيان الأزرق وهو خاص بالحروق، فينتج عن ذلك تشوه يبدو كأنه إحراق بالفعل. تمنيت صحة هذه الرواية كون البديل هو المخيف فيما إذا كان الآباء أو خاطفو الأطفال يقدمون على حرق هؤلاء الأبرياء بغية الكسب القذر. عندها تكون اللحظة مواتية لأن يجف الحبر ويتمرد القلم على عاشقه وتصبح الذاكرة بحيرة جافة. إذ لا يقوى الإنسان الذي تغلب على تكوينه العاطفة والأحاسيس والمشاعر، على التعايش مع مثل هذا الانحدار، بخاصة إذا ما تكررت هذه المناظر في كل خطوة يخطوها وفي أي اتجاه يسلكه. لقد دفع بي هذا المنظر إلى داخل أحد الباصات ويطلق عليه «العكبار» وكان مكتظًا. لا أحد شعر بدخولي بمن في ذلك من قدر له أن أكون ملتصقًا به مستغلًا نصف مقعد. استعنت بقدمي اليمنى لأستند عليها محاولًا إزاحة هذا الجار بقدر الإمكان، إلا أنه لم يتزحزح قيد أنملة، إذ كان عليه الدور بالتنظير والتحليل لمختلف القضايا ومنها المحلية. لقد صور لنا الوضع الداخلي بأنه أمن وأمان وخير مستدام لا فقر ولا بطالة والكل ينعم بخيرات الوطن، مبشرًا الجميع بمن فيهم السائق بالرخاء والرفاهية. التفت إليه ودققت النظر فيه، وجدت النعمة غير بادية عليه. سكسوكته لا تتناسب مع شحوب وجهه، هندامه غير متجانس، ورباط عنقه بكل ألوان قوس قزح. رغم كل ذلك فقد شد انتباهي عندما تحدث عن النفط بأن خيره قد عم الناس جميعًا، محددًا إنتاج اليمن من هذه المادة بمليار وسبعة ملايين برميل سنويًا. ألححت عليه إعادة قراءة هذا الرقم كوني تذكرت هذه الكمية عندما كنت أراجع لابني في مادة الجغرافيا الصف التاسع صفحة (٥٥)، وجدت هذا الرقم بالفعل مدون كتابة وليس رقمًا بحيث تحفر هذه المعلومة في ذاكرة التلاميذ. حينها قلت لنفسي: هذا هو مؤلف الكتاب بشحمه ولحمه، ما لم فهو بلا شك كبير خبراء النفط في اليمن جاء إلى هذه المدينة متخفيًا بهذه الثياب. نزعت الموبايل



من غمده وبدأت أقسم الرقم على أيام السنة. كم سررت عندما رأيت الناتج اليومي من ثروتنا مليونين وسبعمائة وثمانية وخمسين ألفًا وتسعمائة وأربعة براميل يوميًا. في هذه اللحظة عادت بي الذاكرة إلى قوافل المحتاجين ففرحت لهم كون هذا الناتج حتمًا سيحل مشاكلهم ويعيدهم إلى وضعهم الإنساني.. إلا أن سعادتي لم تكتمل فما إن وصل العكبار إلى محطته الأخيرة وهممنا بالنزول إذا بالعالم الجيولوجي يصر على النزول أولًا، وما إن وضع إحدى قدميه على الأرض حتى اختل توازنه فوقع على الأرض جثة هامدة. نزلنا جميعًا وتجمع الناس حوله ورششناه بالماء وما إن تحرك حتى نطق بصوت مرتجف أنه جائع ولا يجد ريالًا واحدًا في جيبه! عندها أيقنت أن هذا المسكين ليس بمسؤول بل مجرد ضحية هذا الرقم، فلقد أحسن التنظير ولم يحسن القفز فوق هذه المعلومة كما يحسنها أبناؤنا في المدارس ومدرسوهم والقائمون على التعليم. فجميعهم يجيدون رياضة الوثب الطويل، وإلا كان قد اختل توازنهم ووقعوا كما وقع هذا العالم.

● «النداء»، العدد ٩٧، الأربعاء ٤ أبريل ٢٠٠٧



ضرب من الجنون أن يستمر العابثون في غيهم


الرئيس والشيخ الزنداني.. كريت ومصالح

ضرب من الجنون أن يستمر العابثون في غيهم

على غرار اليوم العالمي لكل المسميات المصاحبة لحياتنا الرتيبة من حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة وحق اللاجئين في العودة وبقية المستحقات الإنسانية التي هي في الغالب مجرد حروب ما إن تلتئم في اليوم المخصص للاحتفاء بها لتصبح لفظًا ذا دلالة واهتمام من الساسة ورجال الفكر وحملة الأقلام حتى تتبعثر من جديد لدرجة التماهي والاختفاء عن الذاكرة على مدار العام.

الحالة الاستثنائية لتلك المسميات والتي يجب أن تحفر في ذاكرتنا كما هي حالات الفساد والفوضى والعبث الملازم لحياتنا على مدار الساعة، هو اليوم الوطني لحقوق العاطلين والذي يجب أن نحتفي به يومًا



واحدًا في الشهر من خلال استقطاب وتحويل كل ما ينهب من قبل المسؤولين من مال عام أو خاص في هذا اليوم بحيث يخصص لملايين الفقراء والعاطلين من الخريجين والنازحين من الريف قسرًا إلى المدن تحت وطأة الفقر والجوع، ليتمكنوا ولو بالحد الأدنى من مواجهة الأعباء المعيشية بغية البقاء على قيد الحياة، السؤال المطروح حيال هذا المشروع إذا ما قدر لهذا اليوم أن ينضم إلى قائمة المسميات، هل سنجد هؤلاء المسؤولين في هذا اليوم وهم بنفس الفاعلية والنشاط في نهب عامة الناس واختلاسهم كما لو كان الأمر متعلقًا بمصالحهم وبمضاعفة أرقام حساباتهم! هل سنجدهم بنفس اللياقة البدنية التي مكنتهم من السطو على الجبال والهضاب والتلال؟ أم سنفاجأ بهم وقد تنكروا بثياب القساوسة والرهبان وعمائم الأزهر، كل منهم قد أطلق لمسبحته العنان متمتمًا بالمعوذات، مرددًا: اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة، بغية تضييع الوقت وتأجيل الهبر إلى اليوم الذي يليه، كل شيء جائز في هذا البلد وكل شيء ممكن في أخلاقيات هؤلاء.

هذا اليوم المستقطع من دخول المتسابقين في مضمار الثراء غير المشروع لن يؤثر على مراكزهم المالية أو أصولهم الثابتة فهو مجرد قطرة ماء في محيط، وبالرغم من أن هذا المال المستقطع هو مال حرام، إلا أن الضرورات تبيح المحظورات، إذ لا يبدو في الأفق أي بصيص أمل لقرب حل مشكلات المهمشين، وبالذات حملة المؤهلات القابعين في منازلهم لأكثر من ثماني سنوات في انتظار الدرجات الوظيفية، كون الوظيفة الحكومية هي الأمل الوحيد لهؤلاء في ظل عدم فاعلية القطاع الخاص وعدم قدرته في وضعه الحالي على استيعاب ولو جزء من مخرجات الجامعات والمعاهد المتوسطة كما هو الحاصل في كثير من الدول سواء المتقدمة أم غيرها، حيث يلعب الاستثمار المحلي والخارجي دورًا رئيسيًا في استقطاب كثير من القوى العاملة يفوق قدرة القطاع الحكومي الذي لا يستطيع بمفرده



أن يستوعب كل المخرجات، وإلا تحولت ميزانية الدولة بكاملها إلى الباب الأول المتعلق بالمرتبات والأجور مقابل إهمال الجانب التنموي، لذا نجد أن مشكلة هؤلاء ستستمر وبخاصة على المدى المنظور، طالما ظل نشاط الدولة محصورًا في الوظيفة الروتينية دون التطلع إلى مشاريع استراتيجية قادرة على شفط عشرات الآلاف من التخصصات ومن القوى الأخرى اللازمة لتلك المشاريع، كبناء قاعدة صناعية ضخمة سواء في مجال الصناعات الاستخراجية أم التحويلية واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وبناء مرافق سياحية متعددة، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص وإعطائه التسهيلات اللازمة وحمايته من اللصوص المشاركين له بالأسهم دون أية مساهمة مالية.

لذا لا حل لمشاكلنا ولا خروج من مأزقنا ما لم يترجم خطاب الأخ الرئيس بإعلانه الحرب الشعواء على الفساد والمفسدين، إلى خطوات عملية وملموسة، وما لم يسلم العابثون بجدية هذا الخطاب وبخطورة استمرارهم في السير على هذا الدرب الوعر والشائك والذي لن يؤدي بهم وحدهم إلى المجهول، بل بوطن بأكمله وبكل مكوناته دون استثناء، إذ إن تهور هؤلاء في الاستمرار على الفوضى والنهب والعبث دون مراعاة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية هو ضرب من الجنون، بخاصة إذا ما كان هؤلاء العابثون على دراية بموقع البلد القابع في مؤخرة قائمة الفقراء على ضوء تقرير البنك الدولي الصادر في شهر نوفمبر ٢٠٠٦م، وكذا نسبة الفقراء من إجمال عدد السكان على ضوء تعداد ١٩٩٨م.

ضرب من الجنون أن يستمر العابثون في غيهم وبعض أطفالنا يعانون من سوء التغذية بينما البعض الآخر هجر مقعده الدراسي بحثًا عن لقمة عيش تسد جوعه.

ضرب من الجنون أن يستمر العبث في ظل العلاقة الطردية المتسارعة بين الزيادة في عدد السكان وزيادة عدد العاطلين وما ينتج عن هذه العلاقة من أعباء في مجال



البنيـة التحتيـة والخدمات الصحية والتعليمية والمعيشـية، بخاصة في ظل انحسـار مساحة الأراضي الزراعية مقابل الزحف العمراني المتسارع.

ضـرب مـن الجنون أن يسـتمر العبث فـي وقت نرى النـاس يلهثـون وراء قطرة ماء ترويهـم وتـروي ماشـيتهم وزرعهم في ظل التقارير التي تشـير إلـى أن المياه الصالحة للشرب والمتوافرة حاليًا هي في حدود ٢٪ من نصيب الفرد في العالم، ناهيك عن انخفاض هذه النسـبة في الأعوام القادمة نتيجة الزيادة الملحوظة في عدد السـكان وفي ظل عدم الاهتمام بإقامة السدود والحواجز المائية، بخاصة في المناطق غزيرة الأمطار.

ضـرب مـن الجنون أن يسـتمر العبث بمـوازاة الاختلال فـي الأداء الوظيفي نتيجة الترهل والملل الذي أصاب شاغلي الوظائف الهامة، إذ إن غالبيتهم لم يبرحوا كراسيهم لسـنوات طويلة دون قدرات تذكر أو خبرات كونهم غير مؤهلين علميًا أو فاقدي القدرة على الاستيعاب باستثناء قدراتهم اللامحدودة في النهب.

لقد حان الوقت لمراجعة الذات كل يراجع ذاته من موقعه على اعتبار أن الوطن قضية الجميـع، حـان الوقت لوقف الاختـلالات والبدء في البنـاء والتحديث من خلال صحوة وطنيـة شـاملة تحفظ لهـذا الوطن ما تبقـى له من إمكانيـات وموارد للنهـوض به من كبوته ووضعه على أول الطريق للوصول به إلى نقطة التماس مع محيطه العربي على الأقل كون الوصول به إلى هذه النقطة مؤشر على عودة الروح إليه ومن ثم قدرته على الوثوب إلى مسافات أبعد.

● «النـداء»، العـدد ١٠١، الأربعـاء ١ مايـو ٢٠٠٧



يحيى السادة

الطريقة المثلى للاحتفاء بعيد الوحدة


الصقور بدلا من الحمام
«آخر العلاج الكي».. مقولة هل تصدق في صعدة؟!
الطريقة المثلى للاحتفاء بعيد الوحدة

لكي نحتفي بهذا الحدث العظيم ونتغنى بذكراه كونه حدثًا تاريخيًا توقفت عنده عقارب التاريخ إيذانًا بلحظة سكون تعبر عن قدسية هذا اليوم الذي طالما انتظرته الأجيال، فإننا أمام مسؤوليات بحجم هذا الحدث وإلا نكون أفرغناه من محتواه التاريخي؛ إذ لا شك أن الاحتفاء بهذه الذكرى بتقديم بعض المشاريع هي لفتة إيجابية لها مدلولاتها وبعدها الحسي، بخاصة إذا ما نفذت تلكم المشاريع بمنأى عن الأيادي الملطخة بالفساد والإثراء غير المشروع. وهذا أمر مشكوك فيه في ظل تنامي أعداد السماسرة وأصحاب الذمم الرخيصة في كل محافظة من محافظات الجمهورية، إذ لا يمكن لأي مقاول أن يشارك في هذا المضمار ما لم يكن مسنودًا بأكثر من مسؤول كشركاء له من الباطن، وما لم يحط بأكثر من منتفع مهمتهم التطبيل بغية تمرير أعماله أيًا كان مستوى تنفيذها، الأمر الذي يجعل من هذا اليوم العظيم يوم





اقتسام غنائم لا يوم منجزات.

فلكي تبرأ ذمم القائمين على هذا العيد وفي أية محافظة كانت، لا بد من رقابة مصاحبة لأي اعتماد بحيث يوظف في المشاريع المخصص لها دون تلاعب، وكذا رقابة لاحقة بغية التقييم والتدقيق لأبسط المصروفات، على اعتبار أن هذا المال هو مال كل مواطن سواء كان مصدره الجبايات أم العائدات النفطية والغازية، ناهيك عن القروض أيًا كانت طبيعتها، فإن مسؤولية سدادها لا تقع على الدولة فحسب،



بل على كل أفراد الشعب بمن فيهم من لم يولدوا بعد، لذا فإن عملية التدقيق في تلك المصروفات وما يتمخض عنها من نتائج ستكشف لنا حتمًا الوجوه القبيحة التي تترصد المال العام، وكذا العناصر الشريفة المترفعة دومًا عن هذا المال. عندها سيتمكن المواطن من أن يفرق بين المرحبين بعفوية عند إعلان الرئيس تحديد المحافظة التي ستحتضن العيد، وبين المرحبين بحماس زائد. حيث تختلط الأوراق عند هذا المشهد فيبدو لعامة الناس وفي أية محافظة أن المتفاعلين مع هذا الخطاب هم المعنيون بالهبر القادم، بينما في الحقيقة أن هذا التفاعل لا يعتد به كنية مسبقة لعلم ما؛ على اعتبار أن اللاعبين المحترفين في ميادين المناسبات قد يكونون ممن يتمتعون بأعصاب هادئة لحظة الخطاب، إذ يفاجأ الجميع بحقيقة هذا الأمر عندما تقرع الطبول إيذانًا بالنزال في ساحة المشاريع.

لذا فإن الفصل في هذا الجدال لا يتأتى من خلال رصد السلوك الظاهري لكلا الفريقين، وإنما بتفعيل الرقابة المصاحبة واللاحقة كما أسلفت. إضافة إلى تبني الدولة لمشروع محاسبة العابثين في كل محافظة ليتزامن هذا المشروع مع المشاريع الإنمائية بحيث يقدم عدد من الفاسدين بموازاة عدد من المشاريع الهامة، كلاهما يعزز مصداقية وجدية الدولة في هذين المجالين الحيويين. حينها لن نجد مصفقًا إلا في حدود المعقول، وربما لن نجده، كون الجميع سيفكرون بالمصير القادم قبل تفكيرهم بالماديات.

لذا فإن أبناء محافظة إب السباقين دومًا إلى شرف التضحية في كل المحطات الوطنية ابتداءً من أحداث ١٩٤٤ وحتى ٢٠٠٦، لهم الشرف هذه المرة أيضًا في أن تبدأ محافظتهم بتصحيح الاختلالات واجتثاث الفساد والمفسدين إن وجدوا، طالما يتبادر إلى أسماعنا بين الفينة والأخرى كلام من هنا وهناك عن طهارة يدي المحافظ ونائبه،



الأمر الذي يجعلنا نبني على فرضية صحة هذا الكلام إسقاط سلوكهم على العاملين في مختلف الأجهزة المحلية، الإدارية والمالية والقضائية، بحيث تشمل هذه الطهارة أيدي هؤلاء كمسلمات منطقية بأن من لا يرضى لنفسه العبث بالمال العام والخاص حتمًا لن يسمح للآخرين بممارسة ذلك، تطبيقًا للحكمة القائلة الناس على دين ملوكهم. حينها تكون المحافظة قاب قوسين أو أدنى من نيل شرف الحصول لقب المحافظة الفاضلة أسوة بجمهورية أفلاطون. ففي ظل هذه المحافظة الأفلاطونية يحتدم النقاش حول الأرصفة الجانبية ولمن تؤول ملكيتها؟ فإذا كانت ملكيتها للمواطن، يقول قائل: عليه رصفها على نفقته ومن حقه منع المارة من العبور عليها إذا شاء كونها تدخل ضمن أصوله الثابتة ومن ثم الحق في التصرف بها. أما إذا كانت ملكيتها للدولة فلها حق التصرف بها كيفما تشاء حيث تقوم برصفها على نفقتها وتحميل أي مواطن مسؤولية الحفاظ عليها!

من وجهة نظري إن الخروج من هذا النقاش البيزنطي يتطلب توجيه السؤال لإخواننا من دول الجوار، ولتكن جيبوتي، لمعرفة على من تقع مسؤولية رصف الممرات الجانبية للشوارع؟ ولهم في الجواب حسن الثواب. هذا النقاش الجدلي لا يقلل من إعجابنا بالعمل الجاري عند مداخل المدينة، إذ يتمنى المرء قيام الدولة بأعمال مماثلة، ولكن على المقلب الإنساني الذي لا يقل أهمية عن العمل الإنمائي، إذ إن بإمكان الدولة مساعدة نزلاء السجون المدانين بقضايا مالية، من خلال رصد مبلغ من المال يضم إلى اعتماد أية محافظة لها شرف احتضان هذا الحدث، بحيث تساهم هذه الأموال بفك أسر القابعين في الزنازين لفترات تتجاوز المدة المحددة ومن ثم فك أسر عوائلهم وأطفالهم التائهين في زحمة الفقر والضياع، كون انزلاق غالبية المتورطين بالتزامات مالية مرده الفقر المدقع وانعدام فرص العمل في ظل صعوبة المعيشة التي قصمت ظهر الميسورين



قبل المعدمين. بينما يظل العابثون بمنأى عن أية معاناة.

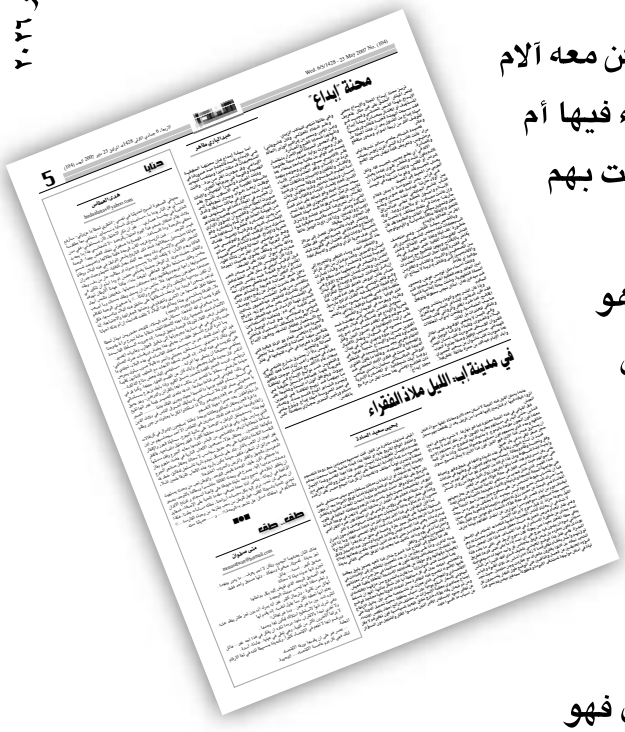
فشـيء رائع أن نهتم بالجماليات من خلال وضع المجسـمات على المداخل والميادين، بخاصة إذا كانت تعني لنا تاريخًا أو تراثًا. كما أنه من الجمال والروعة أن تعبد الطرق وتشد الجسور وتقام أعمدة الإنارة هنا وهناك، إلا أن الأجمل والأروع من كل ذلك رؤية عابث أو فاسد جاثم على ركبتيه في إحدى كفتي ميزان العدل، بينما على الكفة الأخرى أدواته القذرة والمؤذية التي استخدمها في تشريح الوطن والمواطن على السواء.

● «النـداء»، العـدد ١٠٢، الأربعـاء ٩ مايـو ٢٠٠٧



يحيى السادة

في مدينة إب: الليل ملاذ الفقراء


محطة إبداع

في مدينة إب: الليل ملاذ الفقراء

عندما يسكن الليل هذه المدينة لا تسكن معه آلام ومعاناة أهلها سواءٌ الذين آثروا البقاء فيها أم النازحون إليها قسرًا من الريف بعد أن تقطعت بهم سبل العيش.

فكل الليالي في هذه المدينة معتكرة كما هو نهارها. لا شيء يلمع في أعين الناس. حتى البدر في سمائهم يعتريه الأفول، كل من نظر إليه لا يجده إلا معتمًا كون العيون مقرحة بالدموع. لا مناجاة لهم للخروج من محنتهم إلا مع خالقهم وحده الذي يسمعهم كون سمائهم موصولة بمسائه.

وإذا ما كان لأحد أن يسترق همس هذا الأنين فهو الليل. كون هذا الأنين لا يمثل لسمع سوى حجر صغر ألقي به في بئر عميق.

فمنذ أن أناخ البؤس ركابة في هذه المدينة وأهلها في ضيق وقهر وإحباط وفقر


إب.. سيرة المطر والحجر

وتعاسة وظلم وبطالة. إحساسهم بأنهم لاجئون في وطنهم في خرابات وأبنية آيلة للسقوط وبأن هذا الركام من الأحجار هو ما تبقى لهم من معين على دفن أسرارهم فيه. كما باتوا يكرهون زوال الليل خوفًا من زوال الستر على أحوالهم حيث أمسى الليل في حياة هؤلاء أبهى من الفجر.

هذا الفجر الذي خذل العديد من ساكني المدينة الباحثين عن عمل يعينهم على مواجهة الحياة الصعبة والرتيبة والأعباء المعيشية المتصاعدة والمتراكمة. فما إن تنساب خيوط الشمس من على سفوح جبل بعدان نحو المدينة حتى يبدأ حراك الناس نحو يوم ليس بجديد. إذ لا يختلف عن غيره من حيث المعاناة في البحث عن مصدر رزق ثم ينتهي بالإحباط والعودة بخفي حنين ليضاف يوم من أيام العسر إلى حياة هؤلاء التعساء الموعودين مع الليل بلقاء نحيب حيث يسكبون دموعهم سرًا متوارين عن أنظار أطفالهم بينما يذرف الليل دموعه حزنًا. إذ لليل دموع لا يراها الإنسان.

لا شك في أن معاناة الناس المعيشية نتيجة التصاعد المستمر في الأسعار وفي ظل انعدام فرص العمل قد مست معظم الناس بالضر بحيث لم يعد أحد بمنأى عن خطورة الاستمرار في هذا التصاعد. فإذا كان البعض حاليًا يبكي حظه المتعثر بعيدًا عمن يعوله، كون دموع الرجل هي أغلى ما عنده، فإنه سيأتي يوم لن يكون فيه حرج على أي أحد إذا ما بكى على قارعة الطريق كونه لن يكون بمفرده، بل ضمن فريق متجانس كل واحد منهم له سيمفونيته المميزة. ففي ظل هذا الوضع المعيشي المخيف الذي أفقد كثيرًا من الناس توازنهم وأخل بنظام تفكيرهما، مازلنا أمام أناس من ذوي القوة والبأس الشديد أحفاد من كانوا يفكرون بالعراك مع عفاريت وجن سليمان. حيث نجد هؤلاء العاطلين عن العمل والناقمين على الوضع طول النهار يتسمرون كل ليلة في



أماكن مواجهة لمستشفى الأمومة والطفولة محدقين ببصرهم نحو هذا المبنى لساعات متأخرة من الليل. كنت أحسبهم منجذبين نحو روعة التصميم واختيار الموقع المتربع عليه أو تكلفة هذا البناء، بخاصة عندما سمعت أحدهم يقسم بالأيمان المغلظة إنه إنجاز عظيم. فإذا بهذا القسم وهذا الإنجاز مقصود به لمبة الإضاءة المسلطة على المبنى من الخارج والتي تعطي بين لحظة وأخرى لونًا مختلفًا. والمصيبة أن كل هذا الجمع مصر على أن هذه الإضاءة إنجاز عظيم.

حينها كم تمنيت لو أن إضاءات مماثلة مسلطة نحو مبنى مستشفى ناصر المتربع على تلك التصاميم الرائعة والمقابلة تمامًا لموقع الأمومة بعد أن يكون قد استكمل بناؤه وفق أحدث التصاميم مزودًا بأحدث المعدات الطبية وبأفضل الكوادر المتخصصة بحيث يليق باسم هذا الزعيم وبمكانته الغالية في قلوب الكثير من شرفاء العالم، على اعتبار أن مشكلة المبنى لا تكمن في نوعية البلاط، وإنما في خطر سقوطه على رؤوس المرضى في أية لحظة، كون عمره الافتراضي محدودًا، إذ تم بناؤه بداية الستينيات بمواصفات مستوصف لا أكثر.

لذا، فإن التهاون في هذا الأمر يضع أكثر من علامة استفهام حول إصرار السلطة المحلية على عرقلة إعادة بناء هذا المرفق الصحي الهام. وما إذا كان اسم هذا الزعيم يشكل حجر عثرة وغصة في حلق من لم يقرأ التاريخ أولًا ليدرك ماذا يعني هذا الاسم لليمن وللأمة العربية ولدول عدم الانحياز ولكل قوى التحرر في العالم، بل حتى لأعدائه الذين انحنوا ملقين قبعاتهم إجلالًا واحترامًا له في يوم وداعه. ناهيك عما يعنيه هذا المرفق الصحي لأهالي مدينة إب المطحونين بالبؤس والفقر.

لقد كنا نتطلع إلى افتتاح هذا الصرح خلال هذا العيد كمنجز يليق بعظمة هذه



الذكرى. وأنا على يقين من أن عدد المعجبين المتطلعين إلى الإضاءات في كلا المبنيين سيتضاعف، وبذلك نكون أسهمنا في حل جزء من معاناتهم المعيشية بإلهائهم ولو مؤقتًا عن قضاياهم الأساسية المتعلقة بلقمة العيش.

كما تمنيت على الدولة إذا ما فكرت بالخروج من مأزقها الاقتصادي والمعيشي اعتماد مبانٍ في كل محافظة أيًا كان شكل بنائها، المهم أن تسلط عليها الأضواء لتصبح هذه الظاهرة محل اهتمام الدولة بغية معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي الذي عجزت عن تشخيصه حتى الآن. بدليل الارتفاع الجنوني لأسعار السلع يوميًا دون أسباب منطقية. بحيث تحصل الدولة على إجماع جماهيري بعظمة الإنجازات من مختلف شرائح أحفاد بلقيس الأشداء. ومن ثم ضمان بقاء هؤلاء خارج نطاق اللعبة السياسية، كون تفكيرهم لا يقل عن تفكير جنود الإسكندر الأكبر الذين مارسوا القتل والتنكيل دون السؤال عن أسباب ما أقدموا عليه.

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧



يحيى السادة

الهنود أكثر إخلاصًا منا لهذا الوطن


الحرية لـ أيمن نور
الهنود أكثر إخلاصا منا لهذا الوطن
وجه أحمال الأخير

في عام ١٩٨٧م أنجزت الشركة الهندية لأعمال الطرق والجسور طريق إب -العدين، بعد انسحاب كثير من الشركات التي رأت في المشروع تحديًا كبيرًا ومخاطرة غير محمودة العواقب نظرًا لوقوع جبل مشورة الصخري في منتصف الطريق، والذي يشكل عائقًا أمام تحقيق أي ربح ما لم تكن الخسارة هي النتيجة الحتمية.

وهو ما تحقق بالفعل، إذ انتهى نجاح المشروع بنهاية الشركة الهندية التي اضطرت في الأخير إلى بيع معداتها في سبيل الوفاء بالتزاماتها؛ حيث خسرت تمامًا في الجانب المادي، بينما حققت ربحًا في الجانب الأخلاقي، تمثل في قدرتها على حفر هويتها في ذاكرة ووجدان كل الناس المتابعين لتلك الأعمال، بل وفي كل صخرة من صخور ذاك الجبل، وفي كل منحنى من منحنياته.


إب.. سيرة المطر والحجر

حضور هذه الشركة يتجسد كل يوم رغم رحيلها منذ عشرين عامًا، كان أقوى هذا الحضور يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/٥/٢٩م عندما سخرت سيول عصر ذاك اليوم من الطرق المسفلتة حديثًا والتي أعدت على طريقة الوجبات السريعة، حيث لفتها كما يلف السجاد دون التعرض للإسفلت القديم بأي أذى، كون تلك المياه تدرك، كما نحن، مدى صلابة هذا العمل المستمد من صلابة الهنود وصحوة ضمائرهم رغم انتمائهم لأرض تبعد عن هذا المشروع بآلاف الأميال.

فأيًا كانت الذرائع والمبررات التي ستساق، فإن عامل الاطمئنان لردة فعل الجهات المسؤولة هو الباعث الأساسي للسلوك المستهتر ولحالات اللامبالاة التي نلمسها في تصرفات من تقع عليهم مسؤولية هذه الأضرار؛ إذ لم نسمع يومًا أن وزيرًا أقيل لمسؤوليته عن التقصير أو الإهمال في عمله. كما لم نسمع «بعابث أو مرتش أو متواطئ قدم للعدالة ليكون عبرة لمن يفكر بسلوك الطريق الخاطئ المتوقع. وكما جرت العادة تحميل العوامل الطبيعية مسؤولية هذه الأضرار على أن يتم إعادة بناء ما أفسدته الأمطار على نفقة الدولة إذا لم تكن بمبالغ مضاعفة كون جهات رسمية ضالعة في هذه الأعمال العبثية.

فمهما امتد غضبنا أو طال حزننا على الأموال التي مرغت في وحل الأمطار، فإننا في الأخير لن نجد بشرًا وراء القضبان؛ بدليل استمرار المسؤولين عن هذه الكوارث في كراسيهم، إذ تقع المسؤولية المباشرة على من منحوا المناقصات وأشرفوا مباشرة على التنفيذ من خلال المتابعة عن كثب بعد أن وفرت لهم الدولة الفلل المناسبة والأثاث الفخم الذي كلف الدولة الملايين وتبخر هو الآخر في وقت متزامن لتبخر تلك المشاريع. فهمها بدا الاطمئنان على السلطة المحلية على اعتبار أن المسؤولية تقع على وزارة



الأشغال المناطق بها تلك المشاريع تخطيطًا وتمويلًا وإشرافًا، إلا أن حالة الاطمئنان تلك لم تدم طويلًا نتيجة أمطار هذا الصيف التي تنبئ بأضرار وكوارث، لا سيما في مناطق التجمعات السكانية المتاخمة لممرات السيول، والتي لم يعرها مكتب الإنشاءات أي اهتمام، أقلها إنشاء عبارات تتناسب وحجم المياه المتدفقة، مع ضرورة صيانة تلك العبارات بصورة مستمرة من خلال رفع المخلفات منها. إذ فوجئ الناس بحي شعب المنيل، القريب من مبنى المحافظة ومن سكن الأخ الأمين العام بعشرات الأمتار فقط، بتدفق مياه الأمطار إلى منازلهم بعد ظهيرة يوم الأربعاء ٢٠٠٧/٦/٦م؛ الأمر الذي أحدث هلعًا بين سكان ذلك الحي اضطرهم للخروج إلى العراء، ليظلوا على هذه الحالة حتى منتصف تلك الليلة، لم يجدوا منجدًا أو معينًا لهم في محنتهم، الأمر الذي دفع بالكثير إلى طرح أكثر من سؤال: ماذا لو حلت بالبلد كوارث كالتي نشاهدها في دول أخرى؟ وما هي استعدادات الدولة لمواجهة مثل هذه النكبات؟ هل تتوفر اعتمادات لدى السلطة المحلية تحت بند الطوارئ لمواجهة مثل هذه الكوارث الجزئية؟ أسئلة كثيرة بواعثها السيول الناتجة عن الأمطار الغزيرة والتي فضحت زيف الإنجازات وكشفت المستور في أكثر من مكان.

هذه الظواهر المخيفة في سلوك بعض المسؤولين والمقاولين وسماسرة الإنجازات الوهمية، والتي لا تنسجم مع أخلاقياتنا، تقودنا حتمًا إلى ظاهرة محاسبة الذات المتجسدة في أخلاقيات وسلوك الإنسان الياباني. فمن منا لم يسمع بخبر انتحار وزير الزراعة الياباني في يوم ٢٠٠٧/٥/٢٧م، عندما شنق نفسه وسط طوكيو وعلى مقربة من مبنى البرلمان. لا لشيء إلا لكونه تخطى قليلًا النفقات الإدارية في وزارته. أمر طبيعي أن يقدم هذا الوزير على الموت كونه مبرمجًا كما هو غيره من أبناء جلدته على الثناء والتكريم لا على اللوم والتوبيخ، فكم هي التجاوزات التي تحدث يوميًا في



وزاراتنا وفي مؤسساتنا؟ وكم هي الأموال التي تهدر وتنهب يوميًا؟! وكم هي القوانين التي تنتهك؟ هل سمعنا أن واحدًا من وزرائنا فكر يومًا بالانتحار، أو حتى بقطع إصبع من أصابع يديه؟ هل يخطر ببال أحد من هؤلاء أن يقدم استقالته مصحوبة بإطلاق قطيع السيارات من زريبته لتعود إلى حظيرة الدولة والإقرار بما تم نهبه ليودع في خزينة المال العام؟

هل سنفاجأ يومًا بصحوة ضمير مسؤول تقوده هذه الصحوة إلى نيابة الأموال العامة؟ إن الشعور بالذنب ومن ثم تأنيب الذات لا يتأتى إلا من مسؤول يرى في وطنه على أنه قبلته ومحرابه. فشتان بين هذه الرؤية وبين من ينظر إلى الوطن على أنه مجرد فريسة لا أكثر...!

● «النداء»، العدد ١٠٧، الأربعاء ١٣ يونيو ٢٠٠٧



يحيى السادة

كي لا نُحبط أكثر مما نحن عليه


14
في حفرة صاحبه الفرق البعض
هل يحوّل اليمنيون مؤشرات صندوق السلام العالمي الى نقض غزل.. كما فعلوا مع الألفية؟
كي لا نحبط أكثر مما نحن عليه

لا أخفي القارئ سـرًا أني كلما وجدت مسؤولًا يطل من قناتنا الفضائية وبيده مقص المشـاريع، زاد بحثـي في قنوات عربيـة وأجنبية علِّي أجد مسؤولًا على شـاكلة مسؤولينا يفتتح شارعًا أو مدرسة أو مسـتوصفًا، إلا أني لم أوفق في كل المرات؛ فمهما حاولت فهو من باب العبـث لا أكثر، كـون الآخرين يعملون بصمت دون الحاجـة للضجيج، وإذا ما أمسـكوا يومًا بمقـص، فإن المرء يجد نفسـه وجهًا لوجه أمام مشاريع مختلفة نوعًا وحجمًا وتكلفة، والتي يطلق عليها المشـاريع العملاقة، إذ نجد عينات من هذه المشـاريع قد أصبحـت معلمًا بارزًا من معالم الدولـة، بل وفي بعض الحالات اسمًا آخر يدل على هويتها.



بعض هذه المشـــاريع تصل تكلفتها، كما هو سد البرازيل، ومطار طوكيو العائم في البحر، ومشروع ناطحات السحاب الإماراتية، إلى أكثر من عشرين مليار دولار للمشـــروع الواحد. لذا فإن إطلاق العملقة على مشـــاريع إسفلتية أو إقامة أعمدة إنارة هي من قبيل النكتة أو المداعبة لا أكثر، بخاصة عندما لا تصمد تلك الأعمال أمام هبات ريح أو زخات مطر، كما حدث لبعض تلك المشاريع المخصصة لمحافظة إب والتـــي كلفت خزينة الدولة حوالي أربعة وثمانـــين مليار ريال هي نصيب أبناء المحافظة بمناســـبة احتفائهم بيوم الثاني والعشرين من مايو- العيد السابع عشر للوحدة.

أي ما يقارب أربعمائة وعشـــرين مليون دولار مساهمة الفرد في هذه المحافظة من هذه المبالغ ٤٢٠٠٠ ريال، أي ما يســـاوي ٢١٠ دولارات سواء كان هذا المواطن مولودًا أو معتوهًا أو في طريقه إلى العالم الآخر.

لقد ساهم الناس في هذه المبالغ من حيث لا يعلمون بمن فيهم نسبة كبيرة ممن يتوقون يوميًا للقاء رغيف العيش، لذا فإن الإصرار على افتتاح مشـــاريع إسفلتية في هذا البلد يتطلب على الأقل مصداقية في ديمومة هذه المشاريع، إذ من العيب أن نفشل في هذا الجانب الذي لا يمثل إلا الحرف الأول من أبجدية العمل الهندسي، فمهما تذرعنا بالأمطار فإن إعصار تســـونامي الذي ضرب ســـواحل إندونيســـيا محفور في ذاكرتنا، إذ عصيت عليه بعض المنشآت رغم سرعته المقدرة بـ٣٠٠ كيلو في الساعة، وارتفاعه الذي بدا كالطود لمن تتبع قدومه نحو اليابسة.



المشـــكلة التي نعاني منها، وســـتظل ما لم تعالج، تكمن في وضع أشخاص في مسؤوليات لا تتناسب ومستوى تفكيرهم ولا تتطابق ومؤهلاتهم إن وجدت مؤهلات، والمصيبة أن هؤلاء لا يتعايشـــون بشـــفافية مع قدراتهم ومستوياتهم التعليمية، إذ نجدهـــم يقررون كل شـــيء من منطلق أنهم يفهمون ما ظهر فـــي هذا الكوكب وما خفي.

فعندمـــا يعين أناس في إدارة أعمال فنية بحتة بينما لا علاقة لهم بهذا الجانب، هو نوع من أنواع الاستهتار. وعندما يكلف آخرون الإشراف على تنفيذ مخططات وتصاميم هندسية معقدة وهم لا يفقهون شيئًا من ألغاز تلك المخطوطات، فهو نوع آخر من أنواع الاستهتار.

لقد تداعى الكثير إلى حلبة الإشراف بمجرد سماعهم أن المبلغ المخصص لهذا الجانب هو ٧٦ مليون ريال؛ لن تكلفهم هذه المهمة سوى وضع برنيطة مهندس على الرأس وترديد جملة كل شـــيء على ما يرام كلما طلب منه تقرير حول ذلك. هؤلاء الخوارق نجدهم في كل مناسبة، إذ يتحول الواحد منهم في لمحة بصر إلى رياضي إذا ما وضعت مخصصات مالية في هذا المجال، حتى لو كان هذا الخارق أحدب، ثم نجده من جهابذة الفقه كلما علم بتجمع ديني ورُصد لهذا التجمع مبلغ من المال، ثم خبيرًا بالكرنفالات نجده كذلك طالما لا يوجد قيد على مصروفات المهرجان.

قـــدرة البعض على التلـــون وتقمص الأدوار والادعاء بفهم كل شـــيء هو الذي أوقعنا في كثير من المحظورات. هؤلاء يذكرونني بأحد أقارب الفقيه الذي كنا نتعلم



القرآن في معلامته (الكتاتيب)، إذ كلما هم الفقيه بالخروج -وكان كثير الانشغال، رحمه الله- نجد قريبه يقفز إلى مكانه طالبًا منا كلًا على انفراد التسميع. كنا نتسابق على غير عادتنا لأنه طيب ولا يغلط أحدًا مهما قفز الواحد منا فوق كثير من السطور ومهما أخطأ في النطق إذ لا نجد منه سوى جملة: «أفارم عليك». لم ندرك حقيقة أن ذلك المساعد -رحمه الله أيضًا- أمي لا يقرأ ولا يكتب، إلا بعد فترة طويلة ونحن على مقاعد الدراسة.

هذا هو وضعنا الحالي مع اختلاف الزمان والمكان. الادعاء بفهم كل شيء يقودنا حتمًا إلى دروب مؤصدة وإلى إحباطات تراكمية تؤلمنا أكثر مما نحن عليه من إيلام؛ إذ لا شفاء من هذا المرض العضال غير تحسس مواقع هؤلاء لمتطفلين والعمل على التقاطهم كطفيليات مؤذية للوطن والمواطن على السواء بحيث لا ننقاد إلى مآسٍ مستقبلية كلها ستظل في حسابات مجهول.

● «النداء»، العدد ١٠٨، الأربعاء ٢٠ يونيو ٢٠٠٧



يحيى السادة

لدخول الامتحان القادم... على الدولة أن تذاكر


12
وطن شخصي
عشرة أعياء فسيحة (٢)
أحلام مهم جهنم
لدخول الامتحان القادم... على الدولة أن تذاكر

لا شك إن إقدام السلطة، قيادة وحكومة، على الإقرار بظاهرة الفساد من خلال تناول هذه الظاهرة في أكثر من مناسبة، هي خطوة شجاعة ومتقدمة نحو الخروج من قضبان الحلقات المفرغة التي أجبرت الدولة على الدوران فيها لسنين طويلة لم تجنِ خلالها سوى غثيان ودوار وطن بأكمله. تمكن الفساد والفاسدون خلال هذا الوقت من الزحف إلى كل مفاصل الحياة بحيث أصبح سمة من سمات واقعنا، بل هو الواقع المعيش بكل تفاصيله، فما من متابع لتصريحات الأخ الرئيس بإعلانه الحرب الشعواء على الفساد والفاسدين، وكذا تصريحات رئيس الوزراء في هذا الإطار إلا ويستشف بأن السلطة باتت تدرك خطورة الموقف من خلال ملامستها جمار الفوضى والعبث والنهب المتقدة يوميًا في جسم الوطن بوتيرة متسارعة ومخيفة



مخلفًا وراءها أضرارًا جسيمة وتشوهات مزمنة يصعب تجميلها على المدى المنظور. إلا أن هذا الإدراك من قبل السلطة، وإن جاء متأخرًا، غير كافٍ ما لم تتخذ خطوات عملية وعلى وجه السرعة لإيقاف هذا المد أولًا، ومن ثم إخماده والتخلص من دخانه. ما لم فإننا أمام جولات قادمة من جولات الفساد والإفساد يتجاوز فيه الفاسدون كل النقاط التي حددها الأخ الرئيس في أكثر من مناسبة، وكذا الخط الذي رسمه رئيس الحكومة عند توليه الوزارة. مما يجعلنا نتساءل فيما إذا تجاوز الفساد تلك الخطوط وتجرأ على الاستمرار في سرقة المال العام والخاص والسطو على أراضي الغير دون وجه حق والإقدام على تزوير ختومات وتوقيعات لشخصيات هامة في الدولة والتمادي في الغش والتلاعب بمشاريع البنية التحتية والإدمان في سرقة الأطفال وبيعهم لدول الجوار. ثم ماذا لو أمعن في تحويل التعليم برمته إلى غش وبيع شهادات في مختلف المراحل، وكذا الإصرار على محاربة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ليسهل عليه الاستمرار في فساده على أرضية خصبة؟

كثيرة هي التساؤلات المشروعة التي لا تنتهي إلا بنهاية الفاسدين، بينما الرد عليها مرهون بمدى جدية الدولة في خوض حرب لا هوادة فيها ضد أوكار اللصوص والعابثين، بحيث يتم اجتثاثهم واجتثاث أوكارهم من جذورها. حينها يمكننا القول إن الدولة قد وضعت إحدى قدميها على أول الطريق نحو تحصين الوطن ضد أي اختراق. على اعتبار أن مكونات الفساد تسهم بفاعلية في تهيئة البيئة الملائمة لذلك، بخاصة في ظل انتشار ظاهرة الفقر والبطالة وفي ظل تنامي الشعور بعدم المساواة في المواطنة، والأهم من كل ذلك قابلية المواطن الضعيف غير المحصن من الاختراقات، على المساومة بالثوابت الوطنية نتيجة عدم مصله مسبقًا بمضاد يكسبه المناعة الكافية ضد أي تفريط بالوطن أو بتلك الثوابت.



تلك الخطوة إن بدأت بها الدولة بالفعل فإنها مقدمة لخطوات لا بد عليها من اتخاذها كون مشوار الفساد قد قطع شوطًا طويلًا في هذا المضمار، وعشش في كل زاوية من زوايا الوطن تمكن خلاله من الإجهاز على كثير من مقومات النهوض، بل وإجهاض تطلعات أبنائه نحو غد أفضل ومستقبل أكثر إشراقًا ورخاء.

خطوات الدولة المطلوب ملامستها إن تمكنت من القضاء على الفساد ودفنه في مكب النفايات السامة تتمثل بتمكين الناس من ممارسة حياتهم الطبيعية:

- حياة الموظف المتناغمة مع راتبه الشهري والذي يكفل له تغطية احتياجاته ومتطلباته من سكن وغذاء وعلاج وأعباء مدارس وتنقلات، بدلًا من مرتبه الحالي الذي لا يفي بواحد من هذه المتطلبات.

- حياة طفل فتح عينيه على كرسي الدراسة فتعلقت روحه بأرواح زملائه ومدرسيه، فجأة يجد نفسه خارج سربه، مجبرة إياه قسوة الظروف على التحليق وحيدًا باحثًا عن لقمة عيش تسد جوعه، وربما جوع أبويه وإخوانه مسلمًا بقهر الدنيا التي تُختزل في شيخوخته وإحباطه قبل أوانه.

- حياة مواطن آمن بالنظام والقانون كضوابط تلزمه وغيره بعدم تخطيها أو تجاوزها، فإذا بتلك القوانين قد أعدت للتنكيل به كونه يمثل الحلقة الأضعف في تركيبة المجتمع.

هذه نماذج من الحياة التي ننشدها في شقها الإيجابي، وهي موضع امتحان قادم للدولة فيما إذا اكتفت بالتصريحات والتي لا تزيد الفساد إلا مناعة وإصرارًا على التمادي، أم العودة بالناس إلى الحياة الطبيعية: حياة المواطنة الحقة التي يسودها الهدوء والاستقرار وصون الكرامات.



إذن، الدولة أمام امتحان صعب ومعقد كون أسئلة هذا الامتحان المتعددة هي نتاج تراكمات الواقع المعيش، ناهيك عن إفرازات المحطات الانتخابية السابقة، وما تخللتها من وعود بنى عليها المواطن مستقبله، ونسج من خيوطها أحلامه الوردية. إذ برغم نجاح السلطة في تخطي جميع المنافذ الانتخابية السابقة وبالأخص الانتخابية البرلمانية ٢٠٠٣م التي كانت محل اختبار وتقييم لقدرات المؤتمر بدخوله العراك دون تحالفات اعتاد عليها، إلا أن المرحلة القادمة لانتخابات ٢٠٠٩م مختلفة تمامًا، كون كثير من المتغيرات والمستجدات على الساحة، والتي من أهمها الأوضاع المعيشية المتفاقمة، ستلعب دورًا محرجًا للسلطة، بخاصة وأن نسبة عالية من المصوتين في الانتخابات الرئاسية قد وضعوا ثقلهم في كفة الأخ الرئيس، وسعد بسعادته أكثر من ٩٠٪ من مرشحي المجالس المحلية أملًا في أن تتحسن أوضاعهم البائسة.

لذا، فإن الأيام القادمة حبلى بكثير من المفاجآت، بخاصة إذا ما استمر الوضع المعيشي في عده التنازلي مقابل استمرار بورصة الفساد في الارتفاع، حيث لم يبقَ على الانتخابات البرلمانية غير ثلث الفترة المحددة. سنرى خلال هذه الفترة ما هي الملخصات والمراجع التي ستعتمد عليها السلطة في مذاكرتها لاجتياز الامتحان القادم والذي تنصب أسئلته على الفساد والفاسدين والأسباب التي تحول دون استئصالهما في سبيل أن يحيا شعب بأكمله بمختلف أطيافه وتوجهاته في أجواء من المحبة والإخاء والعدل والمساواة؟

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧



يحيى السادة



• المتوكل



• هلال

إلى وزيري التجارة والإدارة المحلية:

ما جدوى القرارات التموينية المتابعة؟

سؤال بات يطرح في أكثر من مكان، إذْ لا شيء يعكر المزاج ويجهد النفس غير الفقر والحديث عن ظاهرة الأسعار المشتعلة في ظل القرارات التموينية المتتابعة التي لا جدوى من إصدارها كونها مجرد إلهاء لا أكثر، نظرًا لعدم ملامستها الجرح المعيشي



الغائر في حياة كل مواطن، والذي يزداد نزيفه عند شروق وغروب كل شمس. إذْ لا أحد خارج نطاق منطقة الترنح وفقد التوازن غير نسبة ضئيلة من المتخمين بالثراء، بينما السواد الأعظم من الناس في خضم معترك الجوع الذي تدير رحاه نظرية دارون تحت عنوان "البقاء للأقوى".

كثيرة هي القرارات التي صدرت منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى الآن، بما في ذلك القرار الأخير الصادر عن وزارة الإدارة المحلية برقم ٢٦٢ وتاريخ ٢٠٠٧/٦/٨ المتضمن في فقرته الرابعة إشهار قائمة تسعيرة السلع على واجهة المحلات التجارية والمذيل بتوقيعي وزير الصناعة والتجارة ووزير الإدارة المحلية.


12
هل فرعت الأجراس لنا؟
إلى وزيري التجارة والإدارة المحلية:
ماجدوى القرارات التموينية المتابعة؟

الخوض في نقاش هذه الفقرة سيقودنا إلى متاهات لا تخدم المواطن إطلاقًا بقدر ما تصيبه بإحباطات هو أساسًا في غنى عنها؛ كونه سيمنى بنهار شاق ومضنٍ يفقد على إثره القدرة على الحركة دون الوصول إلى نتيجة. ما لم يضطره تفكيره إن كان شبه معتوه إلى الدوران يومًا آخر ليصرع من جديد. إذ إن التسليم بجدلية تنفيذ هذه الفقرة بحجة أن يهتدي المواطن إلى أقل الأسعار من خلال البحث والمقارنة ستضع المستهلك أمام آلاف القوائم التي تتطلب منه البحث اليومي



عن الأسعار المنخفضة إن وجدتْ، مضطرًا لقراءة تفاصيلها في جميع المحال التجارية للوصول إلى هذه الغاية والتي يصعب تحقيقها في مدينة من المدن الكبيرة كأمانة العاصمة مثلًا؛ إذْ تتطلب المهمة أيامًا وقد تمتد لأسابيع. وبما أن الأسعار في ارتفاع يومي كما هو ملموس، فإن مهمة المستهلك لن تتوقف؛ إذْ كلما عاد إلى المربع الأول الذي بدأ منه البحث يفاجأ بالسعر قد تغير لمصلحة البائع، كون القرار لم يلزم التاجر بتسعيرة معدة أساسًا من وزارة التجارة، وإنما ترك القرار للتاجر ليحدد بنفسه السعر على ضوء الفواتير المستحدثة من تجار الاستيراد ووكلاء الشركات المحلية.

بصورة مختصرة: يحتاج المستهلك إذا كان موظفًا وأراد شراء علبة حليب، أخذ إجازة مسبقة من عمله عله يجد تاجرًا من أهل الكهف يبيعه بسعر سابق، أما إذا كان المستهلك قادمًا من الريف فهذه مشكلة أخرى، بخاصة إذا كان أميًا لا يقرأ؛ إذْ يحتاج أولًا إلى استئجار مترجم ليدور معه في المحلات التجارية ويشرح له بتأنٍ ماركات السلع وأسعارها والفوارق الناجمة عن البحث.

هذه المهمة تحتاج بلا شك أيامًا يحتاج فيها القادم من خلف أسوار التحضر إلى مصاريف وجبات وتنقلات وإقامة في فندق مع مترجمة يعود بعدها بالتأكيد إلى مسقط رأسه خالي الوفاض، إن لم يكن مديونًا أو مصابًا بمرض الدوار وتشقق القدمين. أما إذا كان ممن لهم القدرة على فك الحروف ولو بصعوبة فإن مهمته ستكون أبطأ وقد تقوده إلى الارتطام بدراجة نارية أو سيارة لا سمح الله، نتيجة انشغاله بفك حروف القوائم من متجر إلى آخر.

الناجي الوحيد من هذه المتاهة البارّ بوالديه إذا ما وفق بنشال محترف يخلصه من هذه المهمة الشاقة بحيث يضطر للعودة إلى قريته مشيًا على الأقدام، إذ لا جدوى من



أي قوانـين أو قـرارات حتى لو أقحم في التوقيع مجور وبقية أعضاء فريق حكومته ما لـم تصـوب نحو الخلل أيًا كان مركز الشـخص الذي يقف وراءه، سـواء كان هذا المركز ماليًا أم قبليًا أم سياسيًا. إذ لا حصانة لأحد عندما يمس استقرار وأمن البلد ويعرضه لأخطـار في سـبيل تكويم المال، سـواء في بنوك محلية أم أجنبية مـن قبل تجار الموت. فالأمن الغذائي المتمثل بحالة الشعور بالاطمئنان بتوفر المواد والسلع بأسعار مناسبة هو الترجمة الفعلية لمفهوم الأمن القومي، على اعتبار أن التخريب في الجانب المعيشي هـو الأشـد خطـورة من غيره، كـون الآثـار المترتبة على ذلـك لا تقتصـر أضرارها على أشـخاص أو فئـة أو شـريحة معينة بل الوطن بأكمله وبـكل مكوناته، الأمر الذي يعفي الدولة من مهادنة المتلاعبين بأقوات الناس.

فقرار إشـهار التسـعيرة ليس وليد توقيعي الوزيرين آنفي الذكر، إذْ صدرت قرارات مماثلة في شـهر أكتوبر ٢٠٠٦ متضمنة فقرة الإشـهار التي لم ينتج عنها أي حلول إن لم تكن قد أسهمت في تشجيع التجار على رفع الأسعار بمعدلات أعلى؛ إذ زادت أسعار المواد والسـلع بين شـهري أكتوبر ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧، بمعدل ٣٥٪ للمواد الأساسـية، بينمـا معـدل ارتفـاع الزيوت ٦٠٪ كانـت القوائم خـلال تلك الفترة مشـهرة في واجهة المحلات والتي شـكلت في الأسـاس غطاء شـرعيًا للتاجر على اعتبار أن مسألته تنتهي عند إشهاره للقائمة بغض النظر عن السعر الذي تحتويه.

إن التذرع بالأسعار العالمية أمر مقبول فيما لو كان هذا الارتفاع منطقيًا بحيث نتأثر به كلما طرأ على الدول الثماني الصناعية والأوروبية الأخرى ودول جنوب شرق آسيا طارئ يدفعها إلى رفع أسـعار منتجاتها، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا بين فترة زمنية وأخرى؛ إذ لا يعقل أن تعيش حكومات تلك الدول على الفوضى من خلال التغاضي عن



رفع الأسعار بمعدل يومي أو أسبوعي كما هو حالنا، كونها تدرك قبل أن تقدم على أية فوضى معيشية، المصير الذي ينتظرها إذا ما لاح في الأفق موعد الاستحقاق الانتخابي. فمشكلتنا في ما نحن عليه من فوضى سعرية تكمن في خلط الأوراق التي اعتدنا على خلطها بحيث يتعذر علينا التمييز بين المسؤول والتاجر. فكثير من المسؤولين -وهذه حقيقة لا مهرب منها- هم في حقيقة الأمر رجال أعمال يحملون حقائب سياسية، إذ نجدهم في أكياس القمح والدقيق وفي علب السمن والزيوت، في حليب الأطفال ولعبهم، في كل شيء تتطلبه معيشة المواطن اليومية.

إذن، أي قرارات هذه التي تصدر طالما لا تقترب من مصالح هؤلاء؟ وأية معالجات مؤمل فيها؟ لا شيء. إجابة واضحة حملتها جميع القرارات التي صدرت والتي منحت المواطن فقط حق الاطلاع على قوائم الأسعار التي تعطي التاجر الحق في تغييرها كلما منحه تاجر الاستيراد أو المنتج المحلي إذنًا بذلك. لا حل ولا خروج من هذه الدوامة دون الفصل بين العمل السياسي والعمل التجاري، ومن ثم تدخل الدولة بقوة على هذا الخط لإثبات مصداقيتها، بعد أن تكون قد تسلحت بالإرادة والتصميم على تغيير هذا الواقع المعيشي المضطرب والمخيف من خلال اتخاذ بعض الإجراءات المتواضعة والخجولة:

- الإشراف المباشر على السلع والمواد المستوردة وبالأخص المواد الأساسية لتحديد النوعية والجودة والسعر في بلد المنشأ ومن ثم وضع هامش ربح لتجار الاستيراد والجملة والتجزئة بعد إضافة المصاريف الإدارية.

- إعداد لائحة بالأسعار من قبل وزارة الصناعة والتجارة لمختلف السلع المستوردة والمصنعة محليا مع عدم السماح لأي كان بتجاوز تلك اللائحة دون الرجوع للوزارة.

إذ لا يعقل أن يترك الحبل على الغارب إلى ما لا نهاية بذريعة حرية السوق. هذه



الحريــة التــي ضاعفت من ثـراء بعض التجار وزادت الفقراء فقـرًا. هذه الحرية التي لا سـقف لهـا هي التي سـلبت المواطن حريته فـي أن يعيش مكرمًا. الحريــة المطلقة التي لا ضوابـط لهـا هي رديـف لحرية الفوضى والعبث والاسـتهتار وهـي النقيض لمفهوم الانعتاق.

تدخل الدولة في هذا الظرف بالذات لإخراج المواطن من عنق زجاجة التاجر المتهور والأرعن، ضرورة ملحة تفرضها مؤشـرات التدهور المعيشي بحيث يتعدى هذا التدخل حالة إصدار الفتاوى المملة إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، إلى مواقف أكثر جدية وأكثر حسـمًا وأكثر مسؤولية، بحيث يتمكن المواطن البسيط من ملامسة نتائجها على أرض الواقـع. عندهـا يمكننا القـول للوزيرين، هلال والمتـوكل: هكذا تورد الإبـل يا أصحاب المعالي.

● «النـداء»، العـدد ١١٢، الأربعـاء ١٨ يوليـو ٢٠٠٧



يحيى السادة

عند كل حصاد.. لا نجني غير الشوك


عند كل حصاد.. لا نجني غير الشوك

11

17 يناير لا يعنينا

كثيرة هي المواسم التي مرت بنا. قيل لنا عند اقتراب كل موسم إن حصاد هذه المرة سيسخر ريعه للنهوض بالوطن أرضًا وشعبًا وما على الناس إلا أن يشمروا عن سواعدهم ويصقلوا حناجرهم بغية الإسراع في جني المحصول قبل إن ينقض عليه الطير. سبعة مواسم انتخابية. أكثر من تشكيل وتعديل حكومي. تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ومن ثم توسعة عضويتها؟ جميعها مواكب أعراس شهدها الوطن على مدى سبعة عشر عامًا، المواطن في خضم أحداثها مجرد أطرش؛ إذ تنحصر مهمته في أن يصدح بصوته ويحرك يديه في كل الاتجاهات حتى يشار إليه بالتوقف إيذانًا بانتهاء المهمة التي روض على أدائها. إذ عندما يصبح المواطن صالحًا لمهمة الاقتراع أيًا كان عمره القانوني تتكفل السلطة بترويضه بحيث تعيده إلى مراحل نشأته الأولى من حيث تسليته وإلهائه ولكن بطرق ووسائل حديثة مأخوذة من أبحاث ودراسات في



علم النفس تجعله يتصور أن حصاد كل موسم وريعه من نصيبه ولا يخص أحدًا سواه. دون أن يسأل نفسه ولو لمرة واحدة ماذا جناه من كل تلك المواسم السابقة؟

فجميع التشكيلات والتعديلات الوزارية التي هلل لها المواطن ونسج من خيوطها أحلامه وآماله في الخروج من مأزقه ومحنه وأزماته، لم تحقق له ولو جزءًا من أوهامه. إذ لا شيء ظهر في الأفق غير ظهور طبقة اجتماعية جديدة تسمى الوزراء، تمكن كل واحد منهم خلال فترة وجيزة من خلال الإمكانيات العينية والمادية المتاحة أن يصلح أوضاعه وأوضاع من يدور في فلكه مقابل تدنٍّ معيشي لعامة الناس تسارعت آثاره المخيفة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى هذه اللحظة دون أية معالجات تذكر. فما إن يفرغ الوزير من أداء اليمين الدستورية حتى تفتح عليه أبواب النعيم بدءًا بما يسمى مخصصاته من سيارات وسكن وأثاث واعتماد، مرورًا ببهلوانياته وفهلوته إن كان كذلك لينتهي به المطاف في قائمة الأثرياء. كل ذلك يحدث في ظل جهاز مركزي شبه مشلول ونيابة أموال عامة لا حول لها ولا قوة. فمن من الوزراء المتعاقبين منذ عام الوحدة وحتى الآن أحدث تغييرًا إداريًا في وزارته أو فروعها في المحافظات على اعتبار أن الضعف في الأداء ناتج عن أشخاص وضعوا في أماكن لا تتناسب ومقاسات عقولهم.

لا أحد من أولئك الوزراء تجرأ على فعل ذلك أو فكر به مجرد التفكير؛ كون وقته لا يسمح إلا بمتابعة مصالحه والحفاظ على خط سباقه في مضمار سباق الوزراء نحو تحقيق الرقم القياسي في الثراء. فمجمل الوكلاء ومدراء العموم ومدراء الإدارات خلال هذه الفترة الطويلة محنطين في كراسيهم، كل واحد منهم يستمد هيبته وبقاءه من عصا سليمان. وكأن الأمهات لم تعد تلد رجالًا وأن الأرض قد توقفت عن الدوران. ثم يأتي من يسأل: لماذا لم يتطور هذا البلد؟ أي تطور هذا الذي ينشده السائل في ظل هذا



المـادة	سعر 90 م	سعر 2007م	مبلغ الزيادة	نسبة الزيادة	عدد الارتفاعات
قمح	130	3600	3470	%2769	28
دقيق	150	3800	3650	%2533	25
سكر	200	4800	4600	%2400	24
أرز	170	4100	3930	%2411	24
سمن	80	4500	4420	%5625	56
زيت	15	850	835	%5633	56

الجمـود؟ وأي أمـل يراوده في أن تعـاود الأرض دورانها طالما بقي هؤلاء المحنطون في مقاعدهم؟

لقـد أصيب الجهاز الإداري نتيجة هذا الخلل بالجمود والشـلل، فيما أصيب الناس بالسـأم والملل والغثيان والإحباط. تضاعف هذا الشـعور بمضاعفة الأعباء المعيشـية التي بدأت عدها التصاعدي عام ١٩٩٠ نتيجة الأحداث الإقليمية وضعف الأداء الداخلي جـراء التجاذبـات الحزبية ومـا واكبها من تحالفـات تركزت اهتماماتهـا على الجانب السياسـي مقابل إهمال الجانب الاقتصادي الذي أفرز في الأخير وضعًا معيشيًا مزريًا أسهمت به جميع قوى التحالفات ولكن بنسب متباينة وفق الفترة التي استمر كل منها على كراسي السلطة.

زاد من تفاقمه الانجرار نحو تقاسـم الدرجات الوظيفية دون الأخذ بمعيار الكفاءات والمؤهـلات، الأمـر الذي أدى إلـى خلط كثير من الأوراق وزج بكثير مـن المعوقين إداريًا إلى واجهة العمل الوظيفي. فوزارة الصناعة والتجارة واحدة من الوزارات الذي تناوب



على إدارتها ثلاثة أحزاب رئيسية تنافسوا جميعهم على رفع أسعار المواد والسلع من البيضة حتى طن الحديد دون التفات أي منهم إلى ضرورة إحداث تغيير إداري فيها وفروعها من خلال استحداث برامج واستقطاب تخصصات في هذا المجال بغية انتشال الوزارة من وضعها المتعثر ورفع مستوى أدائها ليتناسب مع حجم مسؤولياتها؛ إذ لم يطرأ جديد على هذه الوزارة حتى هذه اللحظة غير التصاعد في أسعار السلع. ولتذكير المتعاقبين عليها نورد بعض السلع الأساسية والاستهلاكية وأسعارها خلال فترتين زمنيتين لمعرفة ما أسهم به كل واحد منهم من خراب ودمار لحياة كثير من الأسر.

هذه العينات من السلع مجرد نماذج تنسحب عليها بقية السلع والمواد المتداولة في الأسواق والتي في مجملها شكلت كارثة معيشية تتحمل مسؤوليتها جميع الحكومات المشكلة والمعدلة خلال سبعة عشر عامًا وبالأخص في ما يتعلق بأسعار المنتجات المحلية كما هو موضح في الجدول. أسميها كارثة ليقيني أن أسرا عديدة كانت في فترة ما قادرة على شراء هذه السلع إلى أن شلت قدرتها وأصبحت عاجزة تمامًا عن تناولها. أسميها كارثة أيضًا كي أوقظ القانون رقم ٥ المتعلق بالتجارة الداخلية والموقع من قبل الأخ الرئيس بعد الموافقة عليه من مجلس النواب الذي ينص في مادته ٢٥ على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس تحديد السقوف العليا لأسعار السلع الأساسية في حالة الطوارئ والكوارث. إلى هنا ينتهي النص.

وبدورنا نسأل: ألم يحن الوقت -بعد وصول أسعار هذه السلع إلى هذا الحد المخيف- أن نحدد سقفًا لهذا الارتفاع على اعتبار أن ما نحن عليه من وضع معيشي هو وضع كارثي ما لم يكن هنالك تفسير آخر للكارثة، وما هو حجم التضحية التي يجب أن يقدمها الناس لتصبح كذلك؟ لا شك في أن الغوص في تفاصيل أداء بقية الوزارات وبالأخص



الخدمية منها، سيقودنا إلى نتيجة واحدة هي أن مجملها على شاكلة تلك الوزارة من حيث اللامبالاة واللامسؤولية، بحيث تكون المحصلة ضعفًا وتدنيًا في الأداء مرده في الأساس عجز وضعف الجهاز الرقابي المتمثل بمجلس النواب الذي يعاني هو الآخر من نقص كبير في التخصصات نتيجة اعتماد الأحزاب المتنافسة عند كل استحقاق انتخابي استراتيجية الاستحواذ على أكثر من مقعد بغض النظر عن خلفية المرشح العلمية والثقافية؛ إذ اعتمد الحزب الحاكم عند اختيار مرشحيه على مركز المرشح التجاري والمشيخي، بينما اعتمد حزب الإصلاح على خطباء المساجد، حتى وإن قيل إن بعضهم يحمل شهادات فهي محصورة في مجال الدين ولا علاقة لها باهتمامات المجلس واختصاصاته وقضاياه الشائكة في مجال السياسة والمال والاقتصاد وأمور فنية أخرى يصعب فهمها. نقيس على هذا أداء المجالس المحلية، التي يصعب على كثير ممن وصلوا إلى مقاعدها فهم اختصاصاتهم رغم طول الفترة التي أمضوها. من خلال تعصبهم وممارستهم للمناطقية وعدم قبول الآخر كونه لا ينتمي للدائرة.

عزاؤنا في ما نحن عليه من كرٍّ وفرٍّ في معيشتنا وتفاصيلها اليومية، في أن تغير الأحزاب من سياساتها عند اختيار مرشحيها. فالوطن يزخر بالطاقات والإمكانيات البشرية القادرة على الإسهام بتغيير هذا الواقع المؤلم إلى واقع أكثر إشراقًا وتألقًا.

عزاؤنا في أن تتم مراجعة الذات من قبل الكثير ممن تستهويهم لعبة الترشح حتى لو دفعت بهم الأحزاب إلى أتون هذه اللعبة. إذ عليهم أولًا أن يتحسسوا رؤوسهم لقياس ما تختزنه من علم وثقافة حيث سيشكل هذا المخزون الطاقة المستقبلية لتشغيل وطن بأكمله بغية انتشاله والدفع به إلى آفاق رحبة.

عزاؤنا في الهيئة المشكلة حديثًا والمعنية بالفساد والفاسدين والتي بصم على



أسماء أعضائها الأخ الرئيس وتعهد بدعمهم ومؤازرتهم في أن تسرع هذه الهيئة بتقديم عينات من أولئك الفاسدين كعربون مصداقية. فحيثما توجهت الهيئة وحيثما ألقت شباكها ستعود بالصيد الثمين لأعداد ونوعيات وألوان يحسدنا عليها الغير، كما نُحسد على طول شواطئنا.

عزاؤنا الأخير في أن يظل المواطن على اعتقاده بأن حصاد الموسم القادم هو أيضًا من نصيبه، ولكن إذا أحسن هذه المرة جني المحصول وانتفع بريعه. ما لم فإن الشوك في انتظاره لست سنوات قادمة.

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧



يحيى السادة

عندما يتعرى الجوع


11
مشاكل الترحيل لا تنتهي وأغلب مشاكلنا في الداخل متعلقة بالأراضي
عندما يتعرى الجوع
عزاء ومواساة

ما إن يقترب اليوم الأخير من الامتحانات سواء في الجامعات أو المدارس، حتى نجد فريقين من الآباء، كل له شعوره المختلف عن الآخر إزاء ما بعد هذا اليوم. إذ ينتاب أحدهما شعور بالقلق والخوف من المصير المجهول الذي ينتظر أبناءه خلال فترة الفراغ الصيفي لقناعتهم أن مقاعد الدراسة في ظل الفوضى والانفلات الأخلاقي الذي يعم الشارع هو المكان الملائم والآمن، بينما الفريق الآخر ينتظر هذا اليوم بفارغ الصبر لقناعته أن المكان الطبيعي لأبنائه، في ظل الظروف المعيشية الحالية هو ميدان العمل بغية البحث عن لقمة العيش أيًا كانت الأعمار وأيًا كانت التبعات المترتبة على ذلك، كون الظروف التي يعيشونها هي الأكثر صعوبة والأشد تعقيدًا، بحيث يطغى هاجس



الجوع والصـــراع على البقاء على غيره من حنان وعاطفة. لذا لا يجد أبناء الفقراء وقتًا للراحة؛ فما إن يخلع الواحد منهم زي مدرســته حتى يستبدله بزي بالٍ ورث، يواصـــل به عراكه مع الحيـــاة ومكابداتها في ظل انعدام فـــرص عمل تليق بعمره الطري، وتضمن سلامة جسده من أي خدش.

كثير من الأســـر الفقيرة والمعدمة تدفع بأغلى ما عندها وهم الأبناء الصغار، إلى حلبة الصراع لمنازلة الجوع دون السن القانونية التي تؤهلهم لهذه المنازلة الضارية، الأمر الذي ينعكس ســـلبًا على نفســـياتهم وأخلاقياتهـــم، بخاصة في ظل وضعنا الاجتماعي والمعيشي الراهن. حيث طغت المادة على القيم والمثل والأخلاقيات وتجرد البعض من ضميره مما جعل بعض صغار الســـن لقمة سائغة في متناول أفواههم. لقـــد صادقت بلادنا على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام ١٩٩١م التي تنص في المادة (٣٢) منها على حق الطفل في الحماية من الاســـتغلال الاقتصادي أومن أداء أي عمـــل يرجح أن يكـــون خطرًا أو يمثل إعاقة لتعليمـــه أو ضارًا بصحته أو نمـــوه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنـــوي أو الاجتماعي. وتدعو المادة الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير التشـــريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذها. إذن القوانين الدولية ذات الطابع الإنساني تحرم العمالة لصغار السن على اعتبار أن مكانه الطبيعي هو مقعد الدراســـة. فيما يمكنه تســـخير وقت فراغه عند العطل الصيفية من خلال المعسكرات الصيفية والأندية الرياضية والحدائق والمراكز الثقافية والمكتبات. إذ تعد جميع هذه المرافق وسائل لتفريغ الشحنات والطاقات بدلًا من إهدارها في سلوكيات خاطئة تشكل تراكماتها وبالًا وخطرًا على المجتمع.



قابليـــة التطبيق لـــكل ما ورد ممكن ولكن فـــي بيئة غير بيئتنـــا. إذ إن مثل هذه القوانين والاتفاقيات تتناســـب وسلوكيات حكومات وشـــعوب الدول الإسكندنافية، وتتناغم مع توجهات العالم المتحضر وحكوماته التي لم توافق بالتأكيد على صياغة مثـــل هذه الاتفاقيات والتوقيع عليها إلا بعد أن ضمنت العيش الكريم لأســـر أولئك الأطفال بحيث لا نجد رب أسرة يفكر، مجرد التفكير، بتسريب طفله لأي ميدان من ميادين العمل.

بينمـــا واقعنا مختلف تمـــام الاختلاف، إذ تنتهي مهمـــة حكوماتنا المتعاقبة عند عملية التوقيع لمجمل الاتفاقيات الدولية، شـــأنها شأن الكثير من الدول المصنفة في خانة التخلف، والتي تعاني من اختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق تنفيذ مثل تلك الاتفاقيات. حيث تعاني بلادنا من اتساع فجوة تلك الاختلالات؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة اتساع دائرة الفقر والذي نتج عنه ثلاث ظواهر خطرة تمثلت بظاهرة التسرب المدرسي وظاهرة التشرد وظاهرة التسول التي كانت محصورة بالعجزة والمعوقين. حيث امتدت هذه الظاهرة لتشـــمل صغار الســـن. إذ الملاحظ أن بعض أولياء الأمور الذين لا ضمائر لهم حتى وإن كانوا في أشد حالات الفقر يدفعون بأبنائهم وبناتهم، تحت ســـن العاشـــرة، إلى ميادين التسول مهددين إياهم بالضرب المؤلم ما لم يعودوا ببعض المال.

لقـــد صادفت أطفالًا ذات يـــوم بالكاد ينطقون كانوا يبكون بـــكاءً محرقًا ملحين بالسؤال ومتوسلين بحجة عدم قدرتهم على العودة إلى مأواهم ما لم يكن بحوزتهم أكل أو نقـــود. مهما كانت المبررات فإن الدفع بهؤلاء الأطفال لتحمل مســـؤولية هي



فوق طاقتهم وأعمارهم أمر غير مقبول، على اعتبار أن هذا السلوك مقدمة للتشرد، بخاصـــة إذا عجز الطفل عن الوفاء بالتزاماته اليومية لأبويه. الأمر الذي يســـتدعي أن تتوقف عنده الدولة طويلًا وأن تتمعن في دراســـته مختلف الجمعيات والمنظمات المدنيـــة ذات الاهتمام بهذا الجانب؛ بغية وضع مخرج لهذا المنزلق الاجتماعي، وإلا فمـــاذا ننتظر من جيل يفتح عينيه على مثل هذه المآســـي بحيث لا يجد في يومياته غير وحوش ضارية تتجســـد في أقرب الناس إليه وهم الأبوان، عوضًا عن ســـلوك بعض الشـــواذ الذين أغرتهم الحياة بزيف بريقها وأعمتهم المادة فإذا بهم يتأففون من الفقراء والجائعين؟ فلكي يتخلص أحد النرجسيين من إلحاح جائعة في سؤاله، ولكي يمنع اقترابها من ملامســـة ثوبه، لم يجد غير وسيلة قذرة يسكت بها ما تبقى من بحيح صوتها المستغيث بأن زجرها متهمًا إياها بسرقته.

لقد فوجئ الناس في مكان عام بامرأة ذات لون أسمر تحاول خلع ملابسها الرثة قطعة تلو الأخرى صارخة أنها ليست سارقة، بل جائعة تبحث عن ثمن رغيف عيش لا أكثـــر، ملحة على من تواجدوا تفتيش ثيابهـــا. ظلت تردد ذلك على وقع خطواتها والنـــاس يحومون من حولها كل يحاول إثناءها عن إكمال ما أقدمت عليه، متدافعين بغية ســـتر عورتها، متوســـلين إليها أن تعاود ارتداء ثيابها المهلهلة، عارضين عليها بعض النقود. ارتدت الثياب منكســـرة. لم تقبل نقودهم على كثرتها رغم أنها كانت تبحـــث عن أقلها، منهية هذا المشـــهد اللا آدمي واللا إنســـاني بقولها "الذي أغناه هـــو الحكم بيني وبينه". كانت منهكة ومتعبة. لا أدري من كان يئن من الآخر هي أم ضعفها.



القهر الذي بدا لي من ارتعاشها وعدم تماسكها أنبأني أن في قلبها نار الخليل. لقد عضها الجوع بنابه فدفع بها إلى هذه المكان. علها تجد إنسـانًا فإذا بها أمام وحش كاسـر، ما إن نفث بسـمه الناقع حتى اختفى من الساحة مستغلًا انشغال الناس بتلك المسـكينة إلا أنه لن يفلت من يوم الحسـاب التي اختارته تلك البائسة التـي ظلت تردد كلامًا غيـر منطوق بينما دموعها لم تجف. أخذت طريقها بمحاذاة الشـارع، لم ترفع رأسها على طول ذاك الطريق، ولم تمد يدها للسؤال رغم قهرها وفقرها وجوعها.

ظلـت الأنظار المحتشـدة تراقبها حتى لحظة اختفائها ثم بـدأ الصراخ وتأنيب الضمير بعد اختفاء الجلاد الذي لا يمت للإنسانية بصلة. الحالة التي ظهر بها ذاك المريض هي حالة اسـتثنائية لسلوك غير طبيعي تندرج في خانة الحالات الشاذة إذ لا تمت لديننا وأخلاقنا وقيمنا وعادتنا وتقاليدنا. فلا يعقل أن أحدًا لا يعرف معنى الجوع حتى لو كان ميسـورًا، فالجوع أكبر عدو للإنسـان والحيوان على السواء. فإذا ما أراد البعض أن يقترب من هذه الحقيقة أكثر عليه فقط أن يتقمص شخصية أحد الفقراء المعدمين، ولو لبعض الوقت بغية الغوص في أعماق حياته، إذ سيكتشف حتمًا في قاعه أسـرارًا دفينة علقت به منذ اللحظـات الأولى لمولده. فالجوع والهم والبؤس والشـقاء والظلم كلهـا أحمال أعجزت هذا الفقير عن الطفو على سـطح الحيـاة الكريمة. فمن البديهي أن البعض لا يتصدق حتى لو كان غنيًا كونه مصابًا بمرض البخل، إلا أنه لن يفكر بأن يتخلص من سائل بالطريقة التي رأيناها كون هذا السلوك استثنائيًا لا يصدر إلا من مريض يرى في نفسه وتكوينه شيء مختلف عن



غيره فيما درجة نرجسيته في أعلى مستوياتها. لا أخفي القارئ أنه كلما واجهتني مثل هذه المشـــاهد اللا إنســـانية لا أتأخر لحظة في التوجه والإصغاء لتشـــخيص الأديب والشاعر الفيلسوف إيلياء أبو ماضي الذي كان هو الآخر ومنذ أكثر من قرن من الزمان لا يطيق رؤية مخلوق يتعالى على غيره محقرًا إياه بقوله:

نـسـي الـطـين سـاعـة أنـه طين
حـقـيـر فـصـال تـيـهًـا وعـربـد
وكـسـا الخـز جـسـمـه فـتـبـاهى
وحـــوى المـــال كـيـسـه فـتـمـرد
يـا أخـي لا تمـل بـوجـهـك عـني
مـا أنـا فـحـمـة ولا أنـت فـرقـد
أنـت فـي الـبـردة المـوشـاة مثلي
في كسائي الـرديم تشقى وتسعد
ولـقـلـبـي كـمـا لـقـلـبـك آمـال
عـظـام فـإنـه غـيـر جـلـمـد
أيـهـا الـطـين لـسـت أنـقـى وأسـمـى
مـن تـراب تـدوس أو تـتـوسـد

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ أغسطس ٢٠٠٧



يحيى السادة

إلى متى سنظل ندور في حلقات الوهم المفرغة؟



من النادر جدًا أن أعرج على قناتنا الفضائية لا سيما ما بين التاسعة والعاشرة والنصف مساء فترة نشرة أخبار الكون. فمنذ فترة ليست بالقصيرة كنت آليت على نفسي عدم متابعة تفاصيل تلك الأخبار، مكتفيًا بعناوينها، كوني لا أقوى على الصمود كل هذا الوقت، ناهيك عن تجنبي الإصابة بآفة الغرور ومن ثم التعالي على الغير المتمثل بشعوب وحكومات الدول الشقيقة والصديقة جراء الإنجازات اليومية المنقطعة النظير في شتى المجالات الموثقة بالصوت والصورة لكم هائل من أحجار الأساس، المدعومة بأرقام المبالغ المالية المعتمدة لكل مشروع لدرجة إقحام فئة الفلس في اعتمادات تلك المشاريع مهما كان حجمها، سواء كانت عملاقة كما يسمونها أو



إب.. سيرة المطر والحجر

ما دون ذلك.

الأمـر الـذي يتعـارض وإدراك أطفالنا بعدم أهمية هذه الفئة مـن العملة بحجة أن لا شـيء يمكنهم شراؤه بها. بينما المسـؤولون وكبار المقاولين لهم رؤية مغايرة؛ إذ يرون في احتسـابها إضفاء لشـرعية المشـاريع والتأكيد علـى مصداقيتها لدرجـة اعتقادهم أن بإمكانهـم إيهـام المواطن المنهك نتيجة الجهد الذي يبذلـه طيلة نهار يومه بحثًا عن لقمـة العيـش التي أصبحت صعبة المنال في ظل ارتفاع الأسـعار وانعدام فرص العمل بـأن عتاولة المقاولات حريصون على مسـتحقاتهم من الفلسـات أكثر من حرصهم على المليارات وكسورها من الملايين. إذ لم تعد مثل هذه الدعابات ضمن أولويات اهتمامات المواطن، كون همومه اليومية وهواجسه المستقبلية محصورة في كيفية مواجهة أعباء ومتطلبات معيشـته التي طغت على نسـبة كبيرة من مسـاحة تفكيره حتى وهو يتابع نشرة الكون لا يهمه من غثائها غير خبر قد ينتشله من وضعه المعيشي الراهن.

ولكونـه يوميًا يبحث عـن بصيص هذا الأمل، فإنه مضطر لمرافقة المسـؤولين المناط بهم وضع أحجار الأساس من أول دورة تدور فيها عجلات سياراتهم الفارهة والمجهزة بأحـدث وسـائل الترفيه حتـى الوصول إلى الحجـر المبارك بعد أن يكـون هذا المواطن الغلبـان قـد قطع البـراري والقفار مقتفيًا أثر ذلك المسـؤول لا لشـيء إلا لرؤية صاحب المعالـي أو من يعلونـه منزلة وهو يطبطب على رأس الحجر بعد أن يكون التقطها أحد المواطنين ووضعها في مكانها وسط تكبيرات وصيحات الرعية.

لا أدري ما هي الحكمة من جرجرة المواطن الغلبان كل هذا الوقت وتلك المسافة طالما المهمة لا تحتاج لأكثر من دقيقة هي مسـاحة الخبر. إذ نجد بقية قنوات الكرة الأرضية عند هذا الوقت قد أشرفت على الانتهاء من سرد أخبارها كون الفترة المحددة لهذه الفقرة



نصف ساعة فقط، مما يؤكد أن واضعي هذه الفترة الزمنية هم علماء وأخصائيون في علم النفس أخذوا في الحسبان قدرة المشاهد على تحمل هذا الوقت في إطار متابعته لبرنامج غير ترفيهي. مشكلة أحجار الأساس تلك أنها قد لا تصمد كثيرًا، فالبعض منها قد لا ينبت ولا يثمر؛ إذ تتكفل بها العوامل الطبيعية.

وإذا ما أثمر يومًا فقد يعاد النظر فيه من قبل عباقرة السلطة لدرجة الحكم عليه بالاستغناء كمنشأة لا جدوى منها كما هو حال المنشأة الاستراتيجية الضخمة المسماة بصوامع الغلال؛ إذ تم بيعها للقطاع الخاص بثمن بخس دون معرفة الأسباب إن وجدت حتى الآن. هذه المنشأة يطلق عليها في مختلف دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية بالمنشأة الاستراتيجية، إذ يطلق هذا اللفظ على كل ما هو متعلق بأمن الدولة وسيادتها واستقرارها، إذ تعد هذه المنشأة واحدة من أهم المنشآت الضرورية لضمان واستقرار الوضع الداخلي لأية دولة؛ كونها تمثل المخزون الرئيس للمواد الأساسية لمواجهة الاحتياجات البشرية في مختلف الظروف.

الأمن القومي لأية دولة يستند إلى عاملين: عامل الاستقرار السياسي، وعامل الاستقرار الغذائي الذي يطلق عليه الاكتفاء الذاتي. ولكون دولتنا غير مكتفية ذاتيا من مواردها الزراعية إذ تعتمد اعتمادا شبه كلي على الخارج في تغطية احتياجاتها من المواد الأساسية وبالأخص القمح والدقيق، فإن الأمر يستدعي أن تمتلك أكثر من منشأة صوامع، كون هذا الخيار هو الوحيد الذي يمكن مواطنيها من المناورة والصمود فترة زمنية أطول إذا ما طرأت ظروف دولية لا سمح الله تحد من استيرادها لهاتين المادتين الحيويتين أو شكل حائل دون قيامها بذلك. فجميع دول العالم بما في ذلك الدول المنتجة للقمح تضع في أولويات مشاريعها تشييد أكثر من منشأة صوامع رغم



اطمئنانها لعدم تعرض مواطنيها لمجاعات أو ضغوط خارجية تهدد أمنها واستقرارها للخطر. إذ تستفيد من هذا المشروع في تخزين منتجها لأطول فترة ممكنة بغية تزويد مواطنيها باحتياجاتهم ومن ثم فرض أسعارها عندما يتعلق الأمر بالتصدير إلى الدول التي تفتقر إلى هذه المادة وتعتمد كليًا على الأسواق الخارجية نتيجة عدم قدرتها على إنتاج ولو جزء من احتياجاتها بحيث تتمكن من الإفلات ولو جزئيًا من هيمنة وسيطرة واحتكار الدول المصدرة.

إذن، أهمية الصوامع لم تكن غائبة عن ذهن وتفكير الدولة عندما قررت وشرعت في بنائها قبل فترة من الزمن، إذ لم يأتِ هذا القرار من فراغ بل من مسلمات اقتصادية وأمنية بضرورة امتلاك مثل هذا المشروع الذي إذا ما أطلق عليه "العملاق" فهو كذلك لما له من أهمية مزدوجة سواء للدولة أم المواطن. إذا كانت الدول المنتجة حريصة على التمسك بمنشأتها فكيف بنا ونحن الدولة الفقيرة في كل شيء حتى في إنتاج هذه المادة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة بقدر ما تحتاج إلى إرادة سياسية صلبة في ظل توفر الأرض الخصبة والمناخ المتنوع والإنسان العاشق للأرض كعشق آبائه وأجداده لها.

قرار التخلي عن تلك المنشأة كلف الدولة والمواطن ثمنًا باهظًا قد يكون لتحولات الأسعار العالمية أخيرًا إسهام في ما نحن عليه من فوضى سعرية، إلا أن حرية التجارة التي أطلقتها الدولة دون سقف أو ضوابط لتلك الحرية لدرجة إعفاء نفسها تمامًا من توجيه نشاط هذا القطاع لأكثر من سبع سنوات مضت من خلال عدم الإشراف والتدقيق في نوعية المواد المستوردة ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات والتأكد من أسعارها في بلد المنشأ وتحديد هامش ربح لمختلف الفئات التجارية ناهيك عن تخليها عن



صوامع التخزين كلها عوامل داخلية أسهمت كثيرًا في هذا الارتفاع الجنوني.

تصريحات الأخ وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل لصحيفة "الثورة" الصادرة يوم الاثنين الموافق ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، المتضمنة قيام الحكومة حاليًا بدراسة متطلبات إقامة صوامع لمواجهة الارتفاعات المتوالية في الأسعار من مادتي القمح والدقيق ولتوفير مخزون استراتيجي من هاتين المادتين على اعتبار أن مثل هذا المشروع يعد مطلبًا استراتيجيًا لا بد منه. هذا التصريح يعيدنا إلى المربع الأول عندما كانت الدولة تمتلك هذا المشروع على أرض الواقع، ويفتح في ذات الوقت تساؤلات عدة، بينما يلتقط منه إقرار الدولة ببعض الحقائق التي حاولت إخفاءها على طول فترة الأزمة. من تلك التساؤلات:

- ما هو الدافع لاتخاذ قرار تصفية هذه المنشأة الهامة، بخاصة وأن الدولة الآن بصدد بناء هذا المشروع من جديد وبتكلفة تفوق أضعاف المبالغ التي بيعت بها المنشأة السابقة؟

- كم تكلفة بناء ذلك المشروع الذي تم تصفيته؟ وما هي القيمة الفعلية عند الشروع ببيعه؟ وكم المبلغ المورد لخزينة الدولة؟

تصريح الأخ الوزير أزاح الرماد عن الجمر فبدت الأشياء أكثر وضوحًا وأكثر اتقادًا؛ إذ أقرت الحكومة الحالية من خلاله استراتيجية هذا المشروع. الأهم من كل ذلك وأخطر ما جاء في التصريح، أن الارتفاعات المتوالية في الأسعار بحاجة إلى بناء صوامع لمواجهتها، أي أن واحدًا من الأسباب الرئيسية لتوالي ارتفاع الأسعار هو عدم امتلاك الدولة لمثل هذا المشروع الحيوي. افتقار الدولة حاليًا لهذا العنصر الأساسي والفعال في ردع ولجم القطاع التجاري دفع بالدولة إلى اعتماد المؤسسة الاقتصادية مستوردًا



وموزعًا للمواد الأساسية بغية منافسة القطاع الخاص وكسر احتكاره. إلا أن هذا الإجراء يعد سيفًا ذا حدين. إذ يتوقف نجاح هذا التوجه على مدى قدرة القائمين على إدارة هذه المؤسسة وفروعها في صد كثير من المتنفذين وأصحاب الوجاهات وكبار المتطفلين الباحثين عن حوالات بآلاف الأكياس تحت مبررات وحجج واهية، ومن خلال العلاقات الشخصية؛ كون هذا السلوك وفي هذا المضمار بالذات ما زال يعشش في أذهان العديد ممن أثْروا في نهاية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من فوارق أسعار المواد التي كانت تغطيها الدولة بحوالي أربعمائة وخمسين مليون دولار سنويًا. اللعبة مختلفة الآن تمامًا، فأي إخلال بأسعار المواد الأساسية وبالذات التي مصدرها هذه المؤسسة، هو بمثابة القشة التي ستقصم ظهر البعير، بخاصة إذا ما عرفنا من هو المقصود بذاك البعير. إنه المواطن الذي يترنح يوميًا من أحماله والذي لا تنقصه سوى تلك القشة لتوقعه على الأرض جثة هامدة.

نقول للهيئة المعنية بالفساد والفاسدين والتي باركها الأخ الرئيس وسخر لها كل الإمكانيات. ألا تستحق كثير من الملفات المثقلة بالأتربة الاقتراب منها والتلطف بحملها كي لا تتناثر أوراقها فيصبح الهواء متهمًا رئيسيًا في مساعدة عناصر الفساد على الإفلات. قد يكون الهواء متطلبًا من متطلبات فتح هذه الملفات إذا ما استعين به في إزاحة الغبار عن محتوياتها بحيث تبدو أكثر وضوحًا. إذ من خلالها سيتكشف للجميع مدى حجم الدمار والخراب الذي لحق بالوطن ودفع به إلى هذا المنحدر المعيشي المخيف. ما لم تفتح تلك الملفات والتي تغص بها أدراج الجهاز المركزي، فإن كل مواطن سيصل إلى قناعة كاملة بأنه لا توجد خطوط حمر في هذا البلد. إذ إن كل الطرق مفتوحة وسالكه لوصول أي فاسد إلى ما هو أبعد من الثراء، إذ لا شيء في حكم المستور حيث يجري اللعب على المكشوف وفي وضح النهار وعلى مرأى ومسمع الجمهور الذي يتعدى



حضوره العشرين مليون. والذي لا يحق له الاقتراب من خطوط التماس. أي تباطؤ من قبل أعضاء هذه الهيئة في إعداد وتقديم موائد ولو موسمية لمختلف أصناف الفاسدين لتكتحل برؤيتهم أعين الجائعين والمظلومين وهم خلف أسوار السجون أو قضبان المحاكم، فإن هذه الهيئة وعلى المدى المنظور وغير المنظور ستشكل هي الأخرى حلقة من الحلقات المفرغة التي يدور فيها الوطن، وستجد نفسها حتمًا على مرمى فوهات الأقلام التي لم تستنفد ذخيرتها بعد من سائل الحبر الذي لا ينفد.

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧



يحيى السادة

في مباحث إب.. ذبح الخيل على غير قبلة.. فتوقف صهيله


فجائع الوعظ والفتوى!!

في مباحث إب.. ذبح الخيل على غير قبلة.. فتوقف صهيله

الإرهاب والحكم الرشيد

عندما لا يتجاوز حلم المرء في هذا البلد امتلاكه غرفة تؤويه وزوجة ونصف دستة من الأطفال، حتى لو كانت مصفوفاتها من الطوب الرديء وسقفها مسنودًا بفروع الأشجار، بينما طلاء جدرانها موزع بين صور الزعيم وبعض الشعارات التي أغدق بها الحزب الحاكم على الفقراء والمعدمين إبان حملة الرئيس الانتخابية.. فإن المحير أن يقفز هذا المرء فوق حلمه الأرضي الذي لم يتحقق بعد محاولًا التحليق في سماوات الكون بمجرد رؤيته صورة الزعيم الملازمة له في صحوه ومنامه وقراءته شعارات لم تتحقق بعد بأن يمنًا جديدًا ومستقبلًا أفضل بانتظاره وانتظار من يعول.

لقد كان المرحوم بإذن الله صلاح الرعوى لغزًا محيرا



للكثير ممن عايشوه وعرفوا أدق تفاصيل حياته. حياة كلها بؤس وشقاء ومعاناة لا تدع مجالًا للشك في أن هذا البائس هو أشد الناس تذمرًا من الوضع وأكثرهم سخطًا ورفضًا لهذا الواقع، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك، إذ نجده أكثر الناس تقبلًا للوضع وأشدهم حبًا والتصاقًا بواقعه المعاش. تتجلى هذه المشاعر عند اقتراب أي استحقاق انتخابي. كان أكثرها جنونًا وهوسًا فترة الاستحقاق الرئاسي للعام ٢٠٠٦. إذ أقحم نفسه كما هي عادته في هذا الحدث بصورة ملفتة، فحول تخاطبه مع الآخرين من لغة كانوا يفهمونها إلى صهيل خيل متفانيًا في إلصاق الصور والشعارات في كل مكان مهما كان علوه رغم حصوله عليها بمعاناة شديدة، إذ كان يقف لساعات أمام مخازن المؤتمر بغية الاستحواذ على أكبر كمية ليحملها إلى الأزقة والشوارع على ظهره، بينما غيره من كبار القوم لا شأن لهم بهذه المطبوعات التي من وجهة نظرهم لا تغني ولا تسمن من جوع، إذ إن مطبوعاتهم أخف وزنًا وأكثر نفعًا.

لقد اختار لنفسه العناء والمشقة تاركًا في قريته التي تبعد عن المدينة حوالي أربعة كيلومترات زوجة وستة أطفال ينتظرونه بفارغ الصبر عله يعود إليهم ببعض الطعام أسوةً بمواطني القرية، إلا أن ما يحمله كل مساء مجرد حزمة شعارات وصور للقائد ليلصقها في جدار غرفته وعلى جدران أزقة القرية ومنازلها مصحوبة بصهيل الخيل.

ظلت حياة هذا البائس لغزًا حتى لحظة اغتياله، إذ احتار الناس بين معيشته المتدنية والدور الذي يلعبه عند كل اقتراع، حيث تجلت الحقيقة للجميع من أن تصرفاته وهوسه كانت نتاج تناغمه مع تفكيره وقناعاته، بخاصة وأن الشعارات التي احتضنها بأن يمنًا جديدًا سيولد من رحم المعاناة، وأن مستقبلًا أفضل هو آتٍ لا محالة حسب معتقداته، هي التي جعلته يسلم نفسه طوعا لمباحث أمن إب قبل أن يتحقق من نتائجها



وقبل إن يتأكد أن القانون والنظام قد صحوا من غفوتهما التي طالت وأن القبيلة قد تحررت من عصبياتها بفعل الجامعات والانفتاح على العالم المتحضر والانتقال من حياة الكهوف والمغارات إلى الفلل والحدائق، ومن ركوب البغال والحمير إلى المونيكا والبورش، ومن الخوف من المجهول كلما أرعدت السماء أو أبرقت إلى عالم الضوء وتذليل الطبيعة وتفسير وتحليل مكوناتها. لم يتأكد من كل ذلك إذ تغلب على تفكيره إيمانه ببراءته، وأكثر من كل ذلك تعلقه بالشعارات الملصقة بغرفته المسماة بيتًا، ليذبح ويمرغ بدمه تحت شعار ومن الحب ما قتل.

لقد أحدث هذا الفعل البربري جرحًا غائرًا في جسد ونفسية كل مواطن أيًا كان موقعه على هذه الخارطة، إذ لم تعد هذه القضية شأنًا يختزل في محافظة أو مدينة أو مجموعة من الناس، بل باتت شأنًا عامًا كونه يمس كرامة الدولة ويفقدها هيبتها ومصداقيتها في قدرتها على حماية أرواح الناس. فإذا ما كان هنالك من شعور بالذنب والإحساس بالخجل، فإن الدولة أولى بهذا الشعور وبذاك الإحساس، ولا علاقة لمواطني إب بتبعات هذه الجريمة كونها لم ترتكب في أحد منازلهم أو في زقاق من أزقة مدينتهم أو شارع من شوارعهم. إذ من المسلّم أن من أقدموا على فعلتهم الشنيعة قد استأسدوا على الدولة لخبرتهم الطويلة بنقاط ضعفها ومكامن تركيعها، إذ لو كان الأمر مختلفًا من حيث تسليم صلاح نفسه لأحد مشايخ حاشد أو خولان، لتردد المسلحون كثيرًا قبل الإقدام على مثل هذه المغامرة.

أقول لكثير من الشباب الذين يشعرون بالإهانة، هدئوا من روعكم، فالإهانة موجهة أساسًا للدولة. عليكم فقط أن تقرأوا تاريخ هذه المحافظة. تاريخ آبائكم وأجدادكم وما قدموه لهذا الوطن سواء من خلال نضالهم السياسي أو تضحياتهم في ميادين الشرف



والكرامة. اقرأوا عن أول عمل سياسي تأسس لمقارعة الإمام يحيى عام ١٩٤٤م من خلال تأسيس جمعيه الإصلاح. فتشوا عن دهاليز وزوايا سجون الإمامة في صنعاء وحجة، حتمًا ستحكي لكم بطولات المناضلين من أبناء هذه المحافظة. نقبوا عن المقاصل التي أقامها الإمام لتعرفوا حقيقة ما قدمه أبناء هذه المحافظة من تضحيات. عودوا إلى الوثائق الأولية للثورة كي تقفوا على بطولات العديد من أبناء هذه المحافظة ممن خططوا للثورة ونفذوها واستشهدوا من أجل مبادئها. اسألوا جبال حجة وصعدة عن بطولات آبائكم وتضحياتهم من أجل إرساء دعائم الثورة والجمهورية في حين كان البعض الآخر يتمترس في خنادق الملكية. اسألوا جبال يسلح عما قدمه آباؤكم عند فك الحصار عن صنعاء. فتشوا في سجلات الشهداء كم قدمت هذه المحافظة في حرب صيف ١٩٩٤م. كل هذه المحطات تؤكد أن لا شيء يستفز أبناء هذه المحافظة غير المساس بالوطن أو الثوابت الوطنية.

كم كنت أتمنى لو أن نشيد الزامل الذي صدحت به حناجر إخواننا من أبناء الحدأ بعد مقتل الأسير الأعزل وقبل التأكد من أنه يستحق مثل هذا الفعل الشنيع، يأتي بعد تحرير أرض عربية أو مصاحبًا لفتوحات إسلامية، ولكنها مجرد أمنية في وضع اختلطت فيه الأوراق وطغت الألوان القاتمة والمعتمة على كل ما حولنا.

أتمنى على إخواننا في هذه المحافظة وفي مدينة إب بالذات، أن يستمروا على نهجهم في نبذهم العصبية ومقتهم لظاهرة الثأر، فقد جبلوا على حب هذا الوطن والانتصار له. عليهم أن يتحرروا من عقدة الذنب بالمسؤولية وتأنيب الضمير، فكلاهما يقعان على الدولة، كون مسرح الجريمة أمنيًا، بل من أهم مواقعها الأمنية. على الدولة ألا تكتفي بالنتائج، وألا تتوقف عندها؛ إذ عليها الأخذ بالأسباب التي دفعت بالبعض



إلى هذا المنحدر اللاإنساني واللاأخلاقي على اعتبار أن بواعث هذه القضية تأتي في مسلسل قضايا مصدرها مكتب أوقاف إب الذي ساهم في كثير من الفوضى وبالأخص فترة ما قبل الإدارة الحالية، بحيث يعاقب كل من تسبب في إهدار دم البداي والرعوي، ولكيلا يذهب دمهما هدرًا.

فدم البداي لا يعرف سافكه حتى الآن، كون مقتله يكتنفه كثير من الغموض، ولا يعلم الحقيقة غير الله وظلمة الليل، بينما دم الرعوي قد شارك في سفكه العديد من أقارب البداي، تدعمهم فرق الزامل، وغياب النظام والقانون، وسيطرة القبيلة على كل مجريات الحياة؛ كون شريعة الغاب هي السائدة في وضعنا، والتي تقر بأن البقاء للأقوى.

السؤال الذي فرضه هذا الحدث، فيما لو لم يكن الرعوي حبيس جدران البحث الجنائي، كم كان يحتاج إلى قوة قبلية؟ ناهيك فيما لو كان طليقًا، ومسلحًا؟!

● «النداء»، العدد ١٢٥، الأربعاء ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧



يحيى السادة



● الرعوي

لو كان للرعوي لقب.. يمنحه النفوذ؟

لا أدرى إن كانت هنالك أزمة أسماء في زمن الجد الأول لقتيل بحث إب "صلاح الرعوي" بحيث لم يجد لقبًا لأبنائه وأحفاده غير ذاك اللقب الذي شكل إحباطًا وحجر



عثرة في حياة هذا الحفيد؛ إذ يعد اختيار اللقب في هذا الزمن أمرًا ضروريًا وملحًا في ظل هكذا وضع اجتماعي اختلت فيه الموازين واختلط الحابل بالنابل وطغى الغث على السمين عوضًا عن الانحطاط والتزلف والنفاق كعوامل إحلال قسرية بديلة عن القيم والمثل والأخلاقيات التي رضعناها ونشأنا على مرتكزاتها.


12

تعز.. والحكم الذاتي

لو كان للرعوي لقب.. يهنحه النقود؟

أمور كثيرة في حياة الرعوي كانت ستتغير وكذا حياة زوجته وأولاده وأقربائه، وربما أصدقائه وجيرانه لو تنبه مبكرًا إلى ضرورة تغيير لقبه. فما بين مولده الذي استهله بالبكاء كسائر بني جلدته، وإن كان لبكائه معنى آخر، بخاصة إذا ما عرض عليه شريط حياته مسبقًا، وبين نهايته المروعة. كان الحزن وعلى مدى خمسة وأربعين عامًا مقيمًا بين ضلوعه، بينما الجوع واليأس الشديد يعضانه بنابيهما لدرجة تسليمه بأن عيشه لا يحلو له إلا مع الضر والمعاناة التي سكنت روحه وأطالت الإقامة فيها. ففي كل مرة كان يتعرض فيها للإهانة والظلم والاعتداء دون أن يلقى إنصافًا أو منصتًا لشكواه، كان يتوجه إلى السماء فيكثر من مناجاتها إذ يرى فيها أرضًا وإن كانت وراء الأفق، قد ساد فيها العدل وشاع فيها الإخاء، أرضًا لا يناله فيها ضيم ولا يدركه عندها مقتل. كان يراها عند بزوغ الفجر مروجًا خضراء وينابيع مياه وعشبًا دائمًا وغصونًا تتمايل كلما صفق



لها الطير، وعند الليل يجد فيها مسكنه، ومخبأه الآمن، وسقفه الذي يحتمي به وأفراد عائلتـه. فـي كل مرة كان يفرغ فيها من مناجاته يعود إلـى واقعه، إلى الأرض التي قتل فيهـا الأخ أخـاه فـي بداية توريث الأرض للبشـر. لم يكن باعث هـذا القتل آنذاك أرض وقف، لكنها فطرة الإنسـان في الأذية والاسـتقواء على الآخر، بخاصة عندما يكون هذا الآخر ضعيفًا.

مـن المؤكـد أن الرعوي طيلة تلك السـنوات العجاف لم يتنبه إلى أن لقبه كان سـببًا رئيسـيًا في تعاسـته وفتور الغير نحوه، بخاصة المسـؤولين الذين تناوبوا على ظلمه وقهـره، وتفننـوا في إذلاله وأذيتـه، وبالأخص خلال الأربع السـنوات الأخيرة المتعلقة بإصراره على التشبث بأرضه التي عانقها ولثم ترابها لأكثر من عشرين عامًا. لم ينبهه أحـد أن كلمـة رعوي في وطن كهـذا تعني المواطنة من الدرجـة الثانية، ناهيك عن فقره وانكشاف ظهره إذا لم يكن مسنودًا بأسرة ذات شأن، كون هذه اللعنة كما يبدو قد حلت على الجميع. إذ لو كان غير لقبه إلى صلاح المتنفذ لتبدل حاله وحال من يعول، ولا يقل حمل هذا اللقب عن الفانوس السـحري الذي بمجرد دلكه يأتيك بجن وعفاريت سـليمان الذين أتوه بعرش بلقيس قبل أن يرتد إليه طرفه، لو تنبه لذلك لوجد حاله في وضع آخر مختلف كل الاختلاف: في وظيفة مرموقة وسيارة تليق باسمه وأرصدة نقدية بمختلف العمـلات وعـدد من الإيجارات لمسـاحات لا تحصى من أراضي الأوقـاف وأملاك الدولة تأتيه موقعة ومعمدة إلى مكتبه أو منزله مع الاعتذار عن التأخير.

لو كان يحمل هذا اللقب لأحجم منافسـه عن الدخول في هذه المغامرة الخاسـرة، ولما تجـرأ الأشـول مديـر الأوقاف السـابق، على قهره، ولمـا أقدمت نيابة جبلة على حبسـه خمسة شهور خرج بعدها شبه ميت تتقاذف هيكله الرياح وزفير كل من يمر بمحاذاته.



لو كان يحمل هذا اللقب لكان مقربًا من المحافظ بينما مسؤولو المحافظة يرددون كلامه ويخترعون له نكتًا ومقولات هو لم ينطق بها، لا تقام أية مناسبة ولا تتم الأفراح ما لم يكن موجودًا فيها. إذا ما قرأ صحيفة ولو همسًا مع نفسه أنصتوا وانتظروا تعليقه، إذا خط سطرًا حتى لو صعب فك طلاسمه وتعذر نطقه هللوا وتلوا المعوذات كي لا يحسد، وإذا نطق ربع جملة في مقيل توزعوا إلى مقايل أخرى لنقل مؤلفاته. لو كان يحمل هذا اللقب لناله من كعكة عيد مايو المقدرة بأربعة وثمانين مليارًا عوضًا عن مكافأته برحلة استجمام إلى الريفيرا الفرنسي أو بحيرة البلاطون المجرية لمراجعة حساباته بعيدًا عن الضوضاء، وأعين المتطفلين.

لو كان حال الرعوي تغير لتغير حال زوجته بأن تصبح واحدة من سيدات الصف الأول في المجتمع. تحيط بها الوصيفات من كل الاتجاهات، وتسهر على خدمتها العديد من الآسيويات، لها ما لبعلها من وجاهة، مع تمتعها بكل مزايا ذلك البعل من فطنة، ودماثة خُلق، وسلاسة حديث، وظرف، وخفة دم. كما لأولادها مكانتهم في المجتمع وعند إشارات المرور، وفي إدارة البعثات، وعند التعيين الوظيفي.

أيها المواطن الرعوى البائس: مادمت قد انتقلت إلى بارئك حاملًا معك لقبك الذي طالما أضناك وأدماك، ما عليك إلا أن تنام قرير العين راضيًا بحكم الله وقدره فهذه مشيئة الله، إذ إن له في خلقه شؤونًا. فمن يدريك أن دمك كان سيمرغ بتربة الأرض التي عشقتها، ودافعت عنها حتى آخر لحظة بنواجذك ومخالبك بينما قضيتك حتمًا ستدون ضد مجهول طالما زائروك قد فضلوا سكون الليل وصمته على ضوء النهار، وكثرة عيونه. إرادة الله قضت بأن يؤجل قتلك ست ساعات واختار لك المكان الذي أحدث كل هذا الصدى، فبدلًا من أن يكون قاتلك في حكم المجهول: ها هم قاتلوك اليوم كثر وفي



قبضة العدالة، لم تكن المستهدف الوحيد يومها؛ بل كانت الدولة أيضًا مستهدفة من خلالك، بحيث تقاسمتما الطعنات، ووابل الطلقات بالتساوي.

يبقى لنا أن نسأل: هل ستشكل دماء محمد البداي وصلاح الرعوي حافزًا للإدارة الحالية في مكتب أوقاف إب لتجنب الأخطاء والقذارات التي ارتكبتها الإدارة السابقة والتي تسببت في ازدحام الأقسام والمحاكم بقضايا الفتنة الناجمة عن استهتار أولئك المسؤولين بأعراض الناس ودمائهم نتيجة ازدواجية الأوامر والتوجيهات ومحاباة القوي على حساب مشاعر وآلام الضعيف؟ هل ستمر هذه القضية مرور الكرام دون الرجوع للمسبب؟ هل سيتم الكشف عن القاتل الحقيقي للبداي بعد أن حاولوا وأد الحقيقة بإزهاق روح المتهم باعتباره الشاهد الأساسي في القضية؟ إلى متى ستظل أراضي أوقاف إب، التي أوقفها آباء وأجداد هذه المدينة، باعث نقمة على أهلها كما هو نفط العراق؟ مجرد أسئلة، قد ينتظر البعض جوابًا لها، بينما البعض الآخر لم يعد يأبه للجواب.

● «النداء»، العدد ١٢٦، الأربعاء ٧ نوفمبر ٢٠٠٧



أرصدة المسؤولين لوحدها كفيلة بأن تنهض بالوطن


منصور والقلب المضني

13

أرصدة المسؤولين لوحدها كفيلة بأن تنهض بالوطن

في باحة مستشفى الثورة العام هالتني رؤية الأجساد المتلاحمة. إذ لم أكن أتصور يومًا أن أجد نفسي وسط هذا الركام المتحرك من البشر الزاحف نحو المباني كأسراب نمل في موسم حصاد. لقد هيئ لي لحظة ولوجي ساحة هذا المرفق الصحي، أن تلك المباني التي يحوم الناس حولها ما هي إلا معابد مقدسة جُبل المرضى ومرافقوهم على أداء طقوسهم عندها من خلال طوفانهم دون التقيد بخط سير محدد أو بعدد الأشواط كما هو حال الطقوس في بيت الله الحرام، إذ يستمر الأداء لأيام وقد يمتد لأسابيع إلى أن يجد المريض ضالته أو يحظى بتأشيرة رحيل إلى العالم الآخر، بخاصة إذا كان من منتسبي أمراض الكلى المرهونة حياتهم بالغسيل







إب.. سيرة المطر والحجر

الكلـوي المنتظـم؛ في ظـل المعترك غير المتكافئ بين عدد وحدات الغسـيل وعدد الحالات المهولة والمتزايدة مع مرور الوقت.

لقد تمكنت من خلال ساحة هذا المكان من رؤية مساحات شاسعة من هذا الوطن، إذ لامست أوجاع ومعاناة الكثير من المرضى بمختلف فئاتهم العمرية، القادمين من أصقاع هذا الوطن ومن مختلف تضاريسه. إذ إن كل متر مربع من مساحة هذا المرفق، بل وكل زاوية من زواياه تمثل موقع رصد لما آل إليه الوضع الصحي في هذا البلد المتزامن في الأساس مع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية في ظل إصرار الدولة على تجميد حواسـها الخمـس تجـاه العديد مـن القضايا الأساسـية الملحة التي تسـتدعى اليقظة والانفتاح على مجملها بغية الإسراع في تشخيصها ومن ثم الشروع في معالجتها، إذ إن التباطؤ واللامبالاة وعدم استشعار المسؤولية تجاه استحقاقات المواطن ولو بحدها الأدنى المتمثلة باسـتحقاقاته الصحية والتعليمية، ستشـكل بؤر توتر واحتقان تضاف إلـى البـؤر التي طفحت في أكثر من منطقة جغرافية من مسـاحة هذا الوطن. إذ بإمكان المـرء أن يتحمـل الظلم والجوع والفقر والذل والامتهان، بينما لا يمكنه تحمل لحظه من لحظـات الألـم أو أن يرى أقرب الناس إليه في لحظة احتضـار كان بالإمكان تجنبها لو توافرت وحدة غسيل في أكثر من محافظة أو أقر مسؤولو الصفوة بأحقية الآخرين في الحياة كما أقروها لأنفسهم وأقاربهم وحاشياتهم وهم يتنقلون بين مستشفيات أوروبا لمجرد عطاس أو صداع.

لا جدال حول ما يبذل من جهد من قبل القائمين على مستشفى الثورة العام من أطباء وممرضـين وإداريـين، والذين أشـفقت عليهم كثيرًا كـون قدراتهـم وطاقاتهم لا تحتمل الضغط الهائل الناجم عن افتقار المستشـفيات الحكومية الأخرى للإمكانيات المتوافرة



فـي هـذا المرفق. إلا أن هـذا الجهد لا يعفي الدولـة من التزاماتها ومسـؤولياتها تجاه مواطنيهـا وهـم يقطعـون مئات الأميال يوميًـا نحو قبلتهم الصحيـة الوحيدة في هذا البلد بحثًا عن موطئ قدم علهم يجدونه في ساحة هذا المكان، وإذا ما وجد فإنها مجرد خطوة أولى نحو رحلة شـاقة لا يتحمل مسـؤوليتها أحد من القائمين على هذا المرفق بقـدر مـا تتحملهـا وزارة الصحة التـي يجب أن تكـف أذيتها عـن آلاف المرضى الذين يعانون من نقص في المال ومشقة في السفر إلى هذا المكان، إذ عليها أن تشيد أكثر من هيئـة بحيث تشـمل جميع المحافظات، على أن تمد بنفس الإمكانيـات المالية والعينية، حتـى وإن جـاءت هـذه الفكـرة متأخرة خمسـة وأربعين عامًـا على قيام الثـورة، إلا أن تعقيـدات الوضـع الحالـي والمرحلة الراهنة التي يمر بها كل مواطن باسـتثناء نسـبة هامشـية ضئيلة من المتخمين بالثراء والغذاء والعلاج، تسـتدعى من السلطة أو الدولة أو الحكومة (سمها ما شئت) أن تتنبه لخطورة هذا الإهمال، وفي هذا الجانب الحيوي بالذات الذي لا يقبل المساومة أو المهادنة، إذ يعد خطًا أحمر في حياة كل مواطن سواء كان مثقفًا أم أميًا خالصًا.

لا أحـد يقبل إن يموت موتـة البعير نتيجة نقص في الإمكانيات الطبية أو انعدامها بالكامل، إذ من الملاحظ أن البلد يعاني من تعثر شـديد في هذا المجال. وجود العشـرات من الأساتذة والمختصين المنتشرين في أقسام هذا المستشفى، وبرغم كفاءتهم العالية، لا يعد كافيًا عندما يتعلق الأمر بمواجهة آلاف الحالات التي تأتى من المحافظات الأخرى، إذ لـو توافـرت الكفـاءات والخبرات التـي ترتكز على التخصصات فـي بقية محافظات الجمهوريـة مـع توافر الأجهـزة المتطورة كما هو الحاصل في مستشـفى الثورة العام، لجنب المواطنين مشقة الانتقال ومعاناة الانتظار، ولجنب الدولة نزيف العملة الصعبة المسـتمر يوميًـا. فلا تخلـو رحلة من الرحلات الجوية من نسـبة أمراض يكدسـون في



جيوبهم عشرات الآلاف من العملة الصعبة، الأمر الذي يحتم على الدولة أن تتوقف كثيرًا عند هذه الحالة التي تضر بالبلد كثيرًا سواء من الناحية المالية في ما يتعلق بهذا الاستنزاف، ناهيك عن سمعة الدولة في الخارج كلما هبطت طائرة تقل مرضى، وكأن البلد في أسبوعه الأول من قيام الثورة.

كثير من الخطابات السياسية لا تخلو من دعوة الرأسمال الأجنبي والعربي للاستثمار في الداخل، بينما يغيب عن ذهنية هذا الخطاب أهمية أن يبادر الرأسمال المحلى إلى الاستثمار في جميع المجالات، وبالأخص الصحي من خلال تشييد مدن ومجمعات طبية على غرار مدينة الحسين الطبية في عمان. هذه المدينة التي يساهم دخلها في إيرادات الدولة وتشكل نسبة من الدخل القومي، لا سيما وأن نسبة يعتد بها من مرتاديها هم من المرضى اليمنيين.

لقد ترسخت في أذهان إخواننا العرب سواء في مصر أو الأردن أو العراق عندما كان معافى، أن مهمة الطيران اليمني محصورة فقط في نقل المرضى. إذ لا تخلو طائرة متوجهة إلى مطارات تلك الدول أو مطارات ألمانيا إلا وعليها نسبة كبيرة من المرضى، الأمر الذي يحتم على الدولة أن تضع حدًا لمثل هذه المشاهد المتكررة، كونها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعطاء الجانب الصحي أهمية قصوى، بغية التخلص من هذه الظاهرة المحرجة ولو تدريجيًا.

فكم كنت أتمنى لو أن الصرح الديني المتمثل بجامع الصالح، الذي لا أنكر إعجابي بجماله وروعة بنائه، كان صرحًا طبيًا ويحمل نفس الاسم على اعتبار أن الخير والثواب في هذا الجانب قد يكون مضاعفًا، إذ بإمكان أي مواطن أن يصلي على قارعة الطريق كلما نادى المؤذن: الله أكبر. بينما لا يستطيع من يداهمه المرض أن يقف على باب



مستشفى خاص أو يجد عناية مجانية في مرفق عام. علينا ألا ننتظر من الغير أن يأتي لينهض ببلدنا، وألا نعلق على هذا الغير آمالًا بحيث نجد أنفسنا في موقع من يلهف وراء سراب.

كثير من الدول لم تنهض من عثراتها إلا بسواعد أبنائها وبمساهمات أثريائها وعقول علمائها ومبدعيها، عوضًا عن إخضاع لصوصها بإعادة ما سرقوا ونهبوا من أموال في غفلة من الزمن.

فلنحرك أولًا الودائع المتعلقة بمسؤولي الدولة أيًا كان موقعهم، سواء المودعة في الداخل أم في الخارج، حتى لو تطلب الأمر تدخل الأخ الرئيس لإرغامهم على ذلك في حالة عزوفهم عن المشاركة بما نهبوه من أموال بغية انتشال الوطن من أوضاعه الاقتصادية والمعيشية الراهنة.

فالزحف المغولي لم يكن له أن يتوقف عند تخوم مصر بعد أن كان قد اجتاح معظم الممالك والإمارات الإسلامية لو لم يتخذ السلطان المملوكي سيف الدين قطز قراره الشجاع باسترجاع الأموال التي نهبت من خزينة الدولة من قادته، وكبار موظفيه، وأركان دولته، حين تمكن من خلال هذه الأموال من تجهيز جيشه، الذي عبر به سيناء، وسطر ببطولاته ملحمة عين جالوت التاريخية، منهيًا بذلك أسطورة وهمجية الجحافل التترية وإلى الأبد. كما أن عودة الروح للدولة الأموية فور تولي عمر بن عبدالعزيز الخلافة بعد أن كانت على وشك السقوط نتيجة الفوضى والبذخ وتكديس المال في أيدي أمراء الخلافة وزوجاتهم وأقربائهم عوضًا عن المحسوبين على البلاط، لم يكن لتلك العودة أن تتحقق لولا قرار عمر باستعادة الأموال المنهوبة من خزينة بيت المال مبتدئًا بزوجته وأركان دولته وكل من له صله بتلك الأموال المسروقة.

اليوم نحن أمام واقع مختلف، فكل ما نطلبه من مسؤولينا مجرد تحريك أموالهم فقط



بغيــة إدارة عجلــة التنمية بدلًا من تجميدها في بنــوك الداخل والخارج أو في الخزائن الحديديــة الملقــاة في أقبية الفلل ودهاليزها. فمن خــلال هذه الأموال الطائلة يمكننا أن نبــدأ بزحزحــة الوضع الاقتصادي والمعيشــي بالدفع به إلى الأمام، مســتعينين برافعة الأموال التي كدســها المســؤولون بحيث يترك المســتثمر الأجنبي مؤقتًا ريثما نهيئ له البيئة المناسبة والمناخ الآمن. فعندما لا نجد مريضًا يتوجه إلى الخارج، ولا نجد طفلًا جاثمًــا علــى الأرض وهو يتلقى دروســه، ولا نجد أمًا تحتضن طفلهــا ميتًا على أبواب مستشــفياتنا، ولا نجد كهلًا يفترش الرصيف كونه لم يجد ملجأً يؤويه، ولا نجد شــابًا بعد تخرجه بعشر سنوات يذرف دموعه سرًا لعجزه عن إطعام أبويه وإخوانه، كونه لا يمتلــك مئات الآلاف ليقدمها رشــوة لمن يتفضل عليه بدرجــه وظيفية. عندما نجد العدل مشــرعًا على أبواب المحاكم، وعندما نتعرف على الدولة من خلال المدرســة والمستشفى والطريــق وفــرص العمل والمواطنة المتســاوية، لا من خلال هراواتهــا وأعقاب بنادقها، عندها ســيأتي المســتثمر طوعًا كونه قد ضمن مقعدًا دراســيًا لابنه، وســريرًا نظيفًا في مستشــفى عام وأطباء لهم القدرة على طمأنته على صحته، وحاكمًا عادلًا يأخذ له حقه من مغتصبيه إن وجدوا.

مشــاكلنا وكوارثنــا وتعثراتنا لن تنتهي إلا بقرار شــجاع يتخذه الأخ الرئيس، على غرار قراري قُطز، والخليفة عمر. فهل له أن يتخذ مثل هذا القرار؟!

● «النــداء»، العــدد ١٢٧، الأربعــاء ١٤ نوفمبــر ٢٠٠٧



يحيى السادة



ريمان.. حين توقف الزمن

جبل بعدان، الحاجب للأرض المسماة "ريمان"، المطل على مدينة إب من الشرق حيث تستمد منه ظلها عند ساعات الصباح، ودفئها كلما أحنى هامته للشمس كي ترسل خيوط أشعتها إلى أزقة المدينة وشوارعها، وإلى ما هو أبعد منها.



حكايـة هـذا الجبل حكاية مشـروع اختمرته الذاكرة عند الصغـر عندما كنت حينها غيـر قادر على بلورته وإسـقاطه على الطبيعة رغم اعتقادي ببسـاطته، كون قياسـاتي كانـت مبنية على رؤية ذاك الجبل الشـامخ من على سـطح منزلـي، عوضًا عن متابعتي شـبه اليوميـة لأنـاس يهبطون من على قمتـه يوميًا وقبل طلوع الشـمس لا يحملون ساعتها غير متطلبات العمل الذي سيؤدونه في المدينة والذي كان في غالبه فلاحة الأرض والاعتناء بها، مع حرصهم الشديد على حمل فطائرهم التي يعدونها لوجبتين بحيث لا يستقطعون مـن أجرهـم اليومـي غيـر ثمـن القهوة التي يغمسون فيها تلك الفطائر لتليينها بحيث يسهل تناولها ومن ثم هضمها.


ريمان..
حين توقف الزمن
قضايا و

عـودة هؤلاء بعد عصـر كل يوم إلى قراهم الواقعة خلف القمة ولمسـافات أبعد منها بكثير كانت لها رؤية مغايرة، إذ كانوا يحملون في طريق عودتهـم كل ما يقـدرون على حمله من احتياجاتهم غيـر المتوفرة فـي قراهم لدرجة أن البعض كان يحمل على ظهره قصب الذرة التي تشكل غذاء أساسيًا للأبقار بحيث يتراءى لمن يتابع صعود تلك الأحمال عن بعد أنها تتحرك لذاتها، كون أحجامها من الطول والعرض ما يجعلها كفيلة بإخفاء من يحملها.

الأمـر الـذي كان يحيرنـي كثيرًا بـين التصديق أن إنسـانًا له القدرة علـى حمل ذلك



والصعـود بـه إلـى قمة ذاك الجبـل أو أن تلك الأحمـال تصعد تلقائيًا. كمـا أن لصعود البعض ممن يتأخرون في المدينة فيضطرون للسفر بعد غروب الشمس، قصة أخرى هي أشبه بقصص أدغال الأمازون المرعبة، إذ شكلت لي ولمن هم في سني آنذاك قلقًا ورعبًا شـديدين عندما كنا نلتم حول أحد القادمين من الجبل إلى السـوق التجاري الوحيد في المدينة ليقص علينا كيف تمكن ليلًا من النجاة من الطاهش الذي اعترض طريقه وكيف لجأ إلى الصخور وأوقد النار لإخافته. ما رسخ في عقولنا جدية هذا الكلام، ورسم في ذاكـرة كل منا شـكل الوحـش وحجمه، بل وتصور المكان المتواجد فيـه، أن آباءنا كانوا كثيري التعاطي في هذا الشأن.

فـي فتـرة من الفترات، وبعـد أن تقلصت الحركة في هذا الجبـل نتيجة التحول إلى وسـائل النقـل الحديثة ظلت الحركـة اليومية للهبوط والصعود فـي ذاكرتي. تراودني فكرة القيام برحلة مكوكية إلى القمة للوقوف عن كثب على حقيقة الجهد الذي كان يبذل مـن خـلال مطابقة مـا تختزنه ذاكرتي مع الطبيعة التي لا تبعـد كثيرًا عن موقعي وكذا توقع الأماكن التي كانت تتواجد عندها الوحوش لملاقاة كل من كان يتخلف عن سربه.

في الأيام الأولى من خريف هذا العام ٢٠٠٧ وعند السـاعات الأولى من صبيحة ذات يوم قررت الصعود. ما كنت أحسبه سهلًا عند نقطة كانت محددة في ذاكرتي سلفًا، ربما تقدر بثلث المسـافة، وجدته أمرًا شـاقًا اضطرني للتوقف والاسـتدارة نحو المدينة بغية أخذ شـهيق متتابع مستغلًا سـكون المدينة وسبات أهلها، إذ لم تكن الشمس حينها قد لامست أسطح المنازل أو حتى قمم المآذن المتعددة.

لم يدم تأملي كثيرًا، إذ كنت مجبرًا على الاستدارة مرة أخرى نحو الجبل للتحقق من وقع أقدام تحث الخطى نحو هدف يبدو أنه في غاية الأهمية. عشرات ممن هم في مقتبل



العمـر يرتـدون قمصان بلون السـماء بعـد أن تكون قد فرغت من الاسـتحمام في فصل الصيـف. مواقعهـم غير متقاربة تعكس المسـافات المتباينة لقراهم المتناثرة شـرق هذا الجبل. رغم أني كنت على يقين من وجهتهم من خلال تجانس زيهم ومطابقته لزي أحد أبنائي، إلا أني أثرت السؤال كون تخميني لا ينسجم مع المسافة التي يقطعونها ولا مع التحولات على الأرض سـواءً من خلال قياس المسـافة الزمنية التي قطعتها الثورة، أم المسـافة التي قطعها الإنسـان بشكل عام منذ الثورة الصناعية في أوروبا وحتى عامنا السابع هذا من القرن الحادي والعشرين.

تمنيت أني لم أقابلهم عندما أجابوني بأن وجهتهم مدرسة النهضة الثانوية بمدينة إب. أكثر من خمسين طالبًا يصلون الفجر في قراهم التي تبعد حوالي ساعتين عن هذه المدرسـة ثم يبدؤون رحلة الشـقاء والعذاب اليومية، وأفظع من ذلك عودتهم ظهرًا عبر الجبل ذاته ولكن صعودًا، كون ظروف أسرهم المادية تقضي باستمرار معاناتهم. شيء فظيـع ومحبـط فـي آن واحد أن تعجز الدولة عن بناء مدرسـة ثانوية فـي عزلة "الموية" لتجمع سكاني يضم أكثر من اثنتي عشرة قرية مكتظة بالسكان، في حين أن باستطاعة أحـد المسـؤولين وبدرجـة مدير عام فقـط أن يتكفل ببنـاء ذلك مع صيانتهـا، فضلًا عن تقديمـه وجبـات إفطار لهؤلاء البائسـين، إذ وصلت أرصدة هؤلاء الصغـار فقط والتي يكدسونها في البنوك أو على شكل أراضٍ وعقارات إلى مئات الملايين.

ولا أبالـغ إن جزمـت بـأن بعض هـذا البعض يتعدى هـذه الأرقام ومنذ سـنوات، إذ تحولت المكاتب التي يديرونها من عشـرات السـنين إلى مزارع خاصة تدر عليهم دخلًا بواسـطة العديـد من السماسـرة واللصوص. لقد تعثرت قدماي في هـذا المكان، فبقيت أرقبهم بقلب منهك وعينين تكادان تنفجران دمًا لا دموعًا. لقد أغرى هذا المشهد جاذبية



الأرض في أن تمسك بقدميّ كلما حاولت الصعود.

لم تنقطع عن سمعي وقع حوافرهم ولا ترانيم أصواتهم، إذ بقيت طول الوقت أخمن المكان الذي وصلوا إليه بينما توقعي لآخر من التقيته كون قريته هي الأبعد أن يصل عند الحصة الثانية إذا أسرع الخطى. واصلت صعودي حتى ثلثي المسافة عندها توقفت تلقائيًا كون هذا المكان محطة استراحة للإنسان والحيوان على السواء منذ القدم، إذ يوجد فيه إسطبل يقال إن العديد من المسافرين كانوا يلجؤون إليه كلما أظلم الليل أو انقطعت بهم السبل نتيجة هطول الأمطار الغزيرة وتدفق السيول على الطريق الوحيد المؤدي بهم إلى قراهم. عند هذا المكان عادت بي الذاكرة إلى قصص الوحوش وأشكالها ومخابئها كون المكان كثير الصخور كثيف العشب الجبلي، فضلًا عن حوض الماء الذي أعد أساسًا ليشرب منه الحيوان.

اقتربت من باب الإسطبل، وجدته مشرعًا على الطبيعة أي لا يوجد حاجز يمنع الدخول أو الخروج منه، ويقال إنه هكذا منذ تم بناؤه. الأمر الذي زاد من تعلقي بقصص الماضي، إذ كيف لأناس أن يلجؤوا إلى هذا المكان وينياموا فيه، بينما لا يتوفر حاجز يمنع وحشًا أو معتوهًا من الولوج إليه. هالني منظره من الداخل فتسمرت عند مدخله، إذ وجدت أن لا فرق بين أن يأوي المرء إلى حضن هذا المكان أو إلى حضن طاهش! سواد حالك وعتمة ليل ممطر وركام صدأ يخفي وراء أضلعه أسرار أجيال تعاقبت على هذا المكان. على مقربة من هذا الإسطبل وعلى بعد تصاعدي، ثلاثين متر تقريبًا، توجد سقاية كان الماء يردح فيها على مدار الساعة، وجدتها فارغة كما هو حوض الماء اللصيق بها والمخصص لورود الحيوان.

يقال إن مجرى الماء هذا قد ردم بفعل الطبيعة وتحول إلى مكان آخر، وأن الأهالي



بصـدد مراجعـة المجلس المحلـي كي يعمل على إعادة المياه إلـى مجاريها، بخاصة وأن العديد من ساكني القرى قد عاد بهم الحنين إلى طريق آبائهم وأجدادهم كلما طال بهم الانتظار لوسيلة نقل وكلما فرغت جيوبهم من الأوراق النقدية. ناهيك عن خمسين طالبًا وربما أكثر يمرون يوميًا ويدلون برؤوسهم وأيديهم نحو القاع علهم يجدون ماءً يخفف من عنائهم عند الهبوط وعند الصعود.

واصلت المسير حتى قمة الجبل في مكان يسمى "الشماحي". استهوتني نسائم هذا المـكان فمكثـت فيه لبعض الوقت، أدقق النظر في المدينة القديمة باحثًا عن بيتي القديم فـي قلـب هضبة تكتظ بركام الأحجار، إذ من العبـث أن تحدد مكانًا بذاته من هذا البعد وهذا الارتفاع باسـتثناء المآذن، كون المدينة مجرد صخرة هائلة حجمها يغطي مساحة الهضبـة الجاثمـة عليها، بحيث تبدو المنازل كمنحوتات صخرية متداخلة ومتجانسـة بحيـث يصعـب تمييزها. ما وراء هذه الصخـرة المنحوتة وفي اتجاه الغرب يقع "وادي الظهـار" الـذي تحول إلى كتل خرسـانية، إذ لا تجـد فيه حديقة أو متنزهًـا بعد أن كان مصدر إلهام الشعراء والأدباء والكتاب ومصدر غذاء أهل المدينة وغيرهم. لا شيء يمكن التقاطه وتحديده من هذا المكان غير مبنيين هما من المساحة وحجم البناء ما يميزهما عن بقية الأحجار وأطنان الحديد. الاستاد الرياضي وهذا لا تعليق عليه، وسكن المحافظ الـذي يطلـق عليه البعض "قصر هارون الرشـيد"، مع تحفظي على هذه التسـمية التي لا تنسـجم والمهـام التـي أنيطت بقصر الرشـيد قبل أكثر من ألف عـام، إذ لم يكن قصر الخـلافـة آنـذاك مكانًـا للراحة أو النوم كما يعتقد البعض، بـل ضابط إيقاع لدولة تمتد مساحتها واحتياجاتها وهمومها من جبال خراسان شرقًا حتى جبل طارق غربًا.

مـن موقعـي هذا الذي يطل على أكثر من لوحة جمالية: من الشـمال وادي السـحول



ومن الجنوب وادي ميتم ومن الغرب مدينة إب التي فارقتها منذ ساعات فقط نحو أفق أرحب وهواء أنقى وأناس لا يقرؤون هذا الكون إلا من خلال صفحات حقولهم. سماؤهم هي سماء الصيف الذي يغدق عليهم بالخير ونجومهم هي نجوم أيلول التي تسامرهم في مروجهم ومدرجاتهم وعلى سطوح منازلهم وحتى في ترعهم وبركات مساجدهم كلما قدمت للاستحمام قبيل أذان الفجر. إنهم أهل "ريمان"، قاطنو الأرض التي لا تبعد عن بصري غير استدارة نحو الشرق.

إنها آية من آيات الإبداع الإلهي. قراها المتناثرة في الآكام والروابي والمدرجات حفنات من اللؤلؤ تحيط بها سنابل القمح التي دنا حصادها، توقفت مشدوهًا عند ما شعرت بنسائم الخريف وهي تداعب وجنات السنابل فتزيد الأخرى من دلالها وكثرة تمايلها كلما اندفع ذلك النسيم نحوها. كانت الشمس هي الأخرى ترقب شيطنة النسيم من على قمة حصن حب. فما إن بدا لها حقيقة ما يجري في تلك الحقول حتى أسرعت الخطى في محاولة إيقاظ أهل القرى من خلال ضوئها ودفئها بغية وشايتهم بلعبة الصباح اليومية وغير العفوية التي يمارسها نسيم الخريف الدخيل على الحقل. لم تحتمل الشمس تباطؤ السكان فانقضت على تلك الحقول لتحكم سيطرتها على مساحة كل تلك الأرض بقراها وحقولها، بينما انسل النسيم نحو المرتفعات. عندها توقف رقص السنابل فبدت الحشمة والتعفف عليها، الأمر الذي زادها جمالًا وألقًا، وأضفى على الوادي ألوانًا متداخلة لا يستطيع المرء تحديدها كونها مزيجًا من ضوء الشمس وبريق الذهب على جبين السنابل.

مغادرة هذا المكان نزولًا في اتجاه الوادي لا تأخذ وقتًا طويلًا، إذ يمكن للمرء مباشرة التنقل في جنبات الحقول والتمتع بمناظرها عن قرب، بل وملامسة السنابل التي كانت



حكرًا على النسيم. ومداعبة مختلف المحاصيل وسماع خرير المياه التي تتساقط من أعين الصخور والإنصات لحفيف أوراق الأشجار وترتيل الطيور وسريان الماء في الغدير. مساحة لا بأس بها من حقول القمح كان قد تم حصادها وتم نقلها إلى ميدان واسع يسمى "المجران".

أرض مفروشة بالعشب أعدتها الطبيعة لمواسم الحصاد، بينما مساحات أخرى تجد السنابل فيها مازالت واقفة تؤدي طقوسها كعادتها غير آبهة بالمصير المحتوم. "المجارين" في هذه المنطقة متعددة، لكنها مختلفة من حيث المساحة، إذ أكبرها "مجران حصن خشافة" المليء بأكوام السنابل في انتظار الدور نظرًا لوجود حصّادة واحدة فقط تعمل في هذا المكان.

لا أدري إن كانت الدولة من خلال وزارة الزراعة لديها أية معلومة عن هذه المنطقة ومناطق أخرى لا تبعد عنها كثيرًا كالحرث، و"المنار" و"الحيث" و"سير" و"المقاطن" و"الموية" و"بيت الدعيس"... جميعها مهتمة بزراعة هذا المحصول، من حيث مساحة الأرض المزروعة والكميات المنتجة سنويًا ونوعية المنتج وتكلفة الطن مقارنة بالمستورد. ناهيك عن مسؤوليتها في تشجيع المزارعين سواء بتقديم الإرشادات وتوفير مضخات المياه وتقديم أكثر من حصادة لتعمل مجانًا خلال هذا الموسم. كما هي الأرض في هذه العزلة المسماة "ريمان" دائمة الجود والعطاء، نجد الإنسان ندًا لها، فبقدر ما تعطيه من خيرات نجده يرويها بعرقه ويسهر عليها ليله ويقضي معظم وقته في خدمتها.

عظمة هذا الإنسان تكمن في عدم تلويثه لأرضه وأرض آبائه وأجداده بأي نوع من أنواع السموم. بينما وعيه يتجلى في مقته ومعاداته لشجرة القات، أكان مضغًا أم زراعة؛ إذ لا توجد أرض في هذه المنطقة حتى لو قيست بالأمتار مزروعة بهذه الآفة



الخطيـرة والقاتلة. لا أخال العاشـق للطبيعة وسـحرها إلا أن يكون قـد أناخ رحله في هذا المكان بغية اسـتيطان هذه الأرض بمجر اكتشـافه لروعتها وسـكونها بعد مشـقة سـفر وعنـاء بحـث. في هذه الأرض يأبى العشـب إلا أن يظل مخضـرًا حتى لو كان في قلـب الصخـر متمردًا علـى قوانين الطبيعة المنظمـة لاختصاصات الفصول مستأنسًـا باخضرار أشجار الظل الكثيفة المنتشرة في كل مكان من الوادي. فالخريف هنا لا يسلب الأشجار اخضرارها ولا الحقل شذاه ولا الغدير مياهه ولا الماء خريره.

كـم تمنيـت أن يقف بي الزمان هنا طويلًا! فللصمت في هـذا المكان معنى، وللوقوف عند السـواقي أكثر من ذكرى. لقد اختزل كل ما هو جميل في عالمنا في هذا المكان الذي عشقته وودت البقاء فيه. فكلما حاولت استحضار القرى التي مررت بها تحضرني في مقدمتها قريتا "المحيدثة" و"دير القمر"، مسـقطا رأسـي الشـاعر والفيلسـوف إيليا أبي ماضـي، وعاشـقة القمر السـيدة فيـروز، إذ لا يمكن لجمال هذه الطبيعـة أن يكون على هذا النحو ما لم يكن قد ولد من رحمها توأما العشـق والحب والجمال، أو تعاقبا على زيارتها لمناجاتها عند بزوغ كل فجر وعند سـاعات الأصيل. لا أحسـب الجمال في جبل لبنـان وعلـى امتـداد الجنوب إلا قد انشـق يومًا عن الطبيعة في "ريمـان"، ولم لا وأهل جنوب لبنان على امتداد جبل عامل يفخرون كما هو نبيه بري بأنهم من أصول يمنية، دون الإفصاح عن موقعهم الجغرافي بدقة الذي لا أشك لحظة بأنه "ريمان".

● «النـداء»، العـدد ١٣٢، الأربعـاء ٢ ينايـر ٢٠٠٨



فاجأتني يا سيادة الرئيس!


15
فاجأتني يا سيادة الرئيس!
معتقلو اليمن لدى أمريكا.. هل يرسمون مستقبل علاقات البلدين؟
بيران: استخدام التقنيات الإشعاعية الحديثة بهدف التخفيف من تكاليف العلاج في الخارج

ما من مكان يلتقي عنده الناس، إلا ويدور فيه نقاش موزع ما بين معاناتهم في ظل الاختناق المعيشي الراهن، والناجم عن الارتفاعات المتتالية في الأسعار مقابل التدني في الدخول، فضلًا عن انعدامها لدى شريحة واسعة تشكل رقمًا مهمًا من العاطلين، والوضع السياسي الذي يأخذ حيزًا كبيرًا من ذاك النقاش، حيث يشكل الأخ الرئيس محوره في الغالب، بخاصة عندما يتعلق الأمر بسقف معلوماته التي يستقيها من المختصين المنوط بهم مثل هذه المهام. إذ يتمحور الجدل حول المساحة التي تعطى لهؤلاء ونوعية الخبر المسموح بإيصاله وحدود الطرح فيما إذا كان لا يتعداه إلى التفاصيل التي عندها قد تمثل إزعاجًا للرئيس، فيترتب على ذلك ارتفاع في منسوب



همومه نتيجة تحول بعض الأخبار من مجرد معلومات يقتضي الموقع الأول للسلطة أن يكون في الصورة منها، إلى قضايا استراتيجية تصبح موضع اهتمام ومصدر قلق ما لم يبت في معالجتها.

فقضيــة القات مثلًا عندمــا يتم تناولها من زواياها المعروفــة التي اعتاد الكثير علــى طرحها يوميًا، كالتســاؤل عن عدد المتعاطين يوميًا لهــذه الآفة، والمبالغ التي تهدر، وتأثيراته الذهنية، ومن المســتفيد من جبايته: الدولة أم مسؤولو الضرائب... كل هــذه التســاؤلات إلى هنا تعــد اعتيادية لا جديد فيها. بينما الاسترســال في كشــف الأخطار الناجمة عن هذا التعاطي من خلال تحديد عدد المصابين بأمراض الســرطان، وأمراض الكبد، والمشلولين جراء الجلطات الدماغية ممن يعانون أصلًا من ارتفاع في الضغط، ناهيك عن الموتى سنويًا نتيجة سموم هذه المادة القاتلة التي أثبتتهــا العديد من الدراســات وأيدتها العديد من التقاريــر الطبية؛ عند هذا الحد تصبح القضية قضية استراتيجية تستدعي التوقف عندها والتعامل معها بمسؤولية من قبل قمة هرم الســلطة من خلال الشروع بسن قوانين وإصدار قرارات صارمة تحــد من هذه الظاهرة على طريق حســمها، بحيث يتوقــف النزيف المادي اليومي، ويتوقف معه رحيل الكثير إلى العالم الآخر. إذ عند هذا الخط الذي نجد عنده كثيرًا مــن الناس يلقون حتوفهم نتيجة هذا التعاطي ســواء أكانوا مدركين لتلك الأخطار أم لم يكونوا، فإن على الدولة أن تســتنفر كل إمكاناتها، بما في ذلك إعلامها الذي يفترض إشــغاله بهذا الجانب الوطني والإنســاني، بحيث يوجه نحو تعريف الناس بأخطــار هذه الســموم وما ينجم عنها من مآسٍ وكوارث أســرية، مع التركيز على



الفئــة العمرية التي يحلو للأخ الرئيس أن يطلــق عليها "جيل ما بعد الوحدة"، هذه الفئة التي يعول عليها تحمل مســؤولية هذا البلد مستقبلا، إذ نجدها الأكثر تعاطيًا وتواجدًا في أسواق القات، بل وأكثرها إدمانًا على هذه المادة، وأكثر عرضة لأخطار سمومها.

نحن أمام كارثة وطنية تشكل في حد ذاتها تحديًا صعبًا يسهل مواجهته فقط إذا توفرت الإرادة السياسية، فضلًا عن الإرادة الذاتية لكل مواطن.

لقد كنت واحدًا ممن يعتقدون أن معلومات الأخ الرئيس في هذا الجانب محدودة لا تتعــدى حدود الجدل اليومــي، إلى أن فوجئت بخطابه الأخيــر في عدن أواخر العام المنصرم ٢٠٠٧، عندما كشف الأخطار الحقيقية لهذه المادة والسموم المتداولة ومنافــذ تهريبها ومصدر إنتاجها الذي حدد بالكيــان الصهيوني، وتاريخ إنتاجها ونوعية الســرطان الناجم عنها... لقد شــكلت لي هذه المعلومات صدمة، لا لأني لم أكن قد ســمعت بها، وإنما كونها جاءت على لســان أعلى مسؤول في الدولة، طالما دافعت عن حدود معلوماته بحجة أنه لو كان يعلم بمثل هذه الأخطار لما تردد لحظة في معالجتها ووضع حد للمآسي الناجمة عن استمرارها.

تمنيت لو صاحب هذا الخطاب إجراءات عملية. لا لشــيء إلا لأقنع محاوري بأن المعلومات التي وردت فــي هذا الخطاب هي وليدة اللحظة، بدليل ما اتخذه الرئيس مــن إجراءات لوقف هذه الظاهرة، نظرًا لكــون ذاك المحاور كثير الإصرار على أن الأخ الرئيس ملم بتفاصيــل كثير من القضايا حتى لو كانت قضايا اجتماعية. لقد



حاولت الخــروج من هذا المأزق من خلال الترويج وفي إطار دائرة النقاش الضيقة جدًا بأن هذا الخطاب بمثابة جرس إنذار الهدف منه تنبيه الناس بهذه الأخطار بغية الابتعاد عنها وتجنب مهالكها. إلا أني ما لبثت أن تذكرت قبل إن أقع في مأزق آخر أن موقع الرئيس هو أكبر بكثير من موقع الواعظ، ومسؤوليته تجاه الوطن والمواطن هي أوسع من أن تحصر في إطار تقديم المعلومات وإسداء النصائح. إذ إن الأخطار لا تحتــاج إلى أجراس إنذار قــدر حاجتها إلى من يوقف تهديدها وتبعات وقوعها. فسموم القات ليست الوحيدة التي تفتك بحياة الناس. فمشكلة عوادم السيارات هي قضية أخرى غاية في الخطورة والتعقيد، إذ يتعامل الناس مع هذه المادة وعنصرها القاتل أول أكسيد الكربون دون إرادتهم.

فإذا كانت مادة القات موضع انقسام في الرأي، كون إرادة الإنسان هي الفيصل في تعاطيها أو عدم التعاطي، فإن العوادم المنبعثة من وسائل النقل التي تعمل بالديزل لا تحتاج إلى قبول أو عدمه في استنشاقها طالما اضطر المواطن لمغادرة منزله بحثًا عن حاجاته المتباينة في الحياة. هذا العنصر مصدر تلوث البيئة، ومصدر لكثير من الأمراض من بينها مرض السرطان الذي يطلق عليه بالمرض العضال، والذي يؤدي في الأخير إلى كثير من الوفيات. كثير من الدول العربية تخلصت من هذه الوسائل لإدراكها المطلق بأخطارها، بينما بادر مســؤولينا إلى ســرعة استيرادها والسماح بدخولهــا، وكأن آفة القات لم تكــن كافية للإجهاز على المواطن، بخاصة وأن هنالك نسبة لا يتعاطونه، الأمر الذي يستدعي التعامل معهم بآفة أخرى.



لقــد فاجأتني يا ســيادة الرئيس في ما يتعلق بحقيقيــة المبيدات المتعلقة بالقات وأخطارها. متمنيًا أن أفاجأ يومًا بحقيقة من ســمح بدخول وســائل النقل المسببة في انتشــار عنصر أول أكســيد الكربون القاتل، وبحقيقة تهريب أطفالنا إلى دول الجوار، وما ينتج عن هذا العمل اللا أخلاقي من معاناة لأولئك الأطفال وأســرهم، ومــا يترتب على ذلك من تســاؤلات داخلية وخارجية إزاء عــدم مبالاة الدولة بهذه الكارثة الإنســانية مقارنة بموقف حكومة تشاد التي أقامت الدنيا ولم تقعدها نتيجة قيام أربعة فرنسيين بمحاولة تهريب أطفال تشاديين إلى فرنسا، رغم ما لهذه الدولة من عوامل جذب تدفع بالكثير من المؤهلين لمحاولة الوصول إلى شــواطئها. المعذرة ممن جادلته إلى حد الإنهاك. فموقعي التنظيمي في حزب المؤتمر يقتضي مني ذلك. لن أعد بالتوقف عن المجادلة في كثير من القضايا الأخرى التي لم تحســم بعد، ما لم يفض هذا الجدل بخطاب آخر للأخ الرئيس يكشف من خلاله أبعاد وأخطار تلك القضايا.

● «النـداء»، العـدد ١٣٤، الأربعـاء ١٦ ينايـر ٢٠٠٨



يحيى السادة

الفرصة التي لم يلتقطها الرئيس


14
حوار هادئ مع الدكتور ياسين سعيد نعمان
الفرصة التي لم يلتقطها الرئيس

فـي ظـل الجـدل الدائر والمحتـدم حاليًا في أوسـاط النـاس حـول الأوضـاع التي يمـر بها الوطن وسـبل إخراجـه مـن دائـرة التعثـرات بحيث يسـهل عليه النهـوض والوقوف على قدميه، نجد أن لا سـبيل إلى ذلك ما لم يمر عبر أحد طريقين:

إما عبر قرارات وطنية تتخذ في أعلى قمة هرم السلطة، تشكل في حد ذاتها ثورة على الذات، وعلى كل المظاهر والاختلالات التي أضرت بالوطن والمواطن على السـواء.

وإما عبر صناديق الاقتراع التي تتطلب مواطنًا ينتمي لتـراب هذا الوطن انتماءً حقيقيًا، ذا إرادة صلبة وصاحب ضمير يقظ يضع نصب عينيه مصلحة وطنه فوق كل اعتبار. لقد علمنا التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث من خلال تقليب صفحاته، أن كلًا من هذين العاملين يشكل حجر الزاوية في أي تغيير بل ومحور الارتكاز في أية عملية إصلاح أو



تحول.

إذ نجـد أن كثيـرًا من شـعوب الأرض ما كان لهـا أن تخرج من أنفاقهـا المظلمة وأن تستبدل أنماط حياتها الرتيبة والمذلة لولا انبراء زعامات أخذت على عاتقها مسؤولية تخليـص شـعوبها مـن الواقع المزري الذي كانت تعيشـه، ولو من خلال فرص سـنحت مكنـت مقتنصيهـا مـن تغييـر ذلك الواقـع، إذ إن التوقـف عند كل محطـة من المحطات السياسـية والمنعطفـات المصيرية التي مر بها الوطن خـلال فترة حكم الرئيس "صالح" علـى امتداد ثلاثة عقود من الزمن، سـيقودنا حتمًا إلى أهـم تلك المحطات التي تقع في منتصف تلك الحقبة، حيث سـنجد أن التاريخ نفسـه قد توقف عندها كي يمنح الرئيس وقتًا يلتقط من خلاله هذه الفرصة التي إن استغلها ووظفها توظيفًا مدروسًا فإن وضع الوطـن والمواطـن لا بـد أن يكونـا للأفضل، بينما تبديدهـا نتيجة عـدم إدراك أهميتها ولحظـة توقيتها سـيترتب عليه إشـكالات لـن يتأخر طفوها على السـطح، بخاصة في المدى المنظور. وهو ما حصل بالفعل، بدليل ما نحن عليه من قلق وتوتر.

إذ نضطـر مـا بين الفينة والأخرى لأن نضع أيدينا علـى قلوبنا كلما لاحت في الأفق سـحب تركـض نحو المجهول، منذرة بعواصف قد لا يقوى أحـد منا على مواجهتها أو تحمل تبعاتها، بخاصة في ظل ما نحن عليه من جوع وفقر وبطالة وفساد مستشرٍ في كل مكان، وإنهاك أصاب الوطن فبات إحدى سـماته، بل وعلامته المميزة وبطاقة هويته التـي لا يمكـن التعرف عليـه وعلى أبنائه إلا من خلالها. فالمتتبـع للأحداث والتطورات التـي مـر بهـا الوطن خـلال هذه الحقبة السياسـية بالـذات، حتمًا سـيتوقف عند هذه المحطة المفصلية التي سنحت عندها فرصة تاريخية كما أسلفت كان بإمكان الرئيس أن ينطلق منها نحو تأسيس وبناء الدولة الحديثة التي لا مكان فيها لمراكز القوى المتنفذة



التي نشاهدها اليوم وهي في أوج نشاطها وقوتها بعد أن تمكنت من الإفلات عند تلك المحطة السياسية التي تمخضت عن حرب صيف ٩٤م، ونفذت منها إلى كل مفاصل الحياة. نتائج تلك الحرب بغض النظر عن تفاصيلها، كون الوطن هو المنتصر الوحيد فيها، كان يرى فيها الناس، على مختلف توجهاتهم السياسية وتباينات أوضاعهم المعيشية، سترة نجاة يمكنهم من خلالها الإبحار نحو شاطئ الأمان إلى أرض يسودها الأمن والعدل والمساواة، مخلفين وراء ظهورهم كل مظاهر التخلف من فوضى وفساد وعصبية ومناطقية ونعرات قبلية مقيتة عفا عليها الزمن سواء من خلال الرسالات السماوية أم بقيام الثورات التحررية.

تحقيق الوحدة في حد ذاته إنجاز تاريخي وعظيم لا جدال حوله. إذ يعد هذا الإنجاز من الثوابت الوطنية، بل من المقدسات التي وإن اختلف البعض على هوامشها فإن المساس بجوهرها يعد من المحرمات، كونها ليست مرتبطة بأشخاص بقدر ارتباطها بمصير وقدر شعب، إذ ليس من المنطق أن يبتر وطن من نصفه بحجة أن هنالك شوائب عالقة في جزء منه بالإمكان معالجتها طالما أجمع الناس على تشخيصها دون الحاجة لذبح الوطن من وريده، كونه لا يحتمل أية مضاعفات في ظل وضعه الراهن.

إذ مازال يعاني من خواء نتيجة حرب صيف٩٤م، رغم حسم ذلك الصراع في فترة زمنية قصيرة في قياس الدراسات الاستراتيجية العسكرية، والذي يعد إنجازًا كبيرًا هو الآخر دون الغوص في الأسباب التي سرعت بهذا الحسم. إذ لا أحد كان يفضل أو يقبل باستمرار هذا الصراع إلى ما لا نهاية كما هو الوضع في الصومال حاليًا. كما أن من غير المنطقي قبول العيش في ظل تناحر قوتين على الساحة، كلتيهما تمتلك كل المقومات والأدوات التي تمكنهما من الاستمرار في إطالة أمد الصراع.



مـا يؤخـذ على هـذه النتائج، بخاصة في ظـل البؤر التي تطفح فـي أكثر من منطقة جغرافيـة وبعـد مرور أكثر من ثلاثة عشـر عامًـا على تلك الأحداث، هو إطالة الشـعور بنشوة الانتصار الذي كان مؤملًا ألا يتعدى ساعات الحسم، كون لا أحد لم ينتش بتلك السـاعات التـي توقف عندها نزيف دم الأشـقاء ومن خلاله توقـف الكابوس الذي خيم علـى الوطـن لأكثر من عـام ونصف هي فترة المماحكات ووقت التسـخين الكافي لولوج ساحة الصراع.

نشوة النصر تلك وإطالة احتساء كأسه هي التي ساعدت ومكنت الكثير من الطفيليين علـى التقوقـع في أحشـاء الوطن فسـهل عليهم نهـب خيراته ممعنين فـي نخر أعمدته وأساسـاته بحيـث لا يبـدو وطنًا قابلًا للعيش أكثر منه بقايا وطـن قابل للرثاء والبكاء علـى أطلالـه. لا أحـد إلا وكان يبني آمالًا علـى توقف ذاك الصراع فـي أن يكون خاتمة للنكبات والأهوال التي حلت بالوطن وبأن تطوى الصفحات القاتمة والمعتمة في سجله بحيث يشـرع لتدوين صفحات هي الأكثر إضاءة وإشـراقًا يدشن بها تاريخ فجر جديد، وحياة أكثر أمنًا واستقرارًا ورخاءً.

السـلطة وحدهـا هـي التي اكتفـت بالتوقف عند تلـك النتائج لتبني أمجـادًا عليها بدلًا من بسـط هيبتها وفرض قوانينها، بخاصة على تلك القوى اللاهثة وراء اقتسـام الغنائـم حينهـا، والتـي لـم تتورع عن هذا السـلوك حتـى ما بعد سـنوات الحرب. في وضعنـا الراهن، والذي يشـار إليه بالمعقد، كون تعقيداته تأتي من تركيبته السياسـية والاجتماعية المعول عليهما إخراج الوطن من وضعه الحالي، بخاصة بعد تلاشي الأمل الـذي لاح قبـل عقـد ونيف، إذ نجد أن التعقيدات السياسـية في ظـل النقاش الدائر في أوسـاط المثقفين والمحللين السياسيين وحتى أنصاف وأشباه هؤلاء، تتمحور حول من



يتحكم بخيوط اللعبة السياسية حاليًا ومدى قدرته على الحسم في أية لحظة، يرى فيها أن الآخر قد تخطى الخطوط التي عندها يصبح الوطن مهددًا بالفوضى. فالبعض يرى أن استشراء الفساد وتمدده في جسم الوطن مرده إلى وقوف كبار المتنفذين وراء هذا التمدد، معللين ذلك بعدم قدرة الرئيس على استئصال هؤلاء أو مجرد إيقافهم عن الاستمرار بالدفع بالبلد نحو حافة الانهيار.

في حين يرى البعض الآخر أن خيوط اللعبة بكاملها مازالت بيد الرئيس، إذ بمقدوره بين ليلة وضحاها أن يعيد الأمور إلى نصابها من خلال شل حركة أولئك العابثين بمقدرات الوطن، أيًا كان حجمهم، وأيًا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم، كون الرهان على استمرار الفوضى والعبث ونهب المال العام مقابل تدمير مقومات ومكونات وطن، رهانًا خاسرًا، إذا ما سلم به الرئيس فإن هذا التسليم يعني المساس بفترة حكمه التي تقترب من الثلاثين عامًا، فضلًا عن تهديد ما تبقى من سنوات ولايته.

لا حل يبدو في الأفق حاليًا غير التقاط الرئيس هذه الفرصة الثانية المتمثلة بإجماع الناس بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية على ضرورة التغيير ووضع حد لهذا الفلتان غير المعهود، وذلك باجتثاث اللصوص والرعاع الذين لا يرون في الوطن إلا مزرعة يحققون من خلالها مصالحهم ويشبعون فيها رغباتهم ونزواتهم. تحرك الرئيس في هذا الاتجاه سيوفر عليه كثيرًا من الوقت والجهد، وسيوفر على الوطن كثيرًا من الأموال التي تصرف كمسكنات لأوجاع متراكمة لا تلبث أن تظهر في أكثر من مكان، كون أسبابها وبواعثها، رغم تشخيصها، لم تعالج بمضادات ناجعة.

التعويل على التركيبة الاجتماعية المتمثلة بالمواطن أمر مفروغ منه في ضوء المؤشرات التي أفرزتها سنوات ما بعد الوحدة وحتى الآن، والتي تخللها أكثر من



انتخـاب برلمانـي ومحلي. إذ لـم يصل المواطن خلال هذه المراحـل إلى درجة من الوعي يمكنه معها حسـم هذا الأمر، سـيما وأن نسـبة من تفكيره بوطنه وارتباطه به وغيرته عليه لا تعدو أن تكون أرقامًا أولية تقع تحت درجة الصفر. سـلبية هذا المواطن هي ما أسهم في شد الوطن إلى الوراء، فضلًا عن تشجيع الفساد في أن يتمترس ويتوطن على هذا النحو الذي نراه ونتعايش معه يوميًا لدرجة التسـليم به وقبوله كأمر واقع، ما لم يكن في نظر البعض متطلبًا أساسيًا من متطلبات حياته اليومية.

المعارضـة هـي الأخرى لا تعويل عليها، كونها تمارس نشـاطها مـن خلال اختبائها وراء الشـارع وبمسـافات بعيـدة. إذ لم يتبلـور حضورها الفاعل على السـاحة بعد، لا سيما عند الاستحقاقات الانتخابية.

لا أمل في تغيير هذا الواقع إلا بسلوك أحد طريقين: إما بتحرك الرئيس، الذي مازال يمتلك مفاتيح الحل، بحيث ينتصر لنفسـه ولشـعبه ووطنه، على اعتبار أن سـلوك هذا الطريق هو الأقصر والأسـرع والأقل تكلفة. وإما بصحوة وطنية تتجسـد في صناديق الاقتـراع. مـا دون ذلك فإن بقيـة الخيارات تعد مكلفة وغير مأمونـة النتائج، لما لها من أخطار، ومضاعفات لا يقوى الوطن على تحملها في ظل وضعه الراهن.

● «النـداء»، العـدد ١٣٦، الأربعـاء ٣٠ ينايـر ٢٠٠٨



يحيى السادة

كي لا تتحول أوجاع الوطن لمرض عضال


12

خالد فضل منصور وريادة سياسية

كي لا تتحول أوجاع الوطن لمرض عضال

كثيرة هي الآلام والأوجاع التي يشكو منها الوطن، والتي لم تعد محصورة في قراه أو أزقته وخراباته. إذ تعدتها لتشمل معظم المساحات التي مازالت توحي بنبض الحياة، رغم قسوة تلك الحياة ومكابدتها. فالفقر والبؤس والمعاناة والحرمان لم تعد حكرًا على شريحة بعينها أو مكان بذاته، بل أضحت واقع السواد الأعظم من الناس، في ظل وجود نسبة ضئيلة قدر لها أن تنعم بالثروة والجاه والسلطة لتشكل واقعًا جديدًا غير مألوف، لا يتناغم بالمطلق والواقع المعاش نظرًا لاختلاف نمط معيشة تلك القلة ومعيشة الآخرين، وكذا اختلاف نسيجها عن نسيج الكثير من المثقلين بأعباء الحياة وهمومها.





لا شك أن السلطة تدرك تمامًا مكامن أوجاع الناس ومصدر آلامهم. كما أنها على يقين من سبل معالجة ذلك. بدليل حملة الرئيس الانتخابية في سبتمبر ٢٠٠٦، وما تخللها من خطابات كانت تصب في مجملها في تشخيص الأمراض التي حلت بالوطن، وجاهزية السلطة في تقديم الوصفات الناجعة للتخلص من تلك الأمراض، من خلال تحديد فترة زمنية لا تتعدى ٢٠٠٩، هي فترة العلاج والنقاهة التي يمكن لمعظم الناس خلالها التخلص من أمراضهم المزمنة. عوضًا عن تثبيت الأسعار وعدم التفكير برفعها



المادة	القمح	الدقيق	الأرز	تنك السمن	جالون زيت
السعر	110	130	150	60	12

مستقبلًا مع التأكيد على إنهاء ظاهرة "الجرع" التي أفقدت الكثير من الناس توازنهم مما هوى بالبعض منهم إلى قاع الفقر ليظلوا حبيسي هذه الحالة دون حراك، فيما دفع بالبعض الآخر إلى أرصفة التسول.

لقد احترت كثيرًا في هذا الخطاب، بخاصة وأن العالم في ذلك الوقت كان يتحضر لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تنتظره خلال عام ٢٠٠٧، في ضوء المؤشرات التي أفرزتها العديد من الدراسات الاقتصادية، ووفق المعطيات على الأرض. وبرغم إدراكي حينها صعوبة تنفيذ هذا الخطاب من منطلق وضعنا الاقتصادي والمعيشي المتردي، ومن واقع تسكين بلادنا في خانة العالم المتخلف، فضلًا عن تصنيفها ضمن الدول القابعة تحت خط الفقر، أي عدم امتلاكها أية إمكانيات تمكنها من تركيع اقتصاد العالم بحيث تخضعه لإملاءاتها ورغباتها المتمثلة بثبات الأسعار التي كانت سائدة فترة الانتخابات الرئاسية، إلا أني تجاوزت ذاك الإدراك عندما أطلقت لخيالي العنان عند تلك اللحظة التي كنت أتابع فيها ذلك الخطاب؛ إذ صور لي يومها أن اقتصادنا في صدارة اقتصاديات الدول العظمى، وأن البنوك المنتشرة في أرجاء المعمورة تدور في فلك هذا الاقتصاد، فيما أساطيلنا وحاملات طائراتنا تمخر مياه المحيطات لتربض متى شاءت في المياه الإقليمية لأية دولة. فضلًا عن سيطرتنا على معظم مخزون وإنتاج الوقود في العالم، وتمتعنا بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن وانصياع العالم لأوامرنا ورغباتنا، ناهيك عن قدرتنا على إنتاج ملايين الأطنان



من القمح ومن المحاصيل الأخرى، وتحكمنا بخمس الإنتاج المسوق لدول العالم...

لـم يـدم استرسـالي كثيرًا، إذ انقطع بانقطـاع ذاك الحديث الـذي لا يخرج من حيث تكوين مفرداته عن إطار الحملات الانتخابية في العالم الثالث. فيما حقيقة الأمر أن ما كان ينتظر الناس بعد هذا التوقيت هو سـباق من نوع آخر، قطباه: التاجر الذي أخفى مخالبـه وحبس أنفاسـه طيلـة فترة العراك الانتخابي، والمسـتهلك الـذي فرغ لتوه من الإدلاء بصوتـه علـى أمـل أن ينعم بحياة رغيدة انطلاقًا من تلـك الوعود. لم يتأخر الرد كثيرًا، إذ اشـتعلت الأسـعار بمجرد إعلان فوز الرئيس، فشـملت جميع السـلع والمواد. الأمـر الـذي يؤكـد دون أدنـى شـك أن إرادة التاجـر هي التـي لعبت دورًا أساسـيًا في اسـتقرار أسعار تلك السـلع والمواد خلال تلك الفترة، دون إغفال تنسيق الدولة مع ذاك القطاع. فخلال عام وخمسـة أشـهر، وعلى وجه التحديد من ٢٠٠٦/٩/٢٠ وحتى فبراير ٢٠٠٨م، ارتفـع سـعر القمـح، على سـبيل المثال، من ٢٢٠٠ ريال إلـى ٦٥٠٠ ريال، بفارق ٤٣٠٠ ريال للكيس الواحد، وبنسبة مئوية بلغت ٣٠٠٪ تقريبًا.

جميع التوقعات تنبئ بعدم توقف الأسـعار عند هذه الأرقام، طالما وخيوط تحريكها هـذه المـرة يتحكم بها الخارج؛ نظرًا لاعتماد الداخل شـبه الكامـل على هذا الخارج في الحصـول علـى كثير مـن احتياجاته، إضافة لنقـص المعروض الخارجـي من الحبوب نتيجة عوامل طبيعية وسياسـية أثرت في عرض تلك المحاصيل، وزادت من أسـعارها، وتمادي الدولة في اسـتهتارها وعدم مبالاتها منذ سـنوات عدة بالمتغيرات الاقتصادية والمعيشية التي نجم عنها كثير من الاختلالات؛ أدت إلى خلط معظم الأوراق التي أفرزت بدورهـا واقعًـا اجتماعيًا جديدًا هو غاية في التعقيد أقل ما يقال عنه أنه مزرٍ ومخيف. لذا ليس أمام السـلطة أو الحكومة غير إعادة النظر في كثير من سياسـاتها كي تتمكن من مواجهة هذه الأخطار، في ضوء المسـتجدات التي ظهرت بوادرها نهاية عام ٢٠٠٦،



واشتد تأثيرها خلال ٢٠٠٧ لتصل إلى أعلى درجة من التأثير بداية هذا العام ٢٠٠٨، في ضوء مؤشرات على استمرار هذا التصاعد الذي يشكل قلقًا للعديد من حكومات وشعوب الدول الفقيرة؛ فمن المؤكد أن الدولة لن تستطيع تجنيب مواطنيها أخطار هذه الارتفاعات، التي يترتب عليها العديد من الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما لم تعد النظر في سياساتها الاقتصادية من حيث البحث عن موارد جديدة، على أن توظف الموارد الحالية توظيفًا مدروسًا بحيث تستثمر عائداتها استثمارًا أمثل بدلًا من تبديدها بالإنفاق على أوجه لا تخدم مصلحة البلد على الإطلاق.

مع ضرورة التوجه إلى ميادين الزراعة كهدف استراتيجي لا مناص من تحقيقه بغية الحفاظ على استقرار الوطن وسيادته، هذه السيادة التي لا تكتمل إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يؤدي بدوره إلى تحرر الوطن من الإملاءات والتهديدات الخارجية. على السلطة إعادة النظر في قرارات التعيين لكثير ممن وضعوا في أماكن هامة هي في الأساس ليست أماكنهم، كما أنهم في الأساس ليسوا أهلًا لها.

كما أن على السلطة أن تتذكر وزراء ووكلاء ومحافظين ومدراء عموم صدرت بهم قرارات تعيين في الأزمان الغابرة، في الفترة التي نام فيها أهل الكهف ثم بعثوا لشراء حاجاتهم لينامو مرة أخرى وإلى الأبد، بينما هؤلاء في أماكنهم وكأن الوطن قد أصابه العقم بعد تعيينهم.

لقد عُين بعض هؤلاء في زمن كانت أسعار المواد الأساسية الخمس على ما هو موضح في الجدول المرفق.

إذا أخذنا مادة الزيت كعينة نقيس عليها عدد مرات ارتفاع ثروات هؤلاء، نجد أن مضاعفات ارتفاع هذه المادة فقط هي ٧٥ مرة، على اعتبار أن سعر الجالون حاليًا ٩٠٠



ريـال. فـإذا مـا دققنا في الهبر السـنوي فإننا سـنصل إلى أرقام مهولـة لثروات هؤلاء المسؤولين خلال هذه الفترة.

على السـلطة أن تعيد النظر في سياسـتها الإيرادية وآلية تحصيلها، على اعتبار أن مـا يـورد لخزينـة الدولة من قبل بعض مكلفي الجبايات لا يتعـدى ٤٠٪، فيما ٦٠٪ تذهب إلى جيوبهم وجيوب من هم في مستويات إدارية أعلى. ما لم فإنها ستفاجأ يومًا بحجم المـال المنهـوب من خلال العجز فـي الميزانية، وتدهور خدماتها في شـتى المجالات. ما لم تعد السلطة النظر في كل ما ذكر، عوضًا عن جوانب هي بالتأكيد أدرى بها، لما تمثله من نقـاط ضعـف في أدائها، فإن مسـتقبل هذا البلد حتمًا في مهـب الريح؛ إذ لا يمكن لمعاناة النـاس أن تتوقـف مـا لم يُدر هذا الوطـن بطريقة صحيحة ومختلفـة تمامًا عما هو عليه الآن. فالمؤمل من الأخ الرئيس وبعد هذه المسيرة السياسية الطويلة، أن يضع النقاط على الحروف ليسـهل على الناس قراءة مسـتقبلهم ومسـتقبل أولادهم. ليس من خلال وضع الكفاءات في أماكنها فحسب، بل والتأكد مسبقًا من طهارة يدها، من خلال قراءة ماضيها أولًا، ومن ثم مراقبة أدائها، مع تحديد سـقف زمني لبقائها لا يتعدى الأربع سـنوات. فإن أصابت يناط بها مهام ومسؤوليات أوسع وأكبر، وإن أخفقت تحاسب على إخفاقها.

عدم إعادة النظر في كثير من القضايا والهموم التي أثقلت كاهل هذا الوطن قد تحول أوجاعـه وآلامـه إلى مـرض عضال تودي به إلـى الهلاك، كما هو حال بعض الشـعوب حاليًا المصابة بهذا الداء.

● «النـداء»، العـدد ١٣٩، الأربعـاء ٢٠ فبرايـر ٢٠٠٨



يحيى السادة

ماجدوى الألقاب في وطن يستجدي الطعام؟!


رد الاعتبار لحصة الرياضة في مدارس البنات
ماجدوى الألقاب في وطن يستجدي الطعام؟!

حين تلتقي معاناة وأوجاع الناس في الداخل، نتيجة الوضع المعيشي المتردي والمخيف، مع تخوف المنظمات الدولية، التي تستند في تخوفها إلى تقارير دقيقة عن احتمال تعرض ٨٠٠ مليون جائع للموت في السنوات القادمة، جراء المجاعات المنتظرة في العالم، فضلًا عن خمسة ملايين من الأطفال يموتون سنويًا نتيجة للجوع أو سوء التغذية، مقابل إمعان زعماء الشعوب المطحونة والمغلوبة على أمرها في سياساتهم التجويعية، وأساليب حكمهم القائم على شعار: "أنا ومن بعدي الطوفان"، وتكريس أنماط سلوكهم بما يتعارض ومصالح شعوبهم؛ فإن ذلك سيؤدي



حتمًا خلال السنوات القليلة القادمة، الحبلى بكثير من المفاجآت المأساوية، إلى تطورات وأحداث يصعب على المرء التكهن بها، بخاصة إذا ما وصلت شعوب هذه الدول في معيشتها إلى طريق مسدود. فالمؤشرات الأولية لهذا العام تنبئ بأنه عام الأزمات، بل ومقدمة لسنوات هي الأكثر صعوبة، وأكثر تعقيدًا، في ظل المتغيرات الدولية، وإصرار الدول المتخلفة على التمسك بمواقعها.

إذا ما استمر الوضع على هذا الحال، فإن بعض الدول الفقيرة المهددة بالمجاعة ستواجه مشاكل مستقبلية هي غاية في التعقيد. فاليمن كواحدة من هذه الدول ستبقى في دائرة التهديد طالما استمر زحف القات نحو الأراضي الخصبة، وطالما استمر الاستنزاف لما تبقى من المياه الجوفية التي تهدر في ري هذه الآفة الخطيرة والقاتلة، وطالما استمرت الإضافات اليومية من المواليد إلى الركام الهائل من البشر العاطلين أغلبهم عن العمل، وطالما استمر التراجع اليومي إلى الوراء نتيجة العبث، والإصرار على استمرار نهب المال العام، بدلًا من توجيهه نحو ميادين الزراعة، بحيث تشكل محاصيلها السنوية سدًا منيعًا ضد أي شغب أو فوضى أو اضطراب.

إذا استمرت معاناة هذا البلد من خلال عدم تنوع موارده، وشح في محاصيله الغذائية، وفساد مالي وإداري مستشرٍ فيه، فإنه سيصبح غير قادر على توفير احتياجات مواطنيه من المواد الأساسيةٍ؛ إما لعجزه عن استيراد تلك المواد، وإما لأسباب دولية تتمثل بنقص الإنتاج، وتزاحم الدول الغنية غير المنتجة في المضاربة على تلك المواد بحيث يصل سعرها إلى مرحلة يعجز عندها العاطلون عن العمل



وأصحاب الدخول المحدودة، والفقراء، عن شرائها.

قصـــر النظر لدى أية حكومة لديها مؤشـــرات توحي باحتمال تعرض مواطنيها لأخطار الجوع دون أن تعير هذا الموضوع أية أهمية، ســـيضطرها مستقبلًا لدفع أثمان باهظة؛ كون الجوع خطًا أحمر في حياة الشعوب وثقافتها، لا يمكن لأيّ كان تجاوزه أو القفز عليه. البداية الســـليمة لحل مثل هذا الإشـــكال تكمن في الإرادة السياســـية. فمشـــكلة "ملاوي"، الدولة الإفريقية الفقيرة التي ظلت تعاني من أزمة فـــي الغذاء نتيجة افتقارها الشـــديد لمحاصيل الحبوب، مـــا كان لها أن تخرج من محنتها لولا صرخة زعيمها التي أطلقها في وجه شعبه، ما أرغم الكون على ترديد صداها (عندما خاطب شـــعبه قائلًا: "لن أكون رئيسًـــا لشعب يستجدي طعامه من الآخرين").

فهذا الزعيم لم يطلق صرخته من فراغ، بل من معاناة وطن استشعر من خلالها المسؤولية، بحقيقة الأخطار التي تحدق بشعبة. الأمر الذي تمخض عنه إنتاج مليون طن من الحبوب في الســـنة الأولى التي تلت الصرخة، ثم تطور الإنتاج إلى مليوني طن في الســـنة الثانيـــة، حتى وصل إلى ثلاثة أطنان فاصل أربعة من عشـــرة في الســـنة الثالثة. تحقيق هذه الأرقام يقودنا إلى حقيقة ثابتة مفادها أنه لا يمكن لأية إرادة سياسية ألا تنتج طالما باشر صاحبها في تطبيقها على الواقع، وترجمها إلى أرقـــام. إذ بإمكاننا نحن أيضًـــا بمواردنا المتاحة، أن نحقق مثل هذه الأرقام إن لم تكن أرقامًا أعلى منها؛ فقط إذا ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة. لا وقت، في ضوء هذه الأخطار والمؤشرات، لأية مماحكات سياسية. إذ على الدولة أن تستشعر



الخطــر المحدق بها وبمواطنيها، من خلال الاهتمام بالقضايا الداخلية الملحة، بدلاً من هرولتها وهروبها إلى القضايا الخارجية.

إذ تعد هذه المشــكلة حالة استثنائية تتطلب صحوة وطنية شاملة، كون طاحونة الموت إذا ما بدأ تروســها بالدوران، فإنها لن تفرق بين طفل وكهل، أو غني وفقير، أو شــيخ مدســمل، ورعوي مهترئ الثيــاب. دورة الموت إن حلــت دون أن تلحق بالأثريــاء الذيــن راكموا الثروة على وقع آلام ومعاناة وأنــين الفقراء، فإن البعض ممن عانوا كفيلون بالإمســاك بهم وإرغامهم على ارتشــاف كأس الوطن الأخيرة. إذ عند هذا المصيــر يختلط كثير من الأوراق، ويتماهى الكثير من الألوان. فقضية المجاعة التي تهدد الجميع تســتدعي من الحزب الحاكــم أن يعيد النظر في كثير من القضايا العالقة، بحيث يســهل عندها مد جســور التفاهم عند نقطة يرتضي الجميع التوقف عندها، بغية الانطلاق منها نحو إصلاح ما أفســده البعض. إذ إن الاســتمرار في إلهاء المواطن بمشــاكل وإن بدت ذات أهمية في لحظة ما، إلا أنها أمام مخاطر الجوع مجرد قضايا ثانوية. هذه الظاهرة إذا ما استمرت دون معالجة حقيقية فإنها كفيلة بإعادة المواطن، بتركيبته النفسية والعصبية الحالية، إلى وضعه البدائي، إلى إنسان ما قبل التاريخ، عندما كان يتعايش مع قوى الطبيعة وفق قانون "البقاء للأقوى".

● «النـداء»، العـدد ١٤٠، الأربعـاء ٢٧ فبرايـر ٢٠٠٨



يحيى السادة

وطن ما بين الحلم.. وأرصفة التسول


الحلول الأنغام
13
وطن ما بين الحلم.. وأرصفة التسول
فتة جعاش؟!

ما بين حلم السنوات الأولى، حلم الطفولة المتقدمة التي يبدأ المرء عندها إدراك الأشياء التي كانت تمثل له ألغازًا طالما أعيته براءته في فك شفراتها، وبين حلم آخر يبدأ عنده بانتقاء صور الطبيعة ليرسمها في ذاكرته وطنًا هو غاية في الجمال والروعة والإبداع، ليتزامن هذا الحلم ولحظة عشقه لوطنه المتقدم على عشقه لذاته أو لنصفه الآخر...

ما بين تلك الأحلام المشروعة، التي كنا من خلالها نرى الوطن مروجًا خضراء تتفجر منها ينابيع الخير، وبين هذه اللحظة التي نجده واقعًا مختلفًا هو الأقرب للمؤلم والمفجع والمحبط، واقع نتمنى عنده لو أن طفولتنا وأحلامنا وأمانينا، جميعها، وُئدت قبل أن يرحل بنا قطار العمر، وتمضي بنا السنون إلى هذا الواقع الذي لا نجد فيه ركنًا مشعًا أو زاوية مضاءة؛ إذ لا شيء



يميزنا عن غيرنا من الشعوب المحيطة بنا سوى قدرتنا على التخلص من ساعات يومنا بل ومن سنوات عمرنا، اعتقادًا منا أننا نبتعد قدر الإمكان عن هذا الواقع، بينما في حقيقة الأمر أننا مع كل هروب نقع في واقع هو الأشد والأصعب والأكثر تعقيدًا؛ إذ نجده في انتظارنا عند كل محطة نقصدها بغية اللجوء إليها، الأمر الذي يضطرنا للوقوف أمام ما يطرحه البعض من أن الحالة التي نعيشها هي حالة قدرية!

هل قدرنا كما يدعي ضعفاء النفوس أن يزحف البعض منا على أيديهم وبطونهم إلى أرصفة الشوارع؛ علهم يجدون مكانًا شاغرًا يمارسون فيه مختلف وسائل الاستجداء، بعد أن أعياهم البحث عن عمل شريف. وهل القدر هو الذي أوعز لبعض العاطلين عن العمل أن يحملوا أطفالهم، وربما أطفال غيرهم، ليجوبوا بهم الشوارع، أو يلقوا بهم في قارعة الطريق طوال اليوم، معرضين إياهم للأمراض ولعوامل التعرية القادرة على تفتيت الصخر، كل ذلك بهدف التأثير على المواطن الذي أصبح هو الآخر صريع الوضع المعيشي، ويحتاج أكثر من غيره لمن يلتفت لمعاناته؟!

هل القدر هو الذي دفع بالآلاف من النساء العفيفات، والشيوخ العجزة الطاعنين في السن، والأطفال الذين لا معيل لهم، إلى مهنة التسول، بحثًا عن كسرة خبز أو بقايا ثياب مهترئة؟

وهل القدر هو الذي ألزم شرفاء الناس منازلهم ليتواروا خلف حيطانها عن أعين الشامتين من اللصوص والجهلة، مفضلين قسوة الحياة ومكايدتها على مذلة السؤال؟ وهل القدر هو الذي مكّن الجوع من هؤلاء ليخرجهم من جحورهم ملقيًا بهم في الأزقة والشوارع بغية إقحامهم في عراك، غير متكافئ، بين إمكانية بقائهم على قيد الحياة، إن هم أقدموا على استجداء الآخرين، أو الموت على أحد الأرصفة؟ هل القدر هو الذي



أجبر العديد من الأسر على التضحية بأحد أفرادها من خلال إحداث العاهات فيه كي يثير شفقة واستعطاف أصحاب الكروش المنتفخة، الذين لم يتوقفوا لحظة عن نهب البلد والعبث بمقدراته؟

هل القدر مسؤول عن كل هذه المآسي والأهوال التي يتعرض لها الناس حاليًا، والتي تتعارض مع مشيئة الله في خلقه؟ أم مردّ ذلك للعبث والفوضى والمحسوبية والتخوين وإلغاء الآخر والاستئثار بالوظيفة العامة والثروة والجاه والسلطة؟!

التسليم بالقدر الجماعي لا يتأتى إلا من خلال التسليم بالظواهر الطبيعية، كأن يُنكب الناس بالجفاف أو الزلازل أو البراكين أو الفيضانات، على اعتبار أن كلًا منها تحدث في إطار القدر الإلهي الذي لا مرد له، إذ لا قدرة للإنسان على اعتراضه. أما أن تسوء أحوال الناس المعيشية إلى هذه الدرجة التي لم يعهدها أحد من قبل، والتي أسهمت في تفكك كثير من الأسر، نتيجة عدم قدرة أفرادها على الصمود أمام ضربات الجوع المتتالية، في ظل انعدام فرص العمل، وتزامن ذلك مع الارتفاع الجنوني في الأسعار، الأمر الذي أوصل الناس إلى مفترق طرق رأينا عندها كيف يفرُّ الابن من أبيه والأخ من أخيه، إذ أصبح لكل واحد في هذا الوضع المزري شأنٌ يغنيه، كلٌ يبحث عن لقمة عيش تبقيه على قيد الحياة. فيما آخرون لم يمسهم الضر، بل زادتهم الثروة والجاه عتوًا ونفورًا.

ربط هذا المشهد وهذه المعاناة بالقدر، بينما هو في حقيقة الأمر من صنع يد الإنسان، يعد استهتارًا بمشاعر الناس، بل وإمعانًا في تجويعهم والتنكيل بأكبر عدد منهم. هذا التجويع ربما هو ما أفقد الكثير صوابهم، ما لم يكن من المؤكد، إذ الملاحظ تزايد عدد الذين ودعوا عقولهم في الآونة الأخيرة ليضعوا بجنانهم حدًا لمآسيهم ومعاناتهم،



وليشغلوا بتحولهم هذا الكثير ممن يعتقدون أن هؤلاء يؤدون أدوارًا رسمت لهم من قبل السلطة. فحتى وقت قريب، وعلى وجه التحديد فترة الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٢٠٠٦، كان هذا هو الاعتقاد السائد، إلى أن ظهر هؤلاء بعللهم ما بعد تلك الفترة وحتى هذه اللحظة. فضلًا عن ظهور أفواج من المعتوهين من مختلف الأعمار حديثي التخرج، وانضمامهم إلى الأرصفة والأزقة والتقاطعات، ليؤكدوا -بما لا يدع مجالًا للشك- أن جميعهم ودعوا الحياة الطبيعية بالفعل، لأسباب بالتأكيد هي أقوى من قدراتهم على التحمل، حتى وإن لم يكونوا يدركون -قبل تخليهم قسرًا عن أغلى وأثمن ما أودعه الخالق في الإنسان، وهو العقل- أن حياتهم المنقوصة ستكون أكثر عرضة للأذية والأخطار مما لو احتفظوا بعقولهم وصمدوا كسائر عباد الله. فالدولة التي لا تعير مثقفيها ومؤهليها وكوادرها أي اهتمام، هي بالتأكيد لن تهتم على الإطلاق بمواطن فقد عقله، حتى وإن كانت سببًا في اختلاله، إذ سيظل الشارع مسكنه، وصالة أكله، إن وجد، وفراش نومه وموته.

أمر محبط ومخيف أن يبدأ الإنسان حياته برسم الوطن في ذاكرته كأروع صورة التقطتها تلك الذاكرة، لينتهي به المطاف إلى أحد أرصفته، إما متسولًا، وإما باكيًا يندب حظه، أو فاقدًا الوعي، وربما جثة هامدة تبحث عن فاعل خير يواري سوأتها.

● «النداء»، العدد ١٤١، الأربعاء ٥ مارس ٢٠٠٨



يحيى السادة

مطلوب وقفة شجاعة من السلطة حتى وإن اقتضى الأمر
إعادة الدعم لـ"الدقيق" المخصص للأفران

أساطير الأسعار المتوارثة


12
عنف الخطاب مقدمة لعنف الممارسة.. لا تعبير عنها
أساطير الأسعار المتوارثة

على الرغم من أن عقد السبعينيات من القرن الماضي هو أغدق العقود الذي أنعم الله فيه على الناس بالخير والاستقرار بشقيه المعيشي والنفسي، إلا أننا كنا نجد آباءنا غير راضين عن معيشتهم، وكان يشدهم الحنين إلى أسعار ما قبل الثورة. تجلى ذلك من خلال قصصهم وحكاياتهم وأساطيرهم التي كانت جميعها تتمحور حول الأسعار في الماضي عندما كانوا يحصلون على احتياجاتهم اليومية بأبخس الأثمان، ما لم يكن بعضها من خلال المقايضة، مما يوحي أن البلد عند ذاك التاريخ (قبل الثورة) كان يعيش عصور ما



قبل ذاك القرن بمسافات بعيدة.

رفــض آباؤنا الواقع المعاش آنذاك (قبل ثلاثين عامًا على وجه التحديد)، رغم أنه كان يعــد عصرًا ذهبيًا بإجماع خبراء الاقتصاد ورجال المال والأعمال، إذ شــهدت اليمن والدول المجاورة نهضة غير مســبوقة شملت كل المجالات. وربما كان الرفض ينبئ بما ســتؤول إليه معيشــة الناس خلال العقود اللاحقة التي تلي ذلك التاريخ. وهو ما تحقق بالفعل بدليل الواقع الذي نعيشــه اليــوم. الآن، وفي ظل هذا الوضع المعيشي البالغ السوء، جاء دورنا لنلقن أبناءنا قصص وحكايات الأسعار في حقبتي الســبعينيات و(نصف) الثمانينيات، التي نجد أنفسنا مشدودين إليها من منطلق أن هذه الأســاطير باتت الموروث الوحيد الذي تتوارثه الأجيال في هذا البلد. ســنوات العقد الثامن ونصف التاســع من القرن الماضي، كانت تمثل للعديد من الناس ربيع عمرهم. كان كل شــيء في متناول أيديهم لدرجة أن الفوارق المعيشية حينها تكاد لا تذكر في حين يصعب التمييز بين فريق وآخر من الناس سواءً في ما يتعلق بمظهرهم أو أكلهم وحتى مساكنهم التي كانت إلى حد ما متواضعة ومتجانسة.

لا أدري إن كانت نغمة الأســعار هذه ستظل هي الشغل الشاغل للأجيال القادمة بحيث يســتمر توارثها إلى ما لا نهاية، أم ســتتغير بتغير لعبــة الإلهاء التي أعاقت ومازالــت تعيق تطور هذا البلد وتقدمه مــن خلال إعاقة وتكبيل أبنائه بلقمة العيش؟ فاليــوم نجد الكثير ممن أحنــوا هاماتهم لموجة الغلاء الشــديد الذي يجتاح جميع المحافظات دون استثناء، وقد تأثرت حياتهم وساءت أحوالهم المعيشية نتيجة امتداد هذا الوباء إلى معظم الســلع والمواد التي أثرت ســلبًا على حركة الأسواق التجارية نتيجة التراجع الملحوظ للقوة الشــرائية الناجم في الأســاس عن عجز المســتهلكين



من ذوي الدخل المحدود في مواصلة شـــراء حاجاتهم الأساســـية بعد أن تضاعفت أســـعارها خلال عام ونصف، وهي الفترة الواقعة ما بين الانتخابات الرئاســـية في ٢٠٠٦/٩/٢٠م ويومنا هذا من مارس ٢٠٠٨م، فخلال هذه الفترة زادت أسعار المواد الضرورية بمعدل ٣٠٠٪، لتنســـحب هذه النسبة على بقية السلع والمواد المتداولة في الأسواق.

خلال هذه الفترة الزمنية شهد المواطن تصاعدًا في الأسعار بمعدل أسبوعي مما أوحى إليه بجدية الانفلات المعيشـــي وبعدم وجـــود وزارة مختصة قادرة من خلال اختصاصات تمنح لها على مزاولة مهامها وصلاحياتها في منأى عن مراكز التأثير، بحيث يمكنها القيام بدور أساسي في هذا المجال الحيوي كما هي الوزارات الأخرى في كثير من دول العالم.

فوضى الأســـعار التي لم تتوقف منذُ أقـــل من عامين أصبحت في الآونة الأخيرة ظاهـــرة يومية بدليل الارتفاعات التي صاحبت شـــهر فبراير من هـــذا العام، والتي بلغـــت نســـبة الزيادة في بعض المواد ١٥٪، إذ كان ســـعر دقيق الأفـــران في بداية فبرايـــر ٦١٠٠ ريال، بينما وصل في ٣ مـــارس ٧٢٠٠ ريال. هذه الظاهرة كما يبدو لن تتوقف عند هذه النســـب وتلك الأرقام في ظل أذيتها غير المحصورة في شـــريحة بعينها، في ظل عجز الدولة عن معالجة هذه الظاهرة، وفي ظل التوقع باستمرار هذا التصاعـــد، وفي ظل الســـوق الحر المتحرر من أية ضوابـــط تحد من فوضويته، فإن مشكلة الزيادات المتتالية ستتواصل طالما لم يحدد سقف لها، بخاصة في ظل تباطؤ الدولة عن معالجة تلك الاختلالات ولو بالحد من استمرارها، فضلًا عن عدم تقدمها ولو خطوة واحدة نحو التخفيف عن معاناة المواطن من خلال معالجة أسعار الدقيق



المخصـــص للأفران ولو تطلب الأمر دعمـــه. إذ الملاحظ تحول العديد من الناس إلى المخابز بغيـــة الحصول على احتياجاتهم اليومية من الخبز نظرًا لعجزهم المادي في مواصلة شراء أكياس القمح والدقيق التي أصبحت أسعارها تشكل نسبة عالية من دخولهم الشهرية سواء كانوا موظفين أم عمالاً.

ما يؤخذ على المسؤولين وبالذات السلطات المحلية في المحافظات، هو عدم اكتراثهم بهذه الأزمة وبهذه المرحلة الحرجة التي تمر بها السلطة المركزية ويمر بها عامة الناس. المواطـــن لا يلمـــس أي تحرك أو اهتمام من هؤلاء من خلال عـــدم التقائهم بالجهات المعنية بالشـــأن المعيشي سواء كانوا مسؤولين أم تجارًا أم أصحاب أفران، للاطلاع عن كثب على الأســـباب التي جعلت من الأسعار قضية المواطن اليومية، بحيث يقف الكل على حقيقة الأمر وصولاً إلى الحلقة التي يكمن عندها الخلل الحقيقي.

تواجد المســـؤول بجانب المواطن في هذه الفترة العصيبة هو تأكيد على تقاســـمه المحنة والهم والمعاناة معه. أما التملص والتجاهل فإنهما سيرســـخان قناعة الغالبية من أن المســـؤول في وضعنا الحالي لا يبحث إلا عن الكتف التي يغرس أنيابه فيها، ولا يفهم المســـؤولية إلا من منطلق ما يحققه من أرقام مالية، ولا يرى ســـلطته إلا من منظور ارتباطها بالمشاريع التي ترصد لها الاعتمادات المالية المغرية والتي من خلالها يرى مســـتقبله برســـم العمولات والامتيازات المخصصة لشخصه. هؤلاء المسؤولون لا يقرؤون الســـلطة المركزية إلا باعتبارها مصدر خيرهم وثرائهم، ومشكلتهم أنهم لا يدركون خطورة وأبعاد الأزمات الاقتصادية والمعيشـــية، ولا يفقهون شيئًا في معنى الأمـــن الغذائي، ولا يقدرون أن الأمن الغذائي هو أهـــم ركائز الأمن القومي، إذا ما اختل فإن سقف المعبد سيقع على رؤوس الجميع.



المرحلــة الراهنة تتطلب صبرًا ووعيًا عاليًا من جميع المواطنين، وتتطلب أساسًــا استشــعار المسؤولية من قبل كل المسؤولين. فالمشــكلة بحاجة إلى وقفة جادة وإلى التجرد من المصالح الذاتية. والمطلوب وقفة شــجاعة من الســلطة، حتى إن اقتضى إعادة النظر في سياســة الســوق الحر، وإعادة النظر في قرار رفع الدعم عن مادة الدقيــق المخصص للأفران، مع توظيــف الدعم الذي كان مخصصًا لمادة القمح قبل عــام ٢٠٠٠م لدعم المزارعين المحليين حتى يصــل المنتج المحلي إلى نقطة توازن مع تكلفة القمح المســتورد ما لم يكن أقل منه بكثير. ويتوجب على الســلطة لجم الفساد وإناخته والعمل على شــل حركته تمامًا من دون التعويل على هيئة الفســاد التي لن تجرؤ على الاقتراب من أي فاسد مهما طالت فترة مهمتها. ومعلومٌ أن المبالغ المهدرة والمقتطعة من الإيرادات المفترض إيداعها في خزينة الدولة، ومن المصروفات في أوجه غير سليمة، تشكِّل أضعاف المبالغ التي تحتاجها الدولة لدعم المواد الأساسية.

مــن دون هذه المعالجــات، ومن دون التحرك الفاعل للخــروج من هذا المأزق، لن تتوقف الأســعار عن التصاعد، ولن تتوقف معاناة الناس، ولن يجد المواطن بُدًا وهو يواجه كل هذه المشاكل، من أن يتوجه إلى الله بالدعاء "اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكننا نسألك اللطف فيه".

● «النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨



لا فرق بين ماء البحر.. وماء الوحل


12

ضد الاحتجاج الجنوبي!!

لا فرق بين ماء البحر.. وماء الوحل

سيان أن يشرب المرء من ماء البحر أو من وحل مياه الأمطار، لا سيما في مناطق الريف الذي مازال يعتمد معظم سكانه على تلك المياه الآسنة. إذ لا يكمن الخلاف في الأمراض الخطيرة وربما المميتة التي تنجم عن ارتشاف هذا الماء أو ذاك، وإنما في القدرة على استساغة كل منهما.

فماء البحر الذي هدد به الرئيس معارضيه في خطابه الذي ألقاه في مهرجان الحسينية للهجن والفروسية والموروث الشعبي، قد يكون أقل ضررًا من ماء الوحل، لولا درجة ملوحته؛ الأمر الذي جعل الرئيس يهدد به خصومه ليؤسس بذلك لثقافة جديدة ظهرت ملامحها من خلال الشارع الذي لم يتأخر لحظة في تداول هذه العبارة في ظل الفراغ القاتل الذي يعيشه الكثير من نزلائه والذين باشروا إسقاطها على تعاملاتهم اليومية بحيث شملت





التاجر الذي ما صدق أن بيده ورقة يشهرها في وجه المواطن الغلبان الذي لم يستعد أنفاسه وتوازنه بعد جراء اكتوائه بالأسعار المشتعلة التي لم تخمد حتى هذه اللحظة. أما ما يتعلق بماء الوحل نجد أن الناس قد تعودوا على ارتشافه من خلال محاكاة الآباء والأجداد، مقابل تضحية البعض بصحته وربما حياته دون حصر هذه التضحية بتنظيم بعينه، وإنما بمشاركة كل المعارضين والموالين الذين يتقاسمون هذه المعاناة على طول مساحة الريف الذي يشكل عدد سكانه نسبة ٧٥٪ من سكان هذا الوطن.

من يدري أنه لن يأتي اليوم الذي نتحول فيه إلى قطعان موالاة ومعارضة، بحيث



نضطر للزحف نحو البحر الأحمر والبحر العربي، كلا بحسب قربه من تلك الشواطئ، علّنا نلامس ولو قطرة من تلك المياه المالحة في ظل التهديد باقتراب نضوب المياه الجوفية. إذ تعتبر اليمن واحدة من أفقر دول العالم حصولًا على المياه، حيث يصل نصيب الفرد منها سنويًا إلى مستوى متدن يقدر بعُشْر متوسط ما يحصل عليه الفرد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بينما نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب يقدر بـ٢٪ فقط من متوسط نصيب الفرد في العالم، قابلة للتناقص.

لذا فإن خطاب الرئيس في ظل هذه الحقائق والمسلمات لم يأتِ من فراغ، وإن حاول توظيفه لخدمة قضاياه السياسية، إلا أنه بشر من حيث لا يدري بما ينتظر الناس مستقبلًا من أهوال تفوق كثيرًا مشاكلهم ومعاناتهم الحالية المتعلقة بالغذاء وأسعاره الجنونية التي ما زالت تجتاح مختلف المحافظات دون أن تفرق بين موالٍ ومعارض، كما هي أسراب الجراد التي لا تفرق عند اجتياحها بين زرع المواطن وزرع الوقف. المتتبع لخطابات السلطة يلحظ أن مخرجات تلك الخطابات تطلق على عواهنها دون إخضاعها مسبقًا لحسابات دقيقة يمكن على ضوئها التنبؤ بمردوداتها ووقعها على الشارع. بحيث يتم التراجع عن بعض مفرداتها أو وضع المعالجات المسبقة لتبعاتها المستقبلية في حال الإصرار على طرحها. فقضية تخيير الناس بين قبول الوضع الحالي أو التحول إلى الوضع الصومالي أو العراقي وربما اللبناني، إذا ما نجحت الإدارة الأميركية والصهيونية في إشعال فتيل الحرب الأهلية فيه، هي قضية مفروغ النقاش منها؛ إذ لا يمكن لعاقل أن يفني عمره أو ما تبقى منه في جحيم الاشتواء حتى وإن كان وضعه الحالي محاطا بالكثير من منغصات الحياة وإحباطاتها.

وبرغم قناعتنا هذه إلا أننا نجد أن هذا الطرح غير منطقي، كونه يصب في زيادة



الاحتقانات السياسية. كما أنه لا يخدم الوضع الاقتصادي والمعيشي الراهن الذي تعاني من تدهوره السلطة ذاتها، والذي يدفع ثمنه معظم الناس يوميًا من معيشتهم واستقرارهم. إذ يشكل هذا الطرح هاجسًا مخيفًا للناس عند إقرانه بنوايا السلطة فيما لو أخفقت في أي انتخابات قادمة؛ مما يزيد الوضع المعيشي تعقيدًا يضاف إلى تعقيداته الراهنة، كما يوحي للقطاع الخاص ولمن يفكر بالاستثمار حاليًا أو مستقبلًا بأن أرضية الاستثمارات في هذا البلد ما زالت وعرة.

والأيام القادمة حبلى بالكثير من المفاجآت في ضوء تلك التصريحات حتى وإن كان المستقبل القريب ربما يخلو من هذه التصورات. عفوية السلطة في خطاباتها كما يروج لها، وهذا ما أتمناه في أن تكون تلك الخطابات بالفعل عفوية، لم تقتصر على التهديدات التي ربما هي سابقة لأوانها على اعتبار أن المسافة التي تفصلنا عن الانتخابات البرلمانية مازالت بعيدة نسبيًا بحيث لا تحتمل أعصاب الناس التفاعل معها من الآن، في ظل الضغط النفسي والمعيشي الذي يعاني منه الجميع. بل تمتد تلك العفوية إلى إشعار الناس بحالة الفقر الذي شمل معظم السكان من خلال إعلان السلطة الرقم الحالي لحالات الضمان الاجتماعي المعتمدة والمقدرة حاليًا بمليون ومائتي ألف حالة إضافة لبرنامجها الحالي الذي يتضمن اعتماد مليون حالة خلال هذا العام بحيث تصبح الحالات الإجمالية المعتمدة مليونين ومائتي حالة ضمان. ربما تعد هذه الأرقام أمرًا ملحًا تقتضيه المرحلة القادمة التي يأتي في إطارها حدث الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩. إلا أن ما يهمني في هذا السياق وأكثر ما يلفت نظري جرأة الدولة على البوح بهذه الأرقام وكأنه إنجاز يحسب لها بغض النظر عن المبالغ الحقيرة المعتمدة لكل أسرة والتي لا تفي بشراء كيس قمح كل ثلاثة أشهر. إذ تمثل هذه الأرقام إقرارًا من السلطة بحقيقة الجوع الذي يجتاح البلد، وتسليمًا في الوقت نفسه بضعفها وعجزها



عن معالجة هذه الظاهرة.

فظاهـرة الضمان الاجتماعي واحدة من الظواهر الاجتماعية التي لا تحتمل التأويل أيًـا كان منسـوبها الرقمـي. إذ ليـس لهـا أي تفسـير غيـر أنهـا تعني الفقـر والجوع والإحبـاط. الأمـر الذي يعفي أي مسـؤول أيًـا كان حجمه أو موقعه في السـلطة من أن يلقـن مواطنيـه أرقام الحالات المعتمدة التي يراها من منظوره الخاص على أنها إنجاز دونمـا إدراك لخطـورة الاسـتمرار في هذا الفهـم. كون هذه الظاهـرة تتعارض بالمطلق ومفهوم التطور والنمو والازدهار لأي بلد. فمعظم الأحزاب الغربية سـواء في الولايات المتحدة الأميركية أم في أوروبا الذين ينشدون الاستمرارية في مواصلة قيادة شعوبهم لفتـرات هـي مشـروعة في الأسـاس، نجدهم يتهربـون عند كل اسـتحقاق انتخابي من الحديث عن ظاهرة الضمان كونها مؤشـرا على ضعف أي نظام وعجزه عن إدارة البلد في الاتجاه الذي يضمن لأبنائه العيش الكريم من خلال فرص العمل التي تضمن الدولة توفيرها لكل مواطن له القدرة على المشاركة في الإنتاج أو الإبداع. فالوضع الاقتصادي والمعيشـي المسـتقر فـي أي نظام يتحـدد من خلال الطاقات البشـرية المسـتغلة والتي يتمخض عن تشغيلها زيادات ملحوظة في الناتج القومي السنوي والذي يعكس بدوره متوسط دخل الفرد سنويًا باعتباره مؤشرًا عالميًا تحتكم إليه الدول الباحثة عن مواقع اقتصادية متقدمة من خلال سـباقها نحو إبراز مكانات شـعوبها في خانة الدول الأكثر استقرارًا وأكثر نموًا ورفاهية ورخاء.

لذا ليس أمام السـلطة في هذا الوطن غير إعادة النظر في خطاباتها، كون الأوضاع الاقتصاديـة والمعيشـية التـي يمر بهـا لا تحتمل أيـة مضاعفات. كما أن على السـلطة معالجة حالات الفقر التي تنتشر وتتوسع يومًا عن يوم بإيجاد فرص عمل تمكن الناس



يحيى السادة

من العيش بكرامة بدلًا من حالات التسول المتنامية والاستجداء المذل والانتظار المهين بغية الحصول على فُتات لضمان الاجتماعي الذي لا يغير من وضعية الفقراء ومعاناتهم في شيء.

المنتظر من السلطة في ظل التهديد الذي يواجهه قطاع كبير من السكان في ضوء التقارير الدولية عن تسارع نضوب المياه وانخفاض نصيب الفرد السنوي منها، أن تعمل على طمأنة الناس، من خلال التوجه إلى الريف للبحث عن مصادر مياه نظيفة صالحة للشرب، بدلًا من التهديد بإرغام البعض على شرب ماء البحر الذي لن يلجأ إليه أحد طالما استمرت السماء في عطائها. إذ لم تنكث يومًا من أيام فصل الصيف بوعدها، وطالما ظلت سقفًا يستظل تحته الجميع أيًا كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم. وطالما ظلت مخزون مياه يرفد البحر والنهر ويروي ظمأ الأرض وعطش الإنسان والحيوان على السواء.

● «النداء»، العدد ١٤٣، الأربعاء ١٩ مارس ٢٠٠٨



حين تقرن الرجولة بكيس القمح


واقع التعليم في اليمن

حين تقرن الرجولة بكيس القمح

قدر لنا أن نعيش في هذا الزمن الذي لا يحتاج فيه الرجل، كي يتميز عن غيره، غير كيس قمح يضعه على ظهره إن كان سكنه قريبًا، أو على عربية ليجول به في الأزقة والشوارع والحارات وسط اندهاش الناس وتسمرهم في أماكنهم لهول المفاجأة وهم يرون رجلًا يدفع أمامه بكيس قمح في زمن ندر فيه مثل هذا المشهد. فكلما كانت المسافة أطول بين موقع الشراء وسكن المواطن وجدنا شعبيته في اطراد بين النسوة والأطفال والعجزة الذين يمر بهم وهو في طريقه إلى عرينه. الأمر الذي يرفع من منسوب رجولته، بحيث لا ينقصه، وسط هذا الإعجاب والانبهار بهذا الإنجاز الذي قل نظيره في هذا الزمن السيئ والرديء، غير امتطاء صهوة الأبجر (خيل عنترة بن شداد) وامتشاق سيف أبي زيد الهلالي ووضع خوذة سيف







إب.. سيرة المطر والحجر

الديــن قطز على رأســه ليدخل حارته دخول الفاتحين علــى أهازيج الثكالى ووقع طبول العاطلين المنتشين بلقاء الغائب عنهم منذُ عام ونصف، يوم أن فارقهم وعمره ألفان ومائتا ريال، إبان الانتخابات الرئاسية التي ذهب ليشارك فيها كحدث جلل، وأبلى فيها بلاء حسنًا ليعود إليهم عن عمر ناهز الستة آلاف وثمانمائة ريال.

لقد أصبح لهذا الكيس عند هذا العمر شأن عظيم، كون هذا العمر يقع بين عمر الحضارة الفرعونية، المقدرة بخمســة آلاف عام، وحضارة وادي الرافدين، المقدرة بســبعة آلاف عام. فكما هو الإقبال على آثار هاتــين الحضارتين من خلال تدافع الســياح على معالمها والتنقل في أكثر من موقع من مواقعها. نجد الإقبال هنا في المدن الرئيســية بالذات على زيارة أكياس القمح والدقيق في معارض التجار على أشــده من قبل المعدمين والفقراء وأصحاب الدخل المحدود والعمال الذين هجروا قراهم وعائلاتهم بحثًا عن عمل يسد جوعهم.

هذا الإقبال -كما هو ملاحظ- يزيد يومًا فيوم، حيث نشاهد العديد من هؤلاء وهم يحاولون الاقتراب من تلك المعارض والمتاجر، علهم يلقون نظرة وداع ولو على بعد مــن تلك الأكياس، حتى لو لم يكن بمقدورهم أن يفرقوا بين القمح الحب والمطحون وبين الدقيق والســماد، فيما البعض منهم يتمنى لو يقترب أكثر ليلامس أحد تلك الأكياس، لا لشيء إلا ليقسم لزوجته وأولاده بالأيمان المغلظة أنه تمكن من الوصول إلى أحد تلك التماثيل الأثرية التي يضمها جناح التاجر حمورابي، ولامسه بالفعل. بعض الاقتصاديين ممن لهم خبرة ودراية بكيفية التخفيف من حجم البطالة الراهنة في البلد، من منطلق الإلمام بدراسات الجدوى، وجدوا أن بالإمكان تسخير أكياس



القمح والدقيق في مشـــاريع اســـتثمارية يتم من خلالها تشغيل الخريجين الذكور من حملة الشـــهادات الجامعية، وبالذات الذين أمضوا أكثر من ثماني سنوات في بيوتهم بعد التخرج بأســـلوب اســـتثماري متطور يضمن بقاء هذا المشـــروع لفترة أطـــول وبأدوات تقل تكلفتها كثيرًا عن تكلفة مشـــروع الصالـــح الذي وئد قبل أن يبصـــر النور، وبالذات في محافظة إب. هذا المشـــروع الجديد لا يتطلب غير كيس قمح أو دقيق، زائد مظلة للخريج تقيه حرارة الشمس وأمطار الصيف، إضافة إلى كاميـــرا فورية. إذ الملاحظ تزايد عدد النـــاس التواقين لأخذ صور تذكارية مع تلك الأكياس، وبالأخص شـــريحة الموظفين، ليتذكروا من خلالها أيام زمان عندما كان الواحد منهم، وبالذات الخريجين حديثي الانخراط في العمل الحكومي، يســـتطيع فـــي ذاك الزمن وعلى وجه التحديد عام ١٩٨٦، شـــراء أربعـــة وثلاثين كيس قمح أسترالي بمرتبه الذي كان حينها ٢٧٠٠ ريال.

الإقبال على التقاط الصور لا يقتصر على تلك الشـــريحة، بل يمتد ليشمل بقية الشرائح الاجتماعية الأخرى التي لا تستطيع هي الأخرى الاقتراب من تلك التحف النادرة والمكتشـــفة في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشـــرين. فالعمال الذين لا يجدون عملًا في المدن الرئيسة، بخاصة في هذا الظرف الاستثنائي الذي وصل فيه ســـعر الطن الحديد إلى ألف دولار، أي ما يقابل مائتي ألف ريال، نجدهـــم مضطرين لمقاطعة أهلهم وأولادهم في القرى التي غادروها بحثًا عن رزق، حرجًا مـــن عودتهم بخفي حنين، خاصـــة وأن المعيار الســـائد للرجولة والفحولة ينحصـــر هذه الأيام في قدرة الرجل على إيصـــال طحين إلى بيته، أيًا كان حجمه



ووزنه. لذا فإن أجدى وسيلة لطمأنة الأهل في كثير من القرى، بخاصة إذا ما توفر عمل حتى ليوم واحد، التقاط صورة تذكارية مع أحد الكيسين، شريطة أن يكون محمولًا على الظهر، وإرسال تلك الصورة على الفور إلى الأهل والأولاد. بعدها لا حرج إذا ما ظل هذا العامل العاطل أسابيع أخرى دون عمل حتى يأتيه الفرج ليعمل فيه يومًا آخر يتمكن من خلال أجره من التقاط صورة حديثة، ولكن هذه المرة بوضعية أخرى وبكيس آخر هو الأجدر بحمله، وليكن "أرز بسمتي" عالي الجودة.

مشكلة هؤلاء العمال، وغيرهم ممن ضاقت بهم سبل العيش وسدت في أوجههم كثير من الأبواب، لا تتوقف عند معاناتهم وانتظارهم الممل لأية فرصة عمل قد تظهر في الأفق بين فترة زمنية وأخرى، بل تكمن في عدم قدرتهم على تحمل معاناتهم اليومية إلى ما لا نهاية؛ إذ ينتاب البعض منهم حالة من الرفض لهذا الواقع، يصل إلى حد التمرد عليه، بخاصة عندما تصل قناعتهم لدرجة يجدون عندها الوضع الذي يعيشون فيه وقد بلغ به السوء حدًا يصعب عليهم عنده مجاراته. الأمر الذي يفسر ظاهرة اختفاء العديد من هؤلاء عن قراهم، وهم في ربيع العمر وأوج العطاء، تاركين وراءهم أفواها جائعة وبطونا خاوية، لأمهات وآباء وأخوات وربما زوجات وأولاد، جميعهم في أمسّ الحاجة لمن يطعمهم ويسهر على رعايتهم.

هذه الظاهرة ناجمة في الأساس عن انكسار العديد من الفقراء في هذا الزمن الذي يصعب فيه على الفقير أن يظل واقفًا على قدميه دون ترنح أو سقوط، بخاصة وهو يتلقى الضربات من كل الاتجاهات؛ زمن رأينا فيه كيف يتوارى هذا الفقير



مرغمًا عن أعين أهله وأبنائه، بعد أن تكون جميع الأبواب والمسالك المشروعة قد صدت في وجهه. ربما يشكل هذا الهروب أعلى درجات التعبير عن الاستياء والسخط والرفض للواقع المزري الذي يعيشونه. إلا أنه تعبير خاطئ وهروب إلى عنوان خاطئ أيضًا حتى وإن حصرت الاختيارات بين الأمرين: الفقر، أو فقدان الذاكرة المتعمد؛ كون اتساع دائرة هذه الظاهرة تخلق واقعًا جديدًا هو ما يطلق عليه بالوضع الكارثي، سيما وأن تركيبة السلطة في هذا البلد هي غيرها في أية واحدة من الدول الاسكندنافية التي سيقلقها ويقض مضجعها تصرفات مواطنيها إن هم أقدموا أو فكروا بمثل هذا السلوك. إذ سنجدها تشرع في دراسة هذه الظاهرة وتعمل على معالجتها تجنبًا لأي نقص في معدل الناتج القومي السنوي الذي قد ينجم عن خروج هؤلاء عن دائرة الإنتاج، وفي الوقت نفسه يشكلون عبئًا على الدولة من منطلق أنها مسؤولة عن ضمان معيشتهم، سواء كانوا في حالاتهم الطبيعية أم فاقدي الذاكرة. في واقعنا المعاش ربما يسعد الدولة أن يفقد غالبية مواطنيها ذاكرتهم، طالما لا يترتب عليها من جراء ذلك أي التزام، مما يؤكد أن كل شيء في واقعنا مختلف، وكل شيء فيه مركب بوضعية معكوسة تجعلنا لا نتعجب ونحن نرى كيس القمح وقد أضحى عنوانًا للرجولة (بخاصة إذا ما حصر هذا العنوان بأصحاب الدخول المشروعة) وصمام أمان يقي الأسر الكثير من الأخطار في ظل هذا الوضع الذي اختلت فيه الموازين واختلط فيه كثير من الأوراق. وضع ما أحوجنا فيه لأن نستحضر أرواح الصعاليك التي سادت العصر الجاهلي؛ أرواح أولئك الذين احترفوا الصعلكة لإنصاف الفقراء والمظلومين من خلال انتزاع حقوقهم من سارقيهم وناهبي أرزاقهم وأحلامهم.



تلك الظاهرة التي كانت نتاجًا للقهر والغطرسة والاستئثار بكل مقومات الحياة. فلكي نبتعد عن سلوك ذلك العصر بشقيه المتسلط والمنتصر للحقوق، علينا سرعة معالجة الاختلالات وسد الفجوات المعيشية الناجمة عن الألم الذي يعاني منه الأغنياء جراء التخمة التي يشكون منها، والألم الذي يعاني منه الفقراء نتيجة الجوع الذي يعضهم ويعض أولادهم ليل نهار. نحن في وضع لا نجد فيه صورة من صور الحياة الطبيعية التي عهدناها. كل شيء فيه تغير وكل شيء فيه تبدل لدرجة أن القابض على قيمه ومثله وأخلاقياته في هذا الوضع السيئ والمخيف كالقابض على الجمر.

● «النداء»، العدد ١٤٤، الأربعاء ٢٦ مارس ٢٠٠٨



يحيى السادة



هذا ما كنا نخشاه!!

إذا ما استطاع الأخ الرئيس تحقيق أي انجاز ولو كان في أبعد نقطة على الكوكب الذي نعيش عليه. بحيث يتزامن هذا الانجاز مع أكثر من حل لمشكلاتنا ومعضلاتنا الداخلية. فإن أحدًا لن يتردد في مباركة ذلك، بل والتفاعل معه لا سيما لو كان ذاك



التوجه يتعلق بحقن دماء الإخوة الأعداء من كوادر فتح وحماس بغية التخفيف من معاناتهم. إذ لم تعد تنقصهم إعمال حرابهم وفؤوسهم في أجساد ورؤوس بعضهم. فـــالآلام والأوجاع ونزيف الدم المراق يوميًا بفعل آلة الحرب الصهيونية كافية ما لم تكـــن فوق طاقاتهم وتحملهم على مدار ســـتين عامًا. لا أحد إلا وكان مشـــدودًا لهذا الحدث كحالة اســـتثنائية تقتضيها قيمنا وعروبتنـــا وأخلاقياتنا حتى وإن تقدمت على كثير من مشاكلنا. إذ وجد البعض في هذه المبادرة وميض أمل في أن يشكل نجاحها فاتحة خير وعامل تحول نحو معالجة قضايا الداخل من منطلق اعتقاد هذا البعض أن العائق الأساسي أمام حل مثل هذه المشـــكلات، يكمـــن ببقاء الحاجز النفسي للأخ الرئيس على ما هو عليه؛ نتيجة تعثـــر العديد من مبادراته التي طالما أطلقها في عدة اتجاهات مقابل كل صراع أو خلاف ينشـــب بين لفرقاء العرب.


12
عن حاجتنا للفرادة والجهاد
فؤاد يا مطرف.. ذلك الذي نشده بحضوره في العقول والقلوب
هذا ما كنا نخشاه!!

الربط بين صراع الخارج ومعضلات الداخل شجع البعض لأن يذهب بعيدًا فـــي تصوراته وربما معتقداته لدرجـــة الجزم بان مشـــاكلنا لن تحل ما لـــم تكلل إحدى مبـــادرات الأخ الرئيس بالنجاح، مســـتندين في ذلك لرؤية بعض المنجمين الذيـــن يقرأون الكف ويبحرون



فـــي الفنجان. إذ يرى هؤلاء أنـــه لا خروج لهذا البلد من أنفاقه المتعددة ولا نهوض لتعثراتـــه التي لا تحصى، ما لم تترجم ولو واحـــدة من مبادرات الأخ الرئيس إلى واقـــع عملي بحيث يمكـــن عندها بدأ زحزحة بعض قضايـــا الداخل كمقدمة لحل الكثير من مشاكله العالقة منذُ زمن ليس بالقصير.

الأخذ بهذا الاعتقاد وبهذا الربط هو عامل إحباط يضاف إلى إحباطاتنا المتراكمة خاصة في ظل قراءتنا للواقع العربي المتشظي غير القابل للوساطات والحلول، قدر قابليته للمؤامرات وتجاوبه مع أي تصعيد يقوده إلى الاحتراب والضياع. مشـــكلة الســـلطة فيما يتعلق بتعثراتها وعدم قدرتها علـــى النهوض من كبواتها، والتي من أهم مظاهرهـــا الوضع الاقتصادي المتدهور والوضع المعيشـــي المنهار، إذا صح التعبير، لا يكمن في العامل النفســـي ولا بالبحث عن انتصارات خارجية، كما هو الاعتقاد السائد في أوساط البعض ممن يحلوا لهم مثل هذا التحليل، وإنما بعوامل أخرى أبرزها حالة الفســـاد المستشـــري، والذي صعب علـــى الدولة مواجهته أو بالحد الأدنى التصدي لتمدده. إذ أصبحت هذه الظاهرة كما لو أنها حالة مشروعة ومُســـلم بها نتيجة تجســـيدها في كل مرفق من مرافق الدولة دون أي استثناء. ما كنا نخشـــاه أولًا ونحن نتابع تفاصيل التوقيع على ورقة الحوار من قبل الأشـــقاء الفلســـطينيين، أن يتبخر حبر توقيعهم كما تبخر حبرهم ســـابقًا في اتفاقية "مكة"، رغـــم تبركهم "بالكعبة"، وبرغم التوقيع آنذاك مـــن قبل قمتي هرمي فتح، وحماس. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أننا نعيش في زمن المؤامرات والاحتراب الذي لن تقبل بغيرهمـــا الإدارة الأمريكية. وإن الدم العربي هو الأرخص بين دماء البشـــر، وإن معاناة الأخوة الأعداء لم يحن لها أن تتوقف.



خشـــيتنا ثانيًا مردها فيما لو صدق المنجمون بحيث تستمر معاناة الداخل في وقـــت لم يعد فيه أحد قادرًا على تحمـــل أية معاناة إضافية، بعد أن أصبحت لقمة العيش هي الشغل الشاغل للكثير من الناس، بل وسقف الطموح الذي يطمح الكثير في الوصول إليه.

ما كنا نخشاه ثالثًا، وهو الأهم، أن يأتي اليوم الذي لا نرى فيه الأخ الرئيس، وهو في المقعد الرئاسي المخصص لتمثيل الجمهورية اليمنية في القمة الـ٢٠ التي عقدت في دمشـــق، بخاصة وأن الأخ الرئيس، هو واحد من الزعماء العرب القلائل الذين لم يتغيبوا قط في مثل هذه القمم. كما أنه واحد من الســـائرين في الخط العروبي والداعمين لقضايا أمتهم حتى وإن كانت على حســـاب رفاهية واستقرار شعوبهم؛ من موقفه ضد غزو العراق، مرورًا بمبادراته العربية، وصولًا إلى مبادرته للأشقاء الفلســـطينيين، التي ربما تعد سببًا مباشـــرًا لعدم حضوره، في وقت كانت أنظار العالم الحر مصوبة نحو قاعة هذه القمة، لا لشيء، كون مخرجاتها لن تختلف عن ســـابقاتها، التي حضرها معظم رؤســـاء وملوك العرب، وإنما لإجراء عملية فرز لا علاقـــة لبلدنا به إطلاقًا، على اعتبار أن خطنـــا الذي هو خط الأخ الرئيس معروف لكل متابعي الوضع العربي المتأزم والمتدهور منذُ عقود.

ما يتمناه الجميع ممن عقدوا الأمل على نجاح مبادرة الأخ الرئيس ســـواء ممن كانوا يربطون بين نجاح المبادرة وحل مشـــاكلهم أو ممن لا علاقة لهم بهذا الربط، أن تتحول مبادرات الأخ الرئيس إلى الداخل بحيث يتم من خلالها اجتثاث الفساد والفاســـدين من جذورهم، وإلى وقف نزيف وإهدار المال العام الذي لم يتوقف منذُ



عقود، إلى إصلاح التعليم وتنقية الشوائب العالقة به، إلى الاهتمام بصحة المواطن من خـــلال تمكينه من العلاج والرعايـــة الصحية مجانًا، إلـــى إنصاف المظلومين بتصحيح المحاكم وتنقية القضاء، إلى ما هو أهم من كل ذلك: تمكين الناس من لقمة العيش، وتأمـــين حياتهم. بعد ذلك لا حرج على الأخ الرئيس إذا ما أطلق مبادراته في أي اتجاه طالما وهذا التوجه لا يتناقض واهتماماته بالداخل.

● «النـداء»، العـدد ١٤٥، الأربعـاء ٢ أبريـل ٢٠٠٨



يحيى السادة

من منا يحتمل العودة لجحيم التشطير؟!


12
الاحتجاج الجنوبي أبعاد ودلالات
من منا يحتمل العودة لجحيم التشطير؟!

في حدود العقل والمنطق، فليفكر كل منا كيفما يشاء؛ فربما يقود هذا التفكير إلى رؤى واضحة تفتح للبعض آفاقًا يمكنهم من خلالها الخروج من أزماتهم، والتحرر من إحباطاتهم المتراكمة التي وبدون أدنى شك قد أسهمت فيها السلطة وبقدر كبير، بل وعملت على تعميقها وترسيخها نتيجة إصرارها على الاستمرار في سياساتها الاقتصادية والمالية والمعيشية، التي أثبتت السنوات الماضية خطأها بل وفشلها. كما أن لكل واحد منا أن يختار الوسيلة التي يعبر بها عن اشمئزازه وسخطه، بل ورفضه لهذا الواقع العبثي الذي نعيشه، ولكن شريطة ألا تتجاوز هذه الوسيلة حدود الممكن، بحيث نجدها وقد اقتربت من المجال المحظور بهدف ملامسة أو تخطي السقف الذي ارتضيناه حدًا لمآسينا وخلافاتنا وتباين توجهاتنا، وهو سقف الوحدة؛ كون هذا السقف سماء أخرى لوطن آخر، هو ليس ببديل عن هذا



الوطـن الـذي نعيش فيه، وإنمـا لإيقاع نظامه غيـر المنضبط. وطن طالمـا حلمنا في أن نحتكـم يومًـا إلى قوانينه دون تمييـز بين مواطن وآخر في النسـب أو اللون أو الجاه أو القبيلة. فالمشـكلة في الأسـاس لا تكمن بالوحدة، بل بما رافقها من فوضى وانفلات وترهـل، في جميع المسـتويات، وعدم إدراك لأهمية هـذا الحدث التاريخي الذي يصعب تجميع حباته من جديد فيما لو انفرط عقده.

سقف الوحدة هذا شُيِّد ليحتمي به الجميع من أية فتن أو مؤامرات قد تؤدي بهم إلى الاحتراب والتطاحن كما كان يجري سـابقًا قبـل تحقيقها تحت يافطة المزايدات عليها. سـقف الوحـدة هذا مفترض أن يكون ملجـأ الجميع، وواحة خيرهـم، ونقطة التقائهم، وسـاحة أمان وإخاء لكل من ينشـد الأمن والاستقرار في ربوع هذا الوطن. لا أن يتحول إلـى عامل شـؤم يجر على أبنائه كثيرًا من المآسـي والأحزان والمحـن التي هم في غنى عنها، بخاصة في مثل هذه الظروف المعيشية التي يمرون بها.

الدعـوة إلى التشـطير ربما تأتي من أناس لـم يعانوا من ويلات تلك الحقبة الزمنية السـوداء مـن تاريـخ هـذا البلد. حيث كانـت تلك الحقبة تمثل كابوسًـا لأبناء الشـعب الواحد، في شمال الوطن وجنوبه. إذ لم يكن يفصل بين الأخ وأخيه بضعة براميل، كما صور وبسـط لذلـك البعض، بل جحيم من النـار والعذاب والمعاناة. فلو كانت المشـكلة مجـرد براميـل، كما قيل، لمـا احتجنا لمباحثات سياسـية وتدخلات عربيـة منذُ عام ٧٠ وحتى عام ٩٠م، ولما تورطنا في حربين طاحنتين في بداية عقد السـبعينيات ونهايته، ولما سـجن العديد من الناس وعذبوا لزيارة أقاربهم في هذا الشـطر أو ذاك، ولما أنفقت المليـارات في حرب المناطق الوسـطى التي كانت نتاجًا لاحتقـان النظامين، ولما تفرغت حينها الاسـتخبارات العسكرية وطوابير من العسس لإحصاء شهيق وزفير كل مواطن



يقترب من حدود الشطرين. حيث لم يكن لهذا الإجراء أية صلة بسيادة الوطن، كون سيادته الحقيقية تكمن في المناطق التي لا تماس فيها. إذ كان ظهر كلٍّ منهما مكشوفًا للخارج سواء في المناطق البحرية والبرية.

لذا نقول لمن يحلو له إطلاق شعار الانفصال دون تريث أو إدراك للمخاطر التي ستنجم عن مثل هذا التوجه، إن عليه الرجوع إلى أحداث العقود الثلاثة التي سبقت تحقيق الوحدة، إلى الأجواء المعتمة والسحب الراكضة يومها نحو المجهول في ظل الاحتقان الذي كان سائدًا على حدود الشطرين. عند هذا المشهد القاتم، كان التفكير بالوحدة مجرد حلم يصعب على المرء أن يسترسل فيه ولو لثوانٍ من الوقت، كون أُفق ذاك الاسترسال لا يتعدى النقاط الفاصلة، والتي هي في الشكل مجرد براميل في عرض طريق لا يتجاوز الأمتار. إلا أن ما وراء تلك الأمتار وبمحاذاتها على طول حدود تفصل ما بين الوطن الواحد، كانت تختفي غابة كثيفة من جنازير الدبابات وراجمات الصواريخ ومواسير المدافع، وتلال من ركام الذخائر، وعشرات الآلاف من الجنود المرابطين على خطوط التماس مصوبين بنادقهم بعضهم إلى صدور بعض. خلال تلك الفترة لم يجنِ الوطن غير نزيف الدم واستنزاف موارده الضحلة. إذ لم يكن حينها قد اكتشف النفط أو الغاز، فقد كان يعتمد الشطران في الأساس على المساعدات والهبات الخارجية في تغطية التزاماتهما الداخلية، فيما تسخر معظم القروض التي شكلت في الأخير مديونية الجمهورية اليمنية، والتي بلغت سبعة مليارات دولار أمريكي، في ميادين التسلح والإنفاق العسكري.

هذه الأسلحة التي كلفت الوطن وأبناءه أعباءً كبيرة؛ نتيجة تراكم مديونيتها وتراكم فوائدها، لم يكن شراؤها في ذلك الوقت بهدف الدفاع عن سيادة الوطن والذود عن



ترابـه، بـل كانت معدة في الأسـاس للاقتتـال والتطاحن بين أبنائه علـى طول الحدود المصطنعة من قبل الاسـتعمار والأئمة. حيث سـاعد هذا التوجه على ترسـيخ الانقسام خدمة لأيديولوجيات كان يؤمن بها النظامان، كما هو العالم المنقسـم على نفسـه وقتها بين معسكر رأسمالي ومعسكر اشتراكي.

عندما يضع بعضنا الوحدة في اسـتراتيجيته على أنها خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه أو المساس به أو تجاوزه، فهذا لا يعني أن هذا البعض لا يعاني من تبعات الانفلات فـي أكثـر من ميدان من ميادين الحياة اليومية؛ فلربما تظل معاناة المؤمنين بهذا الخط هـي الأكبـر، إلا أن رؤيتهم في معالجة ذلـك الانفلات أنها لا تتأتى من خلال نحر الوطن وتوزيع أشـلائه على القمم والسهول والوديان وعلى شوارع المدن وأزقة القرى، قربانًا لمن يتربصون به من الخارج ولمن يرون قوتهم في ضعفه وانهياره. أقول لمن يلهث وراء فكرة الانفصال: إياكم والاعتقاد أن ظلمًا قد حل بكم دون أن يوزع على الآخرين من بني جلدتكم في طول الوطن وعرضه! فمن منا لا يعاني من الوضع المختل والمزري والمخيف في هذا البلد؟!

ومن منا لا يشـكو من شـظف العيش الناجم عن الغلاء وانخفاض الدخول وانعدام فرص العمل؟! من منا لا يتنفس بصعوبة في ظل هذا الإحباط، وهذا المناخ المعكر بالفساد والإفسـاد؟! من منا لا يترنح من سـياط ضربات الجوع المتفشي في كل مكان؟! من منا لا يتوجـع وهـو يرى وطنه وأهله وأولاده وجيرانه في مهب الريح؟! من منا لا تدمع عيناه وهو يشـاهد أُسـرًا بكاملها يتقاذفها الجوع والتشرد والإذلال من رصيف إلى آخر؟! من منا لا يريد أن يثأر لحقه، أكان أرضًا أم عرضًا أم وظيفة مستحقة؟!... لا أحدً إلا ويعاني من هذه الظواهر السـلبية. الكل محشـور في الزاوية نفسـها، والكل يتطلع إلى أن يجد



نفسه وأهله ووطنه في وضع آخر غير هذا الوضع الذي لا يسر أحدًا.

وبرغم كل هذا فإني لا أخفي حقيقة إيماني بالوحدة، وأنها بالنسبة لي شيء مقدس؛ إذ لا شيء نفتخر بإنجازه خلال أكثر من أربعة عقود غير هذا المشروع الذي يجب أن نتمسك به ونداف ع عنه بمخالبنا ونواجذنا، كونه حقًا من حقوقنا طالما انتظرناه، وموروثًا نعتز بأن نورثه لأبنائنا وأحفادنا. إذا كان لنا من مطالب تجاه السلطة، وهي كثيرة بالفعل ومتشعبة، علينا أن نسمي هذه المطالب بأسمائها دون إقحام الوحدة، علينا أن نفصل بين هذا الحدث وبين منغصات حياتنا، كون التصويب على هذا التاريخ وعلى هذا الإنجاز، يشكل نقطة ضعف تعوق الحراك في أية منطقة من مناطق الجنوب، وتفرغه من مضمونه. كما أن هذا المطلب غير العقلاني يضاعف من أعداد وأرقام الشارع المضاد، على اعتبار أن الوحدة ملك للجميع، وليست مرهونة برغبات فئة أو جماعة أو حزب، أو حتى زعيم؛ لأنها خرجت من نطاق الزعامات التي كانت محصورة بشخصين، وربما بحزبين، تطلبت المرحلة السابقة توقيعهما. الآن تغيرت اللعبة لدرجة أن لا أحد مستعدًا أن يتخلى عن ذرة واحدة من تراب هذا الوطن، لأن التراجع لا يعني غير الاحتراب والفوضى والدخول في متاهات ومغارات وأنفاق، ربما ليس لها مخارج على الإطلاق. التلويح بورقة الانفصال، رغم عدم إمكانية تنفيذها بالمطلق، لا تؤذي أحدًا من المسؤولين قدر أذيتها لمشاعر الناس الذين لم تضمد جراحاتهم بعد نتيجة ما عانوه فترة التشطير أو خلال حرب صيف ٩٤.

ما نتمناه على الأخ الرئيس، في ظل ما يشهده البلد من احتقانات واضطرابات، أن يعيد النظر في سياساته التي اعتمدها في السنوات الماضية وعلى امتداد ثلاثة عقود، حين تمكن خلالها من استمالة الوجاهات ومراكز النفوذ. الآن يبدو أن الأمور



تجري في اتجاه آخر. إذ ما جعل أغلب الناس ينفرون من وجاهاتهم ويخطّون لأنفسهم طرقًا أخرى بمنأى عن تلك القوى، هي حالة الفقر والجوع، ومواجهة الموت في أكثر من مفترق طرق. الناس هم اليوم في صراع على البقاء، إذ لا يمكنهم وهم في هذا المنعطف الخطير الذي يهدد حياتهم أن يصغوا لشيخ أو وجيه أو متنفذ؛ أولًا كون هذه الوجاهات ومراكز النفوذ قد سقطت من حسابات وذاكرة العديد من الناس. ثانيًا: لإيمان الناس وثقتهم من أن سبب مآسيهم وأوجاعهم وآلامهم اليومية، هم هؤلاء الذين أثروا وراكموا الثروات من دموع وعرق وشقاء الجائعين والمطحونين.

إذا كان هنالك من انفصال يتطلع إليه المواطن فهو انفصال الأخ الرئيس عن بطانته التي حجبت عنه الرؤية، وأضرت بالوطن كثيرًا. المرحلة تقتضي من الأخ الرئيس التواصل مع عامة الناس لتحسس مشاكلهم وتضميد جراحاتهم. إذ لا يُخشى من الليث إلا عندما يجوع، ولا يُخشى من بأسه إلا عندما يكون جريحًا. صحيح أن أحدًا لا يحتمل العودة إلى جحيم التشطير، إلا أن أحدًا أيضًا لا يحتمل الجوع أكثر مما احتمله حتى هذه اللحظة.

● «النداء»، العدد ١٤٦، الأربعاء ٩ أبريل ٢٠٠٨



ما بين العبث.. والعبث المضاد


12
الحراك الجنوبي والارهان على المقمع
ما بين العبث.. والعبث المضاد

المتتبع للأحداث على الساحة اليمنية، بخاصة ما قبل التوقيع على إعلان الوحدة، سيجد أن تلك الساحة قد مرت بمخاض عسير نجم عنه هذا الإنجاز الذي لم يتحقق من فراغ أو أنه كان وليد اللحظة أو الصدفة، بل جاء نتيجة مطلب جماهيري واسع وملح سواء في المناطق الشمالية أم الجنوبية، في الفترة الواقعة ما بين ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وشهر مايو من عام ١٩٩٠. هذا المطلب كان نتاجًا للنسيج الاجتماعي المتجانس وإفرازًا للوعي الذي اتسمت به القوى السياسية والاجتماعية على طول الساحة الوطنية وعرضها، حيث شكل هذا الوعي وذاك التجانس قوة دفع نحو التقارب بين أطراف التحاور، بغية تجسيد هذا الحلم في واقع ملموس.

الأمر الذي يقودنا إلى إدراك أن العوامل المشار إليها مجتمعة، مضافًا إليها عوامل



التغيير التي طرأت على الساحة الدولية المتمثلة حينها بتفكك جمهوريات الاتحاد السوفييتي عام ٨٩، وما تبعه من انهيار لمكونات المعسكر الشرقي الذي كان يطلق عليه "حلف وارسو"، فضلًا عن ظهور كميات من البترول في المناطق التي تمثل خطوط تماس الشطرين آنذاك، هي ما ساعد على تقريب وجهات النظر، وبالأخص في الأيام الذي كان يقترب منها هذا الحدث، بحيث شكلت في الأخير ديناميكية التسريع في اتجاه التوقيع على إعلان الوحدة. كما أنها مثلت الحافز الأقوى في تخطي كثير من العقبات التي اعترضت بعض بنود الاتفاق. إذ تم التغلب عليها في فترة هي الأقصر إذا ما قيست بحجم الصراع والمزايدات التي سادت الوضع السياسي الممتد لأكثر من عقدين من الزمن.

اليوم وبعد سبعة عشر عامًا على تحقيق هذا الإنجاز، نجد أنفسنا أمام حقيقة أخرى قد تكون مُرّة، وهي كذلك، إلا أنها الحقيقة التي لا مهرب منها، وهي أننا أمام تراجع في شعبية وزخم هذا الإنجاز، وعلى وجه التحديد في بعض المناطق الجنوبية التي ينتاب أهلها شعور بالضيم والإجحاف، الذي يرون أنه قد لحق بهم، عوضًا عن سوء إدارة أحوالهم. الأمر الذي أفقد الوحدة من وجهة نظرهم ونظر العديد ممن يتابعون هذا الحدث شيء من بريقها ولمعانها ووهجها الذي كانت عليه يوم ميلادها في ٢٢ مايو ١٩٩٠. فالوحدة التي أشرقت على هذه الأرض في يوم مولدها الأول، والذي توقف الزمن عنده إجلالًا وإكبارًا لعظمة هذا اليوم وبأهمية هذا الحدث. لم يعد إشعاعها على النحو الذي كان عليه يوم انبلاجها. إذ يجدها الكثير اليوم وهي في حالة ذبول، الأمر الذي يوحي بأنها تركت وهجرت لفترة زمنية طويلة دون الاهتمام بها. اللهم إلا من التذكير بيوم مولدها من كل عام دون أن تسلم في هذا اليوم من استغلالها في القدح وكَيْل التهم



التـي تصب في تصفية الحسـابات السياسـية بدلًا من الاحتفاء بهـا كمنجز عوضًا عن الاهتمام بريها وتشـذيبها كي تتفرع وتزهر أغصانها، بحيث يأتي اليوم الذي يسـتفيد فيه أبناء هذا الوطن من ثمرها وظلها.

لقـد تحـول هذا المنجز إلى لفظ يتردد عند كل خلطة خطاب أو هتاف، دون تجسـيده علـى الواقع إلى محبة وإخاء وتسـامح، وتنمية شـاملة تسـخر لهـا الأرض التي توزع شـمالًا ويمينًا على قوى النفوذ وتوظف لها الثروة التي تبدد في اسـتمالة هذا الشـيخ أو ذاك الأمر الذي يجعلنا ونحن نتحدث عن ضرورة عودة الروح لهذا الوطن حريصين علـى ألا نسـقط من ذاكرتنا ضرورة أن نعيد الروح أولا للوحـدة التي وجد فيها الناس عنـد إعلانهـا وعلـى مختلـف توجهاتهـم وانتماءاتهم وتبايـن أوضاعهـم الاجتماعية والمعيشية على أنها الباب المشرع الذي يمكنهم من خلاله النفاذ إلى فضاء أرحب وأفق أبعد وأوضح رؤية وملاذ أكثر أمنًا واسـتقرارًا؛ ملاذ يسـوده النظام والقانون كما بشر بـه البعـض عندما قيل عنه حينها إنه سـمة المرحلة القادمة التي تلي إعلان الوحدة بل وضابـط إيقاعهـا حيث سيشـكل الواقع القادم للوطـن في ضوء ذلك منعطفًـا تاريخيًا وتحولا قياسيًا في مسيرته ومسيرة أبنائه.

كلام هـو الأقرب للعقل والمنطق فيما لو أسـقط علـى الواقع ولو في زمن متأخر على إعـلان الوحـدة بحـو إلى أربعة أعوام وخمسـة وأربعـين يومًا تاريـخ ٧ يوليو من عام ١٩٩٤. هـذا اليـوم الذي أصر فيـه التاريخ أن يكون يوم ميلاد أخر للوحدة شـريطة أن يمهـر بدماء أبنائها بدلًا مـن حبرهم. هذا اليوم الآخر في تاريخ هذا الحدث كان محطة انتظـار وترقـب كل الناس في كل شـبر من مسـاحة هذا الوطن سـواء كانـوا موالاة أو معارضة أو مستقلين وحتى أنصاف معتوهين. إذ كان الكل يرى في هذا اليوم انه بداية



أخـرى لعهـد جديد ومحاولة أخرى في أن يسـود النظام والقانون بالفعل بعد انقشـاع غمـة ذاك الصيـف الدامي وبعد أن بات الوطن غير مهـدد بفعل عدم تداخل القوى التي كانت متمترسة على طول مساحته الجغرافية.

في هذا اليوم. السابع من يوليو من عام ٩٤، وبعد أن ألجمت فوهات المدافع لا بد من الإشارة بل والإقرار في أن حسم الصراع الذي لم يستمر أكثر من شهرين مرده استمرار وهج الوحدة عند هذا التاريخ وتعلق الناس بها في الشمال والجنوب على السواء، إذ كان دور الغالبية العظمى من أبناء الجنوب بالذات مدنيين وعسكريين إيجابيًا بدليل ما شاهدناه وسمعناه وقرأناه من خلال أجهزة الإعلام المحلية من أن كثيرًا من المعسكرات انسـحب ضباطها وأفرادها منها دون قتال يذكر مخلفين وراءهم إرشـادات عن مخازن الذخائر والعتاد ليسـتدل بها إخوانهم من قوات الشـرعية. هذه الشـواهد وغيرها من المحطات تؤكد تمسك هؤلاء بالوحدة باعتبارها هدفًا لا تراجع عنه وقدرًا لا هروب منه. كمـا أنهـا تؤكد التقـاء أبناء الوطن الواحـد عند هذا الهدف السـامي والنبيل، ومن أن الجميع دون اسـتثناء كان في هذا الخط الوحدوي عند ذلك التاريخ، الذي يمثل ميلادًا آخر حتى وإن جاء من خلال عملية قيصرية.

بعد هذا التاريخ الذي سقطت عنده كل الذرائع التي كانت تعلق على شماعة المماحكات السياسـية، وبعد أن خلت السـاحة بالكامل لقطب واحد مرهون به نقل البلد إلى واقع آخر يفترض أن يكون الأفضل؛ كون جميع مقومات ذلك الانتقال من أرض وثروة وسلطة وقـوة قـد تجمعت بيد ذاك القطب المتمثل بالحزب الحاكـم، نجد هذا الحزب بعد تمكنه وتفرده في السـاحة وقد أصبح في موقع المسـاءلة والتقييم، إذ نجده وجهًا لوجه أمام تقريـع ومسـاءلة وتقييم كل مواطن سـواء ممن خرجوا عن صمتهـم أم الذين يفضلون



الرفض سكوتًا، فمؤشرات الوضع الذي يعيشه الناس في مختلف مناطق الوطن الواحد لا شك أنه يندرج في إطار عبثية الدولة واستهتارها بمشاعرهم واستخفافها بصبرهم، من خلال توجهها نحو مراكز القوى والنفوذ كلما تبادر إلى سمعها أنين مواطن جائع أو شكوى مواطن مظلوم بدلًا من توقفها عند مطالبهم والعمل على حل مشاكلهم.

كما أن سلوك المحتجين الذين رأيناهم في الضالع وبعض المناطق الأخرى هو الآخر يندرج في إطار العبثية. حيث أساء ذلك السلوك كثيرًا لمطالبهم وأوضاعهم التي يشكون من استمرار تدهورها. بخاصة عندما أقدموا على استهداف مصالح خاصة لأناس اضطرهم الجوع والفقر أن يذهبوا إلى تلك المناطق بحثًا عن عمل حتى ولو كان مردودة في حده الأدنى بعد أن تقطعت بهم السبل وقسا عليهم الدهر. إذ لم يجدوا بابًا موصدًا إلا وحاولوا طرقه مما دفع بهم أخيرًا إلى الضالع التي طالما تساءلت عن مغزى وجدوى توجه البعض إليها في حين نجد أبناءها في مسيرات واعتصامات مستمرة طلبًا لفرص عمل علهم يجدونها لدى الدولة. لا أدري ما الذي يدفع مواطنًا لأن يصب جام غضبه على غيره ربما هذا الغير يعاني أكثر مما يعاني منه أولئك الغاضبون. قد يأتي هذا الفعل في إطار المثل القائل: "اضرب سعد يخاف مسعود". إلا أنها -والله- الفوضى والعبث بعينه حين يصوب الأحول عصاه نحو رأس الكفيف؛ بحجة أنه مر وخصمه من أمامه. فما بين عبث الدولة الذي لم يتوقف طيلة عقد ونصف من الزمن دون سأم أو ملل، وعبث المواطن في المناطق التي جرى فيها التخريب والتكسير والإتلاف لما هو خاص وعام. يقع المواطن المنهك الذي لم تكفه آلامه وأوجاعه ومعاناته بين هذا العبث وذاك. لا سيما في ظل الأبواب المؤصدة في وجهه سواء عندما يهان على حدود الاغتراب أم عندما تعييه الحيلة في الحصول على فرصة عمل في مسقط رأسه أم عندما



يتوجه إلى إحدى مناطق جنوب الوطن، وفي قناعته أنها أرضه طالما تمكن من الوصول إليها دون إثبات هوية أو موافقة مسبقة من جهة استخباراتية، كما كان حاصلًا قبل تحقيق الوحدة، ليفاجأ بها أرضًا أخرى ربما تتطلب منه كفيلًا ذات يوم فيما لو استمر هذا الاحتقان على ما هو عليه الآن، وفيما لو استمر العبث والعبث المضاد بين الدولة التي لم تصحُ من غفوتها بعد والمواطن المحتج المتخبط في أكثر من هدف كما هو جارٍ الآن.

● «النداء»، العدد ١٤٧، الأربعاء ١٦ أبريل ٢٠٠٨





تسونامي الجوع القادم وتداعياته المخيفة

ما من أحد يتابع خطابات الأخ الرئيس خاصة في الآونة الأخيرة والتي توحي بارتفاع درجة منسوب هواجسه، بل وإدراكه الكامل بخطورة الوضع الاقتصادي



والمعيشي، الذي يمر به البلد، وبحجم المعاناة التي يتكبدها يوميًا كل مواطن، إلا ويتوقف عند هذا الخطاب أو ذاك، عله يجد في أحدهما مخرجًا ونهاية لمآسيه وإحباطاته، لا سيما وهو يتابع توصيف الأخ الرئيس للوضع المعيشي الراهن والذي حدد من خلاله مكامن الأخطار التي تهدد حياة الناس والمتمثلة بأزمة الغذاء الشديدة الناجمة عن هجر الأرض والتحول نحو الاعتماد على الخارج في الحصول على الاحتياجات الغذائية، وبالذات للمواد الأساسية، وبعدم استغلال المواطن لثرواته السمكية على طول المياه الإقليمية الممتدة لأكثر من ألفي كيلومتر، وبإهمال الناس للثروة الحيوانية نتيجة تخلي العديد منهم عن تربية الأبقار والمواشي.


12
تعقيب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (2-2)
تسونامي الجوع القادم وتداعياته المخيفة

المتابع لهذا الطرح سيجد أن هذا التشخيص منطقي ومطابق لمفهوم وقناعة أي باحث اقتصادي. تقع هذه الظواهر الثلاث تحت مجهره. إلا أن هذا التشخيص سيبقى مجرد تنظير لظواهر هي في الأساس طافية على سطح هذا الوطن منذُ فترة ليست بالقصيرة ما لم يذهب بها الأخ الرئيس إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى طبيعة وخطورة التوقف عند هذه الظواهر دون إخضاعها لمعالجات فعلية من خلال آليات تحددها الدولة وليس المواطن لضمان بلورتها وترجمتها إلى نتائج ملموسة.



فالمعالجات التي وضعت بعجالة في سياق تلك الخطابات والتي تدعو المواطن إلى التوجه نحو زراعة الدخن والذرة كما كان الآباء والأجداد وإلى التوجه أيضا نحو مياهنا الإقليمية لامتهان حرفة الصيد وإلى ضرورة العودة لتربية الأبقار للحصول منها على اللحم والسمن واللبن. جميع تلك المعالجات تندرج في إطار تمني السلطة في أن يتخلص المواطن من همومه ومعاناته وفقره وجوعه فيما تقف الدولة ازاءه موقف المتفرج الذي لا علاقة له بمشاكله وتبعاتها. إذ تنحصر مهمتها في إسداء النصح والمشورة عن بعد. فضلًا عن أمنيتها في أن يحقق هذا المواطن اكتفاء ذاتيًا يضمن من خلاله البقاء على قيد الحياة من خلال تحقيق اكتفاء شبه ذاتي ربما يمكنه من الإفلات من دائرة المجاعات القادمة التي تؤكد العديد من التقارير الدولية على إمكانية حدوثها سواء الصادرة عن منظمة "الفاو الدولية" التابعة للأمم المتحدة والمختصة بالزراعة والغذاء، التي جاء في تقريرها والمعزز بمقابلة لمديرها العام، أن حوالي ٨٠٠ مليون شخص في العالم مهددون بالموت جراء المجاعة أو نقص الغذاء خلال السنوات القادمة. فيما تقرير البنك الدولي يشير إلى استمرارية ظاهرة الغلاء وامتدادها حتى العام ٢٠١٥م، ومن أن هذه الظاهرة سينجم عنها الكثير من الفوضى والاضطرابات، بخاصة في ٣٣ دولة تقع في إطار العالم النامي والذي يطلق عليه العالم المتخلف.

ناهيك عن التقرير الصادر عن برنامج الغذاء العالمي الذي تعد أرقامه أكثر شؤمًا. إذ تشير هذه الأرقام إلى تعرض حوالي مائتي مليون طفل في الوضع الراهن للجوع أو سوء التغذية كرقم جديد يضاف إلى الأرقام السابقة، وإلى إمكانية تعرض ملياري شخص في العالم للجوع ونقص الغذاء موزعين على دول واقعة في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية، مستثنيًا قارتي أستراليا وأمريكا الشمالية بشقيها الأمريكي والكندي كونها دولًا مكتفية ذاتيًا بل ومصدره لفائضها



من الحبوب.

هذه الأرقام المخيفة والمتصلة بمشاهد مأساوية مستقبلية لا يقوى الإنسان على مجرد تصورها أو استحضار بعض من مشاهدها، كونها لا تعني سوى الانتحار الجماعي لحوالي ثلث سكان العالم، إذا ما ظلت أزمة الغذاء على تصاعدها، وإذا ما صدقت الدراسات والأبحاث التي يهول بها يوميًا على العالم الجائع والمتخلف، هذه الأرقام تحتم على الدولة ممثلة بالأخ الرئيس وبطاقم حكومته ومستشاريه وكل أجهزته الإدارية والمالية، إعلان حالة الاستنفار وحالة التعبئة العامة بغية التوجه إلى ميادين الزراعة في ظل حشد إمكانيات الدولة وتوجيهها في هذا المجال وهذا الاتجاه. مع ضرورة أن يسبق ذلك اتخاذ إجراءات حازمة وشديدة تجاه ظاهرة زراعة القات بهدف الحد من اتساع رقعة الأرض الزراعية لهذه الآفة الخطيرة، بل والعمل على اجتثاثها للاستفادة من الأرض وتوظيفها بزراعات تعود على البلد بمحاصيل غذائية تضمن بقاء أكثر من عشرين مليون نسمة على قيد الحياة، فضلًا عن توفير ما تبقى من مياه في باطن الأرض يمكن أن تسهم في تخفيف ظمأ العديد من الناس حاليًا ومستقبلًا في ظل التقارير التي تؤكد استمرارية تدني نصيب الفرد من مياه الشرب مقابل إهدار هذه الثروة في ري شجرة القات القاتلة لكل ما يوحي بالحياة على هذه الأرض.

على الدولة ألا تترك المواطن يتخبط في دمه ودموعه وآلامه وأوجاعه دون مشاركتها في إنقاذه من هذا الجحيم الذي وضع فيه دون إرادته. عليها أن لا تشر عليه بالعودة إلى زراعة الأرض الغير مستصلحة دون مشاركتها ومد يدها من خلال توفير مستلزمات الإنتاج كالميكنة الزراعية الحديثة والبذور الجيدة والسماد الملائم ومد الأرض بالمياه سواء من خلال التنقيب عليها واستخراجها من باطن الأرض أو بتشييد وبناء السدود



والحواجز المائية خاصة في المناطق التي حباها الله بالأمطار الغزيرة بدلًا من هدرها في مصبات البحار. فضلًا عن تقديم مادة الديزل للمزارع بأسعار رمزية بغية تخفيض تكلفة الإنتاج.. على الدولة أن تستنفر طاقاتها وأن تبسط سيطرتها على كل شبر من مياهنا الإقليمية الغنية بالثروة السمكية بهدف الاستفادة من هذا المخزون الهائل الذي سيشكل للدولة موردًا أساسيًا وهامًا قد يتصدر قائمة إيراداتها السنوية، إذا ما أحسنت استغلاله ووظفت لاستثماره كل الإمكانيات المتاحة. على الدولة أن تحافظ على أملاكها التي هي في الأساس ملك للشعب، بخاصة في ما يتعلق بالأرض المفترض تسخيرها وتهيئتها في أن تصبح مراعي ومروجًا خضراء توظف في تربية الأبقار والمواشي وتفتح آفاقًا للاستثمار في هذا الجانب الحيوي والمربح في ذات الوقت.

إذا تمكنت الدولة من التوجه بنية صادقة وبقرار سياسي شجاع نحو هذه المشاريع الثلاثة، والمتمثلة بالزراعة والصيد وتربية الماشية، فإنها ستضع قدميها في أول الطريق نحو التمكن من إخراج مواطنيها من دائرة الخطر المحدق بهم إلى دائرة الأمان. فضلًا عن تحقيقها لموارد مالية من المؤكد أنها تفوق موارد النفط في ظل الإنتاج المتدني الحالي. إذ إن هنالك دولًا غنية بمواردها المتواضعة، فإسبانيا على سبيل المثال تعتمد على السياحة كأهم مصدر من مصادر دخلها السنوي، كما أن اقتصاد الدنمارك قائم على مبيعات الألبان واللحوم، وكذا هولندا التي تعتمد في دخلها على الثروة الحيوانية، إضافة لمورد آخر لا يقل أهمية عن تلك الثروة، والمتمثل بتجارة الزهور المصدرة لمختلف أنحاء العالم.

المهم كيف تستثمر الدولة إمكانياتها أيًا كان نظامها ومساحتها أو عدد سكانها، وكيف تسخر مواردها في مجالات تنموية بحيث يرتفع مؤشر ميزان مدفوعاتها في



الجانب الإيرادي. الأهم من كل ذلك كيف تستطيع أية دولة الحفاظ على مدخولها السنوي بحيث لا يبدد في مجالات عبثية تؤثر سلبًا على وضع ومعيشة المواطن، الأمر الذي ينعكس سلبًا على وضع الوطن برمته.

على الدولة في وضعنا هذا المأساوي والخطير أن تعلن حالة التقشف في صفوف مسئوليها ابتداء من الأخ الرئيس ونائبه ورئيس وزرائه مرورًا بالمستحدثين والمعتقين من وزراء ووكلاء ومحافظين ونوابهم الأمناء! ومدراء عموم مؤسسات ومكاتب، وأن تحثهم على المشاركة الوطنية في إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا البلد وسد جوع ما يمكن سده لكثير من الجوعى والمشردين والمعتوهين من خلال تسخير مدخراتهم بغية انتشال الوطن من مآزقه وذلك بتشغيلها في المجالات التي سبق أن تحدث عنها الأخ الرئيس. على الدولة أن توقف الفساد بكل أنواعه وأشكاله ولو بهدنة كي تتفرغ للقمة العيش التي صعب على بعض المواطنين ملامستها، فمن الصعوبة بمكان أن يقوى المواطن على مواجهة الموت مرتين؛ الموت الذي يواجهه يوميًا جراء البطالة وانعدام فرص العمل، وانعكاس ذلك على حياته وحياة من يعول، والموت المنتظر الذي تحذر منه التقارير الدولية، والذي إن حل بالفعل فإن أحدًا لن ينجو منه سواء كان مسؤولًا أو ثريًا. إلا إذا كان هؤلاء قد ضمنوا غذاءهم من خلال الكبسولات الغذائية التي تعطى لرواد الفضاء.

● «النداء»، العدد ١٤٩، الأربعاء ٣٠ أبريل ٢٠٠٨





مهزلة ورب الكعبة إن لم يكن البديل أفضل!

في الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم نحو ما ستسفر عنه التقارير الدولية التي تحذر جميعها من الأخطار المحدقة بسكان الكرة الأرضية جراء المجاعات القادمة، نجد أنفسنا



غير معنيين بهذا التهديد نظرًا لانشغالنا بما هو أهم من ذلك: انتخابات المحافظين، التي إن لم تبقِ على البعض في مواقعهم ليتمكنوا من إكمال مهامهم الوطنية المتعلقة بتنظيف صناديق التحسين والنظافة والتي ليس على إيراداتها ومصروفاتها أي رقيب أو حسيب، وكذا التوقيع على ما تبقى من مستخلصات، فلربما تأتي بمن هم أكثر خبرة ودراية من أولئك السابقين بكيفية أكل لحم الكتف مع العظم، بحيث لا يترك أي أثر يستدل به واشٍ أو جائع متطفل. فمع اقتراب يوم التصويت، الذي لم يعد يفصلنا عنه غير أيام، والذي يوافق يوم السبت ١٧ مايو ٢٠٠٨، ربما التحليل والتنظير والتقييم لهذه المحاولة الديمقراطية خلال هذه الفترة المتبقية غير مجدٍ، كون هذه التجربة منقوصة، ما لم تستوفِ معايير إقرارها، والمتمثلة بتمكين المواطن من ممارسة حقه في اختيار من يراه مناسبًا لهذا المكان الذي يشكل لحياته أهمية قصوى في ظل ممارسة السلطة المحلية لمهامها واختصاصاتها بمنأى عن السلطة المركزية، خاصة في الجوانب الإدارية والمالية. إذ كان يحدو هذا المواطن الأمل في أن يمارس هذا الاختيار بنفسه حتى وإن انتظر وقتًا إضافيًا ريثما تعدل بعض مواد السلطة المحلية.


12
تغلب على الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (3-3)
ميزانية وزارة الكهنة إن لم يكن البديل أفضل

البعض ما زال في انتظار ما ستسفر عنه هذه الخطوة وما سيتولد عنها، ما لم



تكـن مجرد ظاهرة صوتية، خاصة إذا ما اسـتمرت الأمـور على ما هي عليه ولو بإبقاء واحـد مـن المحافظين في مكانه. إذ عند هذا الإصرار سـيتأكد للجميع صحة نظرية هذه الظاهـرة، التي ربما سـيكون الجديـد فيها رفع أيدي أعضاء المجالـس المحلية الذين لا حـول لهـم ولا قوة في تزكية من يطلب منهم تزكيته كإطار جديد يسـبق قرار تعين الأخ الرئيس. التنفيس عن المواطن في هذا اليوم يتمثل بإخراجه من النفق الذي حشـر فيه بفعل الأزمات والاختلالات، وبفعل الفسـاد المستشـري في كل مكان، وبفعل الضغوطات المعيشـية التـي يتعـرض لها كل يوم. هذا اليـوم كان يفترض به أن يكـون يوم تنفيس لاحتقانات كل مواطن، ولو في حده الأدنى، أيًا كانت أسـباب وبواعث تلك الاحتقانات. إذ لكل مواطن شـكواه، ولكل مواطن آلامه، ولكل مواطن أوجاعه، ولكل مواطن صريخه وأنينـه الـذي يختلف بكل تأكيـد عن صريخ وأنين أخيه أو جاره، وكل بحسـب الحفرة الذي هو واقع فيها، وبحسب عمقها وضيقها. فالمواطن في المناطق الجنوبية من الوطن قد لا تنحصر شـكواه في لقمة العيش، التي لا شـك أنه يعاني كثيرًا من البحث عنها أو الحصول عليها، شأنه شأن غيره في المناطق الأخرى في هذا الوطن. إلا أن سقف مطالبه قد تعدت هذا الحاجز لمسافات أبعد بكثير؛ إلى أمور سياسية قد تشكل في عقيدته عامل ضغط بغية الرجوع في الأخير إلى النقطة التي يقف عندها الكثير من أبناء هذا الوطن، وهي النقطة التي يتحقق عندها ولو جزء من إشباع حاجاتهم المعيشية، كطموح توقف عنده الملايين من الناس منذُ سنوات.

ما من أحد إلا ويتطلع إلى ترجمة هذا القرار إلى واقع آخر يؤسس لحياة ديمقراطية حقيقية، ولممارسة فعلية يشعر عندها المواطن أنه صاحب القرار الفعلي في اختيار من يدير شـؤونه المحلية، حتى وإن ظل وضعه المعيشـي في ظل هذا الغلاء المتصاعد على مـا هـو عليه من سـوء، أملًا في أن تطـرح من على كاهله ولو بعض مـن الأحمال، أقلها



حمل محافظ لا يرغب الناس فيه، ربما لكونهم لم يلمسوا أية مشاركة منه طيلة تواجده توحي بأنه يمثل لهم سلطة أو ملجأ يأمنون إليه أو حاجبًا يمنع عنهم ظلمًا أو أذية، أو ظهرًا يحتمون به كلما حلت بهم المظالم والنكبات جراء ما يقدم عليه البعض من قوى التسلط والنفوذ؛ محافظ لا يتحمل الناس بقاءه ولو ليوم واحد ربما لانقطاعه وعدم تواصله مع الناس وتركه للحابل يختلط بالنابل، لدرجة أن كل مسؤول في إطار مسؤولية هذا المحافظ كبر أم صغر هو صاحب إمارة أو مالك إقطاعية يديرها كيفما يشاء.

هذه التطلعات لكثير من الناس في أن يزاح كابوس المسؤول الذي لا يغير إلا بفرمان إلهي. لا تعني أن يؤتى بكابوس آخر حتى وإن كان من أبناء المحافظة. إذ يجد الناس في بعض هؤلاء أنهم أكثر صلفًا وجهلًا وأنانية وأذية للآخرين، وأخطر من ذلك عشقهم وعصبيتهم للمناطقية، بحيث لا يرى سلطته إلا من خلال قريته أو عزلته أو دائرته الضيقة. الأمر الذي يجعلنا نجزم أن المشكلة لا تكمن فيما إذا كان المرشح من أبناء المحافظة أم من خارجها، وإنما بمعايير قد لا نجدها في هذا أو ذاك. إذ لا بد من شروط ومعايير تتوفر في المرشح حتى لو اقتصر الترشيح على أبناء المحافظة، أهمها المؤهل العالي والثقافة الواسعة ونظافة اليد واللسان، والقدرة على مد الجسور مع مختلف الشرائح وفئات المجتمع، بحيث لا تقتصر لقاءات المسؤول على شلة مقيله، أو مجموعة المنافع المشتركة.

البعض يعزو هذا القرار الذي يمنح أعضاء المجالس المحلية في كل محافظة حق التصويت لترشيح المحافظ بصورة انتقالية، إلى ضيق الوقت الذي اتخذ فيه هذا القرار وموعد التصويت. إلا أن هذا البعض ما زال يفضل أن تجري المنافسة في اختيار



من يحكم السلطة المحلية في إطار أبناء المحافظة فقط ووفق الشروط والمعايير المشار إليها آنفًا، طالما وأن هذا القرار قد اتخذ من قبل الأخ الرئيس لقطع الطريق على من ينشر غسيله على حبل السلطة المركزية متهمًا إياها بتعيين محافظين إما أنهم ليسوا أهلًا لهذا المنصب وإما أنهم مقربون ومحسوبون عليها، وإما لنعرات مناطقية كما هو الاعتقاد السائد في بعض مناطق جنوب الوطن. كما أن هذا التفضيل في أن يكون المرشح من أبناء المحافظة يجنب هذا القرار الانزلاق أو الخروج عن هدفه ومساره، بحيث لا يفقد مصداقيته ومضمونه فيما إذا استمر أي محافظ ليس من أبناء المحافظة في مكانه. البعض يعتبر هذا القرار، وبآليته الحالية، خطوة أولى، بخاصة إذا ما لاح في أفقها ما يبشر بالتغيير، وإذا ما تحققت من خلالها أحلام الناس، المتمثلة بإزاحة بعض كوابيسهم الجاثمة على صدورهم منذُ فترة، والمتمثلة ببعض المحافظين الذين يجب عليهم أن يخلوا أماكنهم لدماء جديدة وساخنة ربما تغير شيئًا من هذا الواقع الذي لن يتغير بالتأكيد بكبسة زر. إلا أنها البداية والمحاولة الأولى في الانطلاق نحو هذا التغيير انطلاقًا من كل محافظة.

إلا أن خشية هذا البعض تكمن في أن يأتي هذا القرار بمن هم أسوأ وبما يشكل للمواطن كثيرًا من الإحباط والقنوط في أن تتحسن أحواله يومًا ما. على الأخ الرئيس أن يدعم حرية اختيار المواطن لمن يراه أنه الأجدى في تمثيله وحكمه. فالمواطن هو الأدرى بما يدور حوله في محافظته، وهو المعني بسعادته من شقائه إذا ما أحسن أو أخطأ الاختيار. فجميعنا عند هذا القرار وهذا المنعطف على مفترق طرق؛ إما أن نبدأ بداية صحيحة بحيث تقودنا هذه الخطوة إلى الطريق الآمن والسالك الذي يوصلنا في الأخير إلى بر الأمان، وإما أن نظل نتخبط في سيرنا ورؤانا بحيث لا نستطيع التمييز حتى بين الاتجاهات الأربع، لدرجة الاعتقاد في ظل هذا التخبط وتلك العتمة أننا كلما



خطونا خطوة نحو الخلف زاد اعتقادنا أننا نسير في الاتجاه الصحيح، رغم ما يقابلنا في كل تحرك من آلام وأوجاع وعثرات وإنهاك يفقد البعض منا القدرة على الاستمرار في السير.

مرة أخرى، يفترض في هذا اليوم القادم أن يكون بمثابة يوم للتنفيس عن كرب الناس واحتقاناتهم، فيما لو تحقق لكل مواطن رغبته في التغيير. إذ ترجع هذه الرغبة، وربما هذا التمني، إلى حجم الإحباط المتراكم، بل وفقدان الأمل لدى الناس في إمكانية عمل شيء يغير ولو جزءًا من واقعهم، بخاصة وأن معظم مشاهداتهم اليومية وما يتبادر إلى مسامعهم يشكل عليهم بالمجمل ضغوطًا نفسية هائلة بغية ترسيخ الواقع المؤلم والمفجع في قاع ذاكرتهم، وفي عمق وجدانهم، ليقضي على ما تبقى من طموح أو أمل يراودهم نحو مستقبل أفضل. هذا الإحباط يتجسد ولو من خلال ظاهرة اجتماعية يصطدم بها الإنسان دون إرادته. فعندما نرى مسؤولًا سبق أن قرأنا سيرته وفتوحاته في مجال السطو على المال العام والخاص، وحبه للمال، أيًا كان، حلالًا أم حرامًا، نراه فجأة وفي مقدمة جمجمته أكبر سجدة في التاريخ الإسلامي، لا علاقة لها بالتخشع إطلاقًا، كونها من لوازم النصب والاحتيال والتدليس على الغير. إننا عند هذا المشهد لا نلام إذا ما استسلمنا لهذا الإحباط وهذا القنوط. وعندما يرد علينا تلفون مسؤول أو تاجر بسيل من الدعاء والاستغفار والابتهال، لدرجة يُخيل إلينا أننا أخطأنا وجهتنا، وأننا أمام الشيخ الجليل يوسف القرضاوي. فيما حقيقة الأمر أننا مقابل لص وربما أكبرهم لا يمت لهذه الطقوس بصلة، فإننا أيضًا عند هذه الحالة لا نلام على استسلامنا لكثير من هذه الإحباطات.

عند هذه العينة من المشاهد غير المقبولة، الملازمة لواقعنا المعيشي المحبط والمخيف،



نجـد أنفسـنا مهيئـين لإحباط أكثر فيمـا لو أخل بجوهر هـذا القرار ومسـاره المتعلق بانتخـاب المحافظـين، بحيث يؤدي إلـى فرض وتكريس محافظين قـد أكل الدهر عليهم وشـرب، أو ترقيـة آخريـن بإيصالهم إلـى هذا الموقع، رغـم معرفة النـاس بأنهم مجرد لصـوص محترفـين لن يزيدهم هـذا الموقع غير الإبداع في هذا المجال المتمثل بالسـطو ونهـب المـال العام، والخـاص إن أمكن. عند هذا الإصرار سـينطبق على السـلطة المثل القائل: "راح يكحلها أعماها". وعند هذا الإصرار تكون الدولة قد أغلقت بابًا ولو ضيقًا كان بالإمكان من خلاله إعادة الثقة بينها وبين المواطن.

● «النـداء»، العـدد ١٥٠، الأربعـاء ٧ مايـو ٢٠٠٨



يحيى السادة

أيهما مُقدم على الآخر... الأمن أم الغذاء؟


12
القضاء.. والحريات الصحفية
أيهما مقدم على الآخر... الأمن أم الغذاء؟

يعد الجوع، بما يشكله من أخطار، سواء على حياة الفرد أم المجتمع، والذي ينجم عن الاختلالات الاقتصادية والمعيشية وسوء الإدارة، وبالأخص في الجانب التنموي؛ العامل الأهم في سلسلة العوامل التي تؤدي إلى الجريمة وانفلات الأمن. فعند انسداد أفق هذا الجوع وأفق محطاته الأخيرة التي تغلق عندها كل أبواب الحلول والتمنيات والآمال المعقودة على تجاوزه، ليحل اليأس والإحباط محل كل ذلك. يصبح عند هذا المنعطف الخطير في حِلٍّ من الأخلاق والأعراف وحتى الثوابت الدينية، من منطلق أن الجوع هو الكفر بعينه



طالما أنه قادر على شـــد الفقراء، وبالأخص من الشيوخ المسنين والأطفال الرضع، إلى حلبة المـــوت على مرأى عائلهم، الذي عجز، بعد أن أعياه البحث، عن إحضار ولو كســـرة خبز لهذا المســـن أو بقايا علبة حليب لـــذاك الرضيع، في ظل التفاوت المعيشي المخيف بين من يمتلكون العزب والضيع وملياارات من هذه العملة أو تلك، وبين من لا يستطيع الاقتراب من رغيف العيش.

وفـــي ظل الجدل الدائـــر حول من يتقدم الآخر في اهتمامـــات المواطن والدولة، اســـتتباب الأمن أم توفر الغذاء؟ هنالك من يرى أنه إذا ما توافرت لقمة العيش لكل مواطن من خلال فرص العمل المتاحة، فإن ذلك سيشـــكل للمواطن عامل استقرار معيشـــي ونفسي، ســـينعكس بالإيجاب على انخفاض منسوب الجريمة إلى أدنى معدل لهـــا، بحيث تقتصر أعمال العنف والتقطع والســـرقة والســـطو على أفراد مهووســـين بمثل هكـــذا أعمال، وربما على معتوهين لا يدركـــون حقيقة ما يقدمون عليه. أي أن دافع الجريمة في مثل هذه الحالات وفي ظل وضع معيشـــي مســـتقر هـــو ما يمكن وصفـــه بالجريمة الترفية، كونها تنفذ خـــارج إطار ضرورات الحياة وأخلاقياتها.

آخـــرون يـــرون في الأمن أنه مقدم علـــى القضايا الأخرى، كون اســـتتبابه من وجهة نظر هؤلاء ســـيتيح للمواطن حرية الحركة في أن يبحث له ولأسرته عن طعام وشـــراب حتى في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة. إذ سيجد المرء عند هذا الوضع الآمن مساحة من الحرية والاطمئنان في أن يتحرك في كل الاتجاهات، وأن يستمر



فـــي بحثه إلـــى أي وقت يجد فيه ضالته. أيًا كانت صحة هذا الرأي أم ذاك، إلا أن الحياة، بمفهومها المستقر والآمن، تتطلب تلازم هذين المسارين معا. فكل من الأمن والغذاء متطلب أساســـي ملح، لا تستقر حياة الفرد أو المجتمع ما لم يستقر هذان العاملان.

ما لم أكن أتوقعه وأنا أتابع جلســـة مجلس النـــواب التي عقدت يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٨ والتـــي بثت بتاريـــخ ٢٠ و٢١ أبريل ٢٠٠٨، والمخصصة لمناقشـــة الوضع الأمنـــي، أن يكـــون وضعنا الأمني على تلك الصورة المخيفة التي نقلها للمشـــاهد أكثر من عضو، جعلت كل متابع لتلك الجلســـة يضع يده على قلبه لهول الأحداث والاختلالات الســـائدة في البلد، لا سيما حين شكا أعضاء نواب دوائر تشكل في الأســـاس ثقلًا قبليًا، أعمال النهب والتقطع والسرقات والاختطافات في مناطقهم، وحتـــى في إطار دوائرهم، ملقـــين باللوم على أجهزة الأمن فـــي عدم قدرتها على وضع حد لمثل هذه الأعمال المســـيئة لأخلاقيات وقيم ومثل الإنسان اليمني، ناهيك عن مصير المخطوفين الذين طال بهم الاختطاف لأكثر من عشـــرة أشهر بل ولأكثر من عام للبعض الآخر، دون قدرة وزارة الداخلية على عمل شـــيء تجاه خاطفيهم، فضلًا عن النهب الذي يجري على مقربة من نقاط التفتيش بحيث لا يستطيع أفراد هـــذه النقاط عمل شـــيء للمنهوب. كل تلك المظاهر حقيقـــة تدعو إلى الخوف وإلى الذعر. فإذا كان هؤلاء الأشـــداء هم من يشـــكون ضرهم وهم المدججون بالسلاح بكل أنواعه، فكيف بالرعية والفلاحين الذين يســـكنون المناطق التي يكاد الســـلاح الفردي يخلو منها!



في هذه الجلسة التي كنت من خلالها أتابع باهتمام شديد تفاصيل الوضع الأمني في البلد كوني لم أكن على إلمام كبير بهذا الجانب أو بالأحرى لم أكن أتصور أنه على هذه الحالة، لفت انتباهي التناغم السلبي بين الوضع المعيشي السائد والوضع الأمني الذي جسده أكثر من نائب خلال جلسة يوم واحد فقط، استطاعوا خلاله نقل الصورة الكاملة والواضحة بكل تفاصيلها لوضع البلد الراهن بإصرار عجيب وشجاعة نادرة توحي بصوابية من بصموا لهؤلاء في أن يكونوا ممثليهم في هذا المجلس لتبني قضاياهم التي هي في الأساس قضايا الوطن. كما لفت نظري قدرة طرف النقاش الآخر، وهو الدكتور رشاد العليمي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، على الرد بشفافيته، واضعًا النقاط على الحروف، بخاصة عندما سلم أكثر من مرة بحقيقة وحجم الصعوبات التي تعترض وزارته، لدرجة الإخفاق في سرعة حل بعض القضايا الأمنية نتيجة الوضع الاجتماعي وتركيبته المعقدة، بخاصة حين أجرى مقارنة بين تحرك أجهزته الأمنية وما يقابله من تحرك لبعض القبائل سواء على مستوى التسلح أم التجييش الذي يتداعى إليه بعض أفراد القبيلة مقابل قضايا لا تستحق مثل هذا التجمهر، مطالبًا بتشريع قانون يتيح للدولة نزع أكثر من ستين مليون قطعة سلاح لدى الجانب المدني، لتتمكن الوزارة من القيام بأدائها بصورة مغايرة لأدائها الحالي.

لا أخفي على القارئ أني وبرغم انجذابي لذاك النقاش الدائر والمحتدم والمخيف في كثير من محطاته، إلا أني كنت أسترق النظر لبذلة الأخ الوزير علّي أجد فيها ما يوحي به كلام الشارع وبعض فقهاء الموضة وخبراء الأسعار في هذا الحقل،



من أن ثمن بذلة أي وزير ممن يطلّون علينا كل ثلاثاء في نشـــرة التاســـعة مســـاءً ليقولوا للعالم من خلال مظهرهم إن ما يقال عن الوضع المعيشي المتردي في البلد هو كلام في كلام لا أســـاس له من الصحة... ثمن البذلة كما يقال لا يقل عن ألفي دولار، "دولار ينطح دولار".

حقيقة الأمر أني لم أكن مهتمًا من قبل بظهور هؤلاء ولا بـ"بحلقة" كل واحد منهم في الكاميرا، إلا عندما تبادر إلى سمعي أثمان تلك البذل، مما جعلني أحرص على متابعة هذه الجلسات كواحد من المهتمين بالموضة ومصدر إنتاجها ونوعية النسيج الذي نســـجت منه وعـــدد من يقتنون مثل هذه البذل خـــارج إطار مجلس الوزراء. لقد ســـببت لي هذه المعلومة إرهاقًا نفسيًا شديدًا بمجرد أن شرعتُ في قسمة هذا المبلغ على حالات اجتماعية تعاني من شـــح كبير في الطعام، ومن عدم القدرة على إحضار الدواء، وعجزها التام عن إرســـال أبنائها للتعليم. فألفا دولار امريكي هو ما يقابل ٤٠٠,٠٠٠ ريال يمني.

إذا ما وزع هذا المبلغ على أســـر جائعة، وهي كثيرة لا تحصى، فإن هذا المبلغ ســـيغطي حاجة ٤٠٠ أسرة، بواقع ألف ريال لكل منها، وعلى اعتبار أن كل أسرة تضم عشـــرة جائعين في المتوسط (عملت بحديث الرسول الأعظم (ص): "تناكحوا تكاثروا فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة")، فإن بذلة كل وزير بإمكانها ســـد جوع ٤٠٠٠ مواطن جائع. أما إذا ســـخرنا إجمالي قيمـــة ٣٢ بذلة فإن المبلغ الإجمالي بالريال هو ١٢,٨٠٠,٠٠٠ (اثنا عشر مليونًا وثمانمائة ألف ريال) يمكن به إشباع



١٢٨,٠٠٠ مواطن. أما فيما لو تكرم هؤلاء الوزراء وتنازلوا عن إحدى سـياراتهم الفارهة التي تصل قيمة الواحدة منها إلى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال، فإن إجمالي المبلغ هو ٤١٦,٠٠٠,٠٠٠ (أربعمائة وسـتة عشر مليون ريال) قادر على إشباع حوالي ٤,١٦٠,٠٠٠ (أربعة ملايين ومائة وسـتين ألف مواطن) حو إلى ٢٠٪ من إجمالي عدد السـكان. الأمر الذي يقودنا إلى حقيقة أن بالإمكان إشـباع نسبة كبيرة جدًا من الجوعى إذا ما تنازل كبار المسـؤولين عن شراء واحدة من بذلهم وتنازلوا عن واحدة من سياراتهم الفائضة التي تكتظ بها أحواش فللهم وربما أرصفة الشوارع المحاذيـة والمقابلة لتلـك الفلل، دون أن نقترب من أرصدتهـم أو فوائدها. أما إذا تمادينا في طموحنا في أن يعيد ألف شـخص كدفعة أولى ما بين مسـؤول وشيخ ووجيه ومنتفع، سـيارات الدولة إلى حظائرها، فإن قيمة هذه المرجوعات سيقابلها ألـف "حراثـة" (تراكتر) زراعي ألماني بإمكانها أن تغيـر وجه الأرض المكفهر إلى خضرة وسـنابل وربيع دائم، بينما وجه الحياة سيبدو أكثر إشراقًا وأكثر ألقًا، بل أكثـر نضارة، فضلًا عن إنقاذ الملايين من أبناء هـذا الوطن الموعودين بالمجاعات القادمة وما يترتب عليها من مآسٍ وأهوال، ستتركز مشاهدها الأولية بالتأكيد على شريحة الفقراء والمعدمين، كونهم لا يجدون في بيوتهم حتى قوت يومهم.

ما يثار حول مخصصات أعضاء مجلس النواب تجعلنا نسـقط من حسـاباتنا وذاكرتنا مسـتحقات الأعضاء الذين اعتدنا علـى تواجدهم وبالأخص من هم في صدارة النقاش لمجمل القضايا المطروحة والتي تهم الوطن وتشـغل بال أبنائه. إذ ما يحزننا أن يتقاضى البعض مثل هذه الرواتب والمخصصات والتي تصل شهريًا



إلى مبالغ قد لا يحصل عليها أكاديميون في الجامعات الأوروبية، في حين أن هذا البعض نادر تواجده خلال الخمس السنوات التي مضت، وإذا ما حضر في النادر فهو لمجرد التثـاؤب دون أن ينطق ولو بكلمة واحدة يذكّر بها أبناء دائرته بتواجده وباليـوم الذي رأوه بكامل عتاده وعدته متوجهًا لمنازلة الدولة تحت سـقف البرلمان كي ينتزع لهم ما استطاع من حقوق كما كان يدعي حينها!

عزاؤنـا في هؤلاء هو اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية القادمة. فبقدر ما كنت فخورًا وأنا أتابع ممثلي بعض الدوائر وهم يصولون ويجولون ليرفعوا بذلك رؤوس أبنـاء دوائرهـم، كان حزني لتغيّب وصمت من اعتادوا علـى الحالتين، وكذا ألمي الشـديد وأنا أتابع الحديث عن الاختلالات الأمنية، لقناعتي بعدم قدرة أي مواطن على تحمل العبأين في وقت واحد: العبء المعيشي الذي نترنح منه كل يوم، والعبء الأمني الذي لن يرنحنا هو الآخر فقط، بل سيشل حركتنا تمامًا، بحيث يوقف نبض الحياة المتبقي في عروقنا.

● «النـداء»، العـدد ١٥١، الأربعـاء ١٤ مايـو ٢٠٠٨



ما الذي ينتظر المحافظين؟


12
التسامح والاعتقاد (1-2)
ما الذي ينتظر المحافظين؟

فيما عدا الفارق النسبي فإن معظم الظواهر السلبية في انتظار المحافظين الذين سيتولون مهامهم، كلًا في حدود مساحة من الأرض قد تفوق مساحة دول لها كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفي إطار تجمعات إقليمية. كما أن كل واحد من هؤلاء المحافظين سيتولى مهام شؤون سكان قد يفوق عددهم في بعض المحافظات عدة مرات سكان دول من تلك المعترف بها دوليًا والتي تصول وتجول في محيطها الإقليمي وعلى مستوى دولي في ضوء حاجة العالم لمواردها وثرواتها وكذا لفائضها النقدي. من صور تلك الظواهر اضطرار المحافظ للتعامل مع أشخاص اعتادوا في الأساس على انتظار الحاكم على أحر من الجمر كي يبشروا بقدومه وملامسة يده وربما لثمها إن أمكن حتى وإن لم تجف دموع بعضهم جراء البصل المقشر والتي ذرفت على بلاط



المحافظ السابق، وهم يتوسلون إليه بعد أن وضعوا عدتهم وعتادهم على طاولته عله يتراجع عن قراره بعدم ترشيح نفسه، طالبين منه العدول عن مثل هكذا قرار، دون إدراكهم أن لا قرار له في هذا الشأن طالما لم يتلقّ الضوء الأخضر من قمة هرم السلطة التي هي أيضًا قمة هرم الحزب الحاكم بالموافقة على إبقائه. كما فات هؤلاء أنه لا يمكن لعاقل أن يقرر الخروج من جنته لو كان قرار هذا الخروج فعلًا بيده، بخاصة في ظل هذا الوضع الذي نجد فيه كثيرًا من المسؤولين يتشبثون بمواقعهم بأسنانهم ومخالبهم لما يمثل لهم هذا الموقع من جاه وثراء، ولما يمثل لهم هذا الموقع من سيطرة على الفوانيس السحرية المتمثلة بصناديق التحسين والنظافة، مقابل وضع الناس المعيشي الذي دفع بالكثير إلى البحث ولو عن بقايا طعام إن كان هنالك من بقايا. سينتظر هؤلاء المحافظين ظواهر أخرى هي غاية في السوء، كظاهرة الجوع والبطالة وسوء الإدارة في كثير من مكاتب ومؤسسات الدولة، وصقور هرمة معشعشة في أوكارها منذ سنوات، وطفيليات متحوصلة في كل مرفق من مرافق الدولة الإيرادية، ولصوص محترفون في نهب الأراضي، وقضايا مواطنين مظلومين مركونة في رفوف المحاكم منذ سنوات، وصراخ مواطنين أنهكتهم أجر العساكر المنفذين يوميًا ومن أكثر من جهة.

سينتظر كل محافظ خدمات متدنية في أكثر من مرفق خدمي، وتعليم هو الأقرب إلى التجهيل، وانفلات معيشي لم يسبق له مثيل في ظل حرية السوق التجاري وتفشي الغلاء الناجم في جزء منه عن الغلاء العالمي، فيما الجزء الآخر عائد إلى عدم وجود ضوابط ومعايير محلية تحكم العلاقة بين التاجر والمستهلك. كما سينتظر هؤلاء وفي كل محافظة طوابير ومجاميع هائلة من الخريجين وفي مختلف التخصصات، نسبة كبيرة منهم نزلاء بيوتهم، بينما الآخرون يتسلون بالحديث مع أنفسهم وهم يجوبون الشوارع كمقدمة على طريق تخليهم بالكامل عن أغلى ما أودعه الخالق في الإنسان



وميزه به عن غيره من المخلوقات، وهو العقل، بعد أن مر على تخرجهم أكثر من ثماني سنوات فقدوا بعدها الأمل في أن يحصلوا على حقوقهم ما لم ينتزعها لهم مسؤول من العيار الثقيل في ظل فقرهم وعدم قدرتهم على توفير مئات الآلاف كشرط مسبق يضمن لهم الحصول على استحقاقهم الوظيفي ولو بعد التخرج مباشرة.

لا شك أن جرد وتجميع كل هذه الظواهر ستشكل في مجملها إرثًا ثقيلًا وحملًا يصعب على أي محافظ حمله. كون تراكمات كل هذه السلبيات قد أخذ وقتًا ليس بالقصير يحتاج بالمقابل إلى إمكانيات وتضافر جهود وضمائر نقية وأيدٍ نظيفة وتوجهات صادقة كي تساعد على زحزحة وتذويب هذا الجليد ولو مع مرور الوقت.

إلا أن ما لا شك فيه أن هذه الأعباء قد ساهم في تراكمها معظم المحافظين وبعض الوزراء ممن شغلوا هذا المنصب، والذين لهم إسهاماتهم في تكويم هذا الإرث وبمشاركة السلطة المركزية التي تتحمل تبعات هذه الأعباء، كونها المسؤولة عن تعيين أولئك المحافظين خاصة ممن ثبت عبثهم وإهمالهم.

الآن أصبحت الكرة في ملعب كل محافظ حتى وإن لم يستوف شروط انتخابه المباشر من قبل المواطن، على اعتبار أن مهامه الحالية التي تندرج في إطار الحكم المحلي قد أضفت عليه صفة رئيس الحكم ولو في هذا الإطار المحدود كنظام هو الأقرب للفيدرالية نظرًا لصلاحياته الواسعة التي تتيح له التحكم بخيوط إدارة هذا القطاع الجغرافي والسكاني من خلال السيطرة على كل موارده وقنوات تصريفها بحيث لا ينقصه، كي يطلق عليه رئيس كيان، غير التمثيل الخارجي واعتماده على قوى أمنية محلية وعدم حاجته لتغطية عجز ميزانيته من الموارد السيادية للدولة المركزية. أي أن مسؤولية أي محافظ حاليًا هي مختلفة تماما عن مسؤوليات سابقيه؛ إذ تقع عليه مسؤولية النهوض



بمحافظته وفي مختلف المجالات. كما تقع عليه مسؤولية أية عثرات، بخاصة إذا ما ألزم بتقديم كشف حساب لأعماله ومنجزاته خلال هذه الفترة الانتقالية تمكن المواطن إما من تتويجه محافظًا من خلال صناديق الاقتراع المستقبلية، وإما رميه في زبالة التاريخ شأنه شأن العديد ممن أساءوا للوطن وأثروا على وقع آلام ومعاناة وأوجاع أبنائه.

إذا ما أخذنا محافظة بعينها ولتكن محافظة إب فإن ما ينتظر محافظها، القاضي أحمد الحجري، ربما أضعاف ما ينتظر غيره من المحافظين في ظل العوامل والأسباب التي أدت إلى إنهاك هذه المحافظة وإحباط العديد من أبنائها طيلة السنوات الماضية وبالتحديد الثماني الأخيرة منها؛ إذ ما يترقبه الناس حاليًا ويتطلعون إليه هو معرفة برنامجه وأجندته المستقبلية وبالأخص طريقته في تقديم أوراق اعتماده كبروتوكول اعتاد عليه أبناء المحافظة عند قدوم كل محافظ، إذ هنالك من المحافظين من فضل تقديم أوراقه للمشايخ ومراكز النفوذ وبطانة النفاق، فيما آخرون لم يعيروا هذه القوى أية أهمية انطلاقًا من سيكولوجياتهم، إذ بدت مواقفهم وتصرفاتهم هي الأقرب للمسؤولية وللحالات الإنسانية، ويؤكد على ذلك بصماتهم الواضحة وديمومة شخوصهم المحفورة في قلوب ووجدان وذاكرة أبناء هذه المحافظة، كالمرحوم يحيى محمد المتوكل والأخ صالح عباد الخولاني والأستاذ عبدالقادر علي هلال.

ما ينتظر الأخ المحافظ من مسؤوليات تفوق توقعاته حتى، وإن كان الخبير والعارف بشعاب هذه المحافظة، كونه أحد أبنائها، إذ ينتظره فساد لا يقل فتكًا بالناس عن غيره في المحافظات الأخرى، وربما يكون هو الأشد نظرًا لخبرة لاعبيه وتمرسهم نتيجة ما اكتسبوه من مهارات وقدرات في هذا الميدان. ما ينتظر هذا المحافظ أيضًا كثير من



جسـور الثقـة المهدمـة والتي تتطلب منه إعادة تشـييدها ومدها مع مختلف الشـرائح الاجتماعيـة وبالذات شـريحة الفقـراء والمعدمين والمحبطين، بخاصة مـن أبناء المدينة القديمـة، نتيجـة الإغـلاق الذي عانى منه الكثيـر جراء قرار خاطئ لا يمت للمسـؤولية بأيـة صلـة ولا ينـم عـن إدراك بخطورة عـدم التواصل مـع المحكومين، والـذي كان من نتائجه عزلة مدينة بأكملها عن محيطها السياسي والاجتماعي، الأمر الذي ترتب عليه مضاعفات في الأزمات المعيشية والإمراض المختلفة وارتفاع في عدد المعتوهين وتزايد في عدد المقدمين على الانتحار؛ إذ تحولت هذه المدينة من منارة للعلم ومجالس ينسـج فيها الأدب والشـعر، ومنارات ترشـد التائه إلى بوابات مسـاجدها ومدافن تخزن فيها المحاصيـل الزراعية وسـاحة حق ينتصر فيها القوي للضعيف وأسـواق جذب لكل من يبحث عن ضالته، تحولت إلى بؤس وشـقاء وسـجن هو الأكبر في التاريخ يحتجز فيه الآلاف من الجوعى، سواء من أبناء المدينة الذين تقطعت بهم سبل العيش أم من خارجها ممن قسا عليهم الدهر ليوعز لأعاصيره بجرفهم من قراهم بجوعهم ومظالمهم ليسكنهم خرابات بقايا منازل وكتاتيب ومساجد كلها اندثرت بفعل عوامل الطبيعة وبفعل الفقر الـذي حـل بأبنـاء المدينة وبفعـل إهمال الدولـة وتنصلها من تحمل مسـؤوليتها تجاه هؤلاء المنكوبين الذين لا يفصلهم عن سكن وترف كثير من المسؤولين في الضفة المقابلة غيـر إطلالاتهـم من فوق ركام خراباتهم ليروا كم هي السـنين التـي يحتاجونها للحاق بأولئك الأثرياء وكم هي المسافة المعيشية التي تفصل بينهم وبين هؤلاء المترفين.

ما ينتظر المحافظ، وفي إطار إرثه وأحماله القادمة، إخراج هؤلاء الفقراء من عزلتهم ومـن خراباتهـم ومـن جحورهم ليتمكنـوا من العودة إلـى الحياة الطبيعيـة من جديد بحيث يروا الأشـياء على طبيعتها. كما ينتظره أيضًا مواجهة أخطار نضوب المياه في كثير من الآبار نتيجة التوسـع العمراني الهائل واسـتنزافها الجائر في سقي مساحات



شاسعة من الأرض المزروعة بالقات في ظل الإصرار على البناء في الأراضي المحظورة، كونها أحواض مياه معدة لمواجهة أي طارئ مستقبلي يهدد حياة الناس، بخاصة إذا ما مددنا النظر نحو مواطنين يسكنون مديريات محيطة بالمدينة ما زالوا يعيشون عصور ما قبل التحضر حيث يتوجهون فجر كل يوم بدوابهم إلى أماكن يصل بعدها إلى أكثر من عشرين كيلومترًا نحو نبع ماء كي ينهلوا منه ما استطاعت دوابهم حمله ليعودوا إلى مساكنهم بعد منتصف النهار.

كثيرة هي التطلعات والتمنيات التي يبني عليها كثير من الناس آمالهم على الأخ المحافظ في حلها. إلا أن أكثر ما يقلق هؤلاء الناس ويشغل بالهم حاليًا فيما لم يوفق الأخ المحافظ باختيار بطانته بحيث يقع في شرك أناس سبق أن أفرزوا الكثير من ألوان الفساد، والذين إذا ما تطلب الأمر دحرهم أو إزاحتهم إلى أبعد مسافات ممكنة، فإن الأمر يتطلب موقفًا جادًا وإصرارًا يفوق الإصرار على إنجاز أي مشروع آخر.

● «النداء»، العدد ١٥٤، الأربعاء ٤ يونيو ٢٠٠٨



أين يكمن الخلل؟


12
زبيد الأم الموعودة
المحامون بين سوق النخاسة وبوابة الحرية!
أين يكمن الخلل؟

ما بين سنوات تكميم الأفواه في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين الماضي حين كان المواطن لا يجرؤ على الحديث السياسي في أي مكان عام، في الوقت الذي كان فيه هذا المواطن قادرًا على شراء احتياجاته الأساسية وغير الأساسية من مرتبه المتواضع حينها أو من أجر عمله اليومي.. بين تلك الفترة ويومنا هذا الذي بات فيه المواطن عاجزًا تماما عن شراء أهم أساسيات استمرار حياته مقابل تمتعه بهامش حرية طالما حلم بها دون إدراكه باستحالة تلاقيها في هذا البلد ورغيف العيش..

بين هاتين الحقبتين الزمنيتين اللتين يفصل بينهما ثلاثة عقود من الزمن، واللتين لم يتعد طموح المواطن خلالهما سقف لقمة العيش إذا ما خيرنا بين إشباع حاجاتنا الأساسية وغير الأساسية



مقابل تكميم أفواهنا بل وإخراسنا إن تطلب الأمر.. فأيًا من الحالتين سنختار؟ لا شك أنها معادلة صعبة حين يخير المرء بين حريته وأسباب بقائه. بين إصراره على التمسك بما ميزه الخالق عن سواه من المخلوقات مقابل حرمانه من أبسط حقوقه المعيشية. بين أن ينحدر إلى وضعية الحيوان بحيث لا ينشغل بغير أكله وشربه، أو أن يسمو فوق هذه الوضعية حتى وإن دفع قسطًا كبيرًا من استقراره النفسي والمعيشي. هذه التناقضات التي ما زلنا نعيشها اليوم تقودنا نحو ملامسة جوهر هذه الحرية التي تندرج في إطار الممارسة الديمقراطية الفعلية ونقيضها على المقلب الآخر والذي يطلق عليه بالحكم الديكتاتوري، فيما إذا كان اتباع النهج الديمقراطي هو المخرج نحو تقدم الشعوب وازدهارها، أم أنه بالإمكان التقدم في هذا الجانب بمنأى عن أية ممارسة ديمقراطية ولو في ظل حكم ديكتاتوري وفي ظل قبضة حديدية يصعب على أي مواطن الإفلات منها.

إذا ما سلمنا جدلًا بتناغم الوضعين السياسي والاقتصادي في الدول المتقدمة ديمقراطيًا، فإن اقترابنا من واقع الدول اللاديمقراطية وعلى وجه التحديد جمهورية الصين التي يُحكم شعبها بقبضة من حديد من قبل الحزب الشيوعي الديكتاتوري الشمولي، والذي يمثل النقيض لتلكم الديمقراطيات الغربية، سنجد هذا الحزب الهرم قد استطاع وبفترة زمنية قصيرة نقل هذا البلد الذي يشكل تعداد سكانه نسبة ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم، إلى مواقع متقدمة جدًا وفي مختلف المجالات رغم ما يحتاجه هؤلاء السكان من إمكانيات وموارد لضمان بقائهم على قيد الحياة، ربما تصل إلى نفس النسبة التي يشكلها تعدادهم. هذا المارد الاقتصادي المتمرد على قوانين الطبيعة التي تحاول دومًا إثناءه عن مسيرته الاقتصادية، والمتمثلة بالفيضانات المتتالية وبالزلازل الكارثية التي ربما لم يكن آخرها الزلزال الذي ضرب إقليم "سيشوان"، هو ذاته العملاق



المتمـرد علـى منطق الغرب وفلسـفته مـن أن تقدم اقتصـاد أي دولة يجـب أن يمر عبر طريق الممارسة الديمقراطية. إذ وبزمن قياسي استطاع أن يدحض صحة هذه النظرية مـن خـلال غزو منتجاته لمعظم أسـواق العالم ليحقق بذلك فائضًـا نقديًا هو الأعلى في العالم بلغ عام ٢٠٠٧م تريليونًا وثلاثمائة مليار دولار أمريكي، مسجلًا بذلك الدولة رقم واحـد في تحقيق هذا الفائض وسـط توقعـات كبار علماء الاقتصـاد وكبار رجال المال والأعمال بقرب احتلال هذه الدولة للموقع الاقتصادي الثالث في المدى المنظور والقريب جـدًا، والـذي تحتله ألمانيا حاليًا، فـي ظل توقعات أخرى بإمكانيـة تتويجها في المركز الاقتصادي الأول بحلول العقد الثالث من هذا القرن.

في ظل هذا التحليل، بين التسـليم جدلًا بتناغم الوضع المعيشـي في ظل الممارسـة الديمقراطيـة الفعليـة وما يقابل ذلك من ديكتاتوريات متقدمة فكريًا من خلال انحيازها لأوطانها وشـعوبها والانتصار لأهم قضاياها، يمكننا الوقوف على أهم حقيقة في هذا السياق وهي:

أن تقدم الشـعوب وازدهارها وتفوقها في كثير من المجالات مرده أشخاص مهيؤون للقيام بمثل هذا الدور القيادي سواء كان الإطار السياسي الذي يعملون من خلاله إطارًا فرديًـا أم حزبيًـا في إطـاره الديمقراطي أم الشـمولي. مثال على ذلك وفـي إطار العالم الثالـث الدكتـور مهاتير محمد "رئيس وزراء ماليزيا الأسـبق"، ورئيـس دولة الإمارات المرحوم بإذن الله زايد بن سلطان آل نهيان، وسلطان عمان قابوس بن سعيد.

التوقف عند هذا الأمر المتعلق بنهضة بعض الشعوب وتعثرات البعض الآخر سنجده حتمًـا مرتبطًا بسـيكولوجية الحاكم وبمنسـوب مخزونه العلمـي والثقافي، وانعكاس ذلـك علـى تفكيره وغيرتـه على وطنه فيما لـو تأخر عن ركب الأوطـان الأخرى، وبمدى



حزنـه وقلقـه إذا مـا جاع شـعبه، وبثـورة غضبه وثـأره إذا ما ظلم أحد مـن مواطنيه، وبطريقـة اقتصاصـه إذا مـا تعرضـت ثـروة وطنه للنهـب والابتلاع من قبـل حفنة من الحيتـان الداخليـة، وبدرجة زئيره إذا ما اقترب جار مـن عرينه أو حاول التنكيل بأحد من رعاياه.

أسئلة لا تنتهي في ظل مسميات الأطر السياسية التي لا تقدم ولا تؤخر في الأوضاع المعيشـية لكثير من الشـعوب في شـيء، بخاصة في العالم الثالث المتخلف الذي لا فرق فيـه أن يحكـم المرء في إطار ديمقراطي سـواء كان شـبه فعلي أم كوميديًـا، أم في إطار آخـر، حتـى لو لم تخترع له تسـمية حتى هـذه اللحظة. المهم كيف تخرج الشـعوب من أزماتهـا، وكيف تتحرر من جوعها، وكيف تقضي على البطالة المتفشـية في شـوارعها وأزقتهـا، وكيـف تتخلص من لصوصهـا وحراميها بغية اسـتعادة الأمل في أن تحيا حيـاة طبيعيـة؟ أسـئلة هي في رسـم المسـتقبل الذي ربما نجـد لها أجوبـة من خلاله، ولـو فـي اتجاهين متضادين حول من كان يقف وراء تقدم الشـعوب ومن كان يقف وراء تخلفها، إذ عند هذا الفرز سيتضح لكثير من الشعوب سر تعاستها وبؤسها وشقائها، خاصة الشعوب الواقعة في ذيل الكشف المدون فيه أسماء الدول المتقدمة وأسماء الدول الأكثر فقرًا وأكثر تخلفًا في العالم.

● «النـداء»، العـدد ١٥٧، الأربعـاء ٢٥ يونيـو ٢٠٠٨



ثقافة محافظ جديرة بالاهتمام


12
العرب وغياب التحاور
ثقافة محافظ جديرة بالاهتمام
تعديل المعدل!!

حين أكد المهندس أحمد الميسري، محافظ محافظة أبين، في منتدى الوحدة اليمنية الذي عقد بزنجبار في ٢٤/ ٢٠٠٨/٦، أن الإصلاح يبدأ بالإدارة التي عشعشت فيها كل مظاهر الفساد والإفساد والمحسوبية، وإهمال الكوادر ذات الكفاءات والتخصصات، فإنه بذلك قد وضع يده على الجرح الذي طالما أدمى الوطن ورنح مواطنيه لعقود من الزمن، فضلًا على عدم توقفه عند هذا التشخيص الدقيق؛ إذ حدد له الوصفة العلاجية الناجعة والمتمثلة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ليذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فيما إذا أرادت السلطة لهذا الوطن أن يتعافى من علله وأوجاعه المزمنة، حين شدد على ضرورة الابتعاد عن الأخذ بأي توجه





● الميسري

أو انتماء للكفاءات، ســـواء السياسية أم الحزبية، كون مقياس المسؤولية ومعيارها مـــن وجهة نظر هذا المحافظ هي الكفاءة والقدرة على العمل. حديث لطالما انتظرناه طويلًا، ولطالما علقنا آمالًا على هذا اليوم الذي نجد فيه مســـؤولًا ينطق بمثل هكذا حديـــث. فبالرغم من أن ما أورده الأخ المحافظ يعد من الثوابت الأساســـية التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها إذا ما فكر أو حلم أحد في الخروج من نفقه المظلم، علـــى اعتبار أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال القيادات السياســـية والإدارية التي إذا ما وضعت في أماكنها الصحيحة والمخصصة لها وفق مؤهلاتها واختصاصاتها،



فإن هذا الحلم سيتحقق لا محالة، وبالتالي تتحقق معه أحلام الناس في الخروج من أنفاقهم؛ كون هذه الأحلام ستتحول إلى حقيقة وواقع ملموس. إلا أن الجديد في هذا الأمر والجدير بالاهتمام، يكمن في الرؤية الجادة والنظرة البعيدة للأفق الذي يمكن للوطن من خلاله الخروج من هذا المأزق. كما أن من قال هذا الكلام واحد من عشرين محافظًا تمنينا لو نطق بعضهم ولو بجزء من هذا الحديث ولو همسًا. بينما الملفت في هذا الطرح شجاعة هذا المحافظ من خلال إطلاقه لهذه الحقيقة التي تعد مرة على السلطة، سيما في هذا الزمن الذي ندر فيه مثل هؤلاء الرجال؛ زمن لا يجيد فيه معظم من يطلق عليهم المسؤولين غير المدح والاسترخاء والتهرب من المسؤولية؛ إذ لو كان هذا التوصيف غير صحيح لكان هؤلاء قد باشروا مسؤولياتهم في ضوء الصلاحيات الممنوحة لهم، والتي تجيز لكل منهم انتشال المتخندقين والفاسدين والعابثين من مواقعهم لإحلال كفاءات وقدرات وأيادٍ نظيفة قادرة على تغيير هذا الواقع المؤلم والمكرس في معيشة الناس اليومية والمتجذر في نفوس الكثير من المحبطين الذين يئسوا من اليوم الذي ستستقر فيه أوضاعهم وتصلح فيه أحوال معيشتهم؛ إذ أصبح هذا اليوم في قناعات الكثير بمثابة معجزة، ربما لن تتحقق من خلال مخلوق بشري؛ نتيجة التراكم الهائل من الاختلالات الذي أفرزه الفساد وعلى مدى السنوات الماضية التي تمثل عمرًا لملايين الناس في هذا البلد.

لا أدري فيما لو كان الأخ الميسري محافظًا لمحافظة إب وأحد أبنائها كما يشترط ليكون محافظًا! إن كان حديثه سيختزل بما أورده. أم أن هنالك لغة أخرى كان



سيضطر لاســتعمالها، بخاصة إذا ما فوجئ بحجم العبث والفوضى والمحسوبية والســطو على أملاك الخاصة، ونهب للأملاك العامة، والاختلال الإداري، الذي لا يضاهيه أي اختلال في المحافظات الأخرى.

حقيقة لا نحمل المحافظ الحالي القاضي أحمد الحجري وزر غيره ممن راكموا هذه التركة الثقيلة على أبناء هذه المحافظة، وعليه شخصيًا إن هو شمر عن ساعديه محاولة التخفيف من هذا الحمل؛ إذ لا عتب على هذا المحافظ حتى هذه اللحظة إلى حين يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. فقط عتبنا عليه فيا لو أبقى على هذا الوضع المزري على ما هو عليه. كما أن عتبنا عليه فيما ضعف لياقته؛ إذ لم نجده منذُ توليه مهامه في أي مكتب من مكاتب فروع الوزارات والمؤسســات التي إذا ما أقدم على الاقتراب منها أو التوغل في دهاليزها فســيتبين له كم هو محقٌ محافظ "أبين" في طرحه.

● «النـداء»، العـدد ١٦٠، الأربعـاء ١٦ يوليـو ٢٠٠٨





قمح الإمارات.. وقود الانتخابات القادمة

ما من شك أن وضعنا الاقتصادي والمعيشي المتردي، والمكشوف أساسًا لكل مواطن في الداخل والخارج، وكذا لمحيطنا العربي، وللعالم، هو ما دفع بالإخوة



إب.. سيرة المطر والحجر

الأشـــقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة لتخصيـــص هدية غذائية تحتوي على خمســـمائة ألف طن من مادة القم، ما يعادل عشـــرة ملايـــين كيس، إذا ما وزعت بالفعل فإن كل مواطن، أيًّا كان انتماؤه، ســـيحصل على نصف كيس، الأمر الذي سيســـاعد على تخفيف ولـــو جزء من معانـــاة الناس، الناجمة عن الفقـــر المحدق بهم والمطوق لأعناقهم منذ ســـنوات، والذي يتزايد يومًا بعد يوم جراء البطالة وانعدام فـــرص العمل، وما يقابل ذلك من ارتفاع جنوني غير مسبوق في أسعار المواد الأساسية وغير الأساسية.


12
الراعي وقصة ثورة وثوار
معان الأحرار!
فسح الإمارات.. وفيد الانتخابات القادمة

عند هذا الخبر المتعلـــق بالكمية المهداة ومصدرها يظل الخبر في إطاره الطبيعي؛ كون العلاقة القائمة بين الدول، وبالذات بين الأشقاء، تستدعي مثل هذه اللفتة الكريمة، فـــي ظل التهديـــد بالمجاعة التي ربما تتعرض لهـــا بلادنا كواحدة مـــن البلدان المصنفة في خانة الـــدول الفقيرة، التي تعتمـــد في تغطية احتياجات مواطنيها على الاســـتيراد بدلًا من زراعـــة الأرض بغية الوصول إلـــى الاكتفاء الذاتي، الذي لا يصعب تحقيقه، إذا ما توفرت الإرادة السياســـية، وســـخرت الإمكانات المتاحة والمهدرة لذلك. ما هو غير



طبيعـــي فـــي هذا الأمر ما يثار حول مصير هذه الكمية المهداة والآلية التي ســـيتم التوزيع من خلالها وأرجحية الســـلطة بين التوزيـــع والتأجيل وفقًا للأهداف التي تبتغـــي تحقيقها، وبما يعزز من مواقعها في الانتخابـــات البرلمانية القادمة، وحول إمكانية إقدام السلطة على ابتلاع هذه الكمية.

هذا الكلام إذا ما ثبتت صحته فإن أخطار مثل هذا التصرف تفوق بكثير الفوائد المرجوة التي يتعشـــم المنظـــرون تحقيقها؛ كون هذا التنظير الشـــيطاني يتعارض في الأســـاس مع الهدف السامي والنبيل الذي رســـمته وأعلنته القيادة السياسية فـــي الإمارات. كما أنه يتعارض مـــع القيم والمُثل والأخلاق التي تدعو جميعها إلى ترفع الإنســـان عن التلذذ بجوع غيره وفقره وحاجته الماسة لأية مساعدة إنسانية، خاصة في ظل الفقر المدقع الذي تعاني منه شـــرائح واسعة من مجتمعنا، وفي ظل المجاعـــات المتوقعة التي ينذر بها العديد من التقاريـــر الدولية، والتي في مقدمتها تقرير منظمة "الفاو" للغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة. هذا من الجانب الإنساني والأخلاقي.

أما من الجانب السياســـي فإن مســـؤولية الأخ الرئيس تجاه مواطنيه لا تتجزأ. كما يفترض بها أن لا توظف لمصلحة تنظيم سياســـي بعينه على حســـاب أوجاع ملايين الناس وآلامهم، حتى لو كان في الأمر تحقيق مكسب سياسي على الأرض؛ إذ عنـــد خط الجوع تســـقط كل الذرائـــع "الميكيافيللية"، بخاصـــة إذا ما كان ثمن الوســـيلة المستخدمة لتحقيق غاية سياسية هي اســـتمرار جوع الناس واستمرار



معاناتهم اليومية؛ مما يحتم على المنظرين لهذا المشروع القاتل والمدمر لما تبقى من أمل في نفوس الناس نحو إصلاح هذا البلد، أن يمسحوا من ذاكرتهم ما رسم فيها من مخططات، وأن يعملوا على تبخير ما تجمد في قيعان أدمغتهم من مشاريع سياسية بغية الإضرار بالخصم؛ كون هذه الأذية لن تمس بغير الجوعى والعاطلين والمقعدين، بينما قادة التنظيمات، الذين هم في أبراج عالية ومحصنة، لن يصلهم هذا اللهب على الإطلاق؛ كونهم أبعد ما يكونون عن حافة الجوع الذي يقف على تماس منه فقط ملايين الفقراء الذين لا علاقة لهم بالسياسة حتى وهم يمارسون الاقتراع تلو الاقتراع. فكثير من المخططات غير المدروسة بعناية، والتي تطهى على استعجال، كثير منها يفشل، بحيث لا ينتج عنه غير ما هو عكسي، وما هو غير متوقع.

فمَن من الجائعين إن كان في خط الموالاة قادر على الانتظار حتى أبريل ٢٠٠٩، ليحصل على حفنة من هذا القمح؟! ومن من الجائعين في الخط المعارض قادر على النسيان أو الغفران للسلطة إن هي حاولت إقصاءه من طوابير الجائعين بذريعة الاختلاف في الرؤى والتوجهات السياسية التي من المؤكد أن نسبة كبيرة من الموالاة والمعارضة لا يفقهونها؛ كون كل واحد من هؤلاء ما إن يُسقط ورقة الاقتراع في الصندوق حتى ينام نومة أهل الكهف ليصحو على وقع طبول اقتراع آخر؟! في ظل هذا الواقع، الذي لا يمكن في ضوئه تسمية الانتخابات غير أنها لعبة ترفيهية تجري بين الحين والآخر كما هو ركض الثيران وراء الناس في شوارع مدينة "بامبلونا" في إسبانيا؛ في ظل ذلك يمكننا القول إن الانتخابات ليست عقيدة يعاقب



المرء عليهـــا لدرجة حرمانه من معونة القمح إذا ما أخل بجوهرها ومضامينها؛ إذ يتحتم على الســـلطة الفصل بين السياســـة والأخلاق، بخاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الإنســـاني، من خلال تجنيب الناس في هذا البلد حمى ظاهرة استغلالهم عنـــد كل محطة انتخابية، نتيجة إقحام لقمة العيش في معمعة تلك المعتركات، طالما أثبت هذا المواطن في كل المحطات الانتخابية الســـابقة، وبما لا يدع مجالاً للشـــك، أنه لا يختلف في تفكيره وتركيبته عن تفكير وتركيبة جنود الإسكندر الأكبر، الذين زج بهم في حروب لا هدف ولا طائل من ورائها غير جندلة الأمم والشـــعوب، دون أن يسألوا قائدهم يومًا ولو لمرة واحدة عن سبب قيامهم بذلك، ودون أن ينالهم من غنائم تلك الحروب شـــيء غير إشـــباع نزوات قائدهم، وربما إشباع جوعهم؛ هذا الإشـــباع الذي لم يصل إليه بعد مواطنو التصويت في هذا البلد، إذ مازال حكرًا على كبار القـــوم، الذين ما زال دورهم محصورا في إحضار الشـــوالات الفارغة لملئها من غنائم كل موسم من مواسم الحصاد المتعاقبة.

● «النـداء»، العـدد ١٦٢، الأربعـاء ٣٠ يوليـو ٢٠٠٨



يحيى السادة



الفضيلة التي ننشدها

في زمن لا عقارب فيه تدور، وفي وضع لا شيء فيه يوحي بنبض الحياة، زمن تبدل فيه كل شيء، واختل فيه كل شيء، بحيث لم نعد نرى فيه الناس إلا وهم متخمون بالعذاب ومثخنون بالجراح جراء ما حل بهم من جوع لا مناص منه إلا بمعجزة ربانية ولا خلاص منه إلا بتدخل إلهي. زمن هو ما يشيب فيه الوليد، ووضع رأينا فيه كيف



للكهل أن يسترسل في النحيب بعد أن وجد نفسه وحيدًا عاجزًا عن إطعام أحفاده الذين فارقهم معيلهم وإلى الأبد حين كان يخوض حربًا لا ناقة له فيها ولا جمل، ولربما كان يحاول اجتياز حدود الاغتراب عله يصل أرضًا يجد فيها فرصة عمل يسد من خلالها جوع من فارقهم. زمن لا جديد في يومياته غير المزيد من قوافل المحتاجين وطوابير المتسولين، ولم يعد التسول فيه حكرًا على المعاقين بل تعداه إلى الأطفال والشيوخ والنساء، وحتى الشباب الذين أوصدت في وجوههم أبواب العمل.


12
محمود درويش.. الشاعر الذي لن يموت
الفضيلة التي ننشدها

أطفال يكاد نطقهم ينحصر في لفظ "جائع"؛ هذا اللفظ الذي يدمي القلب قبل العين، بخاصة إذا ما تبين أن وراء هذه الاستغاثة بطونًا أخرى جائعة في انتظار ما ستتمخض عنه مناجاة هذا الطفل الذي يمتد بحثه عن كسرة خبز حتى وقت متأخر من الليل.

لا أدري أية فضيلة يُبحث عنها من خلال ما يسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في ظل هذه المشاهد اليومية الدامية لكل الحواس! وأي منكر سيجدونه في هذا البلد المنكوب أكثر من هذا المنكر الذي تضطر فيه الأمهات للتضحية بأغلى ما عندهن حين يرسلن أطفالهن إلى المجهول بحثًا عن لقمة عيش، مفضلات التضحية بصغارهن على مد أيديهن أو البوح بأصواتهن كون ذلك يندرج في إطار العورة والمنكر! ثم أية



فضيلة هذه التي يريدون إسقاطها على واقعنا بغية محاكاة واقع جيراننا، لا سيما بعد الفضيحة التي أوردتها إحدى الفضائيات في نشرتها الرئيسية مساء الخميس ٣١ يوليو الفائت حين أوردت خبر القبض على أحد دعاة الأمر بالمعروف البارزين في المملكة وعلى وجه التحديد في إمارة جيزان متلبسًا بزواجه من ست نساء جميعهن على ذمته لحظة القبض عليه متجاوزًا شرع الله!

نقول لأصحاب مشروع الفضيلة المنشغلين بأمر هذه الهيئة دون انشغالهم بجوع الناس وفقرهم وإذلالهم، والذين سيجرون هذا المشروع بقصد أو دون قصد إلى متاهات سياسية وتصفية حسابات نتائجها بكل تأكيد غير محمودة العواقب، لا سيما في ظل تعارض هذا المشروع مع وجود الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الشرعية القائمة منذ ستة وأربعين عامًا، نقول لهم: هل هنالك من منكر أكبر من هذا المنكر الذي أقدم عليه ذلك "الداعية"؟ وهل هنالك من منكر أكبر من منكر الفقر والجوع والموت على الأرصفة وعلى أبواب المستشفيات الخاصة والعامة جراء عجز الفقراء والمعدمين عن وضع أقدامهم على أبواب هذه الأماكن؟ هل باستطاعتكم كف أيدي الفقراء والمحتاجين عن التسول من خلال إيجاد فرص عمل وسد حاجات البعض من خلال جمعياتكم وفوائد استثماراتكم المتناثرة في أرجاء الوطن؟ هل تلمستم يومًا أو تبادر إلى أسماعكم أن الفقر المدقع الذي حل بكثير من الأسر قد دفع بأبنائها وهم في طريقهم إلى مدارسهم إلى مد أيديهم لبعض المارة طلبًا لما يقابل ثمن كراسة أو ما يقابل رغيف عيش؟!

هل فكرتم يومًا بمشاريع عمل تستوعبون خلالها عشرات الآلاف من العمال الذين يفترشون الميادين والطرقات والأرصفة صباح كل يوم، في جميع محافظات الجمهورية بحثا عن وميض ضوء يرشدهم إلى عمل شريف يقتاتون منه؟ هل زرتم السجون يومًا



لتـروا كـم هــي المظالم وكم هــم المظلومــون القابعون خلـف القضبان، والذيـن زُجّ بهم لأسباب كان بالإمكان معالجتها خارج أسوار وسياج تلك السجون؛ لو وُجد أهل الخير وأهل الرحمة؟ هل لاحظتم، وأنتم بلا شـك من رواد بيوت الله، كم هم المتسـابقون بعد كل صـلاة على اسـتجداء المصلين وكم هي الدموع التــي يذرفونها بحرقة وألم وكم هي الأعداد المنكوبة بالفقر سنويًا إذا ما قارنتم ذلك بين رمضان وآخر من كل عام؟ هل طفتم يومًـا ببعـض قرى الريف لتروا كم هي خاوية بعـد أن هجرها أهلها باتجاه المدن هربًا من الظلم والجوع والعطش؟

كثيـرة هــي المؤشـرات والدلائل التي تؤكد علــى تجذر الفقر والمعاناة فــي هذا البلد والتــي لا تحتــاج إلى براهين للتأكيـد عليها؛ إذ لا أحد إلا ويقر بذلـك بمن فيهم أنتم يا أصحــاب مشـروع "الفضيلــة"! ما لــم تكونوا مقيمين فــي كوكب آخر أو تعيشـون نمط غيركم من كبار المسؤولين والأثرياء.

الفضيلة التي ننشدها يا أصحاب هذا المشروع تكمن في إخراج الناس من جحورهم بعـد أن أوقعهـم وأوغلهم الفقر فيها. هذا الفقر الذي خبره وعايشـه الصحابي الجليل أبــو ذر الغفـاري رضــي الله عنه، والذي لــم يتردد في حضه على تحفيـز الفقراء الذين لا يجـدون فــي بيوتهم قوت يومهم على الخروج إلى الناس شـاهرين سـيوفهم. كما أن هذا الفقر ذاته هو ما تمثل للخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بالكفر؛ مما دفعه للقـول: "لــو كان الفقر رجـلًا لقتلته". أما الخليفة عمر رضي اللــه عنه، وهو الصارم في إقامــة الحـدود حتــى على ابنه حين أمر بجلده، فقد تغاضى عن إقامة حد السـرقة حين تفشت المجاعة بين الناس في عهده في ما سُمّي عام "الرمادة".

كل هـذه الشـواهد والمحطـات تقودنا إلى حقيقـة أن الفقر يظل العقبــة الكأداء أمام



تحقيق ما تسعى إليه جميع الأديان السماوية وبالأخص ديننا الحنيف. وبالتالي فإن السبيل للوصول إلى مجتمع فاضل يتطلب أولًا تذليل العقبات التي تعترض طريق تحقيق هذه الغاية النبيلة؛ إذ يتطلب الأمر من أصحاب مشروع الفضيلة وقبل الشروع في تسليط الأضواء عليهم كما عودونا عند كل مشروع أو اختراع يتبنونه إعلان مواجهتهم للفساد والإفساد بكل أشكاله وأنواعه وألوانه، والمجاهرة بإعلان حربهم على الفاسدين، وكل من يقف وراء الفوضى والعبث، ونهب المال العام الذي أوصل الناس إلى هذه الحالة من الفقر، والذي بدوره أفقد البعض القدرة على مواصلة التمسك بأخلاقيات ومثل وقيم مجتمعه، وربما ثوابت دينه. عند ذلك يمكن لهذا المشروع أن يعم الأرض تلقائيًا دون الحاجة لأية مجاميع مدججة بالعمائم واللحى، وربما الهراوات، وإلى ما هو أبعد من الهراوات وعند ذلك أيضًا سيمكننا القول إن هذه الفضيلة هي بالفعل التي كنا ننشدها.

● «النداء»، العدد ١٦٤، الأربعاء ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨



الجراد أهون من الفساد


يمانيو المهجر.. صراع الهوية وفضيحة اللا إياب

حضرمة الإرهاب

خلاف "الفرقة والسبعين".. وهم أم حيلة؟

الجراد أهون من الفساد

يعد الفساد أنجع وسيلة وأمضى سلاح إذا ما تطلب الأمر الفتك بشعب من شعوب المعمورة، أيًا كان تعداده، وأيًا كانت موارده وإمكاناته. إذ تعد هذه الآفة الخطرة والمدمرة أفتك الأدوات من حيث القدرة على القيام بهذه المهمة، بل وأنظفها من حيث القضاء على كل ما يوحي بالحياة دون الحاجة لإراقة قطرة دم واحدة، من خلال التدمير المبرمج الموجه نحو تدمير الذات، المتزامن مع التجويع والإذلال والتركيع. فلقد أفرزت هذه الظاهرة، من خلال تمددها في جسم الوطن بانسياب تام ودون عوائق، شريحة اجتماعية جديدة هي غاية في السوء، كونها تمثل مخرجات لظاهرة ما كان لها أن تستمر وتنمو بهذه الصورة التي هي عليها اليوم لو لم يكن هذا الرديف الطفيلي ينمو معها في ظل المناخ الذي تهيأ له، وفي ظل تعدد وتنوع الأوحال الحاضنة والمساعدة له على النمو والتكاثر، والتي مكنته من ممارسة سلوكه



المشين في وضح النهار، الأمر الذي انعكس على حياة الناس الذين لم نعد نرى في وجوههم غير حالات البؤس والأسى والوجوم والتجهم؛ إذ لا شيء يدعوهم إلى الابتسام في ظل تنامي هذه الظاهرة التي طالما أفقدتهم الأمل في أن تتحسن أوضاعهم يومًا ما، أو أن تأتي لحظة انفراج يتمكنون من خلالها من العودة إلى حياتهم الطبيعية.

فالوضع المعيشي الحالي المغلف بالإحباط والقنوط هو ما أفقد الكثير توازنهم وقدرتهم على التركيز والتمييز في تحديد الصور والأشكال التي اختزنتها ذاكرتهم لعقود طويلة من الزمن، لدرجة عدم شعور الأخ بأخيه، والصديق بصديقه وهو يمر بمحاذاته أو بمواجهته، وكأنهما يعيشان اللحظات الأولى من يوم الحشر؛ هذا اليوم الذي لا يفكر فيه المرء إلا بنفسه وبمصيره المرتقب. الأمر الذي يحتم على كل الناس في ظل المعاناة اليومية أن يرفع كل واحد منهم العتب واللوم على الآخر، بل وأن يسقط هذا العرف من ثقافته، ليلتمس بالمقابل لأخيه أو صديقه العذر، ما دامت لقمة العيش في أيامنا هذه هي الشغل الشاغل لكل الحواس، وما دام شعار "البقاء للأقوى" هو القانون السائد والمنظم للعلاقة بين الناس؛ هذا القانون الذي أفرز الكثير من الصور القاتمة والاحباطات المتزايدة، بحيث لم يعد هنالك من شيء يستوقف الناس ويلفت انتباههم غير الحديث عن ظاهرة الفساد، حتى وإن كان يدور همسًا، أو عن بعد؛ كون هذا الحديث، وما يعنيه للناس من جوع وتشرد وتفكك أسر وإحباط وفقر وإذلال، بات من السهل على أية حاسة سمع التقاطه، حتى ممن يشكون من ضعف في أداء هذه الحاسة، في ظل الإجماع على خطورة هذا الداء وفي ظل استمرار تمدد هذه الظاهرة وانتشار هذه الآفة، التي لم تتوقف أضرارها على فئة بعينها أو عمر بذاته، بل امتدت لتشمل معظم شرائح المجتمع وفئاته العمرية والنوعية، لا سيما إذا ما سلمنا بنتائج هذا التدمير حتى هذه اللحظة، من خلال فرز نسب العاطلين والمحبطين والمدمنين على



كل وسائل الإدمان المتاحة، والمعاقين عن تحقيق طموحاتهم المشروعة، وكذا نسبة عمالة الأطفال المتصاعدة والمخيفة، فضلًا على المشردين والتائهين في أرصفة الشوارع، وأزقة القرى والمدن على السواء.

لقد أصبحت ظاهرة الفساد في هذا البلد من المسلمات؛ إذ تقاس درجة فحولة المسؤول بحجم سرقاته وعدد مرات سطوه وغزواته وجرأته في الاستحواذ على ما يقع تحت يده من سيارات وأثاث ومخصصات مالية... إذ باتت مثل هذه المنقولات مجرد غنائم في سابقة لم نكن نعهدها حتى أواخر الثمانينيات، كما لم تعهدها دول العالم، سواء المتقدمة منها أم المتخلفة، حتى هذه اللحظة؛ على اعتبار أن هذه الأصول من ممتلكات الدولة، التي لا يمكن التخلي عنها أو التفريط بها، ما لم ينقضِ العمر الافتراضي لإهلاكها. لا أدري أي منطق وأي نظام وأي قانون يسمح بمثل هذه الإباحة التي يدفع ثمنها المواطن من عرقه ومعاناته اليومية! إذ لم يتوقف هذا الانفلات المالي على كبار المسؤولين، بل تعداه إلى الهيئات والمؤسسات، وبالذات الخدمية منها، التي تعتمد في إيراداتها على ما يدفعه المواطن مقابل ما يحصل عليه من خدمات، حتى وإن كانت تلك الخدمات جدًا متدنية. في ظل هذا المشهد المحزن، وفي ظل هذا الركض نحو المجهول، خاصة ركض من فلت عقالهم من المسؤولين، نجد أناسًا مازالوا يؤمنون باليوم الذي ستستقيم فيه الحياة، بحيث يعود الناس إلى وضعهم الطبيعي، وممارسة حياتهم الطبيعية التي اعتادوا عليها قبل هذا الانفلات، لدرجة أن واحدًا من هؤلاء البعض، وإن كان قد قطع شوطًا لا بأس به في طريق تخليه عن فلسفته وذاكرته في ظل معاناته وجوعه وفقره، نجده يقلل من أهمية هذا الفساد، انطلاقًا من فلسفته في أن لا شيء أقوى من الإنسان إذا ما استنهض قواه، وسخر إرادته للدفاع عن وجوده وإبقاء وطنه قدر الإمكان خارج دائرة المستباح؛ مستشهدًا بأنه وآباءه وأجداده تخلصوا من



آفـة الجـراد ذات يوم بالانقضاض عليها، ومن ثم أكلها، في الوقت الذي كان فيه الناس لا يملكون وسيلة لصدها غير ما أقدموا عليه، وفي الوقت الذي كان ومازال فيه كثير من الدول تخشـى هذه الحشـرة، وتحسب لها ألف حساب؛ مسترسـلًا: أي فساد هذا الذي تتحدثون عنه، إذا ما قورن بالجراد؟!

ربما في هذا الرأي شيء من الحقيقة، خاصة إذا ما أخذنا بالمسلمات، من حيث قدرة الإنسـان على التصدي لمشـاكله إذا ما توفرت الإرادة لذلك، ومن أن زحف الجراد واحدة من الكوارث الطبيعية التي لا يد للإنسان فيها، مقارنة بالفساد الذي ينجم في الأساس عـن جُبن المواطن وذله ونفاقه وضعـف إيمانه؛ إذ تنمو وتترعرع هذه الآفة الخبيثة في حضنـه. إلا أن الكثير من العقلاء يرون أن الفسـاد أخطـر بكثير من الكوارث والنكبات، من حيث الفترة الزمنية التي يعشعش فيها، ومساحة التأثير، التي لا تستثني شبرًا من الأرض أو إنسانًا يعيش عليها، باستثناء الفاسدين؛ فضلًا على كون الجراد في الأخير يؤكل ولو من قبل أكلة القات، بينما الفسـاد كالقنفذ، كل ما في جسـمه المكوّر حراب، لا يدري المرء من أين يأتيه، وبالأخص القنفذ البلدي.

● «النـداء»، العـدد ١٦٦، الأربعـاء ٣ سـبتمبر ٢٠٠٨





البـدون

في عام ١٩٩١، وعلى وجه التحديد بعد تحرير دولة الكويت، سمعنا عن أناس علقوا بـين الحـدود الكويتيـة والحدود العراقيـة، أطلق عليهـم حينها "البـدون"، أي لا هوية لهـم؛ كونهـم لا يحملون الجنسـية الكويتية، رغم السـنين التي قضوها فـي هذا البلد،



والتـي تمتـد لعقود من الزمن، خلافًا لما يحتاجه المهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية كـي يحصـل على الجنسـية، والتي لا تتعدى الخمس سـنوات. كما أن هـؤلاء "البدون" لـم يكونوا يحملون في الأسـاس جنسـية موطنهم الأصلي والأزلـي، الذي هاجروا منه قسرًا بفعل آلة القتل والتنكيل الصهيونية التي أجبرتهم على النـزوح والتشـرد في أصقاع الأرض إثر مجازر ٤٨م من القرن الماضي.


12
الشعار بين التضليل والصداقة (2-2)
البدون

هذه التسمية، ورغم فارق المعاناة والاختلاف الجذري في طبيعة المشـكلة القائمة في هذا البلد، تنطبق على أكثر من شريحة اجتماعية، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن القاسم المشترك في كلتا الحالتين هو الضياع، إذ يعانـي العديـد مـن النـاس عـدم الاسـتقرار النفسـي والمعيشي وعدم الشـعور بالمواطنة المتساوية، بل والشعور بالافتقار للهدف من العيش، في ظل ضبابية الرؤية وانسـداد الأفق أمام أي طموح أو تطلع للمستقبل. فكثير من خريجي الثانوية العامة الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على نسب تشفع لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي، وجدوا أنفسـهم نزلاء الشـوارع والأزقة والفـراغ القاتل، بعد أن سُـدّت فـي وجوههـم كل الطرق، بمـا فيها الطرق الملتويـة المؤدية إلى الأبـواب الخلفية لتلك الجامعـات، والتي يطلق عليها "التعليم المـوازي"؛ كون الظروف الماديـة لهـؤلاء الكادحـين صعبة جدًا، لدرجـة يصعب معها اقترابهم مـن هذه الأبواب،



ليظلـوا عالقين بين التعليـم المجاني والتعليم المادي في مسـاحات هي الأقرب للضياع والفراغ والتشـرد، بعد اثني عشـر عامًا من إعدادهم وتحصينهم بأكثر من جرعة وأكثر مـن مصـل في محاولـة تجنيبهم مخاطـر الإحباط ومهالـك الجهل الـذي إن وقعوا في حبائلـه جـروا على الوطن أهوالًا ومحنًا هو في غنى عنها، لا سـيما في وضعه الراهن الذي لا يحسد عليه.

فمع سبق الإصرار والترصد لارتكاب خطأ قاتل كهذا، حين أقدمت الدولة على إغلاق أبواب التعليم الجامعي المجاني في وجوه هؤلاء المعسرين الذين لا يجد البعض منهم قوت يومه، وجدوا أنفسـهم فجأة خارج دائرة الحياة، نتيجة هذه السياسـة التعليمية الفاشـلة التـي تعتمـد فـي المحصلة على نسـب الغش لأنـاس لا يفقهون مـن أبجديات التعليـم غيـر أرقـام نتائجهم، ليؤكـدوا بذلك حقيقة أن مـن فكّر وخطّط لهذا المشـروع المسـمى بالتعليم الموازي، وبالذات في الجامعات الحكومية، يكون قد نجح في دق آخر مسـمار في نعش التعليم وتمكن من اسـتهداف شـريحة واسـعة من مخرجات التعليم الثانوي، والتي تصل نسبة أعدادها إلى أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الخريجين.

وإذا استثنينا ١٠٪ منهم الذين -ربما- لأسرهم القدرة على إلحاقهم بالتعليم الموازي فـي الجامعـات الأهلية والحكومية؛ فإن أكثـر من ٥٠٪ هم في عداد التائهين، فضلا على اسـتهداف هذا المشـروع لأحد المبادئ التي قامت على أساسها ثورة سبتمبر، والمتمثل برفع مستوى الشعب ثقافيا، والذي لا يتأتى ما لم تأخذ الدولة بأيدي أبنائها المتطلعين إلى إكمال مشوارهم التعليمي نحو تحقيق هذه الغاية.

من فكّر بمشـروع التعليم الموازي الحكومي خدم القلة من الميسـورين، وألحق الأذى بالأغلبيـة، مـن خلال صدها عن تحقيق أحلامها المشـروعة، والتـي لا أقول عنها ربما،



وإنما من المؤكد أنها ستبدع وتتفوق طالما ظلت ذاكرتي تحتفظ للأستاذ والدكتور محمد عبدالعزيز، أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، حين فاجأ الجميع في أول محاضرة له، وهو النابغة في علم الاقتصاد، بأنه لم يكن من المتفوقين في نتيجة الثانوية العامة؛ فالنسبة التي يحصل عليها طالب الثانوية ليست معيارًا أو مقياسًا للذكاء أو النبوغ؛ إذ تتحدد هذه الصفات في مقاعد الجامعات التي يجري من خلالها فرز الغث من السمين، حين يجد الطالب نفسه في موقع تحدٍّ حقيقي وفي مواجهة حقيقية لإثبات ذاته.

في ظل هذه الحقيقة المسلم بها، فإن المؤمل من الدولة أن تستشعر مسؤولياتها تجاه أبنائها، انطلاقا من هذه الحقيقة، على اعتبار أن استمرارها في هذا الطريق الذي تسير فيه حاليًا، بتحويلها آلاف الطلاب وعند منتصف مشوار حياتهم إلى مجاميع عاطلة ومحبطة، يشكل خطرًا في الأخير على المجتمع، بل وخطرًا على الدولة ذاتها. فعند هذه المرحلة الخطرة من العمر، وتزامنها مع الفقر والإحباط وانعدام فرص العمل، والتي لا يجد عندها هؤلاء (البدون) غير طريق مسدود وأفق معتم لا مستقبل لهم فيه؛ تجد القوى المتطرفة والمتحفزة في الساحة الفرصة سانحة للانقضاض على هؤلاء باعتبارهم صيدًا سهلًا وثمينًا، بحيث تشرع في جرهم إلى طرق وعرة تفضي إلا مآسٍ وأهوال، بعد أن تكون هذه القوى قد رسخت في عقولهم وجذرت في ضمائرهم وقناعاتهم شرعية أي سلوك يقدمون عليه، طالما ضمنت لاستمرار تطرفها ونفث سمومها في جسم الوطن استمرارية إمدادها بآلاف المحبطين من خلال المخرجات التي تنساب بهدوء وانتظام من فقاسة "البدون" السنوية.

في مقابل هذا الخطر الداهم والماحق لكل عوامل الاستقرار، سواء من خلال التحاق



البعض من هؤلاء بقوى التطرف والمغالاة، أم من خلال إلحاق الآلاف من الشباب قسرًا إلى غيرهم من مئات الآلاف العاطلين، فإن المتوقع من الدولة، إذا ما استشعرت مثل هذه الأخطار، أن تشرع في تعديل سياساتها التعليمية، وأن تبادر إلى فتح أبواب جامعاتها لكل الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي مجانًا، استباقا منها لإفشال مثل هذه المخططات التي تستهدف هذا البلد، والتي تركز في الأساس على نواته المتعلمة والمثقفة، فضلًا على ضرورة تجسيد الدولة لخطابات الأخ الرئيس في الواقع العملي، والتي لا يخلو منها خطاب موجه للشباب من التذكير بعدد الجامعات التي تحققت في عهده، والتي تصل بمجملها إلى ثلاث عشرة جامعة، بما في ذلك الجامعات الخمس المنتظر افتتاحها، والتي لا شك أنها بالفعل مشاريع هامة وحيوية، ولكن إذا ما وظفت توظيفًا صحيحًا وفاعلًا بحيث تحتضن أبناء الفقراء والمعدمين، الذين ما تفجرت الثورة إلا من أجل تعليمهم وتطبيبهم وإشباعهم والأخذ بأيديهم إلى مواقع سياسية وعسكرية ووظيفية واجتماعية متقدمة، بعد أن كانت هذه المواقع حكرًا على الأئمة وحاشيتهم ومن يدور في فلكهم.

دون تحقيق هذا الهدف النبيل المتعلق باستمرار مواصلة تعليم أبناء الفقراء، فإن الجامعات ستتحول إلى مصالح إيرادية تهتم بالجبايات، بينما عدد هذه الجامعات -أيًا كان- هو مجرد غثاء سيل لا أكثر.

• «النداء»، العدد ١٦٧، الأربعاء ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨



يحيى السادة



يوم يسود الجوع

في حي المهندسين، أحد الأحياء الراقية في مدينة القاهرة، وعند بوابة مسجد الدكتور مصطفى محمود، وجدت كل من كان يفترش هذا المكان -فجأة- يطلق لسيقانه العنان في سباق مع الريح وفي كل الاتجاهات، بمن فيهم من كانوا يبدون لي أنهم



معاقون، إذ وجدتهم أسرع من غيرهم، حين كنت أتابع ارتطام حوافرهم بالأرض، لتعاود الارتطام بمؤخراتهم كلما ضاعفوا من العدو. لم تستمر حيرتي كثيرًا إزاء هذا الأمر؛ إذ سرعان ما تبين لي سر تحول هؤلاء الناس من جياع إلى أبطال عدو بمجرد توقف سيارة الجيب التي كانت تحمل لوحة شرطة على مقربة من بوابة المسجد، ليترجل منها ضابط ونفر من الجند فهمت من حديثهم أنهم أتوا إلى هذا المكان بغية القبض على أولئك الفارين بمبرر أنهم "يشوهون صورة مصر" حين يظهرون أمام زوارها وهم في حالة استجداء، مما ينعكس سلبًا على حركة السياحة ومستقبلها في هذا البلد، كما قيل يومها. هذا المشهد، بتناقضاته الدرامية والكوميدية، لم يفارقني على الإطلاق حتى في السنوات التي لم تكن بلادنا تعهد فيه مثل هذه المشاهد إلا في حدود ضيقة ونادرة، سواء على بوابات مساجدها أم في أماكن أخرى، كالأسواق والطرقات.


12
المختطفون والمعتقلون.. «وما خفي كان أعظم»
يوم يسود الجوع

اليوم، وبعد أن استوطنت هذه الظاهرة مساحات كبيرة من مدننا جراء الفقر الذي حل بهذا البلد وعشعش في كل مطرح من مطارحه، أصبح لا شغل لي غير فك الاشتباك الدائر في ذاكرتي بين أكثر من مشهد، بعد أن كان مشهد حي المهندسين نزيل قاع ذاكرتي الوحيد، رغم محاولتي الابتعاد قدر الإمكان عن متابعة معظم تفاصيل



الحياة الدامية التي نعيشها، لما لها من آثار نفسية مدمرة، لا سيما خلال هذا الشهر الفضيل الذي تمثل لياليه حالة فرز حقيقي لنسبة المتخمين بالثراء ونسبة من هم في عداد الجائعين والمنكوبين الذين تتزايد أعدادهم يومًا بعد يوم، وعامًا بعد عام، خاصة عامنا هذا الذي وصل فيه الفقر إلى مرحلة لا تطاق، إذ لا نجد مساحة مربعة في شارع أو رصيف أو عند مدخل مسجد إلا وفيها أكثر من مستغيث. هذه الظاهرة المخيفة، إذا ما استندنا في تخوفنا إلى الأعداد الهائلة ومن فئات الأعمار المتباينة، التي تجوب الشوارع إلى وقت متأخر من الليل، لم تكن بهذا الحجم قبل عقد من الزمن؛ الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام عن الأسباب التي دفعت بهؤلاء إلى الخروج من جحورهم على هذا النحو، رغم نسب التنمية التي تتحفنا بها الحكومة بين الحين والآخر، والتي تصل معدلاتها إلى أرقام تفوق معدلات التنمية في الصين ودول أخرى تقع على خطوط اقتصادية ومعيشية متقدمة.

لا شك أن الوضع المعيشي للكثير من الفقراء المشاركين سنويًا في مهرجانات التسول الرمضانية يتناقض بالمطلق مع تلك المعدلات التنموية، ويكشف بوضوح تعثر الحكومة في أكثر من جانب. هذا التعثر هو ما وضع شرائح واسعة من المجتمع على مفترق طرق، بين أن يسلكوا طريق المذلة والاستجداء مقابل استمرارهم على قيد الحياة، أو القبول بالموت جوعًا إن هم لازموا مساكنهم مفضلين هذا المصير على البوح بأسرار حياتهم المعيشية المزرية. لا شك أنها معادلة صعبة، إلا أنه الواقع الذي نعيشه بأدق تفاصيله، واقع لا يمكننا التستر عليه أو القفز على مخلفات مآسيه، والذي يتطلب من الدولة أن تسارع إلى خلط أوراقها من جديد، كي تتمكن من فرزها فرزًا واقعيًا ووطنيًا، بحيث تضع مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة الأولويات، مطيحة بكل المصالح الذاتية والفئوية كمنطلق يوحي بأنها بدأت تستشعر مسؤولياتها من خلال الإنصات لصوت



العقـل ألاّ وقت متبقٍّ لممارسـة المزيد من العبـث والفوضى وإهدار ما تبقى من مقدرات، وإمكانات هذا البلد المنكوب. خارج إطار هذا الفهم وهذا التفكير وهذه الرؤية، نستطيع الجـزم أن لا خـروج لهذا الوطن من أنفاقه، ولا سـبيل لإيقـاف طوفان الجوع من تمدده وانتشـاره، الذي إن تسـيد يومًا على كل شبر من رقعة هذا الوطن، فإننا سنجد أنفسنا أمام كارثة محققة لا قبل لنا بمواجهتها أو الحد منها ومن آثارها وتبعاتها ما لم تشرع الدولـة مـن الآن وقبـل الغد من التخفيف منهـا وصولًا إلى التخلص منهـا ومن آثارها في المسـتقبل المنظور وغير المنظور، من خلال بحث أسبابها والتي لا يستعصي فهمها علـى أحد، سـواء كان باحثًـا أم مواطنًا عاديًا، ومن ثم وضـع المعالجات التي تكمن في التخلص من الأسباب، والتي لا تتطلب غير إرادة سياسية وصحوة ضمير.

اليـوم ونحن نلمـس تزايد الأعداد الوافدة من دول الجـوار لقضاء فترة الصيف في هذا البلد أجدني مشدودًا مرة أخرى لحي المهندسين. كما أجد السلطة هنا أمام خيارين أحلاهمـا مـر: إما أن تتـرك الأمور على ما هي عليه حين يجد الزائر نفسـه وجهًا لوجه أمـام جحافل المتسـولين في أية جولـة مرورية أو حين يهم بمغادرة مقعد سـيارته لأي غـرض كان، إذ يجـد فجأة أكثر من يد، وأكثر من وجه يطبع على زجاج نوافذ سـيارته، ومن كل الاتجاهات، في مشـهد هو الأقرب للرعب، بحيث لا يتسـنى له النزول، وإذا ما تجرأ على ذلك وجد نفسه في موكب عرس يخلو من الفرح.

إذا مـا أبقـت الدولة على هذا الخيار دون معالجات جذرية لظاهرة الجوع المتفشـية في البلد، فإني لا أرى مستقبلًا للسياحة على الإطلاق، على اعتبار أن ما يجذب السائح قبل كل شيء هو سلوك مستقبليه.

الخيـار الآخـر، وهو الأصعب، إذا ما فكرت الدولة في مطاردة هؤلاء المتسـولين على



غرار دول سياحية أخرى، بغية اجتثاثهم من الشوارع؛ إذ ستجد نفسها في معترك هي الخاسرة فيه، كونها ستفاجأ بأعداد مهولة عاجزة عن الهرب، كون معظمها مصابة بسوء التغذية الذي يحول وقدرتها على خوض معارك الكر والفر رغم تمترسها لسنوات في شوارع وأزقة خبرت مداخلها ومخارجها؛ الأمر الذي سيوقع الآلاف منها، في قبضة أجهزة الدولة العاجزة في الأساس عن إطعامهم وإيوائهم، مما يضطرها في الأخير إلى إطلاقهم ليعودوا إلى بيئتهم يعاودون فيها النبت والنمو والتفرع، بينما يتفرغ رموز وأركان الدولة لمصالحهم، إلى حين يأتي اليوم الذي نفاجأ به جميعًا، وهو اليوم الذي يسود فيه الجوع، والذي عنده نجد كل واحد من هؤلاء الجائعين المتسيدين على الأرض لا يقل وحشية وضراوة عن الوحوش المفترسة التي لا تتردد لحظة حين تخلو الغابات من مصادر عيشها واستمرار بقائها من التوجه إلى المدن لمواجهة الإنسان في عقر داره لتخوض معه عراك فيصل يفضي إلى قانون القوة المنظم لاستحقاقات البقاء على هذه الأرض!

● «النداء»، العدد ١٦٨، الأربعاء ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨



يحيى السادة



ما أحوجنا لمسؤول يميز النرجس من الفجل!

إب، ذات الجمال العذري الآسر للقلوب والألباب، لا سيما حين ترتدي ثوبها الأخضر المطرز بحبات البرد والمحاك بخيوط شمس تموز، المتناغمة مع سمائها في



تمازج ألوان بديع بين اخضرار الأرض وزرقة السماء. إب الغارقة في نشوة العشق السـرمدي، المتجلي في معانقة السماء لها كلما أرسلت زخات من قطرات فيضها لتوقظ العشب النائم، والمدثر بأوراق الخريف، وترشف الأغصان والأوراق برحيقها ليعـاود الطير تمرجحه على وقـع تمايلها، وتغدق على الأرض، كل الأرض، بفيـض عطائها، فيطرب الجدول والغدير، وتضحك لمداعبته السـواقي، وتبسـم له سنابل الذرة والقمح في المدرجات والسهول.


سلطان ليبيا وحلواه!
ما احوجنا لمسؤول يميز الترجس من الفجل!!

للطبيعة في هذه البقعة من الأرض طقوسها العجيبة التي قد تحاكي الإنسـان في عشقه وغيرته. فالأمطار في هذه المدينة ومحيطها لا تنحصر في ري الأرض والزرع وتغذية الآبار والأحواض فحسب، بل تتجاوزها إلى غسل المدينة من الأوساخ والأدران التي تعلق بها خلال أشهر العام التي ينقطع فيها الغيـث. إذ تبدأ هذه المهمة بتكاثف السـحب الداكنة وتداخلها بحيث تعمل على حجب رؤية الشـمس للأرض فيطبق على المدينـة جوٌ معتم، هو الأقرب إلى الليل، ينبئ العارفين بمؤشـرات هذه الطقوس بدنو اسـتحمام المدينة الذي يبدأ فور التيقن من أن الشمس باتت عاجزة عن استراق النظر لمفاتنها، وهي



في حالة عري. حتى إذا ما فرغت السماء من مهمتها أذنت للسحب بالانقشاع لتهبط خيوط الشمس على عجل علها ترى من مفاتن المدينة ما يمكنها رؤيته، ولترسم في الوقت ذاته صورة أخرى، ومشهدًا آخر هو غاية في الجمال والروعة والإبداع حين يُنظر إلى الجبل وقد تحول إلى مرآة مشعة بتأثير أشعة الشمس وعامل المياه المنسابة من ثنايا خصلات قمته المتدحرجة حتى أخمص قدميه المغطاة بمراعي السهل وحقوله ووديانه، وحين يركض الشلال ركض الجياد الغازية فيفرز العديد من الألوان المصحوبة بالدخان الأبيض، قاذفًا كل ما يعترض طريقه في ما يشبه ثورة بركان، وحين تنفض الأشجار من أجسامها كل ما علق بأوراقها وأغصانها من قطرات كي تتفرغ كما هو الإنسان لمشاهدة قوس قزح الحاضن تحت جناحيه كل ألوان الطيف، والذي لا يأبه لنظرات الناس من تحته، حين لا يعيرها اهتمامًا، وهو يضع إحدى قدميه على قمة جبل "بعدان" في الشرق، في حين يضع الأخرى على قمة جبل "التعكر" في الغرب، منسجمًا مع دوره المكمل لأدوار عناصر الطبيعة الأخرى التي تسهم جميعها في إنتاج هذه اللوحة الإبداعية والتي تعد واحدة من اللوحات العديدة التي تتشكل في إطار المحافظة خلال فصل الصيف، والتي لا تقل إحداها جمالًا وألقًا عن غيرها.

هذه المساحة من الأرض، الواقعة في إطار سيادة الدولة ومسؤوليتها، بحاجة إلى قراءة متأنية من قبل السلطة المركزية، وإلى نظرة مطولة ذات بعد وطني، بحيث ينتج عنهما رؤية مطابقة لرؤية وقناعة العديد من الوافدين إلى هذه المحافظة، الذين



يجمعون على أن هذا الإطار الجغرافي آية من آيات الإبداع الإلهي، غير أنه يعتريه الإهمال والفوضى في العمران، كما يفتقر إلى أبسط مقومات السياحة، نظرًا لعدم وجود أية مشاركة حقيقية وملموسة في هذا المجال من قبل السلطة المحلية، بل ومن قبل الدولة المركزية ذاتها. إذ لا يجد الزائر في هذه المحافظة ما يمثل له إبداعًا أو جمالًا ساهمت يد الإنسان في إبرازه، بحيث يشكل رديفًا لإبداعات الخالق المتعددة، والتي مازالت بمفردها موضع التأمل والتفكر ومثار إعجاب ودهشة وانبهار الوافدين.فالاخضرار وخرير المياه، وتعاقب الشمس والمطر لمرات في اليوم الواحد، وتربع العشب الأخضر على الصخر، واعتدال المناخ في الوقت الذي يشتوي فيه الناس في المناطق الحارة، ويتجمد آخرون جراء الصقيع في المناطق الباردة، كلها نعم إلهية لا يد للإنسان فيها ولا مشيئة له في استمرارها أو توقفها. بينما الحدائق والمتنزهات والشاليهات والطرق السياحية والجسور والأنفاق والميادين العامة والأسواق المخصصة لكل نشاط، ومواقف السيارات، والمجسمات الهادفة التي تحكي تاريخ المنطقة وترميم القلاع والمعالم الأثرية، وربطها بشبكة الطرق الحديثة، فضلًا عن مرافق الخدمات بين مسافة وأخرى، وموقع وآخر، والتي جميعها لا وجود لها على الأرض، فإنها من صلب مهام الإنسان ممثلًا بالقائمين على حكم وإدارة هذا القطاع الجغرافي.

فعلى مدى ستة وأربعين عامًا، هو عمر الثورة حتى الآن، جرت بعض المحاولات لتغيير واقع هذه المدينة لتصبح سياحية بالفعل، كما يطلق عليها. ففي عام ١٩٨٦



حاول المرحوم يحيى محمد المتوكل، محافظ المحافظة آنذاك، تدشين أول مشروع سياحي بمحاولته شق طريق في وسط جبل بعدان ذي الصخور الفولاذية، وبإمكانيات ذاتية محلية، ونجح بالفعل بإكمال الشق الأولي حتى منطقة السحول. إلا أن هذا المشروع الحيوي والهام جدًا، وُئد بمجرد انتقال المرحوم من المحافظة؛ إذ أصبح عرضة للسيول وما تجرفه في طريقها من أحجار وصخور وأتربة.

كما أن للعميد المتوكل مشروعًا آخر يسمى "منتزه جبل ربي"، المشرف على مدينة إب ووادي السحول، والذي بعد رحيل المتوكل بسبع سنوات من المحافظة زحف عليه العمران من كل الاتجاهات، لتتبدد مع هذا الزحف أحلام هذا المسؤول المتنور، وكذا أحلام الناس في إيجاد مكان يقضون فيه أوقاتهم كلما اشتد بهم الضيق.

محاولة أخرى لرجل آخر يطلق عليه الناس في هذه المحافظة "صاحب اليد النظيفة"، صالح عباد الخولاني، بتدشينه عام ١٩٨٩ حديقة ومنتزه "مشورة"، حتى وإن كانت محدودة المساحة إلا أنها تعد نواة لأي توسع مستقبلي إذا ما وجد مسؤول متطلع لمثل هذه المشاريع.

جمال الطبيعة في هذه المحافظة، وتفردها على بقية المحافظات في هذا الجانب يقتضي من القيادة السياسية حين تهم بتعيين مسؤول أو ترشيحه للعب دور المرشح الديمقراطي بغية تربعه على كرسي الحكم في هذا الإطار الجغرافي المتميز بسرعة ثراء مسؤوليه وجمال عناصر الطبيعة فيه، أن تتوخى الدقة في الاختيار



من حيث مدى تناغم هذا المسؤول مع سحر هذه الطبيعة وجمالها، ومدى تجانسه مع عناصر ومكونات هذه الطبيعة، وما إذا كان هذا المسؤول قد سبق له أن زار دولاً سياحية، أو دخل حديقة أو محمية طبيعية في حياته. الأهم من كل ذلك ما إذا كان قد أمسك في يده يومًا بغصن نرجس، حتى وإن لم يشتم عبقه، ليتسنى له فقط التمييز بين النرجس والفجل من حيث الشكل، إذا ما تورط يومًا في امتحان كهذا!

● «النداء»، العدد ١٧٠، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨



الحل في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة!


13

من السيل تغرير كل هذا الدم اليمني تحت أقدام الجميع؟!

الحل في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة!

ما كاد "ساماك سوندا رافيج" رئيس وزراء تايلاند ينتهي من تقديم طبخته في إطار برنامجه التلفزيوني المخصص لتقديم أشهى الأطعمة الساخنة والحارة، حتى قامت الدنيا ولم تقعد، حين وجد نفسه فجأة في مواجهة معارضيه في أكثر من مظاهرة وأكثر من مطالبة برلمانية تدعوه للتنحي عن الحكم، لتجاوزه نصوص الدستور، الذي لا يجيز الجمع بين العمل السياسي وأي عمل آخر يدر دخلًا! خلافًا لدستور وقوانين بلادنا التي تتغاضى عن بعض المسؤولين في أن يجمعوا بين أكثر من عمل، بما في ذلك المتاجرة باحتياجات مواطنيهم من طن الحديد حتى إبرة الخياطة.



قد يستغرب المرء أن يؤاخذ رئيس حكومة بجريرة تقديمه برنامجا مثل هذا يقوم من خلاله بتقليب بعض الفطائر مع شيء من الزيت وبعض البهارات الحارة، بغية الحصول على وجبه شهية. في حين يقلب مسؤولونا في هذا البلد آلاف المواطنين على بطونهم وظهورهم ورؤوسهم يوميًا في المحاكم والأقسام ومكاتب الوزارات والهيئات والمؤسسات دون من يحرك من المعارضة ساكنًا أو حتى يلفظ بما يوحي بالرفض لهذا الواقع العبثي المتصاعد ولو همسًا.

طبيعة النشاط الذي ظهر خلاله ذلك المسؤول في حقيقة الأمر لا يخدش الحياء ولا يمس بالكرامات، كونه يندرج في إطار إظهار القدرات وإبراز المواهب، خاصة إذا ما أسقطنا المبلغ الذي يتقاضاه "ساماك" مقابل تقديمه الحلقة الواحدة، والذي لا يتجاوز الـ٥٨ دولارًا، أي ما يعادل بعملتنا المتهالكة أحد عشر ألفًا وستمائة ريال. هذا المبلغ الذي لا يفي بالأساس بمصروف مدير عام يوميًا من المدراء العابثين في بلدنا بمقدرات هذا الوطن. ناهيك عمن هم في مراكز ومواقع وظيفية أعلى. طبيعة هذا النشاط من وجهة النظر العامة أمر مشروع، إلا أنه من واقع الدستور التايلاندي والقوانين التايلاندية سلوك محرم، كون هذه القوانين لا تخضع للتفسير الخاطئ، كما لا تخضع للتعديل أو الابتزاز، بحيث تصبح مدخلًا ومرتعًا للفساد والإفساد الذي يضر بالوطن والمواطن على السواء.

ما لفت نظري في هذا الإشكال هو دور المعارضة التي ما إن وضعت يدها على هذه المخالفة الدستورية حتى زلزلت الأرض من تحت قدمي "ساماك"، بعد أن قضت مضجعه وجعلته يرى نجوم الليل في وضح النهار، إلى أن أسقطته من رئاسة الوزارة بحكم قضائي، خلافًا لعجز المعارضة هنا عن إسقاط مدير إدارة أو حتى فرّاش مكتب



بالكثير.

هذا المشهد السياسي المتكرر في أكثر من بلد ديمقراطي يحتم علينا التوقف أمام نشاط المعارضة اليمنية التي إن وضعت في مقارنة مع أية معارضة أخرى، فإنها لا تعدو أن تكون مجرد ديكور يخفي وراءه مصالح ذاتية لأفراد وربما لمجاميع لا يبدون أنهم مؤطرين في أحزاب أكثر من تجمعهم في إطار تجمعات استثمارية، بحيث نجدهم لا ينشغلون إلا بصالحهم ولا يستيقظون إلا عندما يداهمهم خطر الإقصاء سواء كان قسريًا أم بالطرق التي يطلق عليها "الديمقراطية". قد أبدو للبعض مغاليًا في تحليلي هذا، إلا أني أجد نفسي أكثر مرونة حيال هذا التحليل القائم على هذه الحقيقة المرة التي لا مهرب منها، خاصة إذا ما رجعنا قليلًا إلى الزمن غير البعيد إلى شهر سبتمبر ٢٠٠٦، فترة الاستحقاق الرئاسي، حين فوجئنا ببعض أبرز زعامات المعارضة تصطف مع الأخ الرئيس في ظاهرة غير مسبوقة في العالم، ربما تتكرر مرة أخرى إذا ما ظل العمل الحزبي على وضعه الراهن. كما أنه يمكننا العودة إلى عقد التسعينيات من القرن الماضي لنقرأ في صفحات ذلك العقد أسرارا لتحالفات السياسية التي قامت آنذاك للوقوف على حقيقة رموز الأحزاب أو بعض قواعدها التي استفادت من الائتلاف الحاكم سواء ائتلاف ما بعد الوحدة أم ما بعد حرب ٩٤م على وجه التحديد.

الغوص في أسرار هذه الحقبة الزمنية بالتحديد ليس مجاله هذه المساحة الضيقة، إلا أن جميع المتتبعين لتلك الأحداث قادرون على الإجابة على كل هذه الاستفسارات، بما في ذلك التساؤلات المثارة حاليًا حول سر التحالف القائم حاليا بين قوى المعارضة المسماة بـ"المشترك"، فيما إذا كان الهدف من هذا التحالف هو الدفع بالقضايا الوطنية إلى واجهة الحياة السياسية وجعلها أولوية تتقدم على أي مطالب ذاتية، أم أنه مجرد



اتـكاء كل تنظيـم مؤقتًـا على سـاعد الآخـر المثخن بالجـراح، وبالذات سـاعدي القوى التقدمية التي لا تجد ما يسد إيجارات مقراتها الشهرية، بغية الوقوف مرة أخرى على قدميهـا، ومـن ثم الخروج من دائرة الترنح الذي أوقعهم فيها المؤتمر تباعًا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والذي خسروا خلاله مواقع سياسية هامة ومتعددة، سواء بإزاحتهـم من كراسـي الحكم لبعض الـوزارات وفقًا لمفهوم غالبيـة المؤتمر المريحة في البرلمان، أم من خلال انتكاسـاتهم الأخيرة في انتخابات المجالس المحلية التي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية.

أيًـا كان الدافـع لـذاك التحالـف، إلا أن المتتبع للشـأن السياسـي الداخلي لا يعجزه تلمـس اهتمام هذه القوى بكيفية اسـتعادة مواقعها أكثر من اهتمامها بالدفاع عن أية مظلمة يشكو منها المواطن، من منطلق تذرع تلك القوى بعدم تواجدها في مركز القرار، وبمـا يوحـي لهذا المواطن أن ما يقـع عليه من ظلم وجور عائد لقـراره في اختيار هذه السلطة متناسية دورها في إطار لعبة السلطة والمعارضة الذي يجيز لها مقارعة الظلم والفوضى والعبث، لا التهرب من أبسـط مسؤولياتها حين اكتفت بالجلوس في المواقع الخلفية لمشـاهدة التدهور المتسـارع للأوضاع المعيشية، وكذا استمرار تصاعد الفساد واتساع دائرة الجوع والفقر والتشرد والبطالة، فضلًا عن استمرار تجذر الفاسدين في مواقعهـم الإدارية والمالية؛ الأمر الذي أسـهم في ترسـيخ قناعـات البعض بعدم جدوى هذه المعارضة في ظل هذا التخاذل الذي يلغي دورها على الساحة الوطنية إلا من رعاية مصالح واستثمارات بعضها المتناثرة على طول الوطن وعرضه.

المعارضـة الفاعلة لها أسـس وآليات وبرامج متواصلـة وأهداف واضحة تنطلق من ثوابت وطنية بحتة، ومن رؤى متحررة من المصالح الضيقة جميعها تنشـط في الإطار



الديمقراطي الذي يتيح لأي رئيس حزب أو رمز من رموزه تقدم الصفوف، لا أن يتمترس خلف الحواجز البشرية التي ربما لا علاقة لها بالسياسة أكثر من اهتماماتها بلقمة العيش متحسسا رأسه بين لحظة وأخرى، حتى وهو يبعد عشرات الكيلومترات عن مواقع الأحداث. بالتأكيد مثل هذا السلوك يلغي صفة الزعامة والرمزية، إن لم يشطبها أساسًا من قاموس ثقافة المعارضة، هذه الثقافة التي تقر بأن من لا يعرف مقاس إزار "غاندي" وتقشفه، وقُطر صورة الدبابة الإسرائيلية التي عايشها الشهيد عرفات في غرفة نومه إبان حصاره في مقاطعة رام الله، ومساحة زنزانة "نيلسون مانديلا" وعدد السنين التي قضاها في سجنه؛ فهو ليس بمعارض.

لذا ووفقًا لهذه المعادلات، فإن المعارضة الفعلية القادرة على التأثير والتغيير الفعلي لن نجدها في القوى التقليدية على الساحة والتي لا تحمل حتى الآن مشروعًا واضحًا يخرج البلد من دوامته المزمنة. الأمر الذي يؤكده الخطاب الأخير للأخ الرئيس الذي تطرق فيه إلى إمكانية إعادة النظر في الحزبية، حتى وإن جاء مبرره بأنها قد تؤدي إلى تمزيق الوطن، إلا أن هذا الخطاب انطلق من رؤية أساسها ضعف المعارضة وعدم فاعليتها في الساحة. في ظل هذا المأزق السياسي، المتمثل بانسداد أفق الخروج من هذه الأوضاع المتردية، فإن الأمل القائم في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة طالما ظلت خيوط اللعبة السياسية ومفاتيح الحل لمجمل الصعوبات والأزمات الطافحة على السطح في يده، والذي إن انبرى يومًا لمعارضة بعض سياساته، وإذا ما أتاح لنفسه فسحة من الوقت لمصارحة ومكاشفة ومراجعة ذاته، فإن الوطن وبدون أدنى شك سيوضع على الطريق الآمن. إذ ما من مخلوق بشري إلا وتسكن داخله قوتان متضادتان تشكلان قوتي الجذب والتأثير في مسار القرارات الهامة والحاسمة الذي يهم هذا المخلوق باتخاذها. فمع استبعادي اعتماد الأخ الرئيس على أية مشورات



تطلقهـا بطانتـه بضوء أخضر منه أم تطفلًا، كون قدراته وإمكانياته الذهنية، شـئنا أم أبينا، تطغى على قدرات أولئك، فإن يقيني يتعزز يومًا عن يوم بقدرة الأخ الرئيس على عمـل مـا يخـرج الناس من هذا المأزق المعيشـي المـزري والمؤلم، إذ لا يحتـاج إلى عصا سـحرية لتحقيـق هـذا الحلم الممكن تحقيقه بسـهولة، قدر حاجته لقـرار وطني يقضي بتكبيـل أيـدي اللصـوص والرعاع الذين لم يتوقفوا يومًا عن سـرقة المـال العام ونهب مقـدرات هذا الوطـن، ولم يتوانوا لحظة عن انتزاع أقـوات وأرزاق الناس من أفواههم عنوة وبقوة السلطة أو الجاه.

إذا ما وظف الأخ الرئيس قوة الخير، لا سيما في هذه الفترة الزمنية العصيبة التي يمر بها الناس؛ فإن جزءًا من معاناة هؤلاء وبؤسـهم سـيتوقف حتمًا. المهم أن تصدق النوايـا وأن تصحـو الضمائـر في وقت سـئم فيه النـاس غُثاء السـجالات والمزايدات السياسـية فـي إطـار لعبـة الموالاة والمعارضـة. إذ ما يشـغل المواطن حاليًـا هو كيفية خروجـه مـن مأزقه الحالي، لا سـيما لـو كانت الوسـيلة لإخراجه تكمن فـي تبني الأخ الرئيس لهذا الإنقاذ.

● «النـداء»، العـدد ١٧١، الأربعـاء ٢٢ أكتوبـر ٢٠٠٨





حتى لا نفاجأ ببعض الصم والبكم تحت سقف البرلمان

ثمانية عشر عامًا ونيف، هي المسافة الزمنية التي يمكننا من خلال قطعها الوصول إلى اليوم الذي أُقر فيه مبدأ التعددية السياسية... كخيار وطني ومنهج سياسي.. لتطوى معه صفحات عقود سبقته حين كان الناس خلالها لا يسطون على الحديث إلا



همسًا. وإذا ما قدر للبعض أن يلتقط قصاصة ورق محذورًا تداولها أو صحفًا تناوب العديد على تهريبها، فبغير الإمكان تصفحها إلا في غرف محكمة الإغلاق أو في خرابات مهجورة، وربما في كهوف تلفها الظلمة والوحشة كما هي الزنازين التي قدر لذاك البعض الإقامة فيها لشهور وربما لسنوات. هؤلاء البعض ممن عانوا من ويلات تلك الحقبة المعتمة، والتي دفعوا خلالها من سني عمرهم واستقرارهم ثمنًا باهظًا.. هم من يحق لهم إناخة الزمن ليدلي بشهادته على مسمع من جاء بهم قطار العمر في عقد التسعينيات متأخرًا ليقفوا على حقيقة معاناة أولئك، وعلى حقيقة أن المقارنة بين حقبتين زمنيتين حتى وإن كانت في إطار عهد سياسي واحد كمن يقارن بين عتمة الليل وضوء النهار ما لم تكن هي الأقرب للمفاضلة بين الحياة والموت. من هذا المنطلق نستطيع القول إن التعددية الحزبية وحرية التعبير وتعدد الرؤى والاتجاهات التي هبت بها رياح الوحدة تمثل في مجملها انجازات يفترض بها أن تصب في منفعة الوطن وخيره، إذ ما يؤخذ على بعضها سيما الممارسة التي يطلق عليها بالديمقراطية أنها شكلية في بعض جوانبها أكثر منها تطبيقية.


12
وعد الانتخابات بوعيد الكوارث
حتى لا نفاجأ ببعض الصم والبكم تحت سقف البرلمان

فإذا ما سلمنا بجدلية أن لكل تجربة ضريبتها المستقطعة من الوقت فإن الوقت المفترض التوقف عنده للانطلاق إلى المحطات الانتخابية الجادة هو هذا التاريخ وهذه



اللحظـة التي نعيشـها، بخاصة إذا مـا اعتبرنا جميع الانتخابات السـابقة زمنًا كافيًا للانطـلاق نحو خوض تجربة ديمقراطية حقيقية تكـون بوصلتها وعنصر تفاعلها هو الوطن.. الذي إذا ما سلمنا بقدسيته فإننا عند ذلك نكون قادرين على تجنيبه كثيرًا من الأعمال والممارسات الصبيانية التي لا تليق بمقامه والتي كانت إلى زمن غير بعيد شبه محرمة أخلاقيًا وتربويًا.

ففي منتصف الثمانينيات، وعلى وجه التحديد عام ٨٥م، كان للناس مع هذا التاريخ موعـد لخـوض أول تجربـة ديمقراطية لاختيار مجالس محلية. يومهـا لم يجد الناخب طفلًا أو قليل خبرة تجرأ على ترشيح نفسه من منطلق الإدراك يومها بحجم المسؤولية الملقاة على عاتق المرشـح، مما أتاح للكثير من نخب المجتمع آنذاك فرصة الترشـح ومن ثـم المشـاركة فـي أعمال تلك المجالـس.. اليوم ومنذُ عقـد من الزمن علـى وجه التحديد رأينـا خلالـه كيف اختلط فيـه الحابل بالنابل لدرجة أصبحت معـه الانتخابات المحلية والبرلمانية بالذات مجرد موسـم يمارس فيه الهزل والاستهتار بهذا المنجز الذي تتمنى تحقيقه وممارسته كثير من الشعوب المحيطة بنا. إذ نفاجأ في هذا التاريخ وفي أغلب الدوائـر بأشـخاص يروجـون لأنفسـهم دون ركائـز علميـة أو ثقافية بـل وحتى موقع اجتماعـي كونهم لا يرون في هذه الانتخابـات انطلاقا من قناعاتهم وثقافتهم الصفرية إلا على أنها موسـم للتهريج طالما نجح أناس من قبلهم تجمعهم بهم قواسـم مشـتركة وربما مقومات ومؤهلات جميعها تقع تحت درجة الصفر.

كارثـة ورب الكعبـة إذا ما اسـتمر هذا الانفـلات الديمقراطي على ما هـو عليه دون ضوابـط، ودون معاييـر تحكـم هـذا الخيار وهـذا النهج. لا سـيما عندمـا يتعلق الأمر بالانتخابـات البرلمانيـة التـي يرتبـط بنتائجهـا مصير شـعب ووطن. الأمـر الذي دفع



ببعض البرلمانيين اللبنانيين إلى المطالبة بأن يكون السقف التعليمي لمرشح البرلمان لا يقل عن شهادة الدكتوراه في حين ما زال برلماننا يتعاطى مع من هم دون الابتدائية. وما خفي كان أعظم. لذا من العيب ما لم يكن من العار أن يقف أي حزب أيًا كان توجهه إلى جانب مرشح كونه ذا مال أو جاه أو نفوذ في حين لا يفقه من أبجديات مهام وأعمال البرلمان شيئًا، فضلًا عن عدم استيعابه لتلك المهام مستقبلا، حتى وإن بقي تحت سقف البرلمان لأعوام تفوق سنوات نومة أهل الكهف، كون تعقيدات أعمال هذا المجلس من اتفاقيات دولية وبروتوكولات سياسية وأسرار وخفايا قروض دولية وتركيبة ميزانيات معقدة وأوجه إنفاق هي الأكثر تعقيدًا ومناقشة أوضاع معيشية واقتصادية متدهورة تحتاج إلى رؤى اقتصادية تستند على دراسة وإلمام بهذا الجانب وتشريع قوانين ومراقبة أعمال حكومات وتصديق على قروض، ومعاهدات وتبادلات تجارية وثقافية ومعلوماتية جميعها يصعب فك شفراتها على الكثير ممن لا خلفية لهم بأسرارها نتيجة تدني تعليمهم ما لم يكن صفرًا على الشمال، إذ تظل هذه الأرقام وتلك المعلومات في نظر هؤلاء مجرد طلاسم ورموز يصعب عليهم حلها أو التعامل معها.

نضحك على أنفسنا وعلى ذقون كل منا.. إذا استمررنا في ترديد مقولة أن "التكرار يعلم الشطار" على اعتبار أن مكان تصديق هذه المقولة في روضات الأطفال وفي الصفوف الأساسية الأولى، أما في مجلس النواب الذي هو مجلس الأمة صمام أمانها ومحور ارتكازها وعامل خيرها أو تعاستها، فهو ليس بالمكان المناسب لتعليم الأمية أو لإضافة خبرة أو معلومة، كون الوقت الذي يمر في هذا الصرح الديمقراطي هو من عمر هذا الشعب، كما أن كل هفوة أو كبوة تحدث فيه يهتز لها الوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه. نقول لقادة الأحزاب: كفى استهتارًا بهذا الوطن. للإصلاحيين نقول دعوا فقهاء وخطباء المساجد في منابرهم ولا تقحموهم بأعمال سياسية واقتصادية



ومالية وفنية هي فوق طاقاتهم وقدراتهم وخارج تخصصاتهم. ابحثوا عن كوادركم المتخصصة وادفعوا بها إلى خضم المعترك السياسي القادم، بخاصة في هذه المرحلة الحرجة التي يبحث فيها المواطن عن طوق نجاة ينجيه من غرقه المعيشي الذي سيزيد عمقه واتساع دائرته في الشهور والسنوات القادمة؛ نتيجة الكساد الاقتصادي الذي سيحل بالعالم جراء فشل الرأسمالية في إدارة النظام المالي العالمي. ونقول للمؤتمر: دع التجار يمارسون هواياتهم اليومية في رفع الأسعار والتلاعب بأقوات الناس، حتى في ظل الانخفاض العالمي في أسعار المواد الأساسية، وفي ظل انخفاض سعر برميل البترول إلى النصف. إذ لا ينقص المواطن أن يمنح هذا التاجر حصانة برلمانية كي يزيد من سطوته وغلوه في التعامل معه. فالتاجر كما هو معروف عنه منذ القدم لا اهتمام له بالسياسة ووجع الدماغ قدر اهتمامه بأرقام مبيعاته ومبلغ الربح الذي يحققه يوميًا.

المرحلة القادمة هي مرحلة اختبار حقيقي يجري في اتجاهين متضادين: اختبار المواطن للسلطة والأحزاب الأخرى في ما إذا كانت جميعها تعي حساسية هذه المرحلة وخطورتها، بخاصة وأن جميعها تبحر على سفينة واحدة هي سفينة الوطن المعرضة للجنوح في أية لحظة في حالة ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه. الأمر الذي يحتم على جميع الأحزاب مضاعفة استشعارها للمسؤولية، من خلال الإصرار على التمسك بالثوابت الوطنية والعمل على بلورة قناعات الكثير بضرورة تغيير لعبة الانتخابات، بحيث تتسابق جميعها على تقديم أفضل ما بمخزونها من مؤهلات وكوادر، وبالذات حزب المؤتمر الذي ما زال يصر على تغييب كوادره من خلال الإبقاء عليهم خارج دائرة هذا المعترك، كذلك وعلى المقلب الآخر مازال المواطن موضع اختبار الأحزاب أيًا كانت توجهاتها في ما إذا كانت السنوات العجاف الماضية، التي مر بها، كافية للرفع من وعيه، بحيث أضحى قادرًا على التمييز بين الغث والسمين في ضوء معاناته



ونكباتـه المتلاحقـة خلال تلك السـنوات المهدرة مـن عمره، وما إذا كانـت هذه التجربة المريـرة التـي خاضها، قد مكنته من الترفـع لدرجة أصبح معها قادرًا على الابتعاد أكبر مسـافات ممكنـة عن الفتـات الذي عادة ما يلقى إليه عند كل موسـم، بحيث يكون قادرًا على تصويب قلمه أو بصمته في اتجاه المرشح الأفضل أيًا كان توجهه السياسي، وأيًا كان وضعـه المادي، أم أنه سـيظل فأر تجـارب لعقود قادمة ربما هي الأصعب في حياته وحياة أولاده؟ أسئلة هي في رسم المستقبل القريب ربما نجد لها جوابًا، وربما لا نجد.. بخاصة إذا ما فوجئنا بأن هذا المواطن ذاته قد أُصيب بالصمم والبكم هو الآخر.

● «النـداء»، العـدد ١٧٢، الأربعـاء ٢٩ أكتوبـر ٢٠٠٨



هل تُصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟!


12
دفاعا عن القاضي عبدالرحمن الأرياني
هذا بحسب السلطة
هل تصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟!
حكومة التربية والتعليم

لا أجانب الحقيقة حين أؤكد على مقولة: إن الكوارث الطبيعية كما هي الحروب تخدم السلطة أيًا كانت مسمياتها وأيًا كان موقع جغرافيتها، إذ تعمل على تعزيز مكانتها ومواقعها مقابل شل الحركات المناوئة لها والتي يطلق عليها بقوى المعارضة ولو بصورة مؤقتة، من خلال قدرة أي من تلك الوسائل على حرف الأنظار عن أي إخفاقات أو فساد أو عبث أو فوضى يمارس في الداخل حين تقوم بشد الانتباه نحو آثارها المدمرة التي ما تلبث أن تترجم إلى كارثة وطنية يتولد عنها إجماع وطني بضرورة الالتفاف حول السلطة بغية حشد الطاقات والإمكانات لمواجهة أخطارها وتبعاتها المحتملة. لذا ووفقًا لهذه المسلمات، فإن أحدًا لا يشكك برغبة وأمنية أي



زعيم أو حكومة تجد نفسها مطوقة بأكثر من مشكلة، وأكثر من تنظيم معارض، في أن تكون قادرة وبكبسة زر على تحريك واحدة من الكوارث والحروب علها تجد في ذلك متنفسًا كلما ضاق الخناق حولها وكلما زاد عدد المتذمرين من سياساتها وهوسها اللامحدود.

أيًا كان وضع المعارضة في هذا البلد وأيًا كان تأثير نشاطاتها على السلطة، فإني لا أشك لحظة أن الطبيعة الصماء وبرغم قسوتها التي تبدو واضحة من خلال بصماتها في كل مكان خلفت فيه قتلى ومفقودين وجرحى ومشردين ودمارًا وإتلاف ممتلكات، قد لعبت دورًا إيجابيًا تجاه السلطة، وبالذات في الجانب السياسي والإعلامي، يوم أن قررت الانقضاض على محافظتي حضرموت والمهرة شاملة بقرارها البنى التحتية التي رأينا بأم أعيننا كيف تهشمت، وكيف أنها من الوهن والضعف ما أقنعنا بأنها بالفعل أوهن من بيت العنكبوت حين عجزت عن الصمود لساعات أمام ركض المياه خلافًا لمدن تقع في أكثر من قارة تعرضت لما هو أعتى وأعنف من ذلك، إلا أنها صمدت بشوارعها وميادينها ومؤسساتها بحيث لم نرَ شارعًا إسفلتيًا وقد عاد إلى طبيعته الترابية، كما لم نرَ ميادين وقد تحولت إلى بحيرات مغلقة أو شوارعَ بدت كأنهار، كل ذلك لم يحدث؛ كون تلك البنى التي شيدت وفق مخططات مدروسة وتصاميم هندسية دقيقة، أُخذ في الحسبان عند تصميمها احتمالات مواجهة مثل هذه الكوارث.

غضب الطبيعة في هاتين المحافظتين وما صاحبه من هلع في بقية المحافظات



الســـاحلية لا شـــك أنه قد غير من موازين القوى في الســـاحة، وكـــذا من طبيعة وشـــروط اللعبة السياسية التي كانت قائمة حتى لحظة الكارثة. إذ تمكنت السلطة، ومـــن خلال زيارة الأخ الرئيس لتلك المناطـــق المنكوبة، من خلط الأوراق لتلعب بها في مواجهة خصوم باتوا يدركون تمامًا أن الوقت في ظل الوضع الكارثي الحالي غير مواتٍ للمنازلة السياســـية؛ كون اهتمامات النـــاس في هذه المرحلة، وفي هذه الأمكنة الجغرافية بالذات منصبة على كيفية الخروج من هذه المحنة. إذ تمثل أعمال الإنقاذ والإيواء والغذاء أولوية للســـواد الأعظم من الناس، بل ولغة فرضت نفسها على الواقع لتطغى على أي حدث أو أية لغة أخرى. لكن وبالمقابل ســـنجد أن هذه الأجواء النفسية المخيمة حصرًا على أبناء المناطق المنكوبة، وهذا الهدوء الذي يلف المنطقة، والناجم عن هول المفاجأة والصدمة غير المتوقعة، وما خلفته من خســـائر، لن تظل على ما هي عليه وإلى ما لا نهاية، حتى وإن تخللتها الابتســـامات وتبادل التحايـــا الخجولة بين الأخ الرئيـــس، وبعض الرعية في خـــور المكلا قلب الحدث وخضم المأساة، إذ يظل هذا السكون مرشحًا للصخب وإلى ما هو أبعد منه بكثير فـــي حالة ما أخلت الدولة بالتزاماتها ومســـؤولياتها تجاه هذه المناطق وأبنائها، لا سيما وأن أفق هذه الأزمة وسقفها الزمني لمحو أكبر مساحة من تأثيراتها ربما لا يتعدى تاريخ الاستحقاق الانتخابي لعضوية مجلس النواب، إذ من المحتمل أن هذا التاريخ ربما يكون هو الوقت الذي تراه المعارضة ممكنًا لأن تنتفض من وسط ركام المأســـاة كما هو طائر الفينيق الذي يحلق من وســـط رماد الحرائق، كما أنه الوقت الذي ســـيترجم من خلاله الناخب في هاتين المحافظتين بالذات مشاعره بالإيجاب



أو السلب تجاه السلطة في ضوء جهودها ومدى تنفيذ التزاماتها.

وقت ضيق بـــكل المقاييس بين تاريخ وحجم الكارثة وموعد الانتخابات، إلا أنها لعبة السياســـة التي تتخذ من هذه المحطات السياســـية والمفصلية مواقع للتخندق والتمترس بغية إملاء الشروط والرغبات التي لا تتحقق في غير هذه المواسم.

كارثة المناطق الشـــرقية من الوطن ســـيف ذو حدين؛ حد منه ســـيؤذي السلطة إن هي تقاعســـت أو عجزت عن القيام بمهامها الوطنيـــة التي يحتم الحدث وهوله استشعارها المسؤولية وتجنبها الوقوع في الإغراءات المادية الرخيصة، بينما الحد الثاني ســـيطال المعارضة حتمًا إن نجحت الدولة في مهمتها الوطنية والإنســـانية، بخاصـــة إذا ما تمكنت وأســـســـت لمصالحة وطنية انطلاقًا مـــن موقع هذه الكارثة، تستعيد الوحدة من خلالها نضارة وجهها ووهجها الذي أضاء يومها كل شبر من مساحة هذا الوطن.

الكارثـــة التي حلت بهذا الإطار الجغرافي بالإمـــكان تحويلها إلى انتصار، إذا مـــا اعتبرناها محطـــة للانطلاق نحو تصحيح كثير من الأخطـــاء وإزالة الكثير من الشوائب التي علقت بجسم الوطن، إذ يفترض بالدولة وانطلاقًا من هذه الرؤية أن تؤســـس لحياة جديدة من خلال مد جســـور الثقة واستنفار كل الطاقات بغية محو الواقع الكارثي والتغلب على آثاره وتبعاته، والذي ربما ســـينعكس إيجابًا في إزالة الآثار النفسية التي خلفتها حرب ٩٤م وما أعقبها من تصرفات أساءت كثيرًا لهذا الإنجاز ولمعانيه السامية والنبيلة التي حملها معه.



على الدولة وبقوة وجودها أن تخلي المساكن المهددة بمثل هذه الكوارث، وبالذات الواقعة على ممرات السيول، وكذا الواقعة كما رأيناها في مدينة المكلا على مرمى مصبـــات الجبال المائية، إذ يمثل اســـتمرار بقائها وبقاء ســـكانها في تلك المواقع الخطرة جدًا سبق إصرار على الانتحار الجماعي، هذا الأمر الذي تحرمه القوانين الســـماوية ولا تجيزه القوانين الوضعية، كون حرية الإنســـان تتوقف عند السقف المتعلق بحياته أو بحياة غيره.

يفترض بالدولة أيضًا اســـتغلال هذا الحـــدث المفجع وتوظيفه توظيفًا فاعلًا من خلال تدشينها أول مسألة قانونية، وأول تحقيق وطني يصب في محاسبة الضالعين في هشاشـــة البنية التحتية في تلكم المحافظتين أولًا لتتبعه تحقيقات في محافظات أخـــرى تعاني من نفس الإشـــكال ومن نفس الفوضى، بحيث تتركز تلك المســـاءلة وذلك التحقيق حول المبالغ الخيالية التي صرفت لتلك المشاريع والتي تبخرت خلال ساعات فقط.

علـــى الدولة، وهـــي تبحث عن مصادر تمويـــل لإعادة بناء وتعميـــر ما أحدثته الكارثة، ألا تســـقط من تفكيرها وحســـاباتها ثروات بعض المســـؤولين المودعة في البنـــوك والمكدســـة في الخزانات الخاصـــة، حتى ولو تطلب الأمـــر تدخل القيادة السياســـية لفرض نســـب على تلك الأموال تخصص للمرحلـــة الأولى من الإعمار كضريبة مســـتحقة لهذا الوطن ورديفًا فاعـــلًا لأي مخصصات حكومية وربما لأية مســـاعدات خارجية، إذ يعد هذا الوعاء من أهم مصادر التبرعات إن لم يكن أهم



وعاء مالي، لا سيما إذا ما أقر كل مسؤول بسيولته الفعلية دون إخفاء أو إسقاط بعض منها، إذ لا يعقل أن يتماثل الموظف المطحون بهؤلاء الجبابرة والعتاولة عند دفعه قسط التبرعات الشهرية.

هذه الكارثة التي تمثل جحيمًا لمن باتوا وصحوا على خرابها ودمارها، هي ذاتها التي تمثل لآخرين أملًا في أن ينطلق إصلاح ما أفسده الدهر وما أفسدته السياسة في هذا الوطن من فوق ركام المنازل والمدارس والمساجد. أمل ربما لن يتكرر ما لم تبلوره الدولة إلى فعل، وما لم تحول هذه النكبة وهذا العزاء إلى فرح، وما لم تقتنص فرصة الانفتاح على البعض ولو من خلال بوابة هذه الكارثة.

● «النداء»، العدد ١٧٣، الأربعاء ٥ نوفمبر ٢٠٠٨





أوباما... والعزف على وتر التغيير

الثلاثاء، الموافق الرابع من نوفمبر ٢٠٠٨، يوم مختلف بكل المقاييس؛ كونه يشكل منعطفًا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بل وتاريخ شعوب العالم قاطبة، يوم أن وضع فيه الناخب الأمريكي وبملء إرادته حدًا للعنصرية المقيتة التي خيمت على



حياته وحياة آبائه وأجداده قرونًا من الزمن كادت أن تودي به، خلال السنوات الثماني الأخيرة التي حكم خلالها الرئيس المعتوه والأرعن بوش، إلى الضياع والهوان والضعف الـذي ظهرت معالمه ومؤشـراته من خلال مديونية الخزانـة الفيدرالية بما يقارب الأحد عشر تريليون دولار، فضلًا عن البطالة التي وصلت إلى ٦,٤٪ بزيـادة ١,٤ علـى مـا كانت عليه، ناهيك عن الهزائم العسـكرية وتمريغ سـمعة ومكانـة أمريـكا في الوحل طيلة سـنوات هذا العقد من القرن الحادي والعشرين. هذه المؤشرات الخطيرة في مسيرة وتاريخ هذه الدولة العظمى هي التي دفعت بالحزب الديمقراطي وبواجهته المرشح والرئيس الحالـي بـاراك أوباما، إلى رفع شـعار "من أجل التغييـر"، هذا الشـعار الذي مثـل صرخة في ضمير كل أمريكي بضرورة اليقظة للمنعطف الخطيـر الذي يمر به بلـده، والذي كان له صدى وفعل السحر على مجتمع لا يقبل بالانكسـار ولا بأقل من ملامسـته لأبعد أفق في هذا الكوكب وما وراءه من كواكب ومجرات. هذا الشعار وهذا التحول السريع في ترجمتـه إلـى واقع هو الذي وضع أكثر من علامة اسـتفهام لـدى الكثيـر من المتابعين للسياسـة وللوضع العالمـي برمته. فأن يطلق شـعار "مـن أجل التغيير" في أي بلد من بلـدان العالم الثالث المتخلف حتى النخاع، هو أمر منطقي وبديهي طالما تعيش معظم شعوب هذه المجوعة في صراع يومي مع العبث


12
أوباما!
أوباما... والعودة على وتر التغيير



والفوضى والفقر والظلم والبطالة والتخلف وعدم المساواة في المواطنة، وطالما يتطلع كل مواطن من مواطني هذه الشعوب المغلوبة على أمرها عند شروق كل شمس إلى الحرية والعدل والانعتاق بغية العيش بكرامة كما هي الشعوب التي تخطت حواجز الخوف والجوع والإذلال.

المثير للانتباه أن يرفع هذا الشعار في أقوى وأغنى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتكنولوجية التي تؤكد استمرار وتنامي قوة هذه الدولة في جميع المجالات، رغم الانتكاسات السياسية التي منيت بها خلال الثماني السنوات الأخيرة. فحجم الناتج القومي السنوي في هذه الإمبراطورية يفوق الأربعة عشر تريليون دولار أمريكي. بينما نسبة البطالة فيها قبل الانهيار المالي الأخير لا تتعدى ٥٪ من حجم القوى العاملة مقابل تعداد سكان يفوق الـ٣١٠ ملايين نسمة، في حين تمتلك هذه الدولة أكثر من عشرين مليون مشروع تجاري. هذا الرقم بالتأكيد هو ما مكنها من استيعاب هذا الحجم من القوى العاملة على هذا النحو، وهو ما ساعدها على خفض نسبة البطالة إلى هذا الحد المشار إليه.

كما تنتج هذه الدولة من الطاقة الكهربائية حوالي أربعة تريليونات كيلووات، وتستهلك من النفط يوميًا حوالي عشرين مليون برميل. كما تمتلك أطول شبكة طرق معبدة في العالم بطول ٣,٧٣٢,٧٥٧ ميلًا. بينما طول خطوط سكك الحديد فيها ٢٤٠,٠٠٠ كم، ولديها أكثر من ٥٠٠ مدرج طيران وحوالي ٢٠٠ شركة طيران محلية وعالمية. أما قواعدها العسكرية فإنها تغطي كل قارات العالم، باستثناء القارة القطبية الجنوبية. إذ بلغ عدد قواعدها ومنشآتها في تلك القارات حوالي ٧٠٠ قاعدة ومنشأه تدعمها ميزانية سنوية هائلة تقدر بأكثر من ٤٢٠ مليار دولار أمريكي، ناهيك عن



تكاليف الحروب الطارئة مثل حربي العراق وأفغانستان.

في ضوء هذه الأرقام وهذه الحقائق، فإن أحدًا منا في هذا الوطن بالذات وفي العالم الثالث عامة لا يلام إذا ما استُفزّ جراء هذا الشعار الذي رفعه مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي السيناتور باراك أوباما. كما أني لا أشك لحظة أن ما من أحد يتمتع بكامل قواه العقلية ومحصن في ذات الوقت من أي عُقد نفسية إلا وتنتابه هذه الحالة كلما كانت تقع عيناه على هذا الشعار الذي يدعو إلى "التغيير". خاصة إذا ما قورنت أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية وأوضاع مواطنيها، بأوضاعنا الاقتصادية والمعيشية المزرية وبأوضاع غيرنا من بلدان ومواطني العالم الثالث الذي يشكل فيه بلدنا رقمًا أساسيًا في معادلة فقره وتخلفه، إذ لا يتعدى سقف طموح أي مواطن في كثير من الدول الفقيرة والمتخلفة رغيف العيش أو كوخًا يأوي إليه ومن يعول، لا سيما في هذا الظرف المعيشي السيئ والمؤلم الذي يمر به الكثير من الجوعى في أكثر من سبع وثلاثين دولة فقيرة ربما تتماثل ظروفهم وأوضاعهم وظروف وأوضاع شعوب عاشت هذه المعاناة في فترات لم يكن الإنسان فيها قد تحضر، حين كان الحاكم يومها هو الإله، فيما الأرض وما ينبت فيها وما يدب عليها مسخر لملذاته ولمسايرة جنون عظمته.

إذا ما نظرنا إلى الانتخابات الأمريكية وإلى شعار التغيير المرفوع هنالك بتجرد وحيادية وبدون تحسس من هذا الشعار، بحيث لا نقحم أنفسنا وأوضاعنا المعيشية وتخلفنا الماثل للعيان في مختلف المجالات في خضم ذاك المعترك؛ فإن بإمكاننا عند ذلك التعرف على مكنون وأبعاد هذا الشعار وما يلعبه من دور في تغيير حياة الشعوب والنهوض بها، بل والدفع بها لمسافات مكنت علماءها من الوقوف على أسطح كواكب



أخرى. كما أن بإمكاننا الوقوف على حقيقة أخرى وهي أن هنالك فارقًا كبيرًا بين طموح الساسة وطموح ناخبيهم في العالم المتقدم وبين طموح نظرائهم من الساسة والناخبين في العالم المتخلف؛ بين من يطمح في نقل شعبه إلى عالم آخر بعد أن مكنهم من العيش الرغيد على الأرض، وبين من لا يتعدى طموحه أبواب وأسوار قصره وسياج مزارعه؛ بين من يعد ناخبيه لينفذ، كونه يدرك المصير الذي سيؤول إليه إن هو نكث بوعوده، وبين من يعد ليعبر الجسر نحو مصالحه وأهوائه، لإدراكه أيضا عدم قدرة ناخبيه على فعل أي شيء نحوه؛ بين شعب يؤمن بالتغيير باعتباره سنّة من سنن الكون وأداة فاعلة على طريق التحديث، وشعوب استمرأت الذل والهوان والعيش في جحور الفئران امتدادًا لثقافة تشبع بها آباؤهم وأجدادهم خلال قرون من الزمن...

لا شك أن معزوفة التغيير التي عزف على أوتارها الحزب الديمقراطي، ما كان لها أن تلقى آذانًا صاغية لولا قدسية الدستور الأمريكي الذي وقع عليه من قبل مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٧ وصدق عليه عام ١٧٨٨ والذي حددت من خلاله مدة الرئاسة بفترتين لا تزيد الواحدة عن أربع سنوات. كما يعود الفضل لعذرية هذا الدستور حتى الآن لجورج واشنطن أول رئيس لهذه الدولة العظمى عام ١٧٨٩ الذي أسس لحياة ديمقراطية فعلية ورسخ مفهومها برفضه تعديل الدستور بغية تمديد رئاسته بعد انقضاء فترة رئاسته الثانية؛ إيمانًا منه بأن ذلك يتناقض وروح الدستور الموقع عليه من قبله شخصيًا مع بقية مندوبي الولايات.

كما أن لدور الإعلام المحايد أهميته البالغة في جعل سيمفونية التغيير تلقى رواجًا كبيرًا عند كل محطة اقتراع؛ كون الإعلام الأمريكي ليس معنيًا بتضخيم المشاريع والإنجازات من منطلق عدم أهليته في إلصاق أي مشروع بأي زعيم أو حزب؛ كون تلك



المشاريع والإنجازات والاختراعات لا تنسب في العادة للزعامات السياسية حتى وإن أنجزت في فترة حكمهم، بل تنسب لمخترعيها ومبدعيها، الأمر الذي فوت على الكثير من السياسيين اللعب في ميادين المزايدات أو الضحك على ذقون الناخبين كما يجري في العالم الثالث المتخلف الذي تحسب فيه للرئيس أو الملك أو الأمير كل الأهداف المسجلة في مرمى الفريق الآخر، بل واللكمات الموجهة لرأس الخصم وفوق الحزام الأسود، كما يحسب له فوز الخيول والجمال حتى وإن لم يمتطها يومًا في حياته، فضلًا عن عدم علمه ربما بأي سباق.

التغيير ضرورة من ضرورات الحياة الملحة، وعامل أساسي من عوامل تجددها، فخلال مائتين وتسعة عشر عامًا هو عمر الجمهورية الأمريكية بين تاريخ استقلالها وحتى هذه اللحظة حكم هذه الجمهورية ٤٣ رئيسًا، متوسط حكم كل واحد من هؤلاء خمس سنوات وأربعة وثلاثون يومًا، هذه الفترة الزمنية هي الأقل إذا ما قورنت بالفترات التي يحكم فيها زعماء العالم الثالث، وفي إطار أنظمة جمهورية. الفارق بين نهضة هذه الدولة العظمى وتخلف العديد من الدول هو الفارق المقتطع من عمر الشعوب. كما أن لفارق الوعي بين الناخب الأمريكي وغيره في المجتمعات المتخلفة أثره الواضح في تعميق الهوة واتساع قطرها بين عالمين أحدهما يعيش فعلًا في القرن الحادي والعشرين، بينما الآخر ما زال يعيش في غياهب القرون الوسطى، وربما سيعشعش فيها حتى قيام الساعة.

● «النداء»، العدد ١٧٤، الأربعاء ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨



الوضع لا يحتمل المزيد من التهريج


12

ما الذي يجري للعرب؟!؟

الوضع لا يحتمل المزيد من التهريج

قاموس المعارضة والرئيس

في اجتماعه بالمحافظين وأمناء العموم بعد عودته من مناطق الكوارث كرر الأخ الرئيس ولعدة مرات جملة من الحديث على أسماع هؤلاء ومن خلالهم لبقية المسؤولين حثهم فيها على ضرورة تجنب الإفراط في الكلام الذي غالبًا ما يطغى على أي عمل أو إنجاز. وبهذا يكون قد وضع النقاط على الحروف من خلال تشخيصه لهذا الداء الذي يعاني منه الوطن لعقود من الزمن؛ حتى وإن جاء هذا الحديث متأخرًا، إذ يعد هذا التشخيص بمثابة خطوة متقدمة يفتح الباب لإقرارات ربما تساهم في انتشال الوطن من منحدره الخطير الذي يمر به حاليًا، بخاصة إذا ما صاحب ذلك ترجمة فعلية تتمثل بمحاسبة أي مسؤول دأب على مثل هذا السلوك وما زال يصر على



الثرثرة والمزايدة على أبناء هذا الوطن دون عمل ملموس أو إنتاج يذكر.

حديث الأخ الرئيس وفي السياق نفسه تطرق إلى مفهوم الإدارة فيما إذا كانت علمًا أم فنًا، قاطعًا وفق قناعاته بأن الإدارة فن، مستندًا في ذلك إلى عجز وفشل الكثير ممن يحملون الشهادات العليا حين أنيط بهم مهام وأعمال في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها. التوقف عند هذين الطرحين ابتداء بالشق الأول يحتم علينا ضرورة الإنصاف بأن الحديث في هذا الجانب المتعلق بثرثرة المسؤولين كان دقيقا وصائبًا؛ إذ يطغي التهريج والمبالغة والمزايدة في معظم الأعمال وبإسناد إعلامي على أي عمل ملموس على الأرض، بدليل الواقع الذي نعيشه ونتلمسه كل يوم وفي مختلف جوانب حياتنا، من وزارات وإدارات مترهلة، نتيجة بقاء العديد من الوزراء والوكلاء ومدراء العموم على تلك الكراسي لفترة تشكل نسبة ٧٠٪ من أعمارهم، ومن اقتصاد متدهور ومعيشة متردية، وتعليم هو الأقرب للتجهيل، وصحة هي الأحوج إلى التشخيص والعلاج، وقضاء في جزء كبير منه يعمل على إذكاء الصراعات وتأجيجها من خلال الإمعان في التطويل والتأجيل والتمديد للكثير من القضايا المنظورة أمام قضاته، رغم المرتبات الخيالية والامتيازات التي حصلوا عليها خلافًا لوضع نظرائهم من خريجي الكليات الأخرى، فضلًا عن مشاريع بنى تحتية تنفذ على طريقة الوجبات السريعة، في ظل إباحة الرشوة وإقرار العمولات التي أضحت ثقافة معممة على مُعظم أجهزة الدولة بحيث لا يرى فيها المسؤول إلا على حقًا من حقوقه المكتسبة يأخذها متى يشاء وفي أي مكان يشاء حتى لو تطلب الأمر ممارسة هذا السلوك على مسمع ومرأى من الجمهور.



التســليم بهذه الظواهــر على علاتها، والقبــول باســتمرار اعتلالها هو الذي وضعنا ووضع الوطن برمته على كف عفريت، في ظل مواصلة البعض العزف على ســيمفونية الكذب والخداع والتحايل والتدليس على قدراتنا الحسية والعقلية حين تعرض علينا الأشياء مجسمة ومفبركة إعلاميًا، خلافًا لحقيقتها وحجمها الطبيعي. الاستمرار في ممارسة هذه اللعبة الخطرة من المحتم أن تقود الجميع إلى مستنقع ربمــا يصعب عنــده على أي منا الخروج منه في ظل إصــرار البعض على حجب حقيقة ما نعانيه بدأبهم على الكذب، وعلى تصوير الواقع تصويرًا مغايرًا تمامًا لما هو عليه بالفعل.

هذه الظاهرة ومن خلال تشــخيصها يفترض بها أن تتوقف قبل أن يصل الأمر بنا إلى حافة الهاوية. فكثير من خطابات الأخ الرئيس التي تتخللها تحليلات لبعض القضايا من موقع العارف بأدق تفاصيل الحياة التي نتجرعها يوميًا، يؤخذ عليها توقفهــا عند محطات التشــخيص دون تجاوز ذلك إلى محطــات أخرى يتم عندها معالجة الاختلالات التي شــكلت تراكماتها الســلبية وعلى مر الزمن أخطارًا ربما ســتوصلنا إلى نقطة نصبح عندها غير قادريــن على العودة عن تماس أخطارها. موضــوع الإقلاع وليس الإقلال مــن الثرثرة مقابل الكثيــر والكثير من العمل، لا ســيما إذا مــا تجاوزنا عقدة العك والرغي في الــكلام، بحيث نبدأ صفحة جديدة مــن العمل الجــاد، يكمن في البدء بإزالة كل مظاهر الفســاد والتخلف والفوضى والعبث والمحســوبية والمحاباة واللامبالاة ولو تدريجيًا، على أن نبدأ بذلك من بوابة ما خلفته الكارثة التي حلت بمحافظتي حضرموت والمهرة كعربون ثقة تقدمه الدولة



للمواطــن من خلال البدء بالإعمار بعيدًا عــن الضجيج الإعلامي؛ إذ ينتظر الناس ســواء في تلك المناطق أم في غيرها من المحافظات الأخرى أن يروا القرى المدمرة والمــدن المنكوبة والحقول والوديان المطمورة، وقد عادت إلى طبيعتها وإلى حيويتها من خلال الإسراع في البناء وفي إصلاح ما أفسدته الطبيعة في لحظة غضب؛ إذ يفترض بالدولة وبكاميراتها التلفزيونية ألّا تتوقف طويلًا عند أطلال الخراب وركام الأتربــة التي لو توقفت عندها حكومات أوروبا على إثــر ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار وخراب لظلت شعوب تلك الدول في مكانها عند ذاك التاريخ، وعلى ذلك النحو من الانهيار في شتى المجالات.

فبعد ســت ســنوات من القتل والتنكيــل والتدمير لكل مقومــات الحياة، وبعد خسارة ١٧ مليونًا من العسكريين وضعف هذا العدد من المدنيين، فضلًا عن تدمير مدن بأكملها كما هي مدينة "ســتالينجراد" التي سويت مبانيها بالأرض، رأينا من خــلال ما دونه التاريــخ كيف عادت الحياة لأوروبا، ولليابان، وفق رؤية الإنســان في تلك المســاحات من الأرض من أن انتصاراته في البناء والتعمير مضاعفة على انتصاراتــه في ميادين الحروب والخراب. انتصارات أخرى حققها الإنســان في مجال إعادة البناء في أكثر من مكان، ســواء كان الإنســان العربي في لبنان الذي أعاد بلمح البصر بناء ما هدمته حرب تموز ٢٠٠٦، أم الإنسان الصيني الذي تغلب على أســوأ كارثة زلزالية في مقاطعة "سيشوان" من خلال سرعة إعادته لما هدمته الطبيعة في ذلك المكان.



ما يتعلق بالشـــق الآخر من الحديث عن الإدارة فيما إذا كانت علمًا أم فنًا، فإن جميع الدراســـات والأبحاث والمؤلفات الجامعية والمكتبية، تُقر بعدم إمكان الفصل بـــين هذين التوأمين؛ إذ لا يمكن لأي ملـــم بعلم الإدارة أن يفلح في إدارة أي جهاز إداري مـــا لـــم يكن قد مارس هـــذا العمل لفترة من الزمن، وما لـــم تكن تتوفر فيه روح القيـــادة وموهبة الإدارة الفطرية. كما أن الموهبة وفطرة الإنســـان في الإبداع والقيـــادة دون دراســـة أو علم من المحتم أن توقع الكثير في أخطاء جســـيمة دون أن يشـــعروا بذلك؛ نتيجة عدم معرفتهم بأبجديات هذا العلم وبضرورة التسلح به، الأمر الذي ينعكس ســـلبًا على الكثير من الأعمال والمهـــام، والتي تؤدي بمجملها إلى تعثر بل وفشـــل العديد من المشـــاريع والطموحات التي تنشـــدها أية دولة في ظل إصرار قياديها على صوابية رؤيتهم الأحادية وقناعاتهم الشـــخصية بإمكانية القيادة الناجحة بمنأى عن العلم!

كم تمنيت وأنا مشـــدود لحديث الأخ الرئيس إســـقاط ملاحظاته أولًا على نشرة أخبار التاســـعة؛ كونها تشـــكل اختزالًا للواقع المعاش في هذا البلد بكل مراراته ومآســـيه، ومن إسقاط ذاك الحديث على فقرة البرقيات، التي يحرص مذيعها على سرد برقيات التهاني والتعازي والمواساة بالتفصيل الممل والمقرف بدأ بجملة "جاء فيها"، هذه الجملة التي تضطر المشـــاهد للقفز إلى قنوات أخرى، وكلما عاد المذيع لهذه النبرة رد عليه المشاهد بالهروب الذي لا عودة عنه. أولًا لكون جميع الفضائيات تكتفي في مثل هذا الخبر بتوضيح اســـتلام البرقية ومصدرها وأسباب إرسالها. ثانيًا إرســـال هذه البرقيات والرد عليها يأتي في إطـــار ما تقتضيه البروتوكولات



والأعراف الدبلوماسية، ومن خلال قنوات مخصصة تعرف بسكرتارية القصور الرئاسية أو الملكية أو الأميرية. أي أن هذه البرقيات في حقيقة الأمر لا تكتب بقلم أو بيد رئيس أو ملك أو أمير، لدرجة يحتم على المشاهد وعلى شعب بأكمله السهر والتدقيق في الجمل والمفردات لكلام لم يصغه أحد من القادة، وبالذات ما يتعلق بالمناسبات الوطنية للدول المؤرشف تاريخ مناسباتها في قائمة تقع على السكرتارية مسؤولية متابعة وتنفيذ مثل هذه المجاملات تلقائيًا باعتبار ذلك عملاً روتينيًا.

كثير من الظواهر التي أسهمت في تأزم الناس وإحباطاتهم تعد أولوية في إسقاط حديث الأخ الرئيس عليها، لا سيما إذا ما اعتبر ذلك الحديث وثيقة عمل يترتب على تطبيقه المسألة الصارمة لكل من يتمادى في الكذب أو المزايدة على هذا الشعب الذي لا تنقصه مثل هذه الأوجاع لتضاف إلى جوعه وبؤسه ومعاناته التي تتضاعف يومًا بعد يوم. أهمية هذا الأمر أنه يأتي في إطار حث المواطن وتشجيعه على المتابعة والمثابرة والإصغاء لكل حديث ولكل إطلالة يطل بها الأخ الرئيس من فضائية التاسعة. ما لم فإن مصير هذه الأحاديث والخطابات ستؤول إلى المصير نفسه الذي آلت إليه البرقيات، أي: عزوف المواطن عن فتح هذه القناة نهائيًا.

● «النداء»، العدد ١٧٥، الأربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨



الناس في غفلة من إنجازات بعض النواب!


12

الناس في غفلة من إنجازات بعض النواب!!

نشأة وتطور الصحافة في اليمن (1-2)

ظاهرة التدافع ومن الآن نحو الترشح وبالعشرات من قبل أعضاء جميعهم ينضوون في حزب واحد هو حزب المؤتمر. مدعاة للاستغراب فيما إذا كان هذا الحزب سيلعب الانتخابات القادمة مع أعضائه دون الحاجة لمنافس أو لطاقم تحكيم؛ طالما وهذا النشاط سيحصر في إطار البيت الواحد. كما يعيد إلى الأذهان فوضوية هذا المشهد الذي يتكرر عند كل موسم انتخابي ليؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الحزب ليس بتنظيم على الإطلاق طالما لا قدرة لقياداته على لجم وحسم مثل هذه الفوضى،



مــن خلال إخضاع هؤلاء للوائح وأدبيات الحــزب، ناهيك عن تأكيده بالمقابل نفور هــؤلاء الأعضاء ونفاد صبرهم المتكرر حين يفرض عليهم مرشــح خارج إطار أية معايير أو أسس ديمقراطية أقلها إخضاع أكثر من مرشح للاستبيان الحزبي الذي يطلق عليه عادة بالانتخاب التمهيدي ومن ثم أخذ رأي الشارع بغية إشراكه مسبقًا في مثل هكذا قرار. فعلى نقيض ذلك نجد انتظام ودقة التصرف من قبل الأحزاب الأخرى المنضوية في إطار المشــترك، الذي لا يتجرأ أحد من أعضائها على البوح بترشحه أو ترشح غيره.

كون ذلك يُعد خطًا أحمر في سلوكه وثقافته إلى حين تفصح قياداته عن ذلك في التوقيت المناسب، وفي ضوء اختيار مدروس ودقيق لمرشح، تم إعداده منذ سنوات، وليس على طريقة القيادات الفرعية للمؤتمر التي وعند اقتراب أي استحقاق انتخابي تقوم بتحسس رؤوس مرشحيها التلقائيين. كما يتحسس الأعمى قطيع الماعز.

فلكيــلا تتكرر أية مآس أو إحباطات ســبق أن مر بها أكثر من مرشــح؛ نتيجة عــدم وضع ضوابط تحد من هذا الاندفاع ســواء كانت ضوابط علمية أو تنظيمية. يفترض بأي مرشح وقبل الشروع في الإعلان عن ترشحه أن يباشر في وضع يديه علــى جمجمته للاطمئنان على محتواها وحجم مخزونها من العلم والثقافة خاصة مــا يتعلق منها بمهام وأعمال البرلمان وتشــعباته. إذ ربما يفاجأ الكثير من هؤلاء المراهنين في الأســاس على بقاء البرلمان على ما هو عليه، بأن المجلس في مرحلة ما. لم يعد مكانًا لتحســين المعيشــة أو للنقاش الجانبي الــذي لا علاقة له بهموم



الوطن أكثر من اهتمامه بأثمان العِسوب والنصال وآخر موديلات السيارات، وإنما منبرًا للدفاع عن قضايا الأمة وساحة نزال لأكثر من قضية سياسية، واقتصادية، وأمنية تعكس ثقافة وقدرات كل عضو التي هي في الأساس انعكاس لثقافة ووعي الناخب في الدائرة الذي تقع عليه مسؤولية هذا الاختيار الدقيق والمدروس حتى وإن أفرز هذا الاختيار نقيضين على الساحة أحدهما يطلق عليه بالمرشح الغائم والآخر بالمرشح النادم.

فعند فرز الأصوات وفي أي انتخابات كانت وبالأخص المحلية منها والبرلمانية نجد أن لا وسطية في نتائج هذا الفرز فإما غانم وإن اختلفت نسب الغنيمة من شخص لآخر كل بحسب فهلوته وبهلوانيته وقدرته على تسخير لياقته ودباكته في سبيل تغيير واقعه إلى واقع آخر أكثر ثراء وأكثر سطوة وجاهًا ونفوذ. أو خاسر وهنا أيضا تختلف نسب الخسارة من محبوط عمل إلى آخر. إذ قد ينتهي المطاف بالبعض إلى قاعات المحاكم ومنها إلى غياهب السجون. بينما آخرون نجدهم يندبون حظهم المتعثر ويشتمون اليوم الذي فكروا فيه بمثل هذا المشروع، وبمن أشار عليهم كلما أصبحوا أو أمسوا وكلما تذكروا أرضًا أو ذهبًا أو أثاثًا ضحوا به أو جمعيات ما زالوا يتجرعون سداد أقساطها. فضلا عن تراكمات ديون لا تتزحزح كان بالإمكان تجنب همها وحرجها لو حكم هذا المرشح أو ذاك عقله ولو للحظة واحدة أو راجع حساباته ولو لمليون مرة قبل وقوعه في الفخ الذي من المؤكد عنده لن يجد أنيسًا أو قريبًا أو صديقًا أو حتى منافقًا طبل وزمر له ذات يوم وردد



وراءه شعارات بالروح بالدم نفديك يا زعيط، والتي أوحت إليه حينها أنه ربما يكون آخـر الفاتحين أو لربمـا أنه يتجه في موكبه إلى قصر الإليزيـه، ما لم يكن البيت الأبيـض طالمـا رُفع على أكتاف الهتيفة الذين لا هم لهم يومها غير ما سـتجود به يمينه حتى وإن ذهب بعد ذلك إلى الجحيم. كثير ممن جربوا هذه اللعبة وخسـروا فيها أصبحت عقولهم الآن أكثر رجاحة وباتوا من الاتزان والوقار ما يصعب على المرء إغواؤهم مرة أخرى لممارسة لعبة ما قبل أعوام عندما كانوا يناطحون كل من يحاول إثناءهم عن الترشـح. إذ لا يقلون الآن في زهدهم وعزوفهم عن هذه اللعبة عـن المعتزلة الذين اعتزلوا الحياة وزخرفها ليتفرغوا لما هو أهم منها. بعض هؤلاء ممن خاضوا هذه التجربة، كانوا ضحية من لهم القدرة على الزج بغيرهم إلى أتون هذا المعترك.

بدافع أن الفرصة مواتية، والسـاحة خاليـة، والناس مجمعون، دون إدراك هذا أو ذاك أن هذا الإجماع مقصود به التسـلية واللهو بالمرشح إلى حين تفريغ جيوبه حتى من الفلسـات، فكثيرٌ ممن ينشـطون في هذه المواسم للارتزاق، نجدهم على خبرة وقدرة فائقة في التنشين والتصويب في اقتناص فرائسهم من حظيرة السذج لدرجـة لا يخطئـون فيها هدفهم ومـن النظرة الأولى. إذ لا يتطلـب الإمضاء على اصطيادهم هذا غير معرفة ما إذا كان هذا الساذج جديد العهد بالإرث أو مغتربًا ينثر المال يمينًا ويسـارًا ولم يمضِ علـى عودته غير وقت قصير، أو أمين صندوق في مؤسسـة مالية، وهذا بالتأكيد أكثرهم هبلًا وسـذاجة، أو تاجرًا لم يكتفِ بما



قسم الله له من الرزق ويعاني من مركب نقص في تكوينه النفسي. هنالك آخرون لا يخضعون لفراسة هؤلاء الخبراء. لذا نجدهم يبادرون تلقائيًا إلى الترشح بدوافع ذاتية أبرزها: تصفية حسابات مع بعض المسؤولين وبعض المتنفذين، والذي إن سلمنا بصوابية هذا الدافع، فإنه من المفترض أن يتقدم أكثر من عشرين مليون مواطن للترشح لتصفية مثل هذا الحساب.

آخرون يندفعون في محاولة لاختصار الطرق الوعرة، والمتعرجة التي تعترض مستقبل الكثير منهم وبالذات ممن يدركون صعوبة الحصول على أية فرصة عمل على الأقل في المدى المنظور. إذ تمثل لهم هذه المؤسسات المحلية والبرلمانية موائد جاهزة ومغرية خاصة إذا ما توفرت لديهم معلومات عن واقع التغيير المادي التي أحدثته هذه المواقع بأناس لم يكونوا بهذا الوضع الاجتماعي، ولا بهذا الثراء الملفت للنظر. إذ لا يفصل الواحد من هؤلاء التواقون للترشح عن هذه المغريات غير ضربة حظ كما هو الحظ الذي حالف أكثر من ٩٥٪ من مرشحي المجالس المحلية عام ٢٠٠٦م، حين صوت الناخبون للخيل تيمنًا بالأخ الرئيس دون رجوع الناخب لأسماء المرشحين أو التدقيق في صورهم.

كذلك هي الانتخابات البرلمانية التي لا يحتاج المرشح فيها لمؤهل أو لإجادة القراءة والكتابة قدر حاجته لظهر أو كتف يتكئ عليه سواء كان هذا الظهر شيخًا ولو حديث العهد بهذا اللقب أو كان ذاك الكتف مسؤولًا من العيار الثقيل يأخذ بيده إلى قاعة البرلمان ليجلسه على أحد المقاعد كما يجلس ولي الأمر ابنه على مقعد



الدراســة في أول يوم من حياته الدراســية. بعد ذلك لا يهم إن نطق خلال الســت ســنوات أو لــم ينطق، كما لا يهم إن رفع يده بالموافقــة على خطأ أو صواب. كثير ممن يصلون إلى مقاعد البرلمان على هذا النحو نجدهم وبعد انقضاء فترة الســت ســنوات وقد أصبحوا أبطالاً قوميين من خلال ســرد البعض لقصص وأســاطير وبطولات، وإنجازات حققوها فيما كان الناس في غفلة من ذلك، تمهيدًا لترشــحهم من جديد؛ بغية مواصلتهم تحقيق ما تبقى من إنجازات، ليســتمر هذا العطاء، ولو من خلال أبنائهم وأحفادهم إن تطلب الأمر، وإلى أن يأذن الله بقيام الساعة.

● «النـداء»، العـدد ١٧٦، الأربعـاء ٢٦ نوفمبـر ٢٠٠٨



كي لا نُقسم إلى قراصنة ولاجئين..


كي لا نقسم الى قراصنة ولاجئين..

13 الصومال.. تحد أمني متزايد للمنطقة والعالم

عيد مبارك

يطيب لنا أن نتقدم بأطيب التهاني وأحر التبريكات الى فخامة الرئيس
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
والى كافة ابناء شعبنا
بمناسبة قدوم عيد الأضحى المبارك
سائلين المولى عز وجل ان يعيد هذه المناسبة على شعبنا ووطننا وقد تحققت كل امانيه وتطلعاته

توفيق محمد علي سيف الكاهري
رئيس مجلس ادارة الشركة اليمنية للفنادق والاستثمار

القوة وحدها ومنذ الأزل هي اللغة السائدة في هذا الكوكب، حتى وإن أضفت بعض اتفاقيات السلام وبعض اتفاقيات الهدنة وكذا العامل الدبلوماسي مسحة على هذه الظاهرة؛ إلا أنها تظل مسحة عابرة، كون هاجس استخدام القوة هو المسيطر على عقلية الإنسان حتى قيام الساعة. لذا، ووفقًا لهذه الحقيقة الدامغة، فإن مكانة الفرد وامتداد نفوذه وسطوته تكمن في قوته، أيًا كانت هذه القوة، مالية أم جسمانية أم تسليحية.

كذلك هي الدول التي لا يسمع صوتها في المحافل والمنظمات الدولية، ولا تحترم مواقعها وحدودها السيادية، ولا يحسب لمواطنيها أي حساب، ما لم تمتلك من القوة والردع ما يعزز ويرسخ قناعات الآخرين بذلك.

خطاب الأخ الرئيس حول موضوع القراصنة، يوم الأربعاء الماضي، كان يوحي



-بمـا لا يـدع مجالا للشـك- باعتقاده أننا كنـا بمنأى عن أخطـار القرصنة التي تجري قبالة سـواحلنا وبمسـافات ريما لا تبعد كثيرًا عن مياهنا الإقليمية، بحجة استضافتنا للإخوة اللاجئين الصوماليين. إذ بدا ذلك في خطابه الذي أنّب فيه القراصنة لاختطافهم سـفينة شـحن يمنية قبالة سـاحل حضرموت، من خلال تذكيرهم باسـتضافتنا لبعض اللاجئين من بني وطنهم وترديده -أكثر من مرة- عبارة "هل هذا هو رد الجميل؟".

أقـول لـلأخ الرئيس هؤلاء القراصنة الإرهابيين ليسـوا رموزًا لمنظمات إنسـانية أو مرجعيـات دينية من مشـايخ إسـلام وقساوسـة ورهبان حتى نفاجـأ بتصرفاتهم تلك. هؤلاء مجرد لصوص وقطاع طرق، وأصحاب مشـاريع قتل وسـفك دماء مازالت أيديهم ملطخة بدماء الصوماليين الأبرياء منذ عقدين من الزمن وحتى هذه اللحظة.

كما أن هؤلاء القراصنة لا ضمائر لهم، كونهم لا ينتمون للبشرية بشيء ولا يفهمون لغة يتخاطبون بها مع الغير إلا لغة القوة والقتل، ولا علاقة لهم بهؤلاء اللاجئين غير ما ارتكبوه بحقهم من جرائم سيتوقف عندها التاريخ كلما مر بذاكرته هول الفظائع التي شاهدها وآثر الصمت حيالها حين كان يتابع أدق تفاصيلها وما زال.

هـؤلاء اللصـوص يا فخامة الرئيـس هم الذين أوصلوا الكثير مـن الصوماليين إلى خيام اللاجئين، وهم الذين دفعوا بالشـعب الصومالي إلى التمزق والضياع والشـتات في أصقاع الأرض، يوم أن أذاقوهم في المدن والقرى ألوانًا من العذاب والتنكيل والسحل والنهـب والاغتصـاب؛ الأمر الذي دفع بالكثير من الأبرياء إلـى ركوب المخاطر هربا من جحيم الموت المحقق في ذلك البلد المنهار والمطحون بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

هؤلاء القراصنة هم الذين أشـعلوا الحرائق في كل مكان، وهم الذين شـرعوا للدمار والموت المجاني، كما أنهم أنفسـهم من سمسـروا وتاجروا بأرواح من فكروا بالهرب من



جحيم الموت الذي ساد ذلك البلد يوم أن اختلف سياد بري (رئيس الدولة آنذاك) وزعماء القبائل على اقتسام الحكم والغنائم، الأمر الذي أودى بملايين الناس إلى هذا المصير الدامي والمؤلم في ظل مشاهدة العالم لكل مآسيه، والتي ما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة.

هؤلاء القراصنة هم من كانوا يلقون بحمولات قواربهم من الأطفال والشباب والشيوخ والنساء في عرض البحر لتبتلعهم الحيتان وأسماك القرش كلما شعروا باكتشاف تهريبهم لهؤلاء من قبل خفر السواحل دون ضمير أو وازع ديني أو إحساس بشري يثنيهم عن ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة.

إذن، أي عتاب يمكن أن يفهمه هؤلاء؟! وأي لغة يمكن لنا التخاطب معهم إزاء جرائمهم غير لغة القوة والردع؟! إذ يعد اختطاف سفينة الشحن اليمنية بمثابة إنذار بأننا لسنا خارج لعبة الاستهداف، حتى وإن كنا نؤوي لاجئين؛ الأمر الذي يشكل علينا أخطارًا مضاعفة، كون سواحلنا وموانئنا على مرمى أنظار هؤلاء اللصوص باستمرار، مما يستدعي من الدولة وبصورة عاجلة إعادة النظر في أولوية بناء قدراتنا وبالذات العسكرية منها، إذ يتطلب طول امتداد شواطئنا، التي تصل إلى أكثر من ألفي كيلومتر، قوة بحرية رادعة على اعتبار أن هذا الامتداد هو الجزء المكشوف من حدودنا بل والمستهدف، كما أثبتتها الحادثة الأخيرة، في ظل توجه الإرهاب نحو هذه المنطقة، وفي ظل اعتماده حلقة القرصنة واحدة من الحلقات المفرغة التي يجب أن تدور في هذه المساحة المائية، وفي ظل افتقارنا للسفن الحربية الحديثة القادرة على الحركة والمناورة في عمق المياه الدولية التي يتمركز القراصنة في الغالب عندها، ويجرون عمليات الاختطاف فيها. فحدودنا البرية تكاد تكون آمنة بعد توقيع اتفاقية الحدود



مع السعودية وعمان، بينما الداخل لا يحتاج إلى غير قوة أمنية محدودية التسليح، الأمر الذي يتيح للدولة تسخير إمكاناتها للتسلح في هذا الجانب الحيوي والهام، بغية ضمان حماية شواطئنا ومياهنا الإقليمية من أي أخطار محتملة، لا سيما في ظل المؤشرات التي تنبئ بأن أذيتنا لن تقتصر على القراصنة فحسب، بل ربما تمتد لتشارك فيها قوى أخرى، لا سيما إذا ما أخذنا جرائم القراصنة الحالية على محمل الجد على أنها مجرد تمهيد وجس نبض لرد فعل الدول المطلة على موقع هذه الأحداث، ومنها بلادنا المعرضة أكثر من غيرها لهذه الأعمال القذرة، نتيجة موقعها المقابل لأوكار هؤلاء اللصوص.

نحن أمام منعطف خطير، وأمام محنة جديدة، وأمام تحدٍّ جديد يضاف إلى التحديات الداخلية الراهنة التي يواجهها الوطن، والتي بمجملها ربما ستشكل ضغطًا ينجم عنه عودة الوعي لمختلف القوى السياسية في الساحة، بحيث تعيد حساباتها، وتتدارك أخطاءها، بغية وأد الفتنة، وتجنيب الوطن وأبنائه مخاطر الوقوع في الفخ الذي وقع فيه سياد بري والقوى المناوئة له، والذي أدى بدوره إلى تقسيم الشعب الصومالي ما بين قراصنة ولاجئين.

● «النداء»، العدد ١٧٧، الأربعاء ٣ ديسمبر ٢٠٠٨



المساس بالثوابت الوطنية مساس بالوطن


12

«غزة» حرب إبادة بامتياز!!!

المساس بالثوابت الوطنية مساس بالوطن

مهما نفخنا في تجربتنا الديمقراطية التي مرّ عليها حتى الآن ما يقارب العقدين من الزمن، ومهما حاولنا وضعها ومن خلال أكثر من رافعة على مقربة من الديمقراطيات الأخرى، التي مضى على ميلاد بعضها أكثر من مائتي عام؛ فإن ذلك لن يغير من موقعها شيئا، والذي لا يتعدى دائرة المخاض، لا سيما في ظل المؤشرات الحالية المتمثلة بإحجام بعض القوى السياسية عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، مقابل تهيئة المؤتمر لمسرح هذا الحدث الذي ربما سيلعب على خشبته دور البطولة المطلقة بمفرده، أو بمشاركة قوى أخرى من المؤكد ألّا علاقة لها بقوى المعارضة الفعلية غير تقمصها لهذا الدور.



هذا المشهد القادم، فيما لو عرض وفق هذا السيناريو المحتمل، وفيما لم يسارع الأخ الرئيس إلى التدخل في هذه اللحظة الحرجة وعند هذا المنعطف السياسي الخطير، في محاولة منه لإصلاح الخلل الذي طرأ على أحد المنجزات الهامة والتاريخية التي تحققت إبان فترة حكمه، والمرتبط في الأساس بأهم الإنجازات المعاصرة في تاريخ هذا البلد، وهو إنجاز الوحدة؛ فإن هذه التجربة بالتأكيد ستفقد أهم مبررات وجودها وعنصر ديمومتها، من خلال التسليم بإسقاط روح المنافسة، التي بدونها ستصبح التعددية السياسية مُفرغة من جوهرها، لتتحول إلى مجرد شعار، فيما سيبدو اليوم الذي إن مورس فيه مثل هكذا اقتراع دون توافق وطني، يومًا لا يختلف عن سواه من أيام ما قبل التوقيع على الوحدة أو ما قبل إرساء مبدأ التعددية السياسية.

الإصرار على خوض الانتخابات القادمة بهذه الصورة الباهتة التي نراها مسبقا من خلال التحضير الحالي، لن تؤدي إلا إلى المزيد من علامات الاستفهام حول حقيقة هذه التجربة وحقيقة اختلالاتها وإخفاقاتها. كما لن تؤدي إلا إلى إزاحتنا أكبر مسافات ممكنة عن اليوم الذي نتطلع فيه إلى ممارسة هذا الحق المشروع ممارسة فعلية وواقعية كما هي الاستحقاقات الانتخابية التي تمارس في موطن نشأتها أو في أكثر من موطن احتضنها ورضّع أجياله من ثديها وأنشأهم ونمّى مداركهم على ثقافتها.

فحتى هذه اللحظة مازال تفكير بعض القيادات الحزبية ينصب حول كيفية السيطرة على مقاعد المؤسسات الديمقراطية دون مراعاة للقواعد والأصول المتبعة في ممارسة مثل هكذا لعبة سياسية، والتي تتطلب طرفًا سياسيًا آخر يمثل وجهة نظر أخرى واتجاهًا سياسيًا آخر أقل ما يطلق عليه أنه غير مطابق لسياسات السلطة القائمة، وإلا انتفت الحاجة لأية مقارعة انتخابية تجر على الوطن فقط المزيد من الإنفاق والإهدار



لمليارات الريالات التي يمكن توظيفها في أكثر من مرفق حيوي وأكثر من مشروع مُلحّ، لا سيما وأن البلد مقبل على سنوات هي الأكثر صعوبة جراء الأزمات المالية الحالية، التي تهدد العالم بانهيار اقتصادي ومعيشي غير مسبوق، مؤشرات أخطاره وبداية تأثيراته ظهرت في أكثر من مكان في العالم، وبالأخص في دول العالم الثالث المتخلف، الذي يعد بلدنا جزءًا وأساسيًا منه.

الملاحظ حاليًا، وكما هو في السابق، إصرار بعض القوى السياسية على الزج بأناس إلى حلبة الترشح بغية إيصالهم إلى أهم موقع تشريعي ورقابي، دون التدقيق في خلفياتهم الثقافية والعلمية؛ إذ ما يهم هذه القوى هو كيفية الاستحواذ على أكبر عدد من المقاعد، تحقيقا لحسبة رقمية تضمن الوصول إلى ما يطلق عليه "النسبة المريحة"، ضاربة عرض الحائط بكل ما يترتب على هذا التفكير من اختلالات وتعثرات تفقد الوطن القدرة على الحركة أو النهوض.

في ضوء هذه الحقيقة، التي تطفو على سطح ديمقراطيتنا، والتي تتنامى وتترسخ في واقعنا موسما بعد موسم، في ظل شلل إرادة الناخب وانحسار خياراته في إطار الأحزاب المسيطرة ماديًا في الساحة؛ فإن فرص التغيير، ولو في إطار المؤسسات الديمقراطية، مازالت ضئيلة، ما لم يحدث العكس فيما لو حصلت صحوة مفاجئة من قبل الناخب في ضوء معاناته ومآسيه اليومية؛ كون نشاط وتوجهات بعض الأحزاب – كما أسلفت– ما زالت حتى هذه اللحظة منصبة حول كيفية المحافظة على مواقعها أكثر من اهتماماتها بقضايا الوطن وتراكمات مآسيه، الأمر الذي يجعلها وهي تهم بتسمية مرشحيها –كما هو الحاصل عند كل موسم انتخابي– مكبلة بفعل سيطرة الكثير من مراكز القوى، سواء أكانت قوى سلطوية أم جهوية أم مالية أم طفيلية، طالما أثبتت هذه القوى، وفي مراحل سابقة، إمكانية حصولها على صوت الناخب، سواء تحقق ذلك



طوعًا أم بقوة عوامل التأثير المختلفة.

هـذا الواقـع، الذي نعيشـه ونتعايش معه منـذُ ما يقارب العقدين مـن الزمن، والذي زادت تعقيداته خلال هذا العقد من القرن الحادي والعشـرين، يجب ألّا يشـكل للبعض منا إحباطًا أو قنوطًا بعدم مجيء اليوم الذي يمكننا فيه ممارسة هذه اللعبة السياسية المشروعة بالطريقة والأسلوب الذي تتبعه أكثر من دولة ديمقراطية متقدمة، بخاصة إذا ما سلمنا بأن ما يميز هذا المشروع الديمقراطي وبوضعه الحالي إلى جانب كونه علامة فارقة بين حقبتين سياستين هو حجر الأساس الذي تتشابك جذوره مع جذور الوحدة، واللذين يمثلان خيارًا شعبيًا لا رجعة ولا عودة عنه، أيًا كانت السلبيات المصاحبة لهما، وأيًا كانت الشـوائب العالقة بهما. إذ رأينا، وبعد مائتين وتسـعة عشـر عامًا من إقرار ممارسـة هذا النهـج في الولايات المتحدة الأمريكية، كيف اسـتطاع الناخـب، وبألوانه المتعـددة وجذوره المتباينة والمتباعـدة، أن يذيب جبل الجليد العنصري ليدحرج إحدى بلوراتـه، متمثلـة في باراك أوباما، إلى المكتب الرئاسـي في البيت الأبيض كأول رئيس ذي سـحنة سـمراء ومن أصول إفريقية ومن أسـرة فقيرة ما زال الكثير من أبنائها في كينيـا يعيشـون في أكواخ حتى لحظة الاقتراع؛ في سـابقة تعـد ترجمة فعلية لما وصل إليـه الناخـب الأمريكي من نضج عـزز من خلاله مصداقية هذا النهـج، وأكد في الوقت ذاته فاعلية الممارسة الديمقراطية، وقدرتها على التغيير وإن بعد حين.

هذا المؤشر لا يدع مجالًا للشك في أن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت. فحتى يحين نضـوج الناخـب هنا، بحيث نراه وقد تحرر من قيوده المادية والمشـيخية، ومن تبعيته وانقياده كالبعير، عند ذلك سـنصل حتما إلى هدفنا. فمن قال إن الحياة ستسـتمر على هذه الوتيرة دون حراك ودون تزحزح؟! فالإنسان بطبعه وبفطرته التي فطره الله عليها



لا يقبل الجمود ولا يتناغم مطلقًا مع رتابة الحياة وسأمها؛ إنه طبع جسّده الخالق في هذا الإنسان يوم أن استخلفه في الأرض ليبني ويعمر ويجدد ويبدع، من منطلق أن أساس استمرار الحياة وديمومتها مرتبط بعاملي التجديد والتغيير.

هذه الحقيقة، التي لا جدال حولها، تثبت للمرة المليون أن المواطن الذي يطلق عليه "الناخب" عند كل استحقاق انتخابي هو حجر الزاوية في أي تغيير؛ شريطة أن يركز اهتماماته نحو وطنه ونحو مستقبل أبنائه وأحفاده؛ إذ عند هذا التفكير وعند هذا استشعار المسؤولية المزدوجة ستسقط كل الرهانات على إبقاء هذا المواطن في دائرة التخاذل والاستهتار واللامبالاة، كما ستسقط عند ذلك كل المماحكات السياسية القائمة بين السلطة والمعارضة، في ظل قدرة هذا الناخب على الحسم سواء في إطار القائمة النسبية أم الدائرة الفردية. فمشكلتنا الحقيقية التي نعاني منها الآن، والتي هي امتداد لقرون، لا سيما إذا ما تذكرنا أن عدد من حكم من آبائنا وأجدادنا من الأئمة هم مائة إمام وإمام على مدى ألف عام، تكمن في عدم وعي المواطن، وعدم نضجه، على مر العصور وحتى هذه اللحظة؛ الأمر الذي سهل على القوى السياسية المتباينة في الساحة الاستمرار في العزف على جراحاته من خلال استمرارها في اللعب على وتر المماحكات، في ظل غياب هذا اللاعب الأساسي عن ساحة الحسم. لذا، وبرغم أن الحديث عن التغيير والتحديث في هذا البلد، فإنه ما زال مبكرًا، كما أن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب هو الآخر أمر مستبعد حتى هذه اللحظة.

إلا أن السماح بالإخلال أو العبث بأي من الثوابت الوطنية أمر غير مقبول على الإطلاق، باعتبارها لبنات، بل ومداميك يمكننا البناء عليها مستقبلًا، مما يستدعي التعجيل بإيقاف أية أخطار تتهددها، أيًا كان مصدر هذا التهديد؛ كون هذا الأمر لا



يحتمل المساومة أو التأجيل لحظة واحدة. فكما هي الوحدة خط أحمر في ثقافة وقناعة العديد من المناضلين والشرفاء من أبناء هذا الوطن على طول الساحة وعرضها، نجد الخيار الديمقراطي هو الآخر خطًا أحمر؛ كونه توأم الوحدة، وخيارًا لا يمكن الرجوع عنه أو المساومة عليه أو القبول بتوظيفه في مهاترات لا ينتج عنها غير مصالح ذاتية وضيقة. لذا فإن مجرد التفكير بالمساس بهذا الخيار، هو تفكير بالمساس بالوحدة ذاتها؛ الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى أذية الوطن برمته، في وقت لا يحتمل فيه مثل هذه الأذية في ظل أحماله وأسفاره المضنية والشاقة، والتي لم تتوقف منذ زمن وحتى هذه اللحظة في طريق لا محطة فيها للانتظار ولا أفق يبدو لنهايتها حتى الآن.

● «النداء»، العدد ١٨٠، الأربعاء ٢١ يناير ٢٠٠٩





محرقة غزة.. كشفت عورة هذه الأمة

على مر التاريخ، لم تنحدر أمة جراء وهن وخواء وتصابي حكامها إلى هذا القاع الموحل بكل أوساخه ومخلفاته، وإلى هذا المستوى اللاأخلاقي والوضيع، كما هو انحدار أمتنا في هذه اللحظات العصيبة والمريرة من تاريخها، وعند هذا المنعطف



الخطير من صراعها مع العدو الصهيوني.

كما لم يتعرّ جسد أمة ومنذ الأزل وحتى هذه اللحظة، كما هو العري الذي حل بجسد أمتنا حاليًا على هذا النحو الفاضح والمكشوف، وبهذه الصورة البشعة التي ألحقت الذل والعار بهذه الأمة. فعلى مدى عقود طويلة، تمكن الغرب المتصهين خلالها من غرس أظافره وإيغال أنيابه في مواضع مختلفة من هذا الجسد، لدرجة شجعته على إباحة ذلك للكيان الصهيوني الذي لم يتردد هو الآخر في أن يمارس هذا العبث كيفما يشاء، على مرأى ومسمع ممن يدعون أنهم حكام هذه الأمة وحماة عرضها، والذين كان لمعظمهم الدور الفاعل في تمكين هذا العدو من هذا الفعل الشنيع، يوم أن تدافعوا إلى إرشاده واقتياده إلى محراب هذه الأمة وإلى أماكن مقدساتها ومعالم آثارها ومواضع سجودها وقيامها، سواء في بغداد أم في بيروت أم في غزة كما نشاهد اليوم.


12
الراشدي وفقنة غياب القانون
محرقة غزة.. كشفت عورة هذه الأمة

فما كان مستورًا قبل حرائق غزة ومذابحها وفظائعها التي أقدم عليها الكيان الصهيوني اللقيط، بات اليوم مكشوفا ليس لكوكبنا الذي نعيش عليه فحسب، بل للكون برمته؛ إذ لم يعد من شيء في واقعنا أو في خارطتنا ما يمكن إخفاؤه أو التستر عليه،



طالما تكشف عن مذابح غزة حجم المؤامرات وحجم التواطؤ، وطالما كشفت سماؤها مساحات الحرائق وحجم الدمار وفظاعة القتل الذي طال كل شيء، بحيث لم يستثنِ بشرًا ولا حجرًا ولا شجرًا. في ظل تواطؤ فلسطيني وعربي فاضح وسكوت دولي مطبق، خاصةً من قبل منظمة الأمم المتحدة، التي تبين أن بقاءها واستمرار أدائها التآمري مرهون بمنسوب قراراتها التي تصب في مجرى مصالح هذا العدو وتعزيز عدوانه الذي لم يتوقف منذُ تاريخ نشأته وحتى هذه اللحظة. ذلك التاريخ المشؤوم الذي صاغته عام ٤٧م هذه المنظمة التعيسة التي أصبحت وكرًا للقتلة وصناع الحروب ومدبري المؤامرات الدنيئة التي تحاك ضد الشعوب المقهورة والمظلومة في هذا الكوكب؛ إذ لم يقتصر دورها المخزي والمخجل على السكوت على تلك المجازر والفظائع، بل تعداه إلى عجزها الفاضح عن اتخاذ أي إجراء يجنبها الاعتداءات المتكررة على مقراتها الإدارية والتموينية والتعليمية في مختلف القطاع، فضلا على انكشاف شللها التام في مواجهة الرفض الإسرائيلي لقرارها ١٨٦٠ المتعلق بوقف إطلاق النار، والذي كان يتطلب العودة الفورية لميثاق هذه المنظمة، وبالذات للبند السابع منه، الذي يجيز لها استخدام القوة لإجبار هذا العدو على احترام مواثيقها وتنفيذ قراراتها دون تلكؤ أو استهتار.

لقد أفرزت هذه الحرب القذرة كثيرًا من الحقائق التي كانت إما غائبة عن عقول الكثير من أبناء هذه الأمة وإما مثار جدل بين من كان يسلم بصوابيتها منذ عقود ومن يحاول عبثًا التغطية على مسلماتها خدمة للاستعمار والصهيونية والقوى الرجعية المتخلفة على الساحة العربية. فبرغم الجرح الغائر في جسد كل شريف ينتمي إلى هذه الأمة، وبرغم شلالات الدماء التي أريقت على أرض غزة، وبرغم أرواح الشهداء التي أزهقتها



آلة الحقد الإسرائيلية، وبرغم أكوام جثث الأبرياء الملقاة على الأرصفة أو المطمورة تحت ركام الدمار والخراب الذي أحدثه المحتل بالمنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد والملاجئ، برغم هطول الغيث من عيون الثكالى والأطفال والشيوخ والنساء، الممزوج بالدم المسفوح من قبل مغول العصر ودراكولات الغرب والعرب على السواء، برغم كل التضحيات وكل المآسي والأهوال والفظائع التي رأيناها، لا سيما في تحول العديد من الرضع والأطفال إلى مكفوفي البصر بفعل قنابل الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب المحظور استخدامهما دوليًا؛ رغم كل ذلك إلا أن آلة الدمار تلك عجزت عن أن تلغي ذاكرة الإنسان العربي أو تشوش على تفكيره وهو يتابع فصول هذا العدوان ويتقفى آثاره ومآسيه وصولًا إلى من يقف وراءه.

لقد اختزلت هذه الحرب عقودًا طويلة من المعاناة، يوم أن طغت فيها المؤامرات العربية على أي إنجاز آخر. كما قربت وبوضوح صورة النظام الغربي بشقيه الأميركي الشمالي والأوروبي دون رتوش ديمقراطية أو مساحيق تتعلق بحقوق الإنسان، تجسد ذلك في تزويد أميركا للعدو بالذخائر المحرمة خلال فترة الحرب وبهرولة كبار زعماء أوروبا إلى مائدة السفاح الصهيوني لمشاركته احتساء نخب الدم الفلسطيني وقضم لحمه المنزوع من تحت ركام الدمار والخراب، فضلًا على تعرية هذه الحرب للواقع المأساوي الذي تعيشه منظمة الأمم المتحدة التي لم تشهد في تاريخها ضعفًا وهوانًا كما هو حالها الآن في ظل أمينها العام، بان كي مون، الذي تقوس ظهره قبل أن ينجز أية مهام إنسانية تذكر، والذي ساوى في تصريحاته بين الجلاد الصهيوني والضحية الفلسطينية في أكثر من مناسبة، لا سيما في اللحظات التي كانت تقصف فيها مقرات المنظمة من قبل آلة الدمار الصهيونية الفاشية.



لقد سقطت معظم الأقنعة عن وجوه العرب والعجم على السواء. عن الشرق العربي التـي مـا زالت شـعوبه تعيش عصـور العبوديـة والإذلال والخنوع كما هـم العبيد في عصور الرق حين كان يراق دم العبد على مرأى من أهله وأولاده وأقربائه، دون أن يجرؤ أحدهم على فعل أي شيء، كما هو واقع الشعوب العربية حاليًا، وعن الغرب المتصهين المتشدق بالديمقراطية وبحقوق الإنسان كذبًا وزيفًا، بينما آلاته المدمرة تفتك بالإنسان في كل مكان من هذا العالم: في العراق، وأفغانسـتان، وفلسـطين، والصومال، مسنودةً بـ"الفيتو" الأوروبي والأميركي، وبالدعم المالي العربي غير المحدود.

لقد سقط القناع عن معظم حكامنا المفلسين من كل شيء إلا من الجلوس على موائد القمـم التـي لم تزد هذه الأمـة إلا ضياعًا في حقوقها وكرامتها ومكانتها بين الشـعوب والأمم.

كل شـيء في هذا الكوكب تغير، إذ لم تعد التغيرات فيه محصورة على الماديات كما هـو الأمـر المتعلق بالتأثيـرات الاقتصادية والماليـة، بل تعداه إلى القيـم والأخلاقيات. فالملاحظ تداخل الديانات في بعضها، واختلاط سـلوكيات البشر بعضها مع بعض في ظـل الأحـداث المتتابعة التي شـهدها العالم، وبالذات أحداث غـزة الدامية التي مكنتنا اليـوم من التمييز بين سـلوك حكامنـا المحكومين افتراضًا بالديـن والأعراف والتقاليد والمثل والقيم وسـلوكيات الحكام الآخرين. إذ رأينا خلال هذا العدوان زعماء غير عرب وغيـر مسـلمين أكثر غيرة وأكثر عروبة وأكثر إنسـانية مـن حكامنا، من خلال مواقفهم الرافضـة لهـذا العـدوان البربري، كما هـو الملاحظ في مواقف شـافيز وإفو مورالـيس، زعيمي فنزويلا وبوليفيا، اللذين يدينان بديانة أخرى، وينطقان بلغة أخرى، وينتميان إلى طبيعة جغرافية هي الأبعد من جغرافيتنا، ومن تماس حروبنا بآلاف الأميال.



لقد اختلطت الأوراق بالفعل، إلا أن دماء ضحايانا في غزة كانت كفيلة بإعادة ترتيبها طالما أفرزت، وبهذه السرعة القياسية، المتشدقين والأفاقين والخونة والعملاء ومصاصي الدماء والمزايدين على أمتهم، كلًا في خانته التي أراد له التاريخ أن يدون فيها، والتي ستقرأ يومًا من قبل أجيالنا بالتأكيد ليروا كم هو العري الذي لحق بهذه الأمة جراء هؤلاء الحكام، الذين لم تغير بشاعة الحرب، وفظاعة السحل والتنكيل في أحاسيسهم ومشاعرهم وضمائرهم ومواقفهم، كما لم تخدش من حياء معظمهم صورة الأمة، وهي على هذا النحو من العُري والانكشاف.

● «النداء»، العدد ١٨١، الأربعاء ٢٨ يناير ٢٠٠٩



يحيى السادة

هل تزهر الديمقراطية في مناخ غير ملائم؟


12

أي الرجال فقدنا

هل الإصلاح الذي أحبه

هل تزهر الديمقراطية في مناخ غير ملائم؟

كثيرة هي التساؤلات التي تطرح حول ما إذا كان بإمكان أية ديمقراطية أن تتعايش وتتطور في ظل مناخات هي الأسوأ:

- في ظل نظام لا همّ له غير الاستئثار بالسلطة والثروة.

- وفي ظل مجتمع يفتقر إلى طبقة وسطى قوية وقادرة على التأثير والتغيير كلما تطلب منها الأمر ذلك.

- وفي ظل تركيبة اجتماعية تطغى عليها إما القبلية والعشائرية وإما الطائفية والمذهبية، ما لم تكن جميعها.

مما لا شك فيه أن لكل مجتمع القدرة على وضع بذرة الديمقراطية في تربته السياسية. إلا أن من الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا، أن تنبت هذه البذرة أو أن تزهر في ظل هذه



المعوقات الثلاثة.

فكما هي بعض النباتات التي لا تنمو ولا تزهر إلا من خلال تربة صالحة، ومياه كافية، ومناخ ملائم؛ كذلك هي الديمقراطيات التي لا يمكن لها أن تنمو، وأن تتفرع، وأن تزهر، وأن تثمر، ما لم تتوفر لها أرضية مناسبة، ومناخ مناسب، يكمنان في سلطة متحضرة، وطبقة اجتماعية وسطى متحررة من أية قيود أو التزامات سلطوية، يقاس حضورها بمقدار العدالة الاجتماعية التي تمارس على أرض الواقع، والتي يتحدد من خلالها حجم هذه الطبقة ونسبة تواجدها ومساحة تحركها في أي مجتمع.

من هنا يمكننا الجزم أنه إذا ما وجد هذان العاملان: الحاكم المتنور المقيد بلوائح الدستور وبالنظم والقوانين والمجرد من أدوات الترغيب والترهيب، وطبقة وسطى مكونة من أناس لا يلهثون وراء السلطة طمعًا في الجاه والمال، بحيث يعتمدون في معيشتهم على مدخولاتهم المتواضعة؛ كتب لأية ديمقراطية البقاء وطول العمر، كما هي الديمقراطيات الغربية الضاربة جذورها في عمق التاريخ.

كثيرة هي التساؤلات التي تحوم حول إمكانية التقاء الديمقراطيات مع الفقر، من منطلق مفهوم البعض أن أية ديمقراطية لا تعيش ولا تتنفس إلى في المناطق الغنية، بدليل استمرار العديد منها في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية لأكثر من قرنين من الزمن. في حقيقة الأمر لا يشترط لممارسة هذا النهج ثراء الدولة وثراء مواطنيها، وإلا لكانت دول الخليج في طليعة الدول التي تسير في هذا الطريق؛ إذ ما يساعد على نجاح هذه التجربة هو طبيعة النظام من حيث نشأته، وعمق جذوره، وما إذا كان امتدادًا لواقع سياسي متخلف، أم ناتجًا عن نضال وتضحيات تولد عنها هذا الخيار، ناهيك عن ثقافة المجتمع، أيًا كان وضعه المادي، ومدى إيمانه بصواب هذا السلوك. فهنالك حالة



وإن كانت استثنائية، بل وربما نادرة، إلا أنها حصيلة نضال تاريخي تمخض عنه هذا اللقاء بين نقيضي المعادلة: الديمقراطية، والفقر، في ظل مناخات سياسية ساعدت على هذا التلاقي. فالهند، التي استقلت عام ١٩٤٧، والتي سبق لها أن مارست هذا النهج عام ١٩٢٠ حين كانت تعيش فترة الاحتلال البريطاني، تمثل هذا الاستثناء وهذه الندرة، طالما ديمقراطيتها مستمرة ومتوقدة حتى يومنا هذا، دون توقف أو تقلبات، ودون غش أو تزوير، حتى في ظل اكتساح الطبقة الفقيرة والمعدمة للطبقة الوسطى؛ إذ ظل حياد الحاكم المبني في الأساس على وطنيته، ومن ثم عدم قدرته في التصرف بالمال العام، وبأدوات القمع والتنكيل، عامل دفع نحو ازدهار هذه الديمقراطية؛ رغم الخلل الاجتماعي، ورغم الفقر المدقع الذي حل بهذا البلد، والذي إن وجد في دولة أخرى، وتزامن مع نظام آخر، لا يرى في الوطن إلا مرتعًا له ولحاشيته ولكل من يدور في فلكه.

فإن هذه العوامل كافية لجعل أية ديمقراطية مجرد شكل وشعار وغطاء يخفي وراءه كثيرًا من الفوضى والعبث والاستهتار. فلكي تتكرر تجربة الهند في أكثر من مكان، يشترط لتحقيق ذلك عزل السلطة والفساد عن أجواء أية تجربة؛ الأمر الذي استحال تحقيقه، لا سيما في معظم دول العالم الثالث المتخلف حتى النخاع؛ إذ تتدرج معظم ديمقراطياته في إطار اللهو والغش والمزايدات على الشعوب التي عادة ما تُجلب إلى ساحات الاقتراع، وعند كل موسم حصاد، لتقدم الولاء فقط في ظل إدراكها وقناعتها بأن ما يجري مجرد شكليات، وطقوس اعتادوا على أدائها في ظل شعور سائد باستحالة أن يغير هذا اليوم من واقعهم في شيء حتى وإن غمر كل واحد منهم إصبعه في حبر التبرك كآخر ركن من أركان الاقتراع، بل وأهم الطقوس التي يؤديها الناخب في كل موسم من هذه المواسم.

من هنا يأتي التسليم بصحة تناغم التفكير لمعظم الزعامات التي تحكم دول العالم



الثالث المتخلف، والتي يقال عليها إنها تمارس الديمقراطية أيًا كانت صحة هذا القول. إذ يلاحظ أن هذا التناغم يصب في الأخير في عدم تمكين شعوب تلك الدول من ممارسة هذا الحق فعليًا، باعتباره سيفضي بالتأكيد إلى إسقاط العديد من تلك الزعامات، قبل أن يرتد إلى الناخب طرفه، لا سيما إذا ما ظلت حلقات الطبقة الوسطى مترابطة ومتماسكة، الأمر الذي يتعارض ومصالح العديد من تلك الزعامات التي يؤرقها حتمًا بقاء هذه الطبقة على ثباتها وتماسكها. لذا نجد كثيرًا من هذه الزعامات تعمل جاهدة على تذويب هذه الطبقة في ما دونها، بحيث لا يبقى على السطح الاجتماعي غير طبقتين، هما: طبقة الأثرياء، وطبقة الفقراء، واللتين ينجم عنهما بروز مظهرين هما مظهر الثراء، ومظهر التسول.

من هنا تأتي أهمية الإبقاء على هذه الطبقة الوسطى على الأقل من وجهة النظر الاجتماعية، طالما وأنها تشكل عاملي استقرار، اجتماعي وسياسي، فضلًا عن كونها أداة التغيير لأي واقع يهدد أمن وسلامة واستقرار أي بلد.

قدرة هذه الطبقة على تغيير أي نظام، سواء بالطرق السلمية، المتمثلة بالممارسة الانتخابية الفعلية، أم بوسائل أخرى هي مشروعة أيضًا كما رأيناها في أكثر من بلد في العالم والمتمثلة بالاحتجاجات السلمية والاعتصامات، جعلت من هذه الطبقة هدفًا ذا أولوية ملحة لأي نظام ديكتاتوري، فضلًا عن استهدافها من قبل أية سلطة تستند إلى القبيلة، والتي لا تضع حدودًا أمام مصالحها ولا تقيم أي حسابات لأية ديمقراطية أيًا كان شكلها وأيًا كانت الأخطار المترتبة على أفولها. إذ يعد الحكم القبلي أسوأ المناخات التي لا يمكن لأية ديمقراطية أن تعيش فيها. ففي قارة إفريقيا، على سبيل المثال، ولكون هذه القارة جزءًا هامًا من مساحة وتعداد العالم المتخلف، وعلى امتداد دولها الاثنتين والخمسين، لا توجد دولة ديمقراطية ناضجة حتى هذه اللحظة،



بمـا في ذلـك دولة جنوب إفريقيا، التي برزت يومًا في هـذا الميدان وبالتحديد عند فوز نيلسـون مانديـلا عـام ١٩٩٤؛ إذ تعانـي هذه الدولـة حاليًا من انتكاسـات ديمقراطية، نتيجـة التركيبـة القبلية، والتي لا تختلف عن أية تركيبة قبلية أخرى في القارة، أو أية تركيبة قبلية آسيوية، وبالأخص العربية، والتي تعد سببًا رئيسيًا في تعثر ديمقراطية هـذه الدولـة، بل وفي تعثر العديد من الديمقراطيات الأخرى التي ظهرت في هذه القارة السمراء وانتهى بها المطاف إلى الحروب والمآسي والأهوال، التي كان أقساها وأشدها همجية التصفيات الجسدية في بوروندي والتي دارت بين قبيلتي "الهوتو" و"التوتسي" والتي حصدت ملايين الأبرياء من القبيلتين. هذه المأساة لم تكن حِكرًا على هذه الدولة، وإن كانـت أقسـاها وأمرهـا؛ إذ تكررت في أكثر من دولة أفريقية، ولكن بصور وإشـكال وأسـاليب وأدوات مختلفة، لتثبت بما لا يدع مجالًا للشـك أن الديمقراطية، شأنها شأن أي نبات، لا يمكن لها تزهر إلا في مناخات ملائمة.

لذا نجدها سـواء في إفريقيا أم في آسـيا وبالذات المنطقة العربية غير مهيأة حاليًا للإزهـار؛ كـون المجتمعات في هذه الأماكن غير قائمة على قوة ونفوذ الطبقة الوسـطى، الداعم الرئيسي لأية ديمقراطية، بقدر ما هي قائمة على نفوذ وقوة القبيلة أو العشيرة أو الطائفة؛ الأمر الذي يتطلب وقتًا طويلًا حتى يتحول الولاء من كل تلك المسميات إلى الوطن ومؤسسـاته، فحتى ذلك الحين سـتظل الديمقراطية في العالم الثالث مجرد نبت علـى ضفـاف جـدول لا ماء فيه، إلى أن تتحـرر المجتمعات من دورانهـا حول الزعامات ورؤساء القبائل والعشائر وكل مراكز القوى المتنفذة والمنتفعة من هذا الدوران.

● «النـداء»، العـدد ١٨٢، الأربعـاء ٤ فبرايـر ٢٠٠٩



يحيى السادة

هذا هو سقف طموح مجتمعنا


12

كيف تحول الوطن ساحة للأدرعة البشرية؟

بين محمد توكو وعلي بيجول!

هذا هو سقف طموح مجتمعنا

أستطيع الجزم أن لا شيء في هذا البلد قابل للتطوير أو التحديث أو التغيير ما لم يكن بمبادرة وتوجه شخصي من المسؤول الأول في الدولة، أيًا كان هذا المسؤول؛ كون ما يطلق عليه بـ"المواطن" هنا عاجز تمامًا عن إحداث أية نقلة نوعية في حياته، كما أنه عاجز عن أن يتقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يتم "توظيبه" كما "توظب" الآلات والمعدات التي تعتمد على الطاقة في تشغيلها، وما لم تعد برمجة تفكيره بحيث يصبح مهيأ لمواكبة متطلبات العصر ومواكبة مسيرة شعوب الأرض ولو بالحد الأدنى مسيرة الشعوب المحيطة بجغرافيتنا.

قناعتي هذه لا علاقة لها بما تمتلكه الدولة من إمكانيات بوليسية واستخباراتية، بل على افتراض أن ليس بحوزة جنودها وعسسها غير العصي و"الصمول"، التي تعد من وجهة نظري وفي قناعتي كافية لمواجهة مجتمع هو في غاية



الإنهـاك، بـل وفـي الرمق الأخيـر من حياته، مجتمـع مولع بآفة القات حتـى آخر قطرة من دمه وبكل أنواع سـموم التدخين حتى آخر نفس، وبولعة "الشـمة" القذرة والمخدرة والمقززة وبأسـاطير السـحر والشـعوذة، فضلًا عن الحبوب المنشـطة التي زاد اتسـاع رقعة ومساحة تناولها وبالذات في أوساط الشباب وصغار السن الهاربين في الأساس من تحمل مسؤولياتهم نتيجة الفجوة التي تتسع يومًا بعد يوم، بين واقعهم المأساوي ومستقبلهم الأكثر من مجهول في ظل هروب الدولة هي الأخرى عن تحمل مسؤولياتها تجـاه هـؤلاء والمتمثلة بعدم اتخاذها أي إجراء يحد من هذه الظواهر المخيفة والمدمرة، والتي بات المواطن يلمس آثارها وتبعاتها من خلال أولاده وأقاربه وجيرانه، ومن خلال الأماكن التي يعرج عليها أو يرتادها.

هـذه الظواهـر يضاف إليهـا ظاهرة الفقـر والبطالة والتسـول وانتشـار الأمراض الغريبة على مجتمعنا، ناهيك عن ظاهرة السـطو على ممتلكات الآخرين بقوة السـلاح التـي غالبًـا مـا تنتهي بقتـل الأبرياء والذين قـد لا يكون آخرهم الشـهيد عباس محمد الغربانـي إمام الجامع الكبير بإب الزاهد والناسـك في محرابـه منذ مولده وحتى يوم استشـهاده؛ كل هذه الظواهر ما كان لها أن تتسـع وتنتشـر على هذا النحو الذي ينبئ بكـوارث مسـتقبلية ربما سـتكون هـي الأخطر والأفظع، لولا انشـغال كبار المسـؤولين بمصالحهـم الذاتيـة واختـزال مسـؤولياتهم بأولادهـم وأقاربهم وكيفيـة الحفاظ على أنماط معيشـتهم ومسـتويات مراكزهم السياسية، فضلًا عن انشغال من هم دون هؤلاء المسـؤولين بمضاعفة أرصدتهـم المالية والعقارية من منطلـق قناعاتهم أن فرص الهبر وتكـويم المـال على هذا النحـو الحاصل الآن ربما لـن يتكرر مسـتقبلًا، فيما لو صحح وضع البلد.

مقابـل ذلـك نجد المواطن هو الآخر قابلًا للانجرار نحو هذا الضياع من خلال إنفاقه



الجزء الأكبر من دخله في واحدة أو أكثر من هذه المكيفات على حساب معيشته ومعيشة أهله وأولاده، الأمر الذي انسحب على الكثير من الشباب في محاكاة هذا الواقع المؤلم والمرير لدرجة القفز عليه إلى واقع آخر هو الأكثر مرارة وأكثر تغييبًا للذاكرة.

لا شك أن جميع هذه الظواهر لم تكن وليدة اللحظة التي نعيشها الآن، كونها في الأساس طافية على سطح حياتنا منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة. إلا أن ظاهرة الأمراض النفسية وتسارع انتشارها في أوساط شبابنا هي ما دفعني لطرق هذا الموضوع، وفي هذا التوقيت بالذات، لا سيما وأنا أرى هؤلاء يبتعدون يومًا بعد يوم عن المعالجات التي يتطلبها واقعهم المحزن. فكما هي الأمراض على اختلاف درجات خطورتها والتي نجد لها أمصالًا واقية وجرعات دوائية شافية، كذلك هي الإحباطات النفسية التي هي الأخرى لها طرق ووسائل لمعالجتها والتي لا تكلف المرء غير المثابرة على الاطلاع وتخصيص وقت لمجالسة الكتب والمؤلفات أيًا كان حجمها وأيًا كانت الأفكار التي تحملها، إذ لا يخلو كتاب أو مجلة أو صحيفة من فائدة تمثل إضافة ما لم تكن رديفًا لمعلومات تراكمية تشكل جميعها في الأخير مخزونًا ثقافيًا يعد بمثابة المصل الواقي لأي أمراض اجتماعية تطفو ما بين الحين والآخر على سطح حياتنا.

إذ ما يعاني منه شبابنا في وقتنا الراهن هو الفراغ الفكري والذي يمثل الفجوة بين أحلامهم وطموحاتهم وواقع تنفيذ مثل هذه الأحلام والطموحات. في ظل هذا الفراغ وهذا الإفلاس الثقافي، وصل الأمر بالكثير من هؤلاء إلى حد العزوف حتى عن تناول الصحف أيًا كانت اتجاهاتها كتعبير عن الرفض في مناقشة وبحث كل ما يتعلق بظاهرة الإحباط مقابل التوجه نحو ما يخل بهذا العقل وما يسهم في تغييب الذاكرة ويكرس هذا الإحباط في النفوس؛ مؤشرات خروج هؤلاء من إحباطاتهم بل وخروج البلد برمته من مأزقه وإحباطاته وأنفاقه المظلمة والموحشة، عندما تتحول طوابير



الناس من أسواق وأزقة القات إلى المكتبات وأكشاك الصحف.

لقد صدمت عند أكثر من مشهد، حين رأيت صحفًا على مختلف إصداراتها في طريق عودتها إلى ناشريها بينما القيمة الإجمالية لها لا تتعدى العشرين ألف ريال. هذا المبلغ هـو رقم حقيـر في خانة المصروفات اليومية سـواء لأحد التجار الميسـورين أم لبعض المسـؤولين المتخمـين بثراء الوظيفة، لا سـيما إذا ما عرفنا أن هـذا الرقم يصرف مقابل "تخزينة" يوم فقط من قبل أفراد هذه الشـرائح الاجتماعية. إن لم يكن بمبالغ تفوق هذا الرقم.

كذلك حين قال لي أحد أنصاف المثقفين إنه لم يتناول صحيفة "النداء" كون ثمنها زاد عشرين ريالًا! في حين يصل إنفاق هذا المعتوه على ولعة القات يوميًا إلى ألفي ريال ما لم يزد عليه، خاصة خلال هذا الموسم الذي تضاعف فيه سعر هذه الآفة.

صدمـت أيضًـا يوم أن عجـز أكثر من جامعي وأكثر من فيلسـوف عن تسـمية ثلاث صحف مستقلة، بحجة أنهم لم يسمعوا بها من قبل، في حين سرد لي أكثرهم مسميات القات في كل محافظة من محافظات الجمهورية بل وفي إثيوبيا أيضًا.

صدمت حين وجدت أكثر من مسؤول ينفض يديه عن مسؤولية تناول الصحف التي لا تنتمي للسـلطة، وكأنها كتب ديانات أخرى تتعارض مع ديانة حزبه، لا مجرد كونها آراء وتحليـلات لوضـع قائـم يهـم في الأسـاس كل الأطراف على السـاحة بمـا في ذلك الموالـين، بالـذات الذين يتطلب منهم واقع الحياة التي نعيشـها الوقوف عندها ليبنوا عليهـا مواقفهـم من موقع العـارف بأدق تفاصيل الأمور السياسـية وغيرها التي تدور في البلد.

بعض هؤلاء المسؤولين إذا ما تجرأ أحدهم وأقدم على محاولة الاطلاع على مثل هذه



الصحف فإنه لا يلتقطها إلا بعد أن يلتفت يمينًا وشمالًا ليتأكد بأم عينه أن لا أحد يرقب فعلته الشنعاء، ليدسها فجأة في جيبه وعلى وجل وكأنه يدس شيئًا محرمًا.

سلوك هؤلاء، وعند هذا المشهد بالذات، يبين وبوضوح كم هي المسافة الشاسعة التي تفصلنا عن المجتمعات المتطورة، وكم هو قطر وعمق الهوة التي تحول بين التقاء ديمقراطيتنا، وديمقراطية الدول المتقدمة، في هذا المضمار. إذ نجد كثيرًا من السياسيين في أوروبا يقبلون وبنهم شديد على متابعة واقتفاء ما يكتب في الصحف التي تعكس وجهة النظر الأخرى، من منطلق أن ما يكتب في صحفهم الحزبية هو تحصيل حاصل، بيد أن ما يشغل تفكيرهم هو الرأي الآخر الذي تمثله مواضيع الصحف المناوئة لسياساتهم.

عند هذه المشاهد المحزنة، وعند هذه الصور المعتمة والحالكة السواد التي يتكرر عرضها يوميًا في واقعنا، ألست محقًا بأن هذا المجتمع غير قابل للتطور أو التزحزح قيد أنملة طالما ومسؤولوه ومثقفوه على هذا النحو من التفكير، فيما معظم مكوناته الأخرى لم تنفض عن نفسها غبار التخلف حتى هذه اللحظة؟!

ثم ألست محقًا إذا ما جزمت بأن سقف طموح مجتمعنا لا يتعدى المكيفات، وأن ما يكتب في سبيل تنويره هو كمن يحرث في الماء؟!

● «النداء»، العدد ١٨٤، الأربعاء ١٨ فبراير ٢٠٠٩



الطريق إلى البرلمان يمر عبر تشييع الجنائز


12

نبيي الفخر والشرك.. وفصاله في عامين!

القضية الجنوبية.. قراءة في الأسباب والتداعيات

الطريق إلى البرلمان يمر عبر تشييع الجنائز

أن يتقمص البعض شخصية رب الأسرة أو المضيف في حفل عرس، بكثرة الترحاب وتوجيه الأوامر والقفز المتكرر فوق رؤوس المنهمكين في الأكل وركلهم أحيانًا، ودهس أطراف معاطفهم أكثر من مرة؛ بحجة تقديم خدماته، فضلًا عن افتعاله التوتر والصراخ، لا لشيء إلا ليلفت انتباه بعض القوم من مشايخ ومسؤولين، حين يتوجه إليهم حاملًا أكثر من طبق لحم مقابل إهمال الآخرين، فهذا أمر يمكن تصوره، كون مثل هذه المشاهد تتكرر في أكثر من مناسبة، إذ لا تقتصر قوة طباع هذا الدخيل على هذه المناسبة على تلك المشاهد فقط، بل تتعداها إلى طلبه ممن فرغوا من غسل أيديهم وهموا بالمغادرة إلى مسامحته إن كان هنالك



تقصير، وسط صمت وذهول أصحاب الشأن. في مثل هذه المواقف نادرًا ما يحصل لبس حول من هو صاحب الوليمة والفرح، كون الغالبية من الحضور إما أهل وإما أقارب، ما لم فجيران وأصدقاء. الوحيد الذي يلتبس عليه هذا الأمر هو من يلج خلسة، دون دعوة أو معرفة مسبقة، والذي قد يكون في الغالب عابر سبيل، إذ يُعرف أنه كذلك، من خلال استرساله في الدعاء للمضيف الكومبارس بطول العمر، ودوام النعمة عليه، وعلى أولاده وبالأخص العريس. قوة الطباع هذه لم تعد أمرًا مستغربًا، لا سيما إذا ما قورنت بتصرفات وطباع آخرين وفي مجال آخر مختلف كل الاختلاف عن الأول، سواء في طبيعة جمهوره أم في تراجيديته وطقوسه، إذ نجد أناسًا يتصدرون للعب دور هو غاية في الصعوبة من حيث الأداء والإخراج، كأن يبدو أحد هؤلاء في موكب تشييع جنازة، وكأنه كبير الأسرة ومنكوبها الأول، إذ لا يكف عن البكاء بعد أن يلف رأسه ووجهه بـ"شال" مواصلًا هذا الأداء الصعب من بوابة المسجد وحتى لحظة الدفن وسط تأثر المشيعين وحزنهم الشديد لمصاب هذا الإنسان.

الحكاية هنا مختلفة تمامًا عن سابقتها، إذ يلتبس على أغلب المشاركين تحديد من هم المصابين بهذا المأتم. كون الكثير منهم لم يأتوا بدعوة، بل بمشاركة تلقائية، فضلًا عن الدور الذي لعبه هذا المشيع، والذي أقنع به الكثير ممن هم حوله بأن له صلة أكيدة بالمتوفى، طالما أكسب المشهد رهبة وأضفى عليه جوًا من الحزن والوجوم.

دموع هذا الحزين لم تذهب هدرًا، إذ وبمجرد مواراة المتوفى الثرى انهال عليه الناس بالسلام والمواساة، وتذكيره بأن الموت حق والساعة حق، إلى أن جاء دور الفقهاء والمتسولين الذين أمسكوا بتلابيب ثيابه، طالبين منه الصدقة على روح المتوفى. عندها لم يجد مخرجًا من مأزقه هذا غير الإفصاح، وبأعلى صوته، ألّا صلة له بالميت من قريب



ولا من بعيد، وبرغم ذلك فقد ظل البعض ممسكًا به لدرجة الاستماتة، كون هذا البعض في الأساس محسوبا على الصم والبكم.

حكاية الفرح والحزن السابقة هي جزء من حصيلة تجربة ومجهود بذلته خلال بضعة أشهر قبيل انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية حين رشحت نفسي في إطار المؤتمر في اليوم الذي قيل لي، وكما يقال لأكثر من مرشح الآن من أن الفرصة سانحة والساحة خالية، الأمر الذي يزيد من حماسة أي مرشح لدرجة يحرص عندها على حضور وتشييع كل الجنازات، والمشاركة في أي فرح يقام، وإذا استدعى الأمر منه حضور سباعية الختان لأي مولود في الدائرة فإنه لن يمانع أو يتأخر على الإطلاق.

من خلال تجربتي تلك يمكنني الجزم بأنه ما لم يكن المرشح وفي إطار المؤتمر بالذات مسنودًا بأحد عتاولة السلطة، فإنه لن يجني من جهده المضني والشاق غير حمل النعوش وإجهاد كفيه بالسلام على المارة وأصحاب المتاجر والمطاعم والأفران وغيرهم. من بزوغ ضوء كل يوم، وحتى آخر ساعات الليل واصطناع الابتسامة، وتقديم الخدمات التي لا أفق لها، فضلًا عن نزيف الجيب حتى من الفلسات؛ ليأتي في الأخير دور المحافظ ليثني عليه ويثمن تضحياته وليقول له بصوت متحشرج وهو يفرك أصابعه تعبيرًا عن حرجه الشديد، بأن تعليمات عليا صدرت بأن يكون مرشح الدائرة الشيخ (...). عند هذا الخبر تتوقف لعبة المرشح وتنتهي عندها عذاباته، بحيث لا يبقى أمامه غير البحث عن خبير مساج وتدليك، عله يخفف من "عضائه"، بخاصة إذا ما صادفته خلال تلك الأشهر القليلة طوابير من النعوش، إذ تصل مواكب التشييع أحيانًا إلى أكثر من جنازة في اليوم الواحد تبدأ الأولى بُعيد صلاة الفجر وتنتهي الأخيرة عند العصر، يليها "تهليل" لثلاثة أيام وهو ما يعرف بتقديم العزاء، يضطر فيها المرشح للتنقل في أكثر



من مطرح؛ عله يكسب أجر الصناديق، ضف إلى ذلك أمسيات الأعراس وحضور أقسام الشرطة، والنيابة، وزيارة السجون، وعيادة المرضى، وتقديم الهدايا والتهاني لأولياء أمور المواليد، وزيارة المكاتب لحل مشاكل الموظفين مع مديريهم، وتقديم التبرعات لـ"محابيط العمل" من متحصلين وأمناء صناديق، الذين يتزامن عجزهم المالي في العادة مع موسم الانتخابات.

الإقدام على الترشح، لا سيما في دوائر توصف بتعقيداتها السياسية والنفسية، والتي هي في الأساس انعكاس لتعقيدات تكويناتها الاجتماعية، يشكل مخاطر كبيرة على المرشح، لدرجة التسليم بحتمية إذلاله والذي لا مبرر له في الغالب. إذ تحضرني وباستمرار مكالمة أحد الأصدقاء، والتي جاءت بعد يوم، بنهاره وساعات ليله المتأخرة، مليء بالمتاعب والإرهاق، ذهبت بعده لأخلد للنوم، لأفاجأ في السابعة صباحًا بجرس هذه المكالمة التي بادرني فيها بالقول: "لقد خسرت نصف شعبيتك تقريبًا، لعدم صحوك ومشاركتك تشييع جنازة فلان(!) الذي تعرفه، وتعرف حجم أسرته، وأنسابه، وكم عدد المصوتين منهم". عندها حاولت مراجعته، وتذكيره بأن التخلف عن تشييع جنازة واحدة لا تسقط مثل هذه النسبة؛ طالما وقد أسهمت بحمل ومرافقة أكثر من ثلاثين جنازة ملحقًا بها التهليل والعزاء، إلا أنه أصر على تقييمه. عندها لم أجد بدًا من اتخاذ قرار بالانسحاب تجنبًا لأية غفوة أخرى قد تفقدني النصف الآخر من شعبيتي المزعومة، ثم عدت لأغط في نوم عميق بعد أن طرحت من على كاهلي هموم الخلق ليتكفل بها الخالق كما هو شأنه، لأتساءل بعد صحوي وعودة وعيي واستقرار توازني النفسي عن الطرق والجسور التي عادة ما يسلكها المرشحون في أكثر من بلد ديمقراطي نحو البرلمانات والمجالس المحلية والبلدية؛ هل هي طرق التشييع اليومي نحو العالم الآخر؟ أم برامج وأبحاث ودراسات ورؤى مستقبلية يختزنها المرشح في رأسه ليبلورها تحت



قبة البرلمان إلى مشاريع تنموية وعمل ملموس تبرز ملامحه وبصمات آثاره في نهضة الوطن، وفي خطواته المتسارعة بغية اللحاق بالشعوب المتقدمة؟! لا أخفي أحدًا أن كابوسًا ينتابني كلما تذكرت تلك الأشهر من عام ٢٠٠٣.

كما لا أنكر أن إحباطًا آخر يقترب مني كلما وجدت الناس مستمرين على منوالهم في طريقة تقييمهم لأي مرشح ونظرتهم الضيقة لمهامه ومسؤولياته البرلمانية. الأمر الذي يعكس النظرة ذاتها على الوطن، بحيث لا يبدو وهو على ضيقه هذا واختزاله في ذاكرة الناس بحفر الموت، إلا على أنه مكان للرحيل والمواساة وذرف الدموع، لا واحة للنماء والخير والإبداع وفضاء للتحليق نحو أفق هو الأوسع والأرحب.

ما يهمني مما استجد في أمر المماحكات السياسية، والتي تمخض عنها اتفاق المبادئ بين السلطة والمعارضة على تأجيل الانتخابات لعامين، هو وضع المشاريع التنموية المرتبط تنفيذها بموسم الانتخابات، والتي ستتأجل هي الأخرى، في حين لا يحتمل بعضها التأجيل كمشاريع المياه مثلًا، فضلا عن وضع المرشحين، الذين قطعوا شوطًا كبيرًا في حملتهم الانتخابية، إذ تمثل لهم فترة التأجيل الطويلة هذه القشة التي ستقصم ظهورهم، لا سيما إذا ما استنفدوا حتى الآن طاقاتهم البدنية، ومدخراتهم المالية، فيما الطريق إلى البرلمان مرهون بإنفاقهم، وعدم تخلفهم عن أية مناسبة، وبالذات تشييع الموتى إلى مثواهم الأخير.

● «النداء»، العدد ١٨٦، الأربعاء ٤ مارس ٢٠٠٩



يحيى السادة

الحل يكمن في إيقاف عقارب العمر!


ملاك يحمل وردا وينفسجا؟!

13

د. عبدالقدوس الهاشمي

الحل يكمن في إيقاف عقارب العمر!!

رغم أني أحفظ عدد سنوات عمره عن ظهر قلب، إلا أني أثرت سؤاله لأحصل على جواب هو الأغرب حين حدد عمره بأقل من نصف ما هو مدون في ذاكرتي، مبررًا ذلك بأنه أوقف عقارب عمره منذُ عقدين من الزمن بمجرد تمييزه للأشياء، وقدرته على فك كثير من شيفرات الحياة وألغازها، فضلًا عن إدراكه مبكرًا أن كل السنوات التي ستلي توقيته هذا ما هي إلا تكرار لواقع هو الأكثر إيلاما وأكثر مللًا وسأمًا مما سبقه، وبالتالي فإن مراكمة الأيام والشهور والعقود الزمنية في خانة العمر، أمر لا جدوى منه، ناهيك عن تذكر أرقامه.

كنت أحسبه مازحًا، إلا أني وجدت في قراءته تلك تشخيصًا واقعيًا ودقيقًا لواقع حياة هي مجرد نسخ متكررة تحاكي تفاصيل واقع يتكرر كل يوم، بصوره الباهتة ومشاهده الكئيبة وأوقاته المملة والرتيبة لدرجة أدركت عندها أن عمر هذا المرء لم يكن وحده المختزل، بل كل أعمار الناس في هذا البلد، خاصة



الذيـن مازالـت حواسـهم أكثر قدرة على التمييز والتركيز، والتـي تفرز في آخر كل يوم حقيقـة أن لا جديـد في واقعنا غيـر العبث والفوضى والإحباط، جـراء دورانـنا اليومي ولسنوات طويلة في حلقات الوهم المفرغة التي لم ولن ينجم عن استمرار دورانـنا فيها غير مزيد من الصداع، ومزيد من الغثيان.

إذا مـا عدنـا إلـى تلك الحقبـة الزمنية التـي أرادهـا البعض محطـةً لتوقف عقارب عمره، فإن المعني بها حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، حين كنا نشـاهد مسـؤولين دون اهتمامنـا بألـوان بشـرتهم، وألوان بذلهم، ومـا إذا كان شـعر رأس البعض منهم على سـواده؛ خلافًا ليومنا هذا وبعد أكثر من عشـرين عامًا، والذي وجدنا فيه أنفسـنا مضطريـن لفهـم كل تلـك المبهمـات من خلال وضوح الصورة للمسـؤولين أنفسـهم، إذ وجدناهـم بهيئـات مختلفة، ووجوه أكثر دسـومة ونعومة، ورؤوس أينعت شـعرًا بعد أن كانت قرعاء، وأحجامًا هي الأكثر وزنًا، تعكس وبوضوح ما آلت إليه معيشـتهم وما باتوا عليه من ثراء ونعيم.

هذا التغيير الذي طرأ على حياة الكثير من المسؤولين خلال عقدين فقط هو ما يطلق عليه بأسوأ ما استجد في هذا البلد، طالما لم تنعكس هذه الصورة على عامة الناس أو بالحد الأدنى على جزء منهم.

هذا التشخيص حقيقة لم يتوقف، عند السلم الوظيفي القريب من قمة هرم السلطة، بل انسـحب على من هم دون هذه المسـتويات، وصولًا إلى مدراء العموم الذين يشكلون في حد ذاتهم آفة إدارية لا تقل عن آفة أي مسـؤول آخر، إذ نسـبة كبيرة من هؤلاء، وفي جميـع المحافظـات، يقبعون في كراسـيهم منـذُ الثمانينيات وحتى يومنـا هذا، لدرجة تجعل من موظفي أي مكتب لا يصدقون إذا ما قبض عزرائيل روح أحد هؤلاء المدراء، ما



لم تنخر الدودة في كرسيه، ليقع من عليه كما هي حال قصة النبي سليمان وعفاريته، إذ يُفسر مكوث هؤلاء وعلى طول هذه المدة، بأن قرارات تعيينهم لم تكن وراء مكوثهم الطويل هذا، بل صكوك ملكية منحتهم هذا الحق لدرجة لا ينازعون عليها، ربما إلى أجل لا يعلمه غير الله.

إذا ما عدنا إلى تلك الحقبة الزمنية الغابرة التي توج هؤلاء المدراء فيها ملوكًا وقياصرة وأباطرة على موظفيهم ومواطنيهم الذين يدفعون الإتاوات صاغرين، فإننا مضطرون إلى تذكر ما جرى للعالم خلال هذه الفترة؛ لنعرف كم هي الأهوال والمصائب التي حلت به، بينما هؤلاء في أماكنهم يراكمون المال ويمعنون في التسلط. في ظل إطلاق السلطة العنان لأيديهم، وفي ظل إصرار الزمن على التوقف عند تعيينهم.

كثيرة هي الأحداث التي مرت على كوكبنا، بينما هؤلاء المسؤولون باقون في أماكنهم، الأمر الذي حير الكثير من الناس وطرح الكثير من التساؤلات والتي من أهمها عما إذا كانت مسؤولية الدولة تنتهي عند التعيين، بينما التغيير متروك أمره لملك الموت، ما لم يكن هنالك رابط بين بقاء السلطة وبقاء هؤلاء في كراسيهم، بخاصة إذا ما سبق وأفتى المنجمون والعرافون بمثل هكذا توقع، تماشيا وانسجاما مع الخرافات السائدة في بريطانيا التي تقول إن بقاء النظام الملكي هنالك مرهون ببقاء الغربان في ساحة برج لندن شريطة عدم قدرتها على الطيران أو التحليق بعيدا عن تلك الساحة، إذ بهروبها سينهار البرج وتنهار معه الملكية البريطانية، ويتحول النظام الملكي إلى نظام آخر؛ لذلك يقص ريش أجنحتها على الدوام؛ كي لا تقوى على الطيران.

الصورة هنا مختلفة تماما، كون أوضاعنا المتردية لا تحتمل مثل هذه الأساطير والخرافات، إذ ينبغي تطيير الكثير من المسؤولين عن كراسيهم كي يستقيم النظام



ويسود القانون، ويستعيد الناس أنفاسهم وهدوء بالهم، ما لم يعم الخير والرخاء أرجاء الوطن.

هنالك من يربط بين بقاء هؤلاء بمكانتهم القبلية والمشيخية وبزعم قدرتهم على التأثير كلما طُلب منهم ذلك، خاصة في ميادين الوغى الانتخابية، كل ذلك لا أساس له من الصحة، على اعتبار أن هؤلاء لا يقدمون ولا يؤخرون في نتائج الانتخابات في شيء، من منطلق أن فاقد الشيء لا يعطيه، فضلًا عن أن من أوجدهم على أرض الواقع ومن أزال عنهم شوائب الدهر هي السلطة ذاتها ممثلة برئيس الجمهورية، وليس العكس على الإطلاق، إذ يعد التسليم بالمنطق الأول ضربا من الجنون، كون أية سلطة تعتمد على أمثال هؤلاء في وجودها واستمرار بقائها هي سلطة ركيكة، بل وقائمة على مداميك هي الأقرب للاهتزاز والوقوع في أية لحظة تتعرض فيها لأبسط الهزات وأقلها تأثيرًا.

السجال في هذا الأمر محسوم تمامًا، لا سيما إذا ما عدنا بذاكرتنا إلى الحالة الفنزويلية، وعلى وجه التحديد إلى ١١ ابريل ٢٠٠٢ تاريخ محاولة الانقلاب على الرئيس الشرعي: هوغو تشافيز، من قبل بعض القوى العسكرية وأصحاب رؤوس الأموال، وبمباركة الكنيسة وبدعم أمريكي واضح؛ إذ سقطت هذه المؤامرة رغم تضافر وتكالب كل تلك القوى على تنفيذها؛ بفعل هدير الجماهير وتدافعها إلى شوارع كاراكاس، حيث كان الفقراء يشكلون النسبة الساحقة منها، مما سهل على هذا التحرك السريع وضع حد لهذا التآمر، بل وإفشاله خلال ٤٨ ساعة فقط، ليعود شافيز إلى قصره الرئاسي (ميرافلوريس) وليحقق بعد ذلك فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦، الأمر الذي يمكننا عنده تأكيد أن ارتكاز أي سلطة على قوى محلية متنفذة على حساب الجماهير هو أمر خاسر ومبني على معادلة خاطئة. كما يمكننا الجزم بأن بقاء القابعين في



أماكنهم، من مدراء ووكلاء ووزراء، لمثل هذه المدة الطويلة والمقرفة، هو تكريس لإبقاء الهوة قائمة بين عامة الناس وبين السلطة نفسها، إذ لا أحد يكره المسؤول الأول في الدولة إلا من خلال أخطائه أو من خلال مسؤول جائر أو سارق أو متكبر وجاهل أو متهاون في واجباته ومتعجرف في مسؤولياته.

لذا وفي حالة الإصرار على تكريس وإبقاء هؤلاء المسؤولين في أماكنهم، بغية الإجهاز على ما تبقى من أمل في نفوس البعض، فإنه لا حل أمامنا غير الاقتداء بمن أوقف عقارب عمره، إذ علينا نحن أيضًا أن نوقف عقارب أعمارنا عند الوقت الذي ابتسم فيه كل منا لآخر مرة، ولم نجد الحياة بعد ذاك الوقت إلا على أنها أكثر قتامة وأكثر سأمًا، وأكثر مللًا، إذ لا يمكن لأحدنا الإقرار بعمر تخللته المنغصات وعلقت به الكثير من المظالم والكثير من الأزمات المعيشية والنفسية. علينا فقط أن نعيش على إيقاع ذكرياتنا، التي نسجناها يومًا من براءة طفولتنا، وشيطنة مراهقتنا، وعنفوان شبابنا. علينا أن نعيش على أنغام سيمفونية أحلامنا التي عزفنا لحنها يوما من وقع حياة كريمة كنا نأمل استمرارها. علينا أن نتحصن بسنوات العمر الجميل، الذي قضيناه في مقتبل سنوات عمرنا، وألا نتلكأ في الإفصاح عن جزء من أعمارنا إذا ما وقعنا في مصيدة الاستجواب العفوي عن الأعمار، وألّا نتردد لحظة في إيقاف عقارب العمر، طالما يكمن الحل في هذا الإيقاف.

● «النداء»، العدد ١٨٨، الأربعاء ١٨ مارس ٢٠٠٩



إذا قدك فوق الحمار... ما همك ضراطه؟!


لاجئو حروب صعدة..
كلفة باهظة لحروب غير عاقلة

إذا قدك فوق الحمار... ما همك ضراطه؟!

في عام ١٩٤٢ عام المجاعة التي حلت بالناس، حين اشتد الجوع وتفشت الأمراض بحيث لم يكن أمام من لهم القدرة على الحركة غير التوجه ومن مختلف المناطق اليمنية إلى صنعاء هربًا من الموت المحقق بسبب الجوع، طمعًا في إنقاذهم بالحصول على لقمة عيش من قبل الإمام، فإذا بهم يتساقطون موتًا على الطرق المؤدية بهم إلى العاصمة. بينما من كُتب له الوصول إليها سقط موتًا أمام أبواب منازلها وعلى مداخل مساجدها وجوامعها وفي الشوارع والأزقة، وعلى مرأى ومسمع من الإمام يحيى، الراعي والمسؤول عن رعيته آنذاك، دون أن تثيره هذه المشاهد المؤلمة أو تحرك من عاطفته، إذ كان يقول لمن يحاول لفت نظره إلى هذه







إب.. سيرة المطر والحجر

المشاهد وهذه الكارثة التي حصدت آلاف الأرواح، إن هي إلا رحمة من الله، فمن مات فهو شهيد، ومن عاش فهو عتيق! كان يقول هذا ومخازنه مليئة بمئات الآلاف من أقداح الحبوب، ومئات الملايين من النقد الفضي والذهبي التي تملأ قصوره في صنعاء وحجة وتعز، في حين كان يصدّر الحبوب والسمن والعسل والبن والجلود إلى الخارج؛ ليحصل بالمقابل على عملات أجنبية تضاف إلى مخزونه النقدي المكدس.

بعد هذه الفاجعة تبادر إلى سمع الإمام من أحد أبنائه أن الناس مشمئزون وكارهون له ولأسرته ولحكمه العفن، وعلى درجة من الغليان والاحتقان جراء موقفه السلبي وغير الإنساني من جوعهم... فكان رده: "اليمنيون إذا شبعوا باقوا، وإذا تعلموا عنكصوا (أفسدوا)".

لم يمض غير عامين على مقولته تلك حتى بدأ الحراك الشعبي المناوئ لحكمه، من خلال المنشورات والتجمعات في المنازل والمساجد والجوامع. الأمر الذي اضطره لإرسال جواسيسه ومخبريه إلى الأماكن التي يدور فيها مثل هكذا حديث، ليقف عن كثب على حقيقة ما يدور. ووجد أن الناس بالفعل في غليان متصاعد، وفي حالة تذمر وتمرد غير معلن. فما كان منه إلا أن استمر في مكابرته حين أطلق مقولته الشهيرة: "إذا قدك فوق الحمار ما همك ضراطه؟!".

هذه المقولة التي نكاد نسمعها يوميا، ولو ضمنيا، عند مقابلتنا لأي مسؤول متعجرف، عكست وبوضوح إمعان وإصرار قائلها على الاستمرار في السير على الطريق المعوج، دون إدراك لخطورة المحطتين التي مر بهما، والتي في الغالب تطيح بالحكام وعروشهم، والمتمثلتين بسوء الأحوال المعيشية للناس التي وصلت إلى حد لا يحتمل، واستهزائه وعدم مبالاته بكل ما نقل إليه حول ذاك الوضع، وما تمخض عنه



من تذمر واستياء في أوساط الشعب، وبالذات بين علمائه ومثقفيه؛ إذ لم يدم حكمه بعد انطلاق شرارة معارضيه عام ١٩٤٤ غير أربع سنوات فقط.

وجه الشبه هنا، بين واقعنا الذي نعيشه الآن وتلك الحقبة من تاريخ هذا البلد، لا يكمن بالموت المحقق جراء الجوع الذي لحق بالناس قبل سبعين عامًا، والجوع الراهن الذي حل بنسبة كبيرة من هذا الشعب، ولكن دون موت جماعي كما كان؛ بل يكمن بغليان الناس وسخطهم وإحباطاتهم المتنامية والمتصاعدة جراء هذه الأوضاع المقلقة والمخيفة، التي تتعدى مشكلة الجوع، وتنبئ بمخاطر مؤشراتها بادية للعيان في كل جزء من هذا الوطن.

وجه الشبه هنا ماثل فيما يتعلق بالسلطة وما ينقل إليها من تقارير رسمية، وفيما تطلع عليه من معلومات صحفية ومقالات تحليلية لحقيقة الأوضاع التي تمر بها البلاد، وما يقع بين أيديها من تقارير دولية هي غاية في الدقة، لا سيما إذا ما عرفنا أن من أولويات ومهام السفارات الأجنبية في أي دولة نقل المعلومات الوافية والدقيقة عما يدور داخل البلد الممثلة فيه إلى عواصم دولها. وجه الشبه هنا وعند هذه المحطة بالذات واضح وجلي لا لبس فيه على الإطلاق، إذا ما قورن بين عهدين والمتمثل بعدم إصغاء السلطة الآن لما يعانيه الناس من جوع وهوان ومذلة، ربما من منطلق اطمئنانها ومراهنتها على استمرار بقائهم على جهلهم وعفويتهم، وكذا على القوى المتنفذة من حولها التي تراهن عليها هي الأخرى، ولكن في مواجهة هؤلاء الجائعين إن تطلب الأمر. لا شك أن هنالك مساحة من الحرية وإبداء الرأي لم تتوفر من ذي قبل وعلى مر تاريخ هذا البلد، والتي لو استغلت شفافيتها من قبل السلطة من خلال قراءة ما يكتب عنها وعن ملحقيها من المسؤولين، وما يدور في مرافقها يوميًا، وما يجري في دهاليزها



مـن اختلاسـات وفوضى إدارية ومالية لم يسـبق لها مثيل، لما كانـت حياة الناس على هـذا الحـال من البؤس والتعاسـة، ولما كان وضع السـلطة على هـذا النحو من الخواء والترهل.

أخطر ما يترتب على كثير مما يكتب وما ينشـر حول الفسـاد والفاسـدين ليس عدم مبالاة السلطة أو عدم اكتراثها، بل برد فعلها العكسي الذي تتجه فيه غالبًا نحو ترقية كل من لهم باع في السـرقات والإهمال والعبث بالمال العام، بحيث يبدو سـلوك السلطة هـذا مجـرد تكريس للإحباط في نفـوس الناس وبالذات المثقفين منهـم والمتطلعين إلى إصلاح أوضاع الوطن من خلال القول لهم إن تناول قذارات أي مسؤول لا يعني للسلطة غير ترقيته والأخذ بيده إلى مراكز أعلى ومتقدمة.

عدم اهتمام السـلطة بأنّات الناس التي تعد رجع صدى لآلامهم وأوجاعهم اليومية، مـن خـلال عـدم اكتراثهـا بعشـرات بل بمئـات المقـالات الهادفـة لإصلاح وضـع البلد وتصحيح مسـار اتجاهه، لا يعني غير شـيء واحد: السـلطة لا تأبه لتلك الأنّات وتلك الآلام والأوجاع، حين تكرر الخطأ الذي أقدم على ارتكابه حكام ما قبل ستة عقود ونيف مـن الزمـن، حين صموا آذانهم عن سـماع أي نصح يدعو إلى إصلاح الأوضاع المهترئة آنـذاك رغم الاختلاف فـي طبيعة وتركيبة النظامين، ورغم الاختلاف في التفكير بين من كان يدعي أنه يحكم باسم الإله، ومن يفترض أنه يحكم باسم الشعب وبإرادته. جراحات الناس الغائرة في كل مكان من هذا الوطن، لجوع أو بطالة أو مظلمة أو نهب أو فوضى أو عدم مسـاواة في المواطنة... تسـتدعي من السـلطة أن تتحول إلى جرّاح متمكن قادر على دمل كل تلك الجراحات ووقف نزيفها، لا سيما في هذا الوقت العصيب الذي لا وقت فيه للمراهقة والمراهنة على اسـتمرار بقاء الشـعب على ما هو عليه من جهل وتخلف؛



كـون الوطـن وفي هذا الوقت بالـذات أحوج ما يكون إلى إصـلاح اختلالاته التي أثرت على مسيرته في شتى المجالات، وإلى الأخذ بيده إلى بر الأمان بعيدًا عن تلاطم الأمواج التـي تحيـط به من كل اتجاه، والذي يراهن على ارتفاع منسـوبها كثير ممن يتربصون بـه، سـواء في الداخـل أم في الخارج، الذين لهم مصلحة فـي إغراقه وإبقائه طويلًا في قعر التخلف، بغية طمس هويته، وتحويله إلى نكرة لا اسـم له ولا عنوان، سـواء على الخارطة أم في صفحات التاريخ الحديث.

● «النـداء»، العـدد ١٩٢، الأربعـاء ١٥ أبريـل ٢٠٠٩



يحيى السادة

لمن يسكنه هاجس التشطير..


12
ياعيستاوا
لن يسكنه هاجس التشطير..

بقدر الحلم الذي راودنا جميعًا في أن نرى اليوم الذي يلتئم فيه شملنا وتلتئم معه تضاريس جغرافية وطننا، يأتي الضيق والقلق والخوف الذي ينتابنا الآن حين نرى البعض يروج دون إدراك لمخاطر تكرار مشاهد التشطير الذي عانى منه هذا الوطن وأبناؤه ردحًا طويلًا من الزمن، لا سيما وأن هذا الترويج يأتي في ظروف حرجة للغاية لا يحتمل فيه أي منا أحمالًا أخرى تضاف إلى أحماله الحالية التي أثقلت كاهله وأفقدته القدرة على الرؤية وعلى الوقوف دون ترنح مما يجعل من أي خطأ أو هفوة غير محسوبة العواقب تجر الوطن إلى منزلقات خطيرة بمثابة الإصرار على الانتحار الجماعي، كون مجرد التفكير بارتكاب مثل هكذا أخطاء معروفة نتائجها سلفًا، لا تعني غير المجازفة والمخاطرة بحاضر ومستقبل هذا الوطن وأبنائه.



فالوطن لم يكن يومًا من الأيام رهنا لتحقيق رغبات أحد، سـواء كان مسؤولًا أم مواطنًا، وإلا لما سمي بوطن، ولما صار ملجأ يحتمي به الجميع وسماء خير يرتشف من مائها ويشعر بدفء شمسها كل القاطنين فوق عشبه وترابه.

ما طرأ على الحياة السياسـية والاجتماعية في جنوب الوطن بعد حرب ١٩٩٤ من فوضى وعبث واستئثار بكل مقومات الحياة من قبل من يطلق عليهم "هكسوس العصـر" (المتنفذين)، هو أمـر مرفوض ترفضه جميع القوى السياسـية في هذا الوطن بمختلـف توجهاتها وأطيافها، كما أنها تقر بحق أي مضطهد أو مظلوم أن يعبـر عن رفضـه لمثل تلك التصرفات غير الحضارية، ولكـن دون أن يتجاوز هذا الرفـض الخطوط والثوابت الوطنية التي من أهمها منجز الوحدة الذي يفترض أن يظل خطًا أحمر في ثقافتنا وثقافة أبنائنا وأحفادنا، إذ يعد تجاوز هذا الخط خطرًا يهدد الجميع، بينما المسـاس به مسـاس بتاريخنا ونضالات شعبنا بل بوجودنا. فالوحدة ومن أجل تحقيقها ناضل الكثير من شـرفاء هذا الوطن، وفي سبيل رفع علمها سـالت كثير من الدماء، مما يعني أنها لم تكن يومًا سـفرًا من أسـفار أي شـخص بعينه، بل كانت تاريخًا ومجدًا يعني شعبًا بأكمله سطره بجهد سياسييه علـى مر عقود مـن الزمن من خلال المحادثات السياسـية التي بدأت مطلع العقد السـابع من القرن الماضي وبتضحيات أبنائه من خـلال الحروب التي خاضوها ابتـداء من حرب ٧٢ مرورا بحرب ٧٨ ثم تصفيات ١٣ يناير ٨٦ التي مهدت كثيرًا للوصول إلى اتفاق ٣٠ نوفمبر ٨٩ وإلى إعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وصولًا إلـى حـرب ٩٤ التي ربما هي آخر الحروب وآخر مهر دفعـه أبناء هذا الوطن من



دمائهم التي لم يشأ لها البعض أن تجف حتى هذه اللحظة.

نقــاط الالتقاء مع إخواننا في جنوب الوطن تبدأ مــن اتفاقنا على الثوابت ومن تســليم الجميع بالمحطات الوطنية التي مر بها الوطن والتي يجب أن نتمســك بها بنواجذنا ومخالبنا، كون التســاهل أو التهاون أو التفريط بها هو بمثابة تنازل عن تاريــخ هذا البلــد وبالذات التاريخ الناصع منه الذي عكــس حدث تحقيق الوحدة وبوضوح قدرة وإرادة هذا الشعب على صنع المعجزات.

نلتقي مع إخواننا في الجنوب أيضًا على مفهوم الدولة الحديثة وعلى ضرورة بناء أسسها ومداميك بقائها بحيث يقف الناس جميعا، حكامًا ومحكومين، تحت سقف قوانينها، من منطلق قدســية هذه القوانين التي إذا ما ســلمنا باحترامها سنصل حتمًا إلى دولة العدل والنظام والقانون والمساواة وإلى الحصول على فرص العمل وفق الكفاءات والقدرات والاحتياجات وإلى التوجه نحو التنمية البشرية والطبيعية والتمتع بما تبقى من ثروات هذا البلد وخيراته، بينما نفترق معهم كلما كرر البعض منهم نغمة الانفصال التي تؤذينا كمواطنين أكثر ما تؤذي أي مســؤول؛ هذه الأذية التي وصلت إلى حد الشــعور بأن أي إنسان يقوده تفكيره إلى استحضار مشهد الانفصال من منطلق أنه المخرج الوحيد لتأزماته والوسيلة المثلى والوحيدة لحصوله على حقوقه الضائعة التي يبحث عنها، هو مسكون بماضي التشطير الذي سمع به ولــم يذق عذاباته بالتأكيد، كون الطريق إلى نيل الحقوق المغتصبة إن صح التعبير عادة لا يمر عبر نحر الوطن والتمثيل بأشــلائه في كل وادٍ وســهل وجبل وهضبة وتل ولا بتشــريد أبنائه وتبديد ما تبقى له مــن قدرات وموارد تمكنه من البقاء، بل



من خلال اســتخدام جميع الوسائل الممكنة والمتاحة، باستثناء المساس بالوطن أو إلحاق الأذى بأبنائه. إذ لم تعد تنقص الناس مثل هذه الشــعارات التشطيرية التي تقض مضاجعهم، لما لها من مخاوف، وبالذات على حلمهم الذي تحقق على مرأى ومسمع من التاريخ حين توقف يومها إجلالا وإكبارا لهذا الحدث العظيم.

من يسهل عليه تصور مشهد التشطير على أنه مجرد براميل ستوضع على نقاط تمــاس كما كانت عليه قبل مايو ٩٠، هو واهم، إذ -لا قدر الله- ســيتحول الوطن وفــي كل مربع منه إلى جحور يتمترس فيها الإخــوة الأعداء في مواجهة بعضهم بعض، كما كانت الحرب الأهلية اللبنانية التي اســتمرت خمسة عشر عامًا، والتي كان وقودها ثماني عشــرة طائفة، اثنتي عشرة منها مسيحية، بينما الست الأخرى إســلامية، لم يجنِ اللبنانيون من تلك الحرب غير مزيد من الدماء والبكاء والتشرد والهوان والأسر والإخفاء القسري الذي لم تنتهِ مآسيه حتى هذه اللحظة، بينما ظل الوطن متماسكًا دون تقسيم ليعود جميع الفرقاء بعد كل تلك المآسي والأهوال إلى رشــدهم وإلى وعيهم الوطني المتأخر، مدركين من جديد أن الوطن يتســع للجميع، وأن التفكير بســهولة تقســيمه هو تفكيــر فقط بالانتحار. فالحــل لا يكمن باتباع الطرق الوعرة والشائكة المتمثلة بالكانتونات وحلول التقسيم كلما واجهت الشعوب منغصــات أو مظالم أو تعســف أو هضــم للحقوق بل باتباع الطرق الســالكة، لا ســيما إذا ما كان متاحًا لأبناء الوطن حق التعبير والتغيير في إطار الممارســات الديمقراطية المشــروعة التي يتحمل المواطن لوحده مسؤولية قذاراتها واختلالاتها ونتائجها السيئة، فيما إذا أبقي على المسؤول موضع التذمر في مكانه نتيجة خوف



أو ذل أو بإرادتــه التي مردها اســتهتاره وعدم مبالاته بأوضاع وطنه. كذلك يمكن التعبيــر عن مدى الرفض للواقع الذي نعيشــه وعن مــدى الاحتقان المتصاعد في صدور الرافضين للعبث من خلال وسائل متعددة والتي غالبًا ما تؤدي إلى الإطاحة برؤساء وحكومات في كثير من دول العالم حين تصدق نوايا المواطنين وتوجهاتهم نحــو التغيير. فمطالب أية فئة أو جماعة ســكانية مهما كان منســوب ارتفاعها لا تقايض بنحر الوطن وفصل جســده من نصفه، وإلا وجدنــا كثيرًا من دول العالم ذات المشاكل المشابهة مجرد أشلاء نتيجة ظلم حل بفئات أو بمجاميع من سكانها أو لعدم تجانس خليطها السكاني وتعدد دياناتها المختلفة.

من هذا المنطلق يمكننا القول إن تشطير الوطن من جديد لمن يحلم أو يحلو له ذلك هو أمر يكاد يكون مستحيلًا حتى وإن انشطر بعامل الكوارث الطبيعية كأن يصحو الناس على بحر يفصل ما بين ضفتيه في ما كان يســمى شــمالًا وما كان يسمى جنوبًا قبل عقدين من الزمن إذ لم تعد مثل هذه الحواجز المائية عاملًا كافيًا لتقسيم أي بلد وإلا لما توحدت جزر إندونيســيا وجزر اليابــان وبريطانيا وكثير من الدول الأخرى التي تواجه عوائق طبيعية في تكوينها الجغرافي ولما ظلت جزيرة سقطرى بالــذات التي تبعد آلاف الأميال عن ســواحلنا ضمن الســيادة الوطنية! فلنبحث جميعًا عن مخرج آخر لهمومنا ومعضلاتنا، ولندع الوطن يعيش بأمن وسلام.

● «النــداء»، العـدد ١٩٣، الأربعـاء ٢٢ أبريـل ٢٠٠٩



يحيى السادة

الموت ينتظر الفقراء على أبواب المستشفيات!


الموت ينتظر الفقراء على أبواب المستشفيات

قضايا

الوضوح أولا

مطعم سياحي ضخمة مؤامرة استخبارية والدراجات النارية تتصدر قائمة المطلوبين امنيا

إذا ما تهيأ فقير لإسعاف أخ له أو صديق أو جار، عليه أن يتحسس جيوبه أولًا، علها تذكره بفقره، حتى وإن همّ بالتوجه إلى مستشفى حكومي؛ إذ لا فرق حاليًا بين سلوك أي مرفق من المرافق الصحية الحكومية وبين القطاع الخاص، فكلٌ منهما لا يبحث إلا عن مصلحته، ومن ثم لا ينظر إلى هذه المهنة إلا على أنها ميدان من ميادين الكسب؛ الأمر الذي جعلهما معًا أبعد ما يكونان عن أخلاقيات هذه المهنة وعن رسالتها الإنسانية النبيلة والسامية.

من يرى الناس وهم يتدافعون كالطوفان باتجاه المستشفيات الحكومية يهيأ له أن هذه المستشفيات مازالت تعمل مجانًا، شأنها شأن نظيراتها





● حمزة الرحبي



في أية دولة نامية، كالصومال مثلًا أو أفغانستان أو السودان، بينما حقيقة الأمر أن هذا الدخول السهل إليها هو مجرد استدراج كمن يستدرج فأرًا إلى "محنب" (مصيدة) ليلقى حتفه بعد عذاب ومعاناة.

كثير من الفقراء يتوجهون إلى هذه المرافق اعتقادا منهم أنها ملزمة بتقديم خدماتها بتمويل من عائدات بترولهم وغازهم، ومن القروض الدولية التي هي في الأساس دين عليهم وعلى أبنائهم وأحفادهم، ومن الضرائب المستقطعة عليهم من خلال أكثر من وعاء ضريبي، ومن زكواتهم، فضلًا عما يدفعونه يوميًا لصناديق النظافة والتحسين بعد كل شيء يبتاعونه أو يشترونه، وما يضاف عليهم من مبالغ في فواتير الكهرباء والمياه والتلفون...

إذا ما قدر لأحدنا أن يرافق مريضًا أو مصابًا، بحيث يقترب من غرفتي الطوارئ والعمليات في أي مستشفى حكومي، سيشاهد العجب العجاب: أناسًا يأتون بمصاب جراء حادث تستدعي حالته سرعة إنقاذه بغض النظر عن لقبه وعن خلفيته الاجتماعية وعن وضعه المادي، فإذا بهم يعاقون عن إنقاذ مصابهم، بحجة ضرورة دفع الرسوم أولًا، الأمر الذي يضطر البعض منهم إلى محاولة رهن ما يجده متاحًا للرهن، وأغلبها تلفونات؛ ليفاجئوا برفض المختص، لأن التلفون قديم ولا يساوي مبلغ الرهن! النقاش في هذا الأمر يأخذ وقتًا قد يمتد طويلًا يكون عنده المصاب قد فقد جزءًا كبيرًا من دمه وربما شارف على مفارقة الحياة.

مشهد آخر نجد فيه امرأة تحاول إنقاذ ابنها بوضع خاتم جارتها رهنًا مقابل الإفراج عن الأشعة المحورية بغية عرضها على الطبيب المختص بعد عناء بحث عن مثل هذا الرهن، في حين أن الثانية والدقيقة التي تمر من حياة هذا المصاب ربما هي الفيصل بين بقائه أو انتقاله إلى العالم الآخر، الأمر الذي يجعل المتابع لهذه التعقيدات اليومية



يجزم بأن حاجة المستشفيات لخبراء متخصصين في فحص الأدوات والأشياء القابلة للرهن لها الأولوية على حاجتها لبروفسورات وجراحين متخصصين وأكثر من غرفة طوارئ ومعدات حديثة وعلاجات مجانية لمواجهة الحالات التي تلجأ إليها والتي هي في الغالب حالات فقراء ومعدمين يعانون جميعهم من صعوبات في معيشتهم اليومية، إذ تعجز كثير من الأسر التي ترافق مرضاها عن توفير عقار مسكن لا يتجاوز ثمنه مئات الريالات، بينما إذا ما حاول جميع أفراد أي أسرة فقيرة جمع ما يقابل رسوم إجراء كشافة محورية فإنهم لا يقدرون على ذلك، كون الفقر قد أجهز عليهم ولم يبق لهم غير التسليم بقضاء الله وقدره.

كثير من الفقراء الذين يلجؤون إلى هذه المستشفيات اضطرارًا، والذين يعانون من إصابات معظمها ناجم عن حوادث ويحتاج إلى سرعة معاينة وفحوص وأشعة وإجراء عمليات مستعجلة وتوفير العلاج اللازم؛ كثير منهم يفارقون الحياة، كون كل تلك المتطلبات يلزمها أناس قادرون على تغطية تكاليفها أو وساطات نافذة تعفيهم منها.

مأساة الطالب حمزة عبداللطيف أرحبي، الذي لا يتجاوز عُمره سبعة عشر ربيعًا، والذي فارق الحياة في مستشفى الثورة بإب يوم الأحد ٢٠٠٩/٤/١٢ بعد رحلة عذاب استمرت يومًا كاملًا بدأت الساعة السابعة صباحًا، لحظة سقوطه من على دراجته الهوائية التي اعتاد ركوبها بعد صلاة فجر كل يوم طمعًا في خلو الشوارع من المارة، والذي تم إسعافه على الفور إلى المستشفى المذكور، لتبدأ معاناته هناك يومًا كاملًا، ولتنتهي بموته، نتيجة تعقيدات المادة التي حالت بين إنقاذه وبين موته الذي أبكى البشر والشجر والحجر؛ من رهن تلفون زميله وعدم قبوله شكًا في صلاحيته أو لرُخص ثمنه مقابل إجراء الأشعة المحورية لرأسه، إلى حجز نتيجة الأشعة حتى تدبير الرسوم ما يقابلها، إلى رهن خاتم إحدى قريباته لشراء العلاج من الصيدليات الخارجية مرهونة



حيـاة أي مصـاب بنزيـف الدمـاغ بهذا العـلاج وبمدى توفـر ثمنه لدى أسـرة المصاب، وبتواجد الطبيب المختص الوحيد القادر على مصل المصاب بكمية من العلاج المشترى، إلى رهن حياة العديد من المصابين في حوادث يومية بتواجد الطبيب المختص...

مـوت هـذا الطالب في جزء من أسـبابه يندرج فـي إطار العبث والاسـتهتار بأرواح الآخريـن، وبالـذات الفقراء منهـم؛ ليس من قبـل القائمين والمختصين فـي هذه المرافق فحسب، بل من قبل الدولة ذاتها، التي أفرغت هذه المرافق الخدمية من مضمون رسالاتها الإنسـانية حين كانت تقـدم خدماتها مجانًا، لتحولها إلى قنوات إيرادية في سـابقة لم تعهدها ولم تسـلكها حتى الآن كثير من الدول النامية، بالذات التي تعاني من مشـاكل اقتصادية ومعيشية ربما تفوق مشاكلنا بكثير.

هـذا المـوت الـذي أبكى النـاس جميعًا أبكاني أيضًـا، كونه يتعلق بموت إنسـان لم تسـعفه المـادة أو الجـاه أو النفوذ ليحـول دون تدهور حالته بالشـكل المريع والمخيف الـذي بـدا عليـه وعجل بموتـه، بينما إذا عطس غيره من أبناء المسـؤولين وجد نفسـه نزيل كبريات مستشفيات أوروبا. هكذا يموت أبناء الفقراء أمام أعين آبائهم وأمهاتهم وأقاربهـم، دون أن يقـدر أحدهم على مد يد العون بغيـة إنقاذهم، إذ لا يملكون عند هذا المشـهد المبكي والمدمي للعين والقلب غير الدموع وتوسـل الخالق أن يشـفيه أو يسهل عليه سكرات الموت، وأن يرحمه ويشمله بعفوه ومغفرته ورضوانه.

● «النـداء»، العـدد ١٩٤، الأربعـاء ٢٩ أبريـل ٢٠٠٩



المحتوى

المحتوى

يحيى السادة.. قلم وموقف ٣

مكتب الصناعة والتجارة والقط الغريب ١١

ناصر.. والذكرى السابعة عشرة للوحدة ١٦

قانون الإثراء غير المشروع.. متى يبصر النور؟ ٢٠

محرقة الأطفال ومثقفي العكبار ٢٤

ضِرب من الجنون أن يستمر العابثون في غيهم ٢٨

الطريقة المثلى للاحتفاء بعيد الوحدة ٣٢

في مدينة إب: الليل ملاذ الفقراء ٣٧

الهنود أكثر إخلاصًا منا لهذا الوطن ٤١

كي لا نُحبط أكثر مما نحن عليه ٤٥

لدخول الامتحان القادم... على الدولة أن تذاكر ٤٩

ما جدوى القرارات التموينية المتتابعة؟ ٥٣

عند كل حصاد.. لا نجني غير الشوك ٥٩

عندما يتعرى الجوع ٦٥

إلى متى سنظل ندور في حلقات الوهم المفرغة؟ ٧١

في مباحث إب.. ذبح الخيل على غير قبلة.. فتوقف صهيله ٧٨



المحتوى

لو كان للرعوي لقب.. يمنحه النفوذ؟ ٨٣

أرصدة المسؤولين لوحدها كفيلة بأن تنهض بالوطن ٨٨

ريمان.. حين توقف الزمن ٩٥

فاجأتني يا سيادة الرئيس! ١٠٤

الفرصة التي لم يلتقطها الرئيس ١٠٩

كي لا تتحول أوجاع الوطن لمرض عضال ١١٥

ما جدوى الألقاب في وطن يستجدي الطعام؟! ١٢١

وطن ما بين الحلم.. وأرصفة التسول ١٢٥

أساطير الأسعار المتوارثة ١٢٩

لا فرق بين ماء البحر.. وماء الوحل ١٣٤

حين تقرن الرجولة بكيس القمح ١٤٠

هذا ما كنا نخشاه! ١٤٧

من منا يحتمل العودة لجحيم التشطير؟! ١٥٢

ما بين العبث.. والعبث المضاد ١٥٨

تسونامي الجوع القادم وتداعياته المخيفة ١٦٤

مهزلة ورب الكعبة إن لم يكن البديل أفضل! ١٧٠

أيهما مُقدم على الآخر... الأمن أم الغذاء؟ ١٧٧



إب.. سيرة المطر والحجر

المحتوى

ما الذي ينتظر المحافظين؟ ١٨٤
أين يكمن الخلل؟ ١٩٠
ثقافة محافظ جديرة بالاهتمام ١٩٤
قمح الإمارات.. وقود الانتخابات القادمة ١٩٨
الفضيلة التي ننشدها ٢٠٣
الجراد أهون من الفساد ٢٠٨
البدون ٢١٢
يوم يسود الجوع ٢١٧
ما أحوجنا لمسؤول يميز النرجس من الفجل! ٢٢٢
الحل في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة! ٢٢٨
حتى لا نفاجأ ببعض الصم والبكم تحت سقف البرلمان ٢٣٤
هل تُصلح الكوارث ما أفسدته السياسة؟! ٢٤٠
أوباما... والعزف على وتر التغيير ٢٤٦
الوضع لا يحتمل المزيد من التهريج ٢٥٢
الناس في غفلة من انجازات بعض النواب؟! ٢٥٨
كي لا نُقسم إلى قراصنة ولاجئين.. ..... ٢٦٤
المساس بالثوابت الوطنية مساس بالوطن ٢٦٨



المحتوى

محرقة غزة.. كشفت عورة هذه الأمة ٢٧٤
هل تزهر الديمقراطية في مناخ غير ملائم؟ ٢٨٠
هذا هو سقف طموح مجتمعنا ٢٨٥
الطريق إلى البرلمان يمر عبر تشييع الجنائز ٢٩٠
الحل يكمن في إيقاف عقارب العمر! ٢٩٥
إذا قدك فوق الحمار... ما همك ضراطه؟! ٣٠٠
لمن يسكنه هاجس التشطير.. ..... ٣٠٦
الموت ينتظر الفقراء على أبواب المستشفيات! ٣١١



إب.. سيرة المطر والحجر